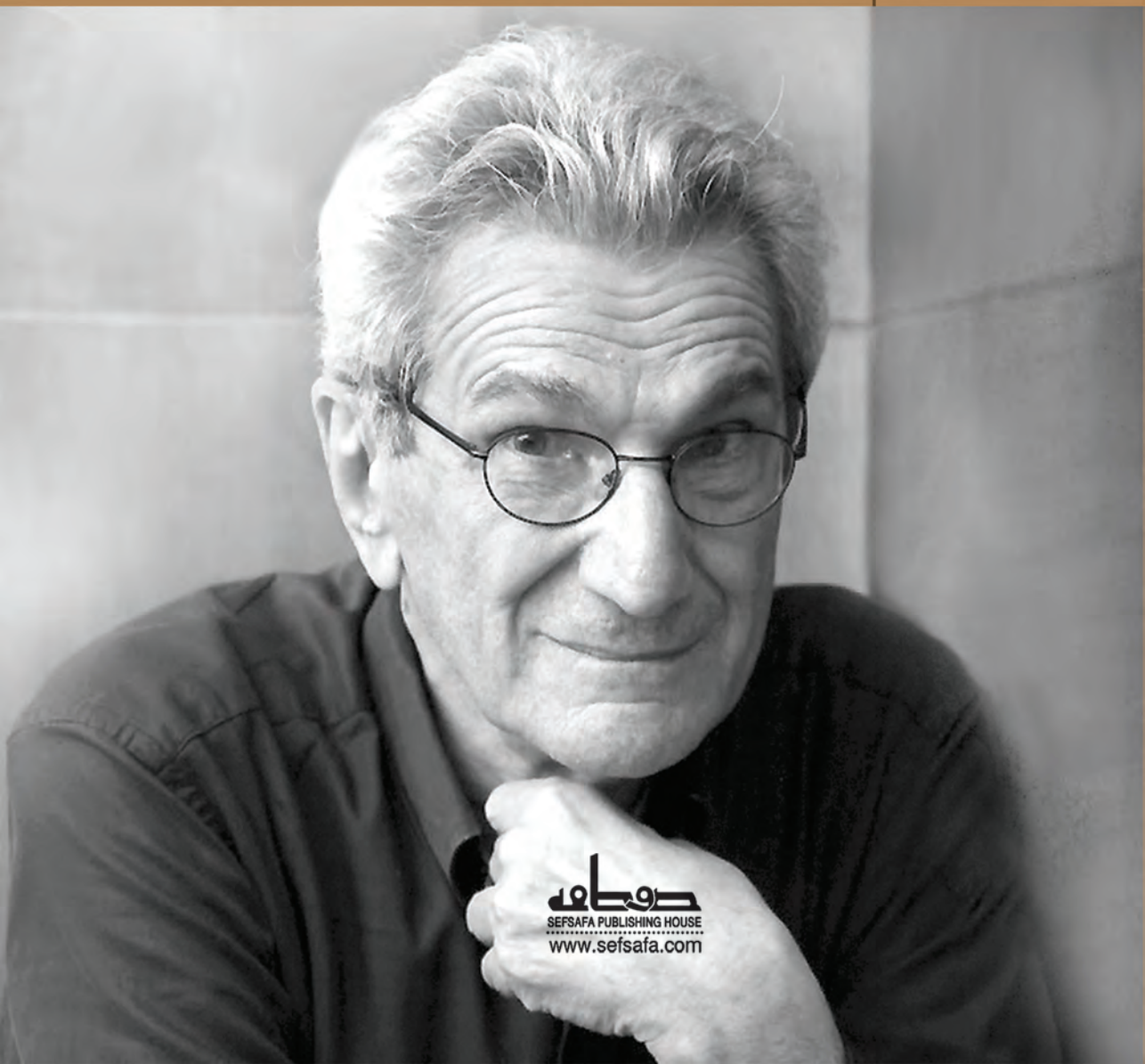


# العنصر المشترك بين البشر

أنطونيو نيجري

دراسات



# العنصر المشترك بين البشر



أنطونيو نيجري

ترجمة

بسنت عادل فؤاد



انطونيو (توني) نيجري/ عالم اجتماع يساري وفيلسوف سياسي إيطالي؛ اشتهر بكتابه "الإمبراطوية" ودراساته اللاحقة عن فكر "سينوزا". كان رمزا لحركات لأقصى اليسار خلال السبعينات في إيطاليا، وبعد تفجر العنف بين اليسار والدولة الإيطالية، أجبرته تهديدات السلطات والتيارات اليمينية على الرحيل إلى فرنسا حيث قام بالتدريس في جامعة فينسين (باريس-VIII) والمعهد الدولي للفلسفة، جنبا إلى جنب مع جاك دريدا وميشيل فوكو وجيل دولوز. تعرض للسجن عند عودته إلى إيطاليا لكنه لم يتوقف عن الكتابة، وقام بنشر كتب عديدة في مجال التحليل السياسي والاجتماعي من بينها: الإمبراطورية، الذي قام بكتابته بالتعاون مع مايكل هارديت في عام 2000، وهذا الكتاب الذي تم الإحتفاء به على المستوى العالمي. وأتبعه سريعا بكتاب التعددية (2006) وكتاب الكومنولث (2009).

العنصر المشترك بين البشر

الطبعة الأولى ديسمبر 2015

رقم الإيداع: 2015/23177

الترقيم الدولي: 978-977-5154-56-9

جميع الحقوق محفوظة ©

عدا حالات المراجعة والتقديم والبحث والاقتباس العادية، فإنه لا يسمح بإنتاج أو نسخ أو تصوير أو ترجمة أي جزء من هذا الكتاب، بأي شكل أو وسيلة مهما كان نوعها إلا بإذن كتابي.

No part of this book may be reproduced or utilized in any form or by means, electronic or mechanical including photocopying, recording or by any information storage and retrieval system, without prior permission in writing of the publishers.

الناشر

محمد البعلي

إخراج فني

علاء النويهي

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي دار صفصافة.

حظي هذا الكتاب بمساندة برنامج دعم النشر طه حسين التابع للمعهد الفرنسي بمصر

Cet ouvrage a beneficie du soutien du programme d'aide a la publication TahaHussein de l'Institut français deprogramme Egypte

Inventer le commun des hommes © Bayard Editions 2010



دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات

5 ش المسجد الأقصى - من ش المنشية - الجزيرة - ج م ع.

## العنصر المشترك بين البشر

---



## المحتويات

|   |     |
|---|-----|
| مقدمة بقلم: جوديث ريفال                           | 9   |
| الفكر الضعيف                                      | 19  |
| علوم الشرطة                                       | 23  |
| من المرحلة الانتقالية إلى السلطة التأسيسية        | 33  |
| العواقب الفلسفية لأزمة الخليج                     | 49  |
| الأصداء الفلسفية للتعريف الجديد للعمل             | 63  |
| العداوات الجديدة:                                 | 67  |
| بدائل التشكيل داخل المجتمع ما بعد الصناعي         | 67  |
| المفكرون، السلطة والتواصل:                        | 71  |
| الدولية الخامسة ليوحنا بولس الثاني                | 75  |
| إيطاليا عام صفر                                   | 79  |
| جمهورية تأسيسية                                   | 85  |
| المال والسلاح                                     | 89  |
| أشكال الدولة                                      | 93  |
| بناء السوفيتات للطابع الفكري الجماهيري            | 97  |
| الأزمة الأولى لما بعد الفوردية                    | 101 |
| «الثورة الإيطالية وتفويض اليسار»                  | 107 |
| مرور الوقت  | 119 |
| الضواحي والمدينة:                                 | 123 |
| الضاحية والعمل: منظور اجتماعي                     | 129 |
| الموقع الحضري الديموقراطي والمقاول السياسي الحضري | 143 |

|  |     |
|--|-----|
| قم بتجربة كل ما هو جديد دائماً               | 149 |
| إعادة ملكية الحيز العام                      | 151 |
| أوروبا، مزحة لرعايا الإمبراطورية             | 163 |
| هكذا بدأ سقوط الإمبراطورية                   | 173 |
| من أجل تعريف وجودي للتعددية                  | 183 |
| فلتكن أوروبا في عولمة مارس- مايو 2003        | 195 |
| أحادية الجانب المهيمنة                       | 199 |
| اعتبارات ما بعد الحرب                        | 203 |
| الديموقراطية في مقابل الريع                  | 209 |
| علاقة رأس المال/العمل في الرأسمالية المعرفية | 217 |
| أزمة الصيغة الثلاثية:                        | 225 |
| اقتصاد الريع وخصخصة العنصر المشترك           | 225 |
| ابتدعوا العنصر المشترك بين البشر             | 231 |

# أنطونيو نيجري

نصوص من 1991 إلى 2008







# مقدمة بقلم: جوديث ريفال

اجعلوا من الفكر مختبراً للعناصر المشتركة:

لا يعد تجميع النصوص أمراً بسيطاً. فهل ينبغي علينا أن نركز على ترابط الأفكار المختلفة والوحدة الموضوعية لبحث ما تم تناوله خلال فترة معينة، وذلك كشهادة على العصر؟ أم على العكس، ينبغي علينا التركيز على تنوع الموضوعات التي تم تناولها بزواياها المختلفة، والعلاقات بين هذه الموضوعات من حيث التشابه والتبادل وإعادة الصياغات؟ أم ينبغي علينا في النهاية أن نتعامل إزاء الموضوع كوحدة واحدة منغلقة على ذاتها كما لو أن الطبيعة المطمئنة للكتاب قد جاءت لتغلق أبواب الشكوك والأسئلة التي طرحها تجميع النصوص؟ تلك هي الشكوك والأسئلة التي تتبع دائماً من واقعنا الذي نحياه.

إن المقالات التي سنقرأها في هذا الكتاب تستحق بلا شك ليس فقط أن يتم جمعها في هذا الكتاب، ولكن تستحق أيضاً أن نراها في أماكن أخرى. هذه المقالات التي قد تمت كتابتها في الفترة بين بداية عام 1990 حتى نهاية عام 2000، تتناول أكثر من خمسة عشر عاماً من العمل في قلب الخبرة الجماعية للبحث والنضال، ولم يكن من الممكن لهذه المقالات أن نراها إلا في مجلة دورية تمثل في حد ذاتها مشروعاً سياسياً (مجلة فيوتور إنترنيور «المستقبل السابق»)<sup>(1)</sup> أولاً، ثم بعد ذلك في مجلة مليتيودود (التعددية) والتي تعتبر في

1- هي مجلة يتم تعريفها على أنها مشروع جماعي. ظهرت في هذا الكتاب عدة أسماء، وذلك بمناسبة مقال كتب على يد أربعة من الكتاب (كارلو فيرسولوني، موريزيو لازاراتو، جوديث ريفال) ومن ناحية أخرى يجب علينا أن نذكر أهمية جون ماري فنسون (الذي وقع معه توني نيجري هنا نصين)، ودوني برجييه خلال كل مغامرة مجلة فيوتور إنترنيور بشكل عام في كل الإنتاج النظري والسياسي لنيجري خلال التسعينيات. كبرهان، لا نستطيع أن يكون لدينا نفس التاريخ السياسي (وبالتأكيد لن نستطيع أن نحفظ دائماً بنفس المواقف) ونستغل هذه الاختلافات كباعث للتفكير. فالصداقة التي ربطت بين توني نغري وجون ماري فنسون (والتي انتهت في إبريل 2004) والتي استمرت مع دنيس برجييه، تعتبر، وفقاً لوجهة النظر هذه، أساسية.

حد ذاتها مشروعًا سياسيًا.

فالأمر يتعلق هنا بالعثور على المسافة الصحيحة (أو بالأحرى العلاقة التواترية التي تعلق وتهبط) بدقة بين التحليل النظري ورد الفعل على أرض الواقع، وذلك فيما بين الفلسفة، العلوم السياسية، الاقتصاد أو علم الاجتماع، وما بين (هذه الصحافة) التي قال عنها ميشيل فوكو في نهاية حياته بأنها تمثل اسمًا جديدًا لموقف نقدي جدي يظهر بوضوح في قلب الواقع الحالي. ووفقًا لهذه الرؤية فإن المجلة الدورية تمثل وسيلة التدخل الأكثر بساطة وفعالية في آن واحد. تحتوى هذه المجلات على مقالات ومقالات افتتاحية، تمت كتابتها في كثير من الأحيان بواسطة أربعة من الكتاب، وتسجل بوضوح التطور في التحليل ومرور الوقت. إلا أننا يجب أن ننتبه أن هذه السنوات الخمس عشرة كانت ذات أهمية في السيرة الذاتية للكاتب، فهي تمثل آخر سنوات عزلته في فرنسا ثم عودته إلى بلده إيطاليا، تلك السنوات التي تخللتها سنوات سجنه الست ثم أخيرًا حريته المنشودة، وهي تمثل أيضًا سنوات كتابة ونشر ثلاثة من أهم الكتب التي تعاون في كتابتها مع مايكل هاردت: «الإمبراطورية»، الذي سرعان ما لاقى نجاحًا عالميًا، ثم «التعددية»، وأخيرًا «الكومنولث»<sup>(2)</sup>.

وتعتبر هذه السنوات أيضًا بمثابة خروج نهائي من هذا (القرن القصير)، الذي قام إريش هوبسباوم بوصف دقيق لخصائصه التي شكلت تغييرًا جذريًا: من سقوط لحائط برلين وتفتت الاتحاد السوفيتي، الذي سبق مباشرة تشكيل ما يسمى بالمستقبل السابق، إلى الأزمة المالية التي حدثت عام 2008. مما يشكل ليس فقط خاتمة للقرن العشرين وبداية للقرن الحادي والعشرين، بل أيضًا تحولًا من عالم إلى آخر ومن منهج سياسي إلى آخر، ويمكن أيضًا من مجموعة أدوات تحليلية إلى مجموعة أخرى.

وبالتأكيد، إننا سنتناول أيضًا مجموعة من الأحداث التي حدثت أثناء فترة التحول والتي ساهمت بدورها في الخروج بنا من هذه الحادثة السياسية، التي اعتقدنا أنها ستدوم إلى الأبد. هذه الأحداث هي كالاتي، وبدون ترتيب معين: الحربان في الخليج، الإضرابات الكبيرة

2- أنطونيو نيجري ومايكل هاردت، الإمبراطورية، مطبعة جامعة هارفارد، 2000، (الترجمة الفرنسية الإمبراطورية، باريس، الطبعة إكسيلس، 2002، فهرس 10/18، 2004). تعددية الحرب والديموقراطية في عصر الإمبراطورية، كتب بينجوين، 2004 (ترجمة فرنسية: التعددية- الحرب والديموقراطية في عصر الإمبراطورية، باريس، دار نشر لا ديكوفرت، 2004). الكومنولث، مطبعة جامعة هارفارد، 2009.

في فرنسا عام 1995، وبشكل عام ظهور أشكال غير مسبقة للمقاومة الذاتية السياسية، نشأة الاتجاه السياسي البيرلسكوني (نسبة لرئيس وزراء إيطاليا سلفيو بيرلسكوني)، ظهور مشكلة الأحياء المهمشة، بداية ظهور الحركة البديلة للعولمة، ضرورة وإخفاقات بناء نسيج أوروبي، الدور السياسي للكنيسة، التحول إلى الرأسمالية المعرفية، إلخ...

هذه المقالات المختارة التي تم جمعها في هذا الكتاب الهام تمثل اختياراً لمجموعة محدودة من كتابات نيجري خلال فترة محددة؛ لذلك ينبغي علينا أن نتذكر أن ما تم جمعه هنا هو ليوضح لنا فقط الأفكار الأساسية كمختبر حقيقي للتحقيق والتحليل النقدي. فالأفكار التي سيتم تناولها هنا ستؤدي إلى صياغة براهين ومفاهيم جديدة، ومن المحتمل أن تؤدي أيضاً إلى فرضيات جديدة.

فليس الهدف من اللعبة هنا هو الإشارة، وذلك بإلقاء نظرة على الماضي، إلى ما قد تم في هذا العصر نتيجة امتلاك البصيرة أو الذي لم يتم، أو الإشارة إلى من ينجح في توقع ما قد يتول إليه الوضع أو من يحاول للحظة أن يتبع طريقه بالرغم من تخطئه الأعمى في طريق مسدود.

ولكن على ما يبدو أن الأكثر إثارة للاهتمام هو أن نميز بين أربع مجموعات كبرى تخص قضايا معينة، وهي التي تعلن جزئياً عن تأليف كتب تعتبر هذه النصوص معاصرة لها. يمكن لنا أن نعرف هذه المجموعات بشكل مبسط على النحو التالي:

التحول من نقد شكل الدولة (مثل الذي شكله نيجري في الأعوام ما بين 1970-1980) إلى تحليل شكل جديد - الإمبراطورية، الذي أصبح يشكك في صلاحية وفعالية الإشارة إلى الدولة الأمة، وذلك ليتم تحليل الحاضر. في الواقع، قد تم تعريف سيادة الدولة الأمة بشكل فعلي من قِبَل الفكر السياسي من خلال أربعة مبادئ موحدة (وحدة الأراضي، وحدة اللغة والثقافة، وحدة العملة، ووحدة القوة العسكرية)، والتي تعلن العولمة اليوم بطلانها: حيث خلافاً لذلك، تتمحور القوة المعولمة، في مساحة مقسمة بشكل مختلف (بما أن الحدود تفتح وتغلق في هذه المساحة وفقاً للتحديات الاقتصادية التي تملأ قوانينها على إدارة التدفقات البشرية)، فهذه القوة متجانسة إلى حد كبير لغوياً وثقافياً، فهي لا تنتمي إلى بلد دون الآخر، ولكن تأسيسها يتم في مكاتب المحاماة ومكاتب التمويل، في منظمات التجارة

الدولية، في صندوق النقد الدولي أو في البنك الدولي أكثر منها في المكاتب الوزارية. في هذا السياق، تفقد الحرب خصائصها الحديثة (الدفاع عن الأراضي وعن السيادة)، ولكن قد أصبحت أمرًا آخر: حرب وقائية، حرب إنسانية، حرب عن بعد، خارج الحدود الإقليمية الخاصة بها، إلخ. تمتد وتتكاثر مهام الرقابة، وتجعل من الصعب أن نميز بين ما ينتمي إلى قوات الشرطة عالية الكثافة وبين ما يعتبر بشكل فعلي بمثابة حرب محدودة. وأخيرًا، يتم حاليًا طرح مشكلة العملة المرجعية (من أجل التبادلات التجارية) بشكل واضح وصريح: لقد فتح انتهاء اتفاقيات بريتونوودز اليوم أمام المنافسة العالمية من أجل السيطرة على التبادلات النقدية، ولم تعد حاليًا سلطة «سك العملة» القديمة موجودة.

تحديد القضايا السياسية الجديدة الذاتية، وتحديد الأساليب الجديدة في التنظيم، في العمل وفي النضال.

انطلاقًا من تحليل الأحداث الواقعية (إضرابات عام 1995، حركة العدالة الاجتماعية، من سيأتى إلى مجموعة الثمانية في جنوة عام 2001، مشكلة العشوائيات... إلخ)، كان الأمر يتعلق بالنسبة لنيجيري بالإجابة على تساؤل جوهري: ما هي نوعية الذاتية المعارضة التي يمكن أن تتواجد في هذا السيناريو الجديد الذي تقدمه الإمبراطورية؟ كان عمل نيغري، الذي يتصف دائمًا بأنه عمل واقعي، يكشف دائمًا عن جذوره الفلسفية: من خلال استعادة مفهوم سبينوزا للتعددية، وهو في الواقع فكرة غير مسبقة عن اختلافات غير ممكنة (أي خصوصيات)، والتي يمكن أن تحدث نوعًا من ترتيب الاختلافات كاختلافات، والتي تتمسك السلطة دائمًا برفض وحدتها وتسعى دائمًا إلى تكوين أشكال ذاتية جديدة تتغير باستمرار وفقًا لعلاقات القوى. ولكن بعيدًا عن نظرية سبينوزا التي طالبت بمفاهيم مثل مفهوم التعددية، فهي تمثل مفهوم الإنتاج الذاتي لدى فوكو (بما أن الأمر يتعلق بجعل اختراع الذات ممارسة أخلاقية وسياسية حتى في قلب نسيج السلطة)، ومفهوم الكينونة لدى دولوز (والتي تلعب دورًا ضد سياسة الهويات) والمقصود بها هنا: بطريقة مختصرة، أن الفكرة الرئيسية هي أن الأشكال القديمة التي من خلالها تدعونا الحداثة إلى التفكير في القضايا السياسية تعد حاليًا شيئًا قد عفا عليه الزمان، ولا بد من اختراع موضوعات ذاتية جديدة تكون على مستوى الواقع الخاص بنا، تحليل الكيفية التي يتحول بها نموذج الإنتاج الاقتصادي (وبالتالي نموذج العمل). يأتي وصف التحول نحو ما يطلق عليه اليوم

الرأسمالية المعرفية (أي نحو اقتصاد المعرفة، الإيثار والتعاون) في تحليل يجري لصيغة الطفرة الأولى، التي تحددت في السبعينيات، والتي تشكل من الانتقال من «العامل الشامل» إلى «العامل الاجتماعي». إن الأمر يتعلق بجعل التفكك نزعي الاتجاه لتنظيم العمل الفوري مرئيًا لصالح منظمة أكثر تعقيدًا تتضمن جزئيًا الذاتية (السلوك الاجتماعي) للعامل وليس فقط قدرته على العمل البدني وغير الذاتي - هذا ما كان يجري يطلق عليه أحيانًا، في بعض نصوص هذا الكتيب «العمل ما بعد الفورية» أو «العمل غير المادي».

ومن ثم، نرى تطور تحليلات يجري بوضوح: من مجرد تحديد المخرج الحتمي (الذي لا يزال نزعي الاتجاه) للفورية أو توصيف اللامادية (في مقابل العمل المادي) الذي يتوافق مع الإنتاج التسلسلي للسلع من قبل القوى العاملة «البدنية» للعمل، إلى فكرة الرأسمالية المالية الحقيقية التي تستند إلى اقتصاد المعرفة والتعاون الاجتماعي، والذي يتجاوز المعارضة بين مادي وغير مادي إلى توصيف إيجابي، فالأمر يتعلق هنا بعمل مثير للاهتمام، وهو متعلق بالجمع بين الفرضيات والتحقيقات التي سمحت لنا بهذه القراءة. مع الاستخدام الدائم لنوع من (هيكليانوس) للتحليل، مزدوج الجانبين:

من جهة، يتعلق الأمر بشكل فعلي بوصف الكيفية التي يعاد بها تنظيم الرأسمالية، ولو بشكل جزئي خارج حدود المصنع، والتي قد عدلت من أطر الإذعان والاستغلال (مما يعني أيضًا إنتاج القيمة)، وذلك حتى تشمل وتسيطر على ذاتية القوى العاملة، والقيام بنفس الأمر فيما يخص إنتاجها، وذلك عقب عقد من الصراعات التي بدأت عام 1968. ومن جهة أخرى، بوصف الكيفية التي أصبحت بها هذه الذاتية لا غنى عنها للتقييم الرأسمالي، والتي تتم مراقبتها أيضًا (حيث إنها مدرجة في الإنتاج) ومن المفارقات أنها تعد أمرًا مهمًا (لأنها لا غنى عنها لرأس المال). وإجمالًا: يعتبر إدراج إنتاج الذاتية وآليات التنشئة الاجتماعية في قلب عملية إنتاج وتنمية رأس المال، امتدادًا للإذعان والاستغلال الرأسمالي، ويعد أيضًا كدخول متناقض لحصان طروادة في قلب رأس المال نفسه. فإذا كانت الدوافع الذاتية هي المحرك الرئيسي للصراعات، فإن الإنتاج المعرفي لا يعد شيئًا بدون الأخذ في الاعتبار لهذه الدوافع الذاتية.

نحن نعرف جميعًا تحليلات ميشيل فوكو حول كيف أصبحت علاقات القوى السياسية حيوية، أي: أنها امتدت إلى جميع نواحي الحياة - لكي ترافق مولد الليبرالية الاقتصادية

والتصنيع الأول، وذلك لكي تحقق أقصى قدر من الأرباح.

إن التحكم بحياة العاملين تاريخيًا، منذ بداية القرن التاسع عشر، يعني السيطرة على كافة ظروف الحياة وتوظيفها بشكل كامل من أجل الإنتاج. بالنسبة لنيجري، فإن استعادة لفظ «سياسة حيوية» من أجل وصف عمليات التقييم الحالية توضح في المقابل استعادة النشاط في الحياة بأسرها: فالحياة ليست هي ما يجعل الإنتاج ممكنًا، إنما هي المادة الأساسية للإنتاج، التي يتم الحصول عليها، استغلالها واستخدامها، حيث إنها في حد ذاتها، هي الشيء الذي يتم تقييمه.

ولكن الحياة ليست فقط مجرد علم الأحياء أو علم وظائف الأعضاء، كما أن السياسة الحيوية ليست فقط مجرد استغلال تكنولوجي لهذه الأخيرة. فلم يتراءَ لكنة بيوس، الذي تم اختزاله إلى زوي<sup>(3)</sup>، أي ما يعني تفاصيل الحياة والتي تبدو ظاهريًا قاصرة على نفسها، انتقاد السياسة الحيوية والذي يتطلب مشاركة أكثر من ذلك بكثير. فالحياة قبل كل شيء عبارة عن مجموعة العلاقات، مجموعة المشاعر، التعاون، تداول اللغات، المعلومات، الإيماءات والمعارف، التي تنسج بشكل يومي هذا السلوك الاجتماعي المشترك والنابع دائمًا من المهنة التي نعكف على تناولها. فيمكننا أن نعتبر أن الحياة عبارة عن بناء بطيء وصلب للذاتية، لطرق الوجود، لأساليب العمل والتنظيم، وهي عبارة عن وفرة الاختراعات والتجارب، والتي هي تبتكر وتخلق، من داخل المحددات الحالية (والتي بالطبع لا يمكن إنكارها). هذا ما يطلق عليه نيغري أحيانًا الأنطولوجيا (وهو ما يعني حرفيًا: خلق أشكال جديدة، يجب أن تكون جوهرية تمامًا). هذه هي الحياة، أو بعبارة أخرى الإنتاج الأنطولوجي، الذي يحاول رأس المال حاليًا أن يندرج تحته. كيف لنا إذن أن نضمن أن هذا الإنتاج المبتكر والخلاق لا يتمزق على الفور من قبل رأس المال إلى دوافع ذاتية منفصلة، فتجمع هذه الدوافع هو الذي يجعل هذا الإنتاج المبتكر ممكنًا؟ كيف لنا أن نمنع أن يستولي رأس المال، بحكم التعريف، على كل شيء؟ وأخيرًا: كيف نعيد التفكير في إعادة توظيف الآلة الاقتصادية لتقوم على أساس الإنتاج الاجتماعي، والذي يعتبر حاليًا أكثر إفادة من إنتاج السلع المادية؟ ما هي أشكال رقابة، تقييم وقياس رأس المال التي يجب أن تؤسس اليوم حتى يتم تطبيقها على هذا الإنتاج الاجتماعي الجديد؟ وما هي الاستراتيجيات المعارضة

3- وهي كلمات يونانية مشتقة، وتعني: الحياة.

لإعادة التعريف التدريجي للصورة الاقتصادية الجديدة، التي يجب أن تكون على مستوى هذه الأشكال الجديدة.

● المجموعة الموضوعية الأخيرة تولد من تقاطع الثلاثة الأولى. موضوع العنصر المشترك، والذي يتم تناوله بشكل ضمني في النصوص الأخيرة في هذا الكتيب، وبشكل صريح - في النص الذي يختتم الكتيب - وهو الذي قد نشأ بشكل فعلي في الوقت نفسه من ضرورة وصف الأشكال الجديدة للإنتاج الاجتماعي، ومن توضيح قدم وشيخوخة المتغيرين العام/الخاص، وذلك وفقًا لما يدعونا الفكر السياسي الحديث للتفكير به بشكل معتاد.

بينما لم يقدم العنصر المشترك قط أي تحدٍّ سياسي أو قانوني. يجب أن نتذكر أن العنصر المشترك، في القانون الروماني، هو كل عنصر يمكن تكييفه للجميع، لقد تم تأسيس القطاع العام والخاص على نظم أساسية توصف سياسيًا على أنها متضادة، ولكن يشمل كل منهما في الواقع بعض الأفكار عن الملكية، وهو ما يعني بشكل فوري، بعض ممارسات نزع الملكية. فنحن نطلق في الواقع لفظ «خاص» على ما ينتمي إلى شخص واحد (باستثناء الآخرين)، أما لفظ «عام» فيطلق على ما ينتمي إلى الدولة، وهو ملك الجميع بما أنه لا ينتمي إلى شخص معين. وبالتالي، لا يمكن أن تنطوي محاولة التفكير في الوضع الفلسفي أو في الوضع القانوني أو في الوضع السياسي للعنصر المشترك بعيدًا عن فئات العام والخاص قبل كل شيء، على انتقاد للملكية ولالأرباح في حد ذاتها.

ولكن من وجهة نظر التكوين الذاتي للتعددية، يعتبر «العنصر المشترك» وهو ما يطلق أيضًا على ما يؤسس بناء على التفاعل، التعاون، وعلى التبادلات بين الخصوصيات: وليس كما اعتقدنا لمدة طويلة، على أنه أساس المجتمع وقاعدته ومبدؤه فائق الوصف، وإنما على العكس هو ناتج منتج آخر، ألا وهو التعددية، أو بمعنى أدق: إذا كانت التعددية هي الاسم الذي يطلق على التصنيف الفاعل للاختلافات كاختلافات، فبالتالي، العنصر المشترك هو الاسم الذي يطلق على إنتاجها المبتكر. العنصر المشترك: يعتبر في نفس الوقت ما أسسه الرجال والنساء معًا (هو ما يريد رأس المال أن يحصل عليه ويسلبه تحت الشكل المزدوج من الملكية الخاصة وملكية الدولة)، وهو أيضًا اسم لمشروع سياسي من أجل التعددية. ولكن أيضًا العنصر المشترك هو اختراع لمساحة سياسية جديدة من شأنها أن تعارض



كل الأشكال المتداعية للشمولية القديمة الحديثة، التي تحولت إلى صنم فارغ، متجاوز الحدود، والذي بدوره تحول إلى قناع قبيح لتوحيد أو تحييد الاختلافات، باختصار: عن طريق التحايل على الديمقراطية الحقيقية باسم الديمقراطية الشكلية المزعومة.

يبقى لنا أن نفهم كيف يستطيع العنصر المشترك بدوره أن ينتج شمولية جديدة، لا تتم حيازتها من حيث المبدأ، ولا تصبح قاعدة لكل شيء، وإنما تبني هي، وتصبح مطلوبة ومتجددة باسم الديمقراطية المطلقة، بل ويتم إعادة تصميمها على أساس تغييرات الوقت الذي نعيشه، شمولية يجب أن تشتمل قبل كل شيء على احترام الخصوصيات والصلات بينها، على الذاتية الحرة للخصوصيات، على الحق في العيش سياسيًا واجتماعيًا بشكل محترم. مما لا شك فيه، أن مختبر الفكر النقدي لا يزال مفتوحًا، ولكن نيجري بخصوصيته، لن يكف عن المساهمة في هذا المختبر، ولنا أن نراهن على ذلك.

باريس، فبراير 2010

جوديث ريفيل

# العنصر المشترك بين البشر



## الفكر الضعيف<sup>(4)</sup>

منذ منتصف السبعينيات، والفكر يخضع لاختبار صارم في العالم الغربي. التراث الماركسي، الذي لا يملك القدرة على التجدد ولا على إجراء حسابات جديدة مع الاشتراكية الحقيقية، قد دخل في أزمة، لم يتعافَ منها حتى الآن. والتشكيك الذي لحق به أصبح يتدفق بشكل ملحوظ في التيارات الأكثر ابتكارًا في الستينيات والسبعينيات. إن الكثير من المفكرين، الذين كانوا راديكاليين خلال الستينيات، قد اتجهوا بعيدًا عن المواقف الرجعية، وذلك سواء بسبب خيبة الأمل أو تحول المعتقد، أو لأنهم عثروا على مجال جديد للتدخل. في نهاية السبعينيات، تم اعتبار الانسحاب بشكل تدريجي من الشمولية ضرورة حتمية، وأصبح بول بوت هو المرحلة النهائية الإلزامية لماركس. ولم يكن هناك داعٍ للتفكير في مشاكل «الاشتراكية الحقيقية»، يكفي فقط أن يتم تكريس حيوان سفر الرؤيا إلى مصيره المحتوم. وتكمن المفارقة هنا في وجود أصوات في نفس الوقت تأتي من الشرق، تدعو إلى النظر والتفكير في «الاشتراكية الحقيقية» بشكل مختلف. في كتابه البديل، الذي أدى إلى سجنه في ألمانيا الشرقية، اهتم رودولف بارو بتشريح «الاشتراكية الحقيقية». وفي سياق آخر، وصف ألكسندر زينوفييف بسخرية لاذعة ضعف وعدم كفاءة النظام السوفييتي. ولقد حلل كتاب ألمانيا الشرقية، الذين تم معاقبتهم بشكل خاص عام 1979 من قبل النظام، بشكل متعمق في مؤلفاتهم، العلاقات الاجتماعية التي تحمل التفكك، والذي تنفرد به البلدان الشرقية. ولكن هذه الدعوات للتفكير بشكل مختلف، للتفكير حتى نهاية المطاف في أزمة «الاشتراكية الحقيقية» لم تلقَ أي صدى. فقد كان من الأسهل التمسك بالإهانات والانقسامات السهلة.

4- تمت الكتابة بالاشتراك مع جان ماري فنسنت.

وقد صلب هذا التراجع للفكر النقدي بشكل ملحوظ تغطية إعلامية للمناقشات الفكرية، مما يعني أيضاً أنه كان هناك اتجاه لتعزير تبسيط الأمور. فلقد انتهى البحث عن الأثر، عن الاكتشاف الإعلامي لدى البعض عن طريق إزالة كل صدق فكري وكل وازع لاستخدام الحجج. وأصبح من الممكن مهاجمة الكتاب بدون القراءة لهم، يكفي فقط اتهامهم بأنهم متحيزون للشمولية. في هذا السياق، كان المحافظون أو المحافظون الجدد مثل ريمون آرون، هيرمانوبه، دانيال بيل يمثلون نموذج المفكرين الشرفاء، الذين لم تفسدهم المهنة، ولكنهم حاولوا وضع نظريات بشكل متعمق لمشكلات هذه الفترة واستغلال الوضع الناشئ عن الأزمة الماركسية والتفكير النقدي بشكل أفضل. وعلاوة على ذلك، اتخذت قضية الأزمة الثقافية مكاناً بارزاً لديهم، حيث إنهم شعروا بأن القيم التقليدية في طريقها إلى الزوال، وأن وسائل الإعلام (تسويق التبادل الفكري) يمكن أن تلعب دور المسكن، وليس دور مقدم الإجابات. وقد اتخذ كفاحهم ضد الفكر الذي يتم تغطيته إعلامياً ومن أجل الحفاظ على بعض القيم بمنتهى السهولة خصائص النضال ضد الحداثة. ولكن هذه المعركة لم تكن جذابة بالضرورة لهؤلاء الذين تأثروا بالروح التحررية للسبتيينيات.

وهذا ما قد يفسر بشكل كافٍ المعارضة الشديدة لهيمنة المحافظين أو المحافظين الجدد، في الثمانينيات، من قبل تيارات عدة، آتية بشكل عام من الأوساط الجامعية، وحريصة على إقامة علاقة إيجابية مع المجتمعات الديموقراطية الليبرالية، ولكن بدون الدفع بقدر ما إلى المؤسسات الإعلامية. فبالنسبة لهم، يعتبر المجتمع الغربي هو أفضل المجتمعات الممكنة اليوم، وليس هناك أي داعٍ لإجراء نقد شامل. لذا علينا أن نتصالح مع الوضع القائم والتمتع بجوانبه الجيدة مع نبذ الجوانب السلبية وفكرة المدينة الفاضلة. يجب على المفكر أن يدفع حتى نهاية المطاف شعوره بالاستياء من العالم من طرفه أو من طرف المحيطين به، مما يعني رفض فكرة المهمة وفكرة الالتزام. بشكل ملحوظ، أصبح سارتر، ماركوز، ألتوسير، كأمثلة مضادة حقيقية، مما يعني تمثيلاً رمزياً للأمور التي يجب عدم القيام بها. بدلاً من الالتزام، كان يجب أن يسود الزهد السعيد، أي الرضا في مواجهة شرط القيم، في مواجهة الحركة اللانهائية للسلع، في مواجهة التنوع الإعلامي، في مواجهة ألعاب الاتصالات.

هذا الفكر الإيجابي (هو ما يقصده أدورنو وماركوز) يكتسي بفكر الحرية (والذي يخلط

دائمًا ما بين غير المتوقع والمحتمل)، وبين الحرية في الوقت الحاضر. وبالتالي، ينبغي أن نوضح أن هذا الفكر يقوم بتصفية حساباته مع التيارات الفكرية الماضية، والتي تلقي بظلال من الشك حول حريتنا وتطرح التساؤلات حول حدودها أو ضعفها. وتكمن الطريقة الأولى للقيام بذلك في إعطاء تفسير مريح من قبل المفكرين أصحاب الآراء الصادمة مثل: نيتشه وهايدغر. وإذا لزم الأمر، وفي محاولة للتخفيف من حدة هذه الآراء عن طريق القليل من الفلسفة التحليلية والقليل من إعادة التفكيك عن طريق القيام ببعض التبادلات على جانبي الأطنطي، هذا ما قامت به بعد الحادثة في الطريقة الروتية وفي الفكر الضعيف على الطريقة الإيطالية. ولكن أيضًا هناك طريقة أخرى، وهي طريقة فرنسية تمامًا، وهي تكمن في طرد المفكرين الكبار من الحادثة مع الاعتراف بإنجازاتهم، وذلك لكي نؤكد بعد ذلك وصولهم إلى طريق مسدود بسبب تطرفهم في حد ذاته. وبالتالي، نحن نعارضهم في الرجوع إلى الفلسفة الكلاسيكية (كانط) لفرض انتقادات واضحة (لانتقاد على وجه الخصوص الذين هم غير راضين عن الديمقراطية البرلمانية الليبرالية). وهكذا، نحن نمارس نوع من فلسفة التوازن والتي تصوغ العثرات حتى يتم امتلاك القدرة على تجنبها والتغلب عليها.

وكما رأينا، يدين الفكر الإيجابي بشكل إرادي روح النظام و«الهواجس الشمولية» (على حد تعبير ج. ف. يوتارد) والتي تؤدي إلى النظرية الكلية، ولكن ليس هناك داعٍ لأن ندرسها عن كثب لكي يتأكد لنا أن رفض «الهواجس الشمولية» ما هو إلا رفض للتساؤلات العميقة وللإشكاليات الجديدة. فبلا شك، لا تكره قطاعات التفكير الإيجابي الحادثة، ولكنها لا تريد أن تسبب لها هذه الحادثة على وجه الخصوص الإزعاج. فالحقيقة يجب أن تكون خفيفة، بل وسطحية أو بلا عمق. وهكذا، تصبح الرأسمالية بالنسبة لهم اللغة والعلاقات الاجتماعية في القصص وفي الروايات المتعددة، التي تسمح فقط بالتطور. ويمكن اعتبار الواقع الاجتماعي مجملًا إلى حد ما: فقد نزعنا منه المخالفات وقللنا من الصراعات في صعوبات الاتصال بين الفئات الاجتماعية والأفراد، وفي سوء الفهم المتجدد باستمرار. فالمجتمع السطحي يعيش في حالة من الحاضر المستمر، فهو لم يعد يهتم قط بالمستقبل أو بالماضي. فقد تم استبداله بتسلسل زمني، والذي لا يبدو تغييرًا حقيقيًا، حيث لم يعد عمل الذاكرة مطلوبًا، حيث إن الماضي مضطرب، ولكنه غني، ماضي القرن العشرين يتم تفسيره بشكل خاص، على أنه سلسلة من الكوارث التي يجب علينا إحياء ذكراها حتى

ننساها بشكل أفضل.

في الواقع، تعتبر هذه الأنماط من التفكير، والتي تحاول وضع نظريات خفيفة للحراك، على وجه الخصوص أنماطًا جامدة؛ حيث إنها تريد أن تبقى على الأمور كما هي. وبالتالي، فهذه الأنماط أكثر هشاشة مما نعتقد، وبالنسبة لها فإن عودة الكبت والتي تزعم عدم تحقيقه، آتية قريبًا جدًا.

# علوم الشرطة

«يعتبر إصلاح الشرطة مختبراً كبيراً لتحديث الإدارة العامة».

(م. روكار)

تعتبر علوم الشرطة أيًا كانت، على الأقل، منذ القرن الثامن عشر، مختبراً مميزاً لعلوم الإدارة، وهذه العلوم غنية عن التعريف. وكما نعلم أن القانون الألماني العام، هو الذي يغذي كافة المدارس القانونية الأوروبية، بما في ذلك على وجه الخصوص مدرسة العقوبة، هو في حد ذاته متأصل في «علوم الشرطة». في تاريخ القانون العام الأوروبي، تعتبر علوم الشرطة هي الحد الأوسط بين المعاهدات المكيافيلية بخصوص السلطة والإدارة، وأيضاً العلم الناشئ من فرض الضرائب وتقنين الحقوق العامة الذاتية. وترتبط علوم الشرطة عضوياً بتطور الدولة الحديثة وبتشكيل الدولة المعاصرة، فهي دائماً تعتبر مختبراً للإدارة العامة.

وعندما اليوم، يتذكرها روكار مؤيد الدولانية، فمن المستحيل ألا نعترف بأن له ذاكرة تاريخية عميقة. ومع ذلك، يوجد أكثر من طريقة لتعميق معرفتنا التاريخية بالعلوم التي نمارسها.

ففوكو، على سبيل المثال، في محاضراته في أواخر السبعينيات، قد أقر بأنه يوجد في علوم الشرطة الألمانية، نموذج تأديبي راقٍ للغاية، ولكنه في نفس الوقت، يسلط الضوء على وجود بعض الرغبة في الحرية، وذلك من أجل تعزيز وبشكل واضح قدرة الجهات الفاعلة السياسية على رؤية وتفكيك شبكة الأجهزة الفنية، المتتالية السببية والدلالات المفاهيمية



المحددة من تشابك الشرطة والإدارة. وكما كان مكيافيلي في عصره، فإن فوكو يقول لنا: مثل هذه القوة، مثل هذه الديناميكيات والكفاءات تتواجد ضمن هذه الدوائر الشاذة وهذه العلاقات القسرية التي يجب أن تنتج الذاتية في ظلها. روكار، في المقابل، يعكس المنطق ويبدل علم السلطة بمناصرة «منطق الدولة». ولقد ظهر ضد أفكار مكيافيلي، معاداة المكيافيلية، هو ما يعني نظرية إدارة الدولة على أساس الاعتقاد في الطابع غير الأخلاقي للسياسة. ولكن لكي نعارض روكار، في مواجهة هذا الاتهام، لماذا يجب علينا حتى اليوم تقسيم التحليل النقدي لقوة فن الحكم، بينما تكمن مهمة الحكومة في العمل في مجتمع بلا سياسة، بلا بديل، في مجتمع موحد من الناحية الفنية ولا يخضع لأي قاعدة سوى قاعدة الإنجاب المنظم؟ في ظل مثل هذا الإطار، لا يجب أن تتعامل الشرطة مع ظهور العداوات التي يمكن أن تذيبها في الإدارة العامة. والعكس صحيح. فيبدو أن محتوى العنف والقمع الذي يميز نشاط الشرطة في مجتمع سلمي مثير للسخرية. فالوقاية قد حلت محل القمع. وهكذا، يبدو التحديث كتدفق للقرارات الإدارية المناسبة، التي تصاحب وتدعم الإنتاج الاجتماعي. ويتطابق توصيف العمل الإداري وعدالته، مع التعديل القانوني والتوافقي الذي تنتجه الآلية الإدارية، وذلك من أجل تحقيق التوازن الاجتماعي وإنتاجه الدائم. فالحادثة تتحقق من خلال ما بعد الحادثة. فلماذا إذن يتم التهكم على علوم الشرطة الحكيمة والسلمية؟

ولكن هل صحيح أننا نعيش في فترة من العجز السياسي الذي يميل إلى التعميم؟ ويبدو أن هذا التأكيد مناقض تمامًا للمنطق الشرطي (على حد قول روكار)، حيث إنه من الواضح أن العجز السياسي يترتب عليه بشكل ضمني توسيع هائل في مجال تدخل الدولة. ومن ناحية أخرى، فإننا إذا نظرنا إلى طريقة الحكومة التي تتم ممارستها في معظم الدول الغربية، سنجد أن العجز السياسي والنشوة الليبرالية التي تتبعه ليس إلا من وحي الخيال. أما في الواقع، فتشهد أزمة الدولة الكينزية، مع ما يصاحبها من انفتاح، خصخصة، تحولات مالية لرأس المال وإعادة الهيكلة السريعة للصناعة، بعيدًا عن كشفها للعجز، تجاوزًا في التدخل السياسي، وفي تدخل الدولة على وجه الخصوص. ويتسم كل عنصر من الديناميكيات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، بسلسلة من عمليات الرقابة السياسية التي تؤدي إلى كثافة استثنائية في الانخراط السياسي في المجتمع. إذ إنه ليس من قبيل الصدفة أن كانت النظرية الإدارية التي تصاحب وتبسط هذه العمليات للتدخل

هي نظرية النسقية. من أجل هذه النظرية، يجب أن يكون تدخل الدولة بشكل فعلي ذا طابع شامل سواء في المجال الاقتصادي، السياسي أو الاجتماعي. ويعود توصيف كل حدث إلى مفهوم العرضية، عرضية مطلقة تستبعد كل بعد أنطولوجي لدائرة العمليات الاجتماعية. ويعتبر كل عنصر من النظام متكافئًا ومماثلًا، وتعتبر الدائرية كلية. كما يتم تحويل المفاهيم التقليدية للمرجعية الذاتية، للانعكاسية وللتأمل من نظرية الموضوع إلى نظرية النظام: يتم التعامل على أنها هياكل للواقع، وبالتالي تبدو المعرفة داخل النظام كحالة عملية تجريد ذاتي للواقع (لومان). في مثل هذه الظروف، لم تعد تطرح التساؤلات حول الحد من التعقيد المتزايد للأنظمة وحول تحديد معنى التدخل الإداري، فهي أصبحت متأصلة بشكل أفضل في النظام. ويترتب على عملية بلا هيكلية، تطور دون حل للاستمرار، حيث نجد لحظة التناقض والصراع مستبعدة من خلال إمكانية لانهاية تمييزها عن طريق هيكلية السلطة (تحقيق الدخل، التدخل القضائي، التسييس وعدم التسييس... إلخ). في تطور نظرية الأنظمة، حتى لم يعد القرار إلا توظيفًا للتغيير العرضي للهيكلية. يصنع البعد الشامل للتدخل الإداري من خلال عملية لا نهائية من التلاعب المكاني والزمني، ومن المزج بين هذه العمليات، والذي يؤسس الدولة بوصفها الشكل المركزي والحصري لأي إنتاج للذاتية. فالأمر يتعلق هنا بنوع من المكيافيلية الاجتماعية.

ولكن علوم الشرطة الخاصة بنا تم إعدادها لكي تصبح ديموقراطية. لا يمكن أن يقتصر هذا الطابع الديموقراطي بكل بساطة على القضاء على العنف لصالح العنصر المنهجي لتدخل الدولة، أو إلى استبدال العناصر القمعية بالوقاية. وبالتالي، ماذا تعني بالتحديد ديموقراطية الآلة النظامية؟ ما هي القيم التي تستند عليها؟ ففي النص التأسيسي لنظرية الدولة المستخدمة من قبل الحكومات الديموقراطية، ارتبط الميل إلى التعاقدية الجديدة هنا بسلسلة النسقية المتينة، المتعلقة إلى حد ما بالقانون الطبيعي، على حد قول نوزيك، متسامية ومتعلقة بفلسفة كانط الجديدة، على حد قول راولز (أقرانهم الفرنسيون معروفون للغاية). وهكذا، تتفق المادية الاجتماعية للنسقية مع أنماط التوازن الكلي الاجتماعي، ومدعومة من قبل سياسة الإجراءات التي تشكل باستمرار تفاعل الأشخاص. وتعتبر الأشخاص بمثابة العناصر المساعدة في عملية تشكيل التوازنات الديناميكية، فالشعار هنا: من النظام إلى التوازن. إذن، تعتبر الديموقراطية بمثابة التوازن. ولكن تحقيق التوازن يعد أمرًا صعبًا: من الناحية الشكلية، لا يمكن تحقيقه إلا كعلاقة عكسية بين الأشخاص بالنسبة لبعضها

البعض. راولز، ومن خلال دعمه لهذا الموقف الشكلي، يقوم بتوسيع نتائجه المتطرفة، التي تكمن على حد سواء في متطلبات المدرسة ضد الشمولية في الثلاثينيات (متطلبات فونهايك وليونيل روبنز... إلخ)، وفي الواقعية التشككية لدى أرو وباريتو. يكاد يخلو التوازن من محتواه. لا يمكن توجيهه إلا عن طريق مبدأ التبادلية والتي تكون شكلية بشكل بحت. ولكن يبدو أن الواقع أمر مختلف، فدائمًا ما يتم تحديد معنى العمليات الاجتماعية، والتي لا يكون أبدًا زمنها بأمز لحظي، حيث يتراكم تشكيل متطلبات وتعريفات الحقوق الذاتية في الزمان والمكان. وبالتالي، تصبح الإجراءات التعاقدية إجراءات تفاوض مستمر. أو أيضًا، الأمر الأكثر شيوعًا، هو الاستباق من جانب الدولة ومن جانب الإدارة، لعملية التفاوض، وذلك عن طريق تفعيل المؤسسي للموضوعات المزعومة. وتنتهي العملية بإنتاج قواعد متفردة، أي إنتاج استثنائي لقانون موضوعي، وذلك عن طريق الإعداد المستمر للوائح. وهنا يطلق على نظرية الأنظمة اسم آدم، ويطلق على التعاقدية الجديدة اسم حواء، ولم تأتِ الحية حتى الآن لتفرق جمعهما السعيد. وبالتالي، تشكل الديمقراطية، داخل علوم الشرطة الخاصة بنا، جهازًا للتعبئة التعاقدية لمادية التوازن، وإجراء مستمرًا وفاعلاً لدعم المخطط الشكلي للتوازن. تستبدل ديموقراطية علوم الشرطة الأمر الواقع. وكما نرى، فالسياسة تستبدل الأمر الواقع، فكم من الصعب التحدث هنا عن «العجز السياسي». كما يعتبر خطاب الدولة كلي الوجود، وخاصة عندما تسود الليبرالية، وتتأكد السلوكيات التعاقدية وتتفاعل الإجراءات الفردية. فنحن نعيش في إطار صعود الهيكلية للنظام التعاقدية عن طريق وضع كافة الاتجاهات داخل شبكة اجتماعية صغيرة. إن الوضع الراهن دائمًا ما يكون متجددًا. فلم يعد المركز مفهومًا برلمانيًا، وإنما اشتقاق ميتافيزيقي. ونحن لا يمكننا أن نحكم بشكل آخر. فالأمر يتيح لنا هنا باستطراد مختصر أن نفهم أن قاعدة النظرية الإدارية الذاتية لروكار، ليست هي نفس المفهوم الذي يؤسس اليوم ممارسات روكار مؤيد الدولتية. فيتم تبرير المركز النظامي الجامد، مع إجراء التغييرات اللازمة.

ويتم استدعاء فكرة أسبقية الديمقراطية على الفلسفة، وذلك للتأكيد على فعالية فكرة التوازن (السياسي، الاجتماعي، الدستوري) غير الواقعي بالمرة. لقد قدم ريتشارد رورتي هذه الفرضية في محاولة لتوفيق المحور النظامي التعاقدية لعلم الحكومة المعاصر مع إعادة تأهيل سليم للشكل اللغوي للتقاليد النفعية الأمريكية. وتصبح الطرق الشكلية

والوسائل العملية للقضايا النظامية فلسفة المنطق السليم. في حقيقة الأمر، يشير هذا التدخل إلى الصعوبة الأولى الأساسية في الإطار النظامي التعاقدي ويحاول أن يفرض حلاً من الداخل. وتكمن الصعوبة في أن ضعف الأفق المعياري يمكن بأي طريقة كانت أن يحل محل إجراءات التعيين عن طريق المراجع الحقيقية. وبالتالي، تنتقل مشكلة عدم واقعية الإجراءات النظامية الشكلية إلى ممارسات تعيين الجهات الفاعلة في العملية الإدارية. فكيف إذن الوصول إلى ممارساتها دون ترك المجال إلى الأنطولوجيا؟ وفقاً لرورتي، ينبغي أن تسمح القيم التقليدية والعرفية للديموقراطية العلمانية والإصلاحية بإعطاء معنى لعلم الحكومة النظامية التعاقدية. ولكن يصطدم أمل رورتي، الذي يريد التغلب على الشكلية، بالمحددات الفعلية لممارسات التعيين: فهذه الممارسات لا تتحقق على أرض الواقع بشكل بحت كما تفترض الطبيعية السياسية، ولكن تتحقق في نطاق مكثف بالتجاوزات المؤسسية ذات الاتجاه الواحد والمنغلفة.

لا يمكن أن تكون مشكلة التعيين مختلفة عن مشكلة الأنظمة والقوانين. ولكن يتحقق التعيين داخل مخططات التسلسل الهرمي للترابط ولأطر التنظيمية. ويتشكل التعيين من صناعة الموضوعات أو الصراعات التي يمكن من خلالها تنظيم حلول وسط مؤسسية، ومن إنتاج كيانات يمكن إدراجها في آليات الحد من التعقيد: التعيين، الاتصال، التحكيم وإعادة الهيكلة، كل هذه الأمور تسير على نفس الوتيرة. وتتمثل فكرة الديموقراطية التي يدعمها التصحيح لدى رورتي للخطاب النظامي التعاقدي فكرة لدى جيفرسون، ديموقراطية بلا حدود، حيث هنا على العكس، تلعب علوم الشرطة نموذجاً اجتماعياً سياسياً يتجه نحو الداخل، نحو مساحات محدودة ونحو وقت محدد. وقد رأينا أن العلوم القانونية تجعل الأسماء تتلاشى بدلاً من أن يكون لها على العكس وجود حقيقي. ولقد انتهى المذهب المعرفي في حد ذاته، بالإعراب عن ضرورة وجود مرجع حقيقي لعملية التعيين، حيث إنه يضيف الطابع الرسمي على النتائج.

لا يقدم رورتي حلاً لمشكلة العلوم القانونية، ولكن يكتفي فقط بالإشارة إليها.

ولكن من يعين من؟ أين؟ متى؟ من الذي لديه سلطة التعيين؟ حجب هذه القضايا من قبل نظرية المعرفة الشاملة، ينبع من استبعاد الذكاء من العلوم السياسية.

لم يكن ذلك الأمر أكثر مما كان عليه في السنوات الأخيرة، فلقد شهدنا غباء كارثيًا من قبل المحللين السياسيين وكذلك مدى فعاليتهم. وقد منع الهذيان المنهجي رجال الكرملين من رؤية الثورة الجارية في مجتمع الاشتراكية الحقيقية، بالإضافة إلى ذلك، قد دفعت شعبية السوق الديموقراطيين إلى الهاوية السحيقة ما بين الريجانية والتاتشرية. لذا فالشمولية في معسكرات العمل والمعتقلات، وكذلك الديموقراطية الأثينية الجميلة على حد سواء، ما هي إلا وهم يخيم على العقول. تلك هي الخلفية الأيديولوجية التي يمكن أن تستند عليها علوم الشرطة، وذلك عن طريق إزالة المشكلات الحقيقية: ما بين العجز السياسي وهوس الأيديولوجية. وماذا الآن؟ كان الهروب كاملاً. ما هذا الحنين العميق الذي يجتاحنا من أجل العلوم السياسية الرجعية القديمة لدى ريمون آرون أو لدى نوربريتو بوبيو، هؤلاء الذين استطاعوا التأكيد على فكرة أن هناك من يحكم ومن يطيع، أن هناك من يمارس السلطة وهناك من يعارضه، وأن الثورة دائماً على الأبواب، وأنه لأمر ضروري للغاية معرفة كيفية محاربتها. ولكن ماذا بعد ذلك؟ من يعين من؟ إلى هذه اللحظة، كل ما فعله إبعاد مشكلة الأنطولوجيا من العلوم القانونية والسياسية أنه جعل التساؤل النظري حول هذه العبثية أكثر صعوبة وقد أحاطه بشبكة معقدة من الإطناب. يعتبر الادعاء الذي يترتب عليه أسلوب السلطة والعمليات التوافقية حرفياً، وذلك وفقاً لمعايير تامة من العقلانية، أو الذي يعني أن التوازنات التعاقدية يمكن أن تستند على معادلات عامة، هو أقل خطأ من أن يكون غير متناسق من وجهة نظر حالة التفكير المنطقي. وتأتي الاختلافات بين الرموز اللغوية والمحددات العملية من المحاور التواصلية التي تعبر المتواليات الزمنية المختلفة، والتي تتشكل بداخلها أطر الالتزام والموافقة، وهذه الاختلافات تكون ممتدة وغير قابلة للاختزال. فقط يمكن الأخذ في الاعتبار لهذه المشاكل وتأثيرها على أرض الواقع عبر التاريخ العملي وعلاقات القوة التي يتم تحديدها بداخله، أن يسمح بإعادة تعريف فئات الخطاب السياسي. وبالتالي، وضع حد للمصادر النظرية لعلوم الشرطة.

ولكن لا يجب أن تدفعنا هذه الملاحظات النقدية التي تبدو مماثلة لتلك الملاحظات التي أثارها المدرسة الهابرماسية ضد علوم الشرطة، إلى التفكير في إمكانية تعزيز التحليل من حيث التجريبية، أو استخدام أكثر فعالية للأدوات التفسيرية (وكما أكد هابرماس على وجه التحديد)، يمكن أن تساعدنا في تحريك القضية. إذا كان هذا التحرك ممكناً، فإنه ليس إلا على أساس إزالة الغموض عن ظاهرة السلطة، كما يتم تقديم علوم الشرطة لنا. بعبارة

أخرى، على عكس ما تقدمه مدرسة الفلسفة المتعالية التواصلية (هابرماس) أو المدرسة التفسيرية الجديدة (رورتي)، تسجل علوم الشرطة تحولاً حقيقياً، تغييراً للنموذج الاجتماعي خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين. تسجل علوم الشرطة وتعمق، من خلال الفائض السياسي والإداري الذي تنتجه، الامتداد الأكبر لعلاقات التواصل والتعاون التي تستثمر وتحول النسيج الاجتماعي والإنتاجي. إنها تسجل وتعمق، من خلال تعددية الإجراءات وتلاعب مختلف الجهات الفاعلة، الأماكن والوقت، وكلها أمور تعتبر ضرورية في العلاقات الاجتماعية، ظهور وترابط متعدد الأطراف لموضوعات جديدة تتعلق بالإنتاج الاجتماعي. ويتم ترجمة التشاركية، وفي نفس الوقت الفردية القصوى للنسيج الاجتماعي والإنتاجي، من خلال امتداد التدخل الإداري، وذلك من أجل تحديد مدى تأثير الرقابة وأدوات القياس عليها. وبالتالي، في هذا الصدد، تعتبر حقيقة الإدارة أعلى من حقيقة الديمقراطية.

تكشف الإدارة ما تخفيه الديمقراطية، بعبارة أخرى، التكامل الاستثنائي للتعاون الإنتاجي. والحقيقة، أنه في السوق السياسي، يتقدم المواطنون أقل من المنتجين الجماعيين، وأن الاتجاهات الجوهرية للتنمية وللتعاون الإنتاجي يجب أن تخضع لمخططات وظيفية لإنتاج الذاتية كحد أدنى (أو بمنتهي البساطة ذاتية منظمة).

ترتقي حقيقة الإدارة إلى مستوى أنطولوجي أعلى بكثير من حقيقة الديمقراطية، أي أننا إذا أردنا استعادة الديمقراطية، لا نستطيع أن نفعل ذلك إلا بعد ما نرتقي ونصل إلى هذا المستوى. أي بعبارة أخرى، بعد ما أدركنا أن علوم الشرطة هي الشكل الذي تنتظم حوله العلوم الإدارية في ظل أزمة النموذج التأديبي القديم، فإننا ندرك مع ذلك، إمكانيات النموذج الاجتماعي الجديد، الذي هو دائماً أكثر تواصلاً وأكثر تعاوناً، مثل علم أنساب وتوحيد الذاتيات الجماعية الجديدة. لا يمكن للغايات الرجعية للعلم الجديد المتعلق بالحكومة أن تحجب حادثة الأحداث المسجلة. ولا تتمثل حدود علوم الشرطة في قدرتها في إنتاج صورة اجتماعية ولكن في أنها في الواقع تختزل هذه الصورة داخل إطار وظيفة رقابية بحثية، وأن عليها مواجهة عدم الاختراق النسبي للنموذج الاجتماعي الجديد. وتتمثل حدودها في محاولتها لكي تضمن حادثة الواقع، وأن تستبدله بعملية سياسية وإدارية.

لقد أنهت علوم الشرطة مشكلة الشرعية مثل أي تقليد ألفي للفكر السياسي الذي يطرح هذه المشكلة: تطور مفهوم التزام المواطن تجاه الدولة، تطور مفهوم السلطة في

داخل وخارج المجتمع. لم تعد مشكلة الشرعية تطرح، حيث حاليًا، تعتبر كل المحددات الاجتماعية فارغة. وتعيش علوم الشرطة من خلال فراغ الوجود الاجتماعي. فهي هي الدولة وإعادة إنتاجها في مركز النظرية السياسية: المواطنون، أفرادًا ومنتجين، ينظمهم نظام السلطة وكذلك ينظم لهم طريقة عيشهم. ويعتبر الفراغ والعدم الوجودي هما أساس الدولة الحديثة. العجز السياسي، بعيدًا عن كونه فئة اجتماعية، فهو يعتبر فئة ميتافيزيقية، ولكنها مع ذلك لا تعد أقل واقعية. أصبحت سلطة التعيين مطلقة وذلك بسبب عدم وجود أي مرجع حقيقي، ولكن هذا الافتقار إلى المرجع هو أمر حقيقي للغاية. تحل إدارة التواصل وإنتاج الذاتية محل الواقع. إذ إنه لم يتم فقط استبعاد النظرية الديمقراطية، وإنما أيضًا النظرية الاستبدادية للسلطة، من هوبز إلى شмит: لم يعد هناك أصدقاء أو أعداء. وأصبحت الروابط الاجتماعية وأثرها على عملية كل من التعاون والشرعية، أمرًا يبعث على السخرية. «إذن لماذا علينا الطاعة؟». نستطيع أن نقول إنه قد تم الانتهاء من هذه المشكلة من خلال ظاهرة الطاعة، التي نتخذها من أجل واقع معياري ومن أجل إطار عام لمرجعية دائمة. لم يتم إثبات الحاجة إلى السلطة، ولكن ما زال يتم البحث عنها. فوجود السلطة، كهذه السلطة الحالية، يعتبر ضرورة وإن كانت مبهمة، ولكنها أيضًا غير قابلة للانتهاك كحدث طبيعي.

مرة أخرى نستطيع أن نقول إن الغموض أكثر حقيقةً من انتقاده. وهذا لا يعني أنه لم يعد غموضًا. مرة أخرى، إذا كان الانتقاد معناه الوصول إلى الحقيقة، فإنه يجب أن يمر بمحتوى واقع الغموض. ولكن ماذا يعني اليوم عبور هذا السمك الفارغ ومع ذلك الفعال؟ إن أي إجابة يمكن تصورها تستبعد، في المقام الأول، أي بعد إصلاحي لهذا النهج. فمن المستحيل إصلاح الآلة، وهذا ليس لأنها مغلقة، ولكن لأنها تعبر عن إطناب واسع النطاق. وقد يعني كل اتصال معها: تزييت عجلاتها، الحفاظ على دائريتها التي لا تقاوم؛ حيث إن كل ضربة تعطى إصبعًا ممزقة. إن المدينة الفاضلة، في المقام الثاني، تعتبر مستحيلة، فهي ما زالت سياسية، حيث يمكن أن تحدث في واقع يتصف بتجاوز السياسة.

وبالمثل، إذا كان الاتجاه الإصلاحي لا يجد أي مساحة في الأفق المستمر لعلوم الشرطة، فالطوباوية لا تجد أي فتحات زمنية في التخطيط الصارم في وقت السلطة. فماذا إذن؟ يمكن فقط لفراغ المحددات والافتقار المطلق للعلاقات الاجتماعية أن يحدد البديل. فوحدها ممارسة تناقض العلاقات الاجتماعية هي القدرة على الثورة. تمثل كل من تيانان مين

وبرلين حشودًا من الأفراد المتفرقين الذين استطاعوا فرض أنفسهم بشكل غير متوقع على ساحة السلطة. هؤلاء الأفراد يشكلون قوة فارغة من المحددات الإيجابية التي تقدم نفسها على أنها بديل جذري. ليس لديهم ما يقولون إلا «هذا يكفي». إنهم يقدمون سلطة فارغة كما أنها راديكالية. قوة خالصة. قوة تتشكل بشكل مطلق بدون أي محددات، وبالتالي فهي قادرة على كل ما هو ممكن. يعتبر عدم الوجودي هنا أمرًا قويًا للغاية. يتخذ الاتجاه الإصلاحى والمدينة الفاضلة منطلق مبدأ التعيين: في المقابل، توجد القوة التأسيسية التي لا يمكن وصفها. وبالتالي، تتعارض القوة الخالصة مع السلطة. يعتبر الحد الميتافيزيقي هو البديل الوحيد لمتغيرات الوحدة المعدلة عن طريق نظرية الأنظمة، عن طريق نظرية الفلسفة المتعالية وعن طريق علوم الشرطة.

مرة أخرى، تسود الديمقراطية على الفلسفة: ولكن هنا، الديمقراطية ليست وثئًا شكليًا ولا حتى المدينة الفاضلة لمسار لا متناهٍ للزمان والمكان. الديمقراطية هنا هي السلطة التأسيسية للتعددية. هذه هي الثورة المستمرة كشكل من أشكال الحكومة. وهذا هو التصور في السلطة.

ويمكن تقسيم نموذج التواصل إلى قسمين:

من جهة، المعلومات ومن جهة أخرى، التخيل. يعتبر نموذج التواصل هو نموذج إنتاج الذاتية:

تنقسم هذه الذاتية أيضًا إلى قسمين: ما بين هؤلاء «الذين يعينون» وهؤلاء «الذين يعبرون». يعين روكار، وتعبّر وتخلق تيانان مين وبرلين. على جانب، توجد القوى وعلى الجانب الآخر توجد السلطة التأسيسية. ولكن قبل كل شيء، توجد على جانب السلطة، وعلى الجانب الآخر، المعرفة. المعرفة في مجالات متعددة، التعاون في مجال العمل، انعدام المحددات السياسية وأي محددات معرفية، فراغ الكيان السياسي (المسمى) والعمل الكامل (المؤسس). أن التحدي الذي أطلقته التعددية في علوم الشرطة ما هو إلا الاقتصاد السياسي لإرادة المعرفة. لم يعد حاليًا مختبر تحديث الإدارة العامة الشرطة وإنما الخيال. فاليوم، عندما يتم طرح مشكلة السلطة، نتساءل من الذي ينتج الذاتية. وتبدو لنا إجابة روكار كافية بشكل تام. ولكن تيان مين، وبرلين وأرواحنا قد ثارت: على فراغ المحددات المادية، على



المعرفة الكاملة التي تأبى بشكل دائم أن تكون منهجية. ولقد بدا الملاك الجديد (أنجلوس نوفوس)<sup>(5)</sup> الذي أنار القرن العشرين، واثقًا من نفسه تمامًا، مما يعطي معنى لرغبتنا.

تمت الترجمة من الإيطالية بواسطة: مارلين رايولا

(تمت مراجعة الترجمة بواسطة ج. ريفيل)

---

5- للرسام السويسري "بول كلي" Paul Klee لوحة صغيرة بعنوان "الملاك الجديد" (أنجلوس نوفوس Angelus Novus)، اشتهرت أيضًا بـ "ملاك التاريخ"، رسمها عام 1920. اشترى الفيلسوف الألماني "والتر بنجامين" Walter Benjamin هذه اللوحة في العام نفسه، وعلقها في مكتبه، ليتبين فيما بعد أنها مثلت مادة حافزة حقيقية لفكره. لقد تمثلت قراءة بنجامين للوحة في أنه رأى فيها ملاكًا يتأمل في تاريخ حافل بالحروب والدمار، وبذلك فإن ملاك التاريخ هذا يعبر عن ذاكرة لماضي البشرية الحزين وقلق على مستقبلها الغامض في الوقت نفسه. عندما كتب بنجامين أطروحته الشهيرة حول مفهوم التاريخ، كان مصدر إلهامه في العديد منها هذه اللوحة الصغيرة، حتى إنه كان يوقع كتاباته باسم "أنجلوس نوفوس". مقياس اللوحة هو 31 × 24 تقريبًا.

## من المرحلة الانتقالية إلى السلطة التأسيسية

الشيوعية كهدف أدنى:

منذ بيرنشتاين دابات، والتقليد الثوري مثله مثل التقليد الإصلاحى، يعتبر الاشتراكية ما بين الرأسمالية والشيوعية (أو وفقاً للمصطلح الاجتماعي الديمقراطي، ما بعد الرأسمالية)، وبالتالي كمفهوم مستقل عن الأول والثاني.

لقد تولى الاجتماعيون الديمقراطيون بعد ذلك عن ميدان المدينة الفاضلة، وبدأنا نعترف بهم فقط بأنهم مجرد إداريين للتحديث الرأسمالي، هذه هي مشكلتهم، ولكنها أصبحت مشكلتنا نحن منذ ذلك الحين، وذلك عن طريق حيلة جيدة، وهي أن هذه المرحلة الانتقالية التي يطلق عليها الجميع الاشتراكية أصبحت تعرف اليوم بالشيوعية. تقع المسؤولية الكبرى لابتذال مفهوم المدينة الفاضلة بلا شك على عاتق الأيديولوجيات الستالينية وسياسي «المستقبل المشرق». ولكن هذا لا يغير شيئاً من احتقارنا تجاه هؤلاء الذين يحتفلون حتى الآن وبشكل جماعي بنهاية الشيوعية، محولين إياها كتمجيد للحالة الراهنة للأشياء. نعود مرة أخرى إلى التمييز لدينا. لم يعتبر سواء ماركس مقاطعة باريس أو لينين الدولة والثورة الاشتراكية كفترة تاريخية: فقط اعتبروها حالة انتقالية، قصيرة وقوية، تحقق عملية إبطال لجهاز السلطة. تعيش الشيوعية بالفعل في ظل مرحلة انتقالية، كمحركها، ليس كمثل أعلى، وإنما كذاتية نشطة وفعالة، والتي تكون عادةً في مواجهة

شروط الإنتاج وإعادة الإنتاج الرأسمالي وتقوم بإعادة صياغتها، وتستطيع في هذه الحالة، أن تدمرها وتتغلب عليها. الشيوعية كعملية للتحرير، يتم تعريفها كحركة حقيقية تقضي على الحالة الراهنة للأمور. فقط في فترة الثلاثينيات، اعتبرت المجموعة الحاكمة السوفيتية الاشتراكية كالنشاط الإنتاجي الذي يخلق، مهما تكلف الأمر، القواعد المادية لمجتمع يتنافس مع وتيرة التنمية الخاصة بها ووتيرة التنمية لدى البلدان الرأسمالية. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت الاشتراكية لا تعرف على أنها تجاوز لنظام رأس المال والعمل المأجور، وإنما كبديل اقتصادي وسياسي للرأسمالية. وفقًا للنظرية فإنه في الاشتراكية تبقى بعض العناصر المتعلقة بالرأسمالية على قيد الحياة، في الوقت الحاضر، أحد هذه العناصر، هي الدولة، والتي نجدها قوة مستفحلة في ظل الأشكال السلطوية الأكثر تطرفًا، أما العنصر الآخر، فهو السوق، والذي يتم اعتباره في أضيق الحدود، ويمكن أيضًا أن يتم استبعاده كمعيار للاقتصاد الجزئي لحساب القيمة. المعارضة اللوكسمبورغية، والتي أصرت على العملية الديمقراطية، الإبداعية، المناهضة للدولة، والمتعلقة بالمرحلة الانتقالية، مثلها مثل التروتسكية في انتقادها لكافة أشكال وعلاقات الاستغلال في السوق العالمي، إلا أنه قد تم تدميرها. وكان لهذا عواقبه، أولاً ضعف ثم اختناق مميت للتبادلات السياسية، ثانيًا خنق الاشتراكية داخل السوق العالمي واستحالة استرداد الخطوط الداخلية للتنمية الجريئة لمناهضة الفاشية والثورية التي كانت خلال العديد من الفترات، مفتوحة على المستوى العالمي. وطالما نحن نصرّ، ونحن مقتنعون تمامًا، على الروح الثورية للإصلاح لدى جورباتشوف، فإنه لا يبدو لنا حقيقةً أن الاتحاد السوفيتي بات قادرًا على هذه المهمة للهيمنة في ظل صراع الطبقات، الذي أوكلته له ثورة عام 1917. فلقد توقف الميدان الأحمر منذ فترة طويلة للغاية، وعبر عدد لا يحصى من المآسي، عن أن يكون نقطة المرجعية للشيوعيين. وهذا يعني أن الشيوعية قد عاشت. فالشيوعية تعيش حيثما يستمر الاستغلال. إنها تمثل الرد الوحيد على مناهضة الرأسمالية الطبيعية لدى الجماهير. أو بالأحرى، كلما تم إعادة إنتاج الرأسمالية، كلما امتدت وترسخت الرغبة في الشيوعية، مع تحديد من جهة، شروط الإنتاج الجماعي، ومن جهة أخرى، الإرادة الجماعية التي لا تقاوم لاستعادتها، وذلك بمنتهى الحرية.

فالذي، في ظل هذا الصخب الحالي لمناهضة الشيوعية، يعتقد بصدق في اختفاء الاستغلال والإرادة التخريبية، لا يُظهر إلا نوعًا من أنواع العمى. وبالتالي، فقد حان الوقت

لإعادة التفكير في أن الانتقال الشيوعي، مثله مثل أي شيء، قابل للحدوث، مثلما كان يفكر الكلاسيكيون الماركسيون عندما بدأوا يشكلون أنفسهم بشكل مباشر داخل التنمية الرأسمالية. نستطيع أن نقول إنه منذ الستينيات، والتيارات النقدية للماركسية دون أوهام حول الميدان الأحمر وحول اشتراكية الفقر، تعمل في هذا الاتجاه. تشكل الشيوعية كهدف أدنى، الموضوع الوحيد في العلوم السياسية فيما يخص الفترة الانتقالية. تراكم كم هائل من الخبرات والمعارف حول هذه النقطة. الطريقة هنا مادية، ألا وهي: إدخال التحليل في نمط الإنتاج الحالي، إعادة بناء التناقضات التي تتخلق تحت أشكال دائمة جديدة ما بين نمط الإنتاج، العمليات والموضوعات الإنتاجية، انتقاد الحداثة ونتائجها، العمل على إعادة تشكيل الذاتيات الجماعية وشبكاتها التواصلية، وتحويل المعرفة إلى إرادة منطقية. وبالتالي فنحن نجد أنفسنا أمام سلسلة من الشروط المسبقة للشيوعية، التي تعيش في مجتمعاتنا، والتي وصلت إلى مستوى من النضج منقطع النظير. وإذا كانت كلمة شرط مسبق تصيبك بالخوف وتجعلك تفكر بأننا نخلط بين الواقع والمثالية، فلا داعي للقلق؛ فغايتنا الوحيدة هي تلك التي نستمدّها من شعار ماركس: «تشريح الإنسان هو مفتاح تشريح القرد».

### عدم تراجع الانتصارات العمالية:

ولكن ما هو الشرط المسبق للشيوعية؟ هو محدد جماعي، متصل بنمط الإنتاج، ومن خلاله تتراكم النتائج واتجاهات النضال ضد عمل هؤلاء الذين يتم استغلالهم. في عملية العمل. ففي المجتمعات التي حققت مستوى عاليًا من التنمية، تتواجد العديد من هذه الشروط داخل عمليات العمل سواء داخل المؤسسات: إذا كانت المجتمعات الاشتراكية قد ماتت من بقايا الرأسمالية، فيبدو أن المجتمعات الرأسمالية تعيش فقط وهي تتمحور حول مراقبة الشيوعية. ولكن لماذا نسند هذا التوصيف النزوعي إلى هذه الحقيقة الواضحة؟ لم نطلق كلمة شروط مسبقة، وخاصة الشروط المسبقة المتعلقة بالشيوعية، على هذه النتائج الجماعية للصراعات، المترسخة داخل النمط الرأسمالي للإنتاج، سواء في الهيكلية السياسية القانونية أو في الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية؟ لأنه يبدو أنه تم توصيف هذه المحددات من الناحية الهيكلية عن طريق ثلاثة نماذج: النموذج الجماعي، نموذج اللارجعة،

والنموذج الديناميكي للتناقض وللأزمة. وقد جاءت النزوعية كنتيجة لهذه الخصائص الثلاثة، كما تنتج الحركة من المحرك، لا شيء نهائي في هذا المجال. محددات جماعية إذن، حيث إنها في هذا المعنى تتضمن تعددية من العاملين تحت الفئات التواصلية، التعاونية (من عمل، مصالح ولغات) في نطاق أضيق من أي وقت مضى. محددات ذات اتجاه واحد، حيث إنها تشكل شروط الحياة الاجتماعية التي أصبحت لا غنى عنها، حتى في حالات الكوارث. ثمة عنصر للتراكم التاريخي الجماعي قد أصبح لحظة مؤسسية عميقة، وثمة مجموعة من الإيرادات المتناقضة والصراعات الجماعية أصبحت أنطولوجيا. ولكن هذه المحددات، وإن كانت موحدة أنطولوجيًا، فهي ما زالت متناقضة. والمثال الأساسي على توظيف الشرط المسبق تعطيه لنا مؤسسات دولة الرفاهية. فهي هي المؤسسات، التي تعتبر ناتج للصراعات، تلزم في ظل التسوية المؤسسية، الدولة الرأسمالية على القبول في داخلها بالتمثيل الجماعي والمنظم للمصالح، والتي أحيانًا تكون متعارضة. هذا التمثيل الذي يعتبر، استخدامًا لإعادة توزيع متساوٍ بشكل نزعي للدخل الاجتماعي، والذي يتضمن دائمًا العديد من القنوات الهامة للمصالح الجماعية، فقد أصبح واقعًا مؤسسيًا ثابتًا. بالإضافة إلى ذلك، فلقد تم تعزيز عدم التراجع في الظهور المؤسسي المفاجئ عن طريق شبكة علاقات القوة، التي تجاوزت في هذا الأمر مفهوم الأصل، وذلك من خلال صراعات القوة المتكررة، وكذلك، بشكل متناقض، جمود المؤسسات في حد ذاتها. لقد تحققنا في العديد من البلدان الرأسمالية خلال عشرين عامًا من الثورة المضادة - النيوليبرالية - وبلا شك، نستطيع أن نتحقق أيضًا في ظل أزمة «الاشتراكية الحقيقية». العلوم السياسية والمبادئ القانونية للقانون العام، في مواجهة هذه الظواهر، كان لا بد من تعديل الوضع العلمي الخاص بها، حيث إنها كان لا بد من أن تترك الشكليات التقليدية وأن تخضع الطريقة التحليلية إلى للنفاذية المستمرة للصراعات والمؤسسات، ومن ثم تتضح ديناميكيات التحكم النابعة منها على أرض الواقع، حيث تسود عدم التبادلية وعدم التمييز الاجتماعي للسياسة. إن العلم يخضع لتشابك الحراك الاجتماعي للأشخاص والحركات، وللأنطولوجيا المؤسسية للنتائج المستمدة منه، والتي تستند عليها العمليات الحكومية.

يمكن لنا أن نرى أن التعقيد والصرامة يتوحدان، ويمكن لأي عمل حكومي أن يخاطر بتعديل مجموعة نظام الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي. هذه على وجه التحديد، اللعبة التي تفتح باستمرار الأزمة، والتي تعرف متتاليات التناقض المتزايدة. في الواقع، إن

التناقض الذي تحدده المصالح الجماعية، والمتمركزة بشكل لا رجعة فيه على المستوى المؤسسي، لا يمكن أن يُحل إلا عن طريق الوسائل الجماعية. من أجل استخدام مصطلحات الاقتصاد الكلاسيكي ونقده، لا يمكننا إلا أن نقول إنه في مثل هذه المرحلة من تنمية نمط الإنتاج، كل محاولة للتحرك ولمراقبة نسب العمل اللازمة تندرج في تكاليف إعادة إنتاج رأس المال الثابت، والمدمج اجتماعيًا. وبالتالي، فهذه الصرامة لا رجعة فيها. ومع ذلك، يتجاوز هذا التأكيد على الأرجح تحليلات ماركس (ولكن ربما يكون لديه مفهومه كاتجاه)، كما أنه يتجاوز الفكر الاقتصادي الحالي، النيوليبرالي أو حتى الكينزي الجديد هنا حيث يفترض حراك كافة عوامل الإنتاج، تحت شكل أكثر أو أقل كثافة، كشرط للحكومة. وفيما يتعلق بنقد المؤسسات السياسية، وهذا ما يعني تحليل دولة الرفاهية، يعني هذا التأكيد أن حكومة إعادة الإنتاج الاجتماعي لا يمكن أن تصبح ممكنة إلا عن طريق الإدارة الجماعية لرأس المال. في الواقع، لا تعتبر شروط وجود رأس المال ضمنية فحسب، وإنما جماعية بشكل صريح. أي بعبارة أخرى، هي ليست فقط متعلقة بتجريد رأس المال الجماعي وإنما هي تشكل جزءًا من الوجود التجريبي والتاريخي للعامل الجماعي. وهكذا، لا تمثل دولة الرفاهية رجعتها (وكذلك للوهلة الأولى، رجعية بعض المحددات الأساسية «للاشتركية الحقيقية») أي تغيير بالنسبة لتنمية رأس المال، ولكن بالأحرى، تمثل مجموعات حقيقية من التعاون الاجتماعي الجديد، من الشروط الجماعية الجديدة والمكثفة للغاية للإنتاج، والمسجلة كما هي على المستوى المؤسسي. ومن هنا جاءت الأزمة التي تسببت فيها مدة الرفاهية في حد ذاتها بشكل مستمر داخل الدولة الليبرالية الديمقراطية. ومن هنا جاءت ديناميكيات الانفصال، الذي تطلقه بلا توقف هذه الرجعية في شكل الدولة الحالي، حيث تعتبر محددات الرفاهية في نفس الوقت ضرورية من أجل توافق الآراء، وتعتبر غير قابلة للاستمرار من أجل الاستقرار. الشروط الأساسية النشطة من أجل الشيوعية؟ سيكون من العبث أن نفترض ذلك. ومع ذلك، فإن الأمر يتعلق بشروط أساسية غير قابلة للاختزال على صلة بزعة الاستقرار بشكل دائم للمقاعد الدورية في الإدارة الليبرالية أو لاشتركية الدولة. هذه هي الشروط الأساسية لثورة سلبية.

## العنصر المشترك في تنظيم العمل

الشروط الأساسية للشيوعية، والتي يمكن تحديدها اليوم من خلال تطور تنظيم العمل، هي أيضًا في غاية الأهمية. ولقد أقرت التaylorية بوجود عملية غير عادية من تجريد القوة العاملة. ولقد افتتحت الفوردية إلى هذه الذاتية المجردة آليات التفاوض الجماعي للاستهلاك، وذلك عن طريق إرساء قواعد جذب الدولة (والإنفاق العام) داخل الآلية الإنتاجية. وقد اقترحت الكينزية مخططًا تدريجيًا لمبدأ التناسب بين العمل الاجتماعي الضروري وفائض القيمة، ولقد استكملت الدولة الكينزية عمل سيزيف، الذي يكمن في تنظيم حلول وسط مستمرة بين الموضوعات المتعارضة. اليوم، في مجال تنظيم العمل، تعتبر هذه العلاقات مضطربة. في الواقع، أثناء تطور الصراعات في الستينيات والسبعينيات، أدى تجريد العمل إلى تفاقم أبعاده الذاتية ودفع بها إلى ميدان التخريب. وبالتالي فإن رد الفعل الرأسمالي الذي أعقب ذلك، كان لا بد له من أن يختزل، وذلك عن طريق إعادة الهيكلة، نوعية الموضوعات الجديدة، إلى نوعية موضوعية في عملية العمل.

اليوم، نحن في قلب عملية إعادة الهيكلة، ففي هذا المرور من التaylorية إلى ما بعد التaylorية، ومن الفوردية إلى ما بعد الفوردية، يتم تشجيع الذاتية والتعاون المنتج كشروط في عملية العمل. ولقد تم استيعاب العلاقة الفوردية ما بين الإنتاج والاستهلاك، بحيث تم تحسين المنطلق الإنتاجي ومنطلق التداول وتحقيق قيمة المنتج. ويتطلب الإنتاج الضخم مرونة كاملة: بالتأكيد، يجب أن تختزل صناعة القرار للطبقة العاملة إلى العنصر الفوري للإنتاج والتوزيع، ولكن الكفاءة الصناعية بهذا الشكل تخضع لقواعد الحكم الذاتي والتفعيل الذاتي للطبقة العاملة. بالفعل، فقد تم اختزال ألف تنوع من «النموذج الياباني» ونجاحه العالمي بشكل أساسي إلى الاعتراف الأكثر وضوحًا بالوظيفة الفورية الإيجابية للذاتية العمالية، بعد فترة هيمنة التaylorية، التي في ظلها لم يكن يُعترف بالذاتية إلا كأمر عدائي. صحيح أن هذا القبول للوظيفة الإنتاجية للموضوع داخل تنظيم العمل، لا يتم بدون شروط. بعبارة أخرى، من وجهة النظر الرأسمالية، فإنه ليس ممكنًا إلا عن طريق التكامل الصناعي ونفي وضع العمال التقليدي، سواء في شكله النقابي أو كطبقة. ولكن فقط المولعون بشكل

مرضيّ بالماضي (حتى وإن كان هذا الماضي مجيداً) هم الذين يستطيعون إنكار التعديل الإيجابي والحاسم الذي يفرضه تحول الوضع العمالي. وإن كان ثمرة هزيمة تاريخية، بعد فترة نضال أعوام الستينيات والسبعينيات، إلا أن هذا الشكل العمالي الجديد يبين، في عملية العمل، درجة عالية من توحيد الذاتية الجماعية.

وبدون إغفال بعض أشكال السلبية، يبدو لنا ممكناً أن نذهب من عدائية القوة العاملة المجردة إلى التحديد الملموس للقوة العاملة الجماعية، التي ليست عدائية ولكن نشطة بشكل ذاتي. فلقد تم التخفيف إلى حد ما من عتبة السلبية وجمود العملية الثورية التي تم اكتشافها هنا في دولة الرفاهية. واحتفظت الطبقة العمالية، في وجودها اليومي، بقيم التعاون المعاش، في المراحل السابقة، في ميدان العداء المجرد. اليوم، هذا النشاط التعاوني والذاتي يتم نقله بشكل مستمر، إلى داخل عملية العمل. يعتبر التناقض حاداً ولا يمكن إلا أن يصبح أكثر قوة، إلا بقدر ما تتعمق عملية إعادة الهيكلة. وفي الختام وبشكل عام، نستطيع أن نقول إن العمل المعاش يتم تنظيمه داخل الشركة بشكل مستقل عن القيادة الرأسمالية، ولا يأتي إلا في المرحلة الثانية، ورسمياً، يعتبر هذا التعاون منهجياً في هذه القيادة. ولقد تم طرح فكرة التعاون الإنتاجي بشكل مسبق ومستقل عن وظيفة صاحب الشركة. وبالتالي لم يعد يقدم رأس المال على أنه تنظيم للقوى العاملة، ولكن على أنه تسجيل وإدارة المنظمة المستقلة للقوى العاملة. لقد أنجزت وظيفة رأس المال التدريجية. مرة أخرى، ونحن نقف إلى ما وراء المصطلحات (وحتى النقدية) للاقتصاد الكلاسيكي الذي لا يعتبر إنتاجياً مثل العمل المدرج في رأس المال، يجب علينا ملاحظة أن كافة مدارس الفكر الاقتصادي تدور عاجزة حول هذه الحقيقة غير المتوقعة لما بعد الفوردية: ألا وهي أنه يتم تنظيم العمل بشكل مستقل عن التنظيم الرأسمالي للعمل. وحتى عندما، كما هو الحال بالنسبة لمدرستنا للتنظيم، يبدو أن هذا التحديد الجديد مفهوم، إلا أننا في الواقع، نفتقر إلى القدرة على تطويره، أي أن نصمم قلب نظرية التكامل الصناعي في نظرية العداء المتقدمة. وقد استمر العلم الاقتصادي، في موضوعيته العمياء، في انتظار قوة صانعة للمعجزات تحول العمل المعاش في «حد ذاته» إلى طبقة عاملة في «حد ذاتها ولذاتها»، كما لو كان هذا التحول حدثاً أسطورياً، ولكن على العكس من ذلك، فهو يعتبر بمثابة عملية. وهذا ومن ناحية أخرى، يفسر افتقار فهم هذه العملية، والتي استبعدت نظرية أرض الواقع الواحدة والتي يستند عليها دوام الأزمة، والتي بدأت في مطلع السبعينيات



(وذلك بالتوازي مع إعادة الهيكلة): أرض الواقع التي ظهرت عليها عملية التحرر السياسي للعمل. إنه هنا، وهنا فقط، حيث يتراكم إنتاج القيمة بأكمله. وبالتالي ينتج نشاط صاحب الشركة المزيد من التنظيمات الخارجية والطفيلية، مما يجعل أي تدخل من أجل رأس المال الجماعي مستحيلًا.

### النوعية الاجتماعية للذاتية الإنتاجية:

ويسمح لنا تحليل الشرط المسبق للشيوعية بالمضي قدمًا في مجال الذاتية، أي بعبارة أخرى، الوصول إلى أعلى درجة من التواصل بين الجوانب السلبية لعملية تحول نمط الإنتاج والإمكانات التي تنشط بداخلها بشكل تدريجي. فلم تعد عملية خلق القيمة، كما نعلم، هي مركز العمل في المصنع. فتعتبر ديكتاتورية الشركة على المجتمع، موقفها في مفترق الطرق بين كافة عمليات تكوين القيمة، وبالتالي المركزية الموضوعية للعمل (الموظف، الحرفي) الإنتاجي بشكل فوري، في طريقها للزوال. لا يعني الاعتراف بهذه الوقائع الواضحة رفض نظرية قيمة العمل، ولكن، على العكس، يعني إعادة تقييم لصحتها من خلال التحليل الذي يعترف بالتحول الجذري في آليتها. وأيضًا لا يعني الاعتراف بهذه الحقائق الواضحة الطعن في واقع الاستغلال، تخيل هذا الوضع في أي مجتمع مزعوم ما بعد الصناعية، هذا المجتمع سيتم استبعاده من تجربتنا، ولكن على العكس، يعني تحديد الأشكال الجديدة التي من خلالها يتم ممارسة الاستغلال اليوم، وبالتالي تحديد الأشكال الجديدة لصراع الطبقات. وهنا يُطرح التساؤل، وعلى وجه التحديد: هل التحول لا يتعلق، قبل كل شيء، بطبيعة الاستغلال، بامتداده وبنوعية المجال الذي يتم فيه التعبير عنه؟ إنه لا يمكن التحقق من التعديل المحتمل لطبيعة الاستغلال، كما في الانتقال من الكم إلى الكيف إلا انطلاقًا من هذا البعد. ولكن نستطيع أن نقول إن السمة الأساسية للنمط الجديد للإنتاج، تكمن في أن القوة الإنتاجية الرئيسية قد أصبحت عملاً تقنيًا وعلميًا كشكل معقد ونوعيًا أعلى من تكوين العمل الاجتماعي. وهذا يعني أن العمل يتجسد بشكل أساسي كعمل مجرد وغير مادي (وذلك من حيث الشكل)، وكعمل معقد وتعاوني (من حيث الكم) وكعمل دائمًا فكري وعلمي أكثر (وذلك من حيث الكيف). فلم يعد يختزل إلى مجرد عمل بسيط، حيث إنه في إطار العمل التقني والعلمي تتلاقى، على العكس، أكثر وأكثر لغات اصطناعية، صيغة معقدة من

المعلومات وعلم الأنظمة، نماذج معرفية، محددات غير مادية وآلات تواصلية. ويعتبر هذا العمل الاجتماعي كشرط عامة للعملية الحيوية (للإنتاج وإعادة الإنتاج)، وتخضع هذه الشروط لرقابتها وتتم إعادة التشكيل فيما يتعلق بها. لقد تم استثمار المجتمع بأكمله وقد تم إعادة بنائه، في عملية إنتاج القيمة، فمن خلال هذا الشكل الجديد من العمل المعاش تم استثماره لدرجة أن الاستغلال بدا وأنه قد اختفي، أو بالأحرى أصبح مقتصرًا على المناطق المتأخرة بشكل دائم في المجتمعات المعاصرة. هذا المظهر يمكن أن يتبدد بسهولة. ولكن ماذا يحدث في الواقع؟ بشكل فعلي، تتحكم السلطة الرأسمالية، بشكل جذري في الأشكال الجديدة للعمل المعاش، ولكن لا تستطيع أن تحكمها من الخارج، حيث إنه غير مسموح لها بأن تبتلعها بشكل تأديبي. وهكذا يتم نقل تناقض الاستغلال إلى مستوى أعلى حيث يتم الاعتراف بالموضوع الأكثر استغلالاً (الموضوع التقني والعلمي) في ظل ذاتيتها الخلقة، ولكن المتحكم فيها في إدارة القوة التي يعبر عنها. ها هو المستوى العالي من القيادة التي يعكسها التناقض على المجتمع بأسره. وبالتالي، في مقابل هذا المستوى العالي، تتوحد مجموعة الأفق الاجتماعي بشكل نزعي عن طريق وضع كل عناصر التقييم الذاتي في علاقة العدائية، أيًا كان المستوى الذين تظهر فيه. وبالتالي فالصراع إذن اجتماعي، حيث يعتبر العمل التقني والعلمي نوعية جماهيرية من ذكاء العمل، حيث أصبحت دوافع رفض العمل من كل الطبقات الاجتماعية المستغلة تميل إلى أن تتميز وأن تتجه نحو العمل التقني والعلمي المعاش. في إطار مثل هذا التدفق، وانطلاقًا من الذاتيات العمالية القديمة، تتشكل النماذج الثقافية الجديدة التي بداخلها يتعارض تحرر عمل الموظف والحرفي مع التحرر من خلال العمل. وأخيرًا، يعتبر الصراع الاجتماعي، حيث إنه يظهر أكثر وأكثر في المجال اللغوي، أو بالأحرى في مجال إنتاج الذاتية. فلا توجد أي مساحة متروكة هنا للقيادة الرأسمالية: حيث إن المساحة التي تم غزوها من قِبل الرأسمالية لا تعبر إلا عن تحكم في اللغة، سواء كانت علمية أو مشتركة أيضًا. ومع ذلك، فالمساحة التي نتحدث عنها هنا ليست بمساحة ضئيلة. فهذه المساحة مكفولة عن طريق احتكار القوة الشرعية. إن هذه المساحة يعاد تنظيمها باستمرار، في وتيرة نقدية سريعة لا هواده فيها. ومع ذلك فقد فشلت الوتيرة السريعة عن طريق تنمية رأسمال في استيعاب الأشكال الماضية كالحالية للذاتية العمالية، وكذلك اختزالها في أفق مدمج وشمولي للقيادة. ليس فقط، لم تواصل هذه الأشكال إلى إعادة تشكيل المحددات الأدبية لترتيب الطبقات، بل إنها على العكس،

عند الانتقال إلى النسيج الجديد للعلاقات الطبقية، أعادت تشكيل أشكال المعارضة، ولكنها لم تصل إلى تحقيق استقرار المستوى الأعلى من الاستيعاب هنا حيث المعارضة بين لغة تخضع للقيود، ولغة ينتجها العمل المعاش الذي يصبح أكثر وأكثر متجددًا إلى المعارضة بين الدكتاتورية والحرية.

### إلى المرحلة الانتقالية الشيوعية:

في ضوء هذه الاعتبارات، ما هي الفترة الانتقالية نحو الشيوعية؟ إنها تشكل انتقادًا لما هو قائم بالفعل، وبناء لمجتمع جديد في داخل تحولات العمل، وإعادة ابتكار للسياسة في الأبعاد الجديدة للعنصر المشترك- عنصر مشترك كان محررًا، وأصبح مشروطًا. في حقيقة الأمر، شروط تحرير العنصر المشترك هي نفسها التي تنتج الخضوع. فقد ولى الزمن، حيث فرضت علينا بين هذين المحددين فترة توقف، بحيث يمكن لتحرير العنصر المشترك أن يتم إنتاجه من الناحية الافتراضية، بواسطة محرك خارجي، بواسطة مقدمة أسطورية أو بواسطة دكتاتورية: في الواقع، تمثل هذه الفرضية شرطًا رسميًا لهذا المفهوم للاشتراكية التي اعترضنا عليها في بداية النص، حيث إن انحرافها هو ما يمثل بالتحديد هذا الانحطاط للاشتراكية كبديل داخلي لنمط الإنتاج الرأسمالي الذي نعتبره كنتيجة لهذه الفرضية. ولكن بالعودة إلى الحديث عن التأسيس، سنجد أن وجهات النظر التي تستطيع من خلالها النظرية مواجهة المشكلة هي مشكلة على ثلاثة مستويات: مستوى نقد الاقتصاد السياسي، مستوى النقد القانوني والدستوري للدولة الليبرالية الديمقراطية، ومستوى السلطة التأسيسية. وفيما يتعلق بوجهة النظر الأولى، هناك بعض المعطيات الأساسية التي سيتم تسليط الضوء عليها. ولكن وجهة النظر التي تشير فقط إلى الشروط المسبقة الموضوعية تمثل نهجًا بدائيًا للغاية، حتى وإن كان العنصر المركزي الذي تظهره المشكلة بشكل موضوعي هو وضع تعريف للمفهوم الجديد للسياسة، وبالتالي وضع شكل جديد للديموقراطية. يجب علينا أن نذهب أبعد من ذلك. وهكذا، ماذا يعني ترسيخ هذا المفهوم السياسي في الوقت الحالي؟ هذا يعني بشكل أساسي أن نفهم بشكل إيجابي هذه السلبات الجماعية، أو إذا فضلنا ذلك، الذاتيات الكامنة التي تشير إليها مؤسسات الرفاهية، وكذلك الشكل الجديد لعملية العمل أو الهيمنة الاجتماعية الحديثة للعمل التقني والعلمي.

يجب علينا أن ندرك موضع الغياب، إيجابية الحقيقة الكامنة، اليد الخفية للعنصر المشترك. ويجب علينا أن ندرك أيضًا كيف يتأسس في هذا الموضع محرك الهدم الاجتماعي للسيطرة وذلك قبل زعزعة استقرار السلطة. استنادًا على الأزمة المستمرة وعلى انعدام الأمن العميق للنظام الرأسمالي، أصبحت وجهة نظر نقد العلوم السياسية والقانونية للدولة الليبرالية الديمقراطية (وبالتالي نقد المرحلة الانتقالية) أكثر وضوحًا. في الواقع، لقد وجد الإسقاط السياسي للأبعاد الجماعية للعمل في الهياكل الدستورية للدولة الليبرالية الديمقراطية عائقًا مباشرًا. في حقيقة الأمر، يمثل مفهوم التمثيل السياسي كوظيفة للوساطة فيما يتعلق بالفرديات الخاصة عائقًا أمام تمثيل المجتمع، والذي لا يتم تعريفه من خلال وجود الفرديات ولكن من خلال نشاط الجماعة. ويمثل كل من تحرير المواطن والضمانات الدستورية للحرية الاقتصادية الخاصة (والتي تمثل في ذلك الأمر النقطة الأخيرة) عائقًا أمام التعبير عن العلاقة المشتركة الحالية بين المجتمع والدولة، بين الإنتاج ومحددات السياسة. إن قواعد دولة القانون، أو بالأحرى آلاف الأساليب المتوترة للامتيازات التي تمنحها الليبرالية للديموقراطية الدستورية، إنها بدورها، تعد من أجل إنكار الصعود الذي لا يقاوم للحاجة إلى إدارة جماعية للإنتاج الاجتماعي. وهذا يعني التفوق اليقوي للقانون، بشكل عام ومجرد، وإن لم يكن فهو يعني التعبير عن حد أساسي، في نهاية المطاف، لوظيفة الديكتاتورية المنهجية في مواجهة الصعود الذي لا يقاوم للعمليات الإنتاجية والمؤسسية المستقلة والتي تنفذها الذاتيات الجماعية. إن الهراء الذي لا يعد ولا يحصى والذي يعتمد عليه التأسيس غير المادي للدولة الليبرالية الديمقراطية، لا يمكن حجب؛ حيث إن الفرص المتاحة بأن نفس ممارسة السلطة يمكن إنتاجها، على سبيل المثال من خلال الأدوات التعاقدية الجديدة أو الأدوات التعاونية الجديدة. بشكل فعلي، يجب أن تحد الأدوات التعاقدية من الفجوة بين عمليات التلاعب الاجتماعي وبين التحرر السياسي. الأدوات التعاونية، بدورها، يجب أن تخفف من التناقض المعمم في التمثيل، وذلك بإخضاعه لآليات التفويض الجماعي أو تنظيم المصالح. ومع ذلك، فلا يبدو أي من هذه المقترحات متسقًا.

فكل منهما لا يشير إلا إلى عناصر جزئية فقط، حتى لو كانت جماعية، والتي تتعلق بتدمير الانفصال السياسي، وذلك عن طريق هدم الاتجاه إلى الشمولية، شمولية فعالة تدفع نحو زوال الحكم الذاتي السياسي، نحو نفي أكثر جذرية لمدعاة الوساطة المؤسسية بين العمليات والصراعات الاجتماعية وبين التنظيم الذاتي الشيوعي. فمن المستحيل

تعديل الهيكل التأديبي للنهج الدستوري ما لم نحطم تسلسله المنطقي الداخلي. إذا كنا لا نعيد بشكل جذري تأسيس الديمقراطية إلى تنظيم الذاتيات الجماعية. الوساطة التمثيلية، ضمان العدالة الدستورية والإدارية من أجل الحفاظ على الوساطة في حدود الدستور المادي للرأسمالية، الهيكل البيروقراطي الذي تم تصميمه من أجل تعميم الوساطة المؤسسية (أي السلطة التشريعية وسلطة التوجه السياسي، استقلال السلطات وتربطها الوظيفي، التنظيم الإداري والدستوري للدولة) كل ذلك يفترض تأسيساً وتوزيعاً للسلطة يستبعدان كل إنتاج من قاعدة، الكتلة الشعبية وكذلك قواعد وحركات جماعية لاستعادة السلطة. مذهب الديمقراطية الدستورية ليست سوى وسائل استبدادية لتجريد سلطة الجماهير، لتحطيم المساواة بين المواطنين، للفصل بين المواطن والمنتج، ولاحتكار القوة المنتجة. أدوات الديمقراطية الدستورية ليست سوى آلة مبرمجة لإنتاج عدم المساواة، تدمير العنصر المشترك وضمان أبدي لهذه العمليات. تعالوا إذن نقلب وجهة النظر ونقبل ولو لمرة واحدة لجميع الأمور اليوم، أن قطاع الأعمال الحقيقي (الذي ينتج الثورات من خلال التعاون في مجال العمل على نطاق أوسع من أي وقت مضى) يتم بناؤه بشكل مستقل، وأن الجماعة هي الشكل الأساسي الذي تظهر بداخله القوة الإنتاجية للعمل، وأن الخصوصيات تبحث بشكل تلقائي عن تحقيقها داخل العنصر المشترك. يشمل صاحب الشركة الجماعية هذه الاستقلالية للعمل الجماعي، الذي يتم تنظيمه بشكل اجتماعي، والذي - كما نرى - يمثل شكلاً جديداً من العمليات الإنتاجية، إنه يلعب دور الحكم الذاتي للتعاون الإنتاجي كضمان أساسي، قادر على الإطاحة بكافة سلطات القيادة الرأسمالية والتي تعتبر حالياً خارجية، فارغة وقسرية. فكيف لنا إذن، وفي ظل هذه الافتراضات، مواجهة المشكلة الدستورية؟ كيف لنا أن نربط بين القضية السياسية وهذه القوة الإنتاجية الجديدة؟ ليس هناك إلا إجابة واحدة على هذا التساؤل: هو إجراء اتحاد بين ممارسة الأعمال الجماعية وبين ممارسة التمثيل السياسي. وبالتالي، سنجد أنفسنا في مجال السلطة التأسيسية. لقد ولدت الديمقراطية الشيوعية لتكون بمثابة التوحيد بين التمثيل وبين قطاع الأعمال حيث تشترك كل من هذه المعطيات في الذاتية الجماعية الجديدة: فهي تطلق سراح ما هو كامن وتنشط الوجود السلبي. هذه الديمقراطية تستبعد، باسم قطاع الأعمال، كل امتياز، وبهذا المنظور، فهي تحقق المساواة بشكل مطلق. يستبعد قطاع الأعمال، بدوره، من ناحية أخرى، باسم الديمقراطية، كل غاية خارجية عن القيم العالمية للمجتمع الحر. يشكل الإنتاج ومحدداته

هنا السياسة، بنفس الطريقة التي تظهر بها السياسة كشرط للإنتاجية. لم تتحقق الشروط المسبقة للشيوعية ليس عن طريق التعديل وإنما بتحويل الهيكل الدستوري بشكل جذري والذي من أجله صممت الديمقراطية كتمويه لعدم المساواة والشركة الضامنة كتدمير للجماعة.

وبالتالي يتحقق الانتقال نحو الشيوعية في عمليات تشكيل الكيانات الجماعية الإنتاجية، التي اخترعت آلة لإدارة العنصر الاجتماعي الذي يهدف إلى تحريرها. الحكومة التي من خلالها يجب أن تتحقق عملية الانتقال، هي حكومة الأنظمة من أسفل عملية ديمقراطية بشكل جذري. السلطة التأسيسية، هي السلطة التي تأتي من خلال التواجد بشكل جذري، على قاعدة كل جهد إنتاجي، مادي وغير مادي، ومن خلال شرح منطلقه وإظهار قوته، تؤسس نظاماً ديناميكياً، لا يغلق قط، ولا يقتصر أبداً على السلطة الانتقالية. والسلطة هي التي تولد من كافة شبكات الإنتاج، من التقييم الذاتي لكل ما يظهر في المجتمع ولكل ما ينتج من الذاتيات الجماعية. السلطة التأسيسية هي التي لديها قاعدة أساسية، ألا وهي أنها تكون دائماً مصدراً للابتكار الجماعي للمنطقية وللحرية.

#### الحركات الحالية للنضال كسلطة تأسيسية:

ما نتحدث عنه ليس من المدينة الفاضلة. ولكن على العكس، فهو يمثل إطاراً لقراءة ودراسة فيسولوجية حتى لحركات نضال الطبقة العاملة والبروليتارية، التي تمتد على أوسع نطاق اجتماعياً وتحديث في الغرب كما في الشرق. إذا كانت أحزاب ونقابات الحركة القديمة تتراجع بشكل مطرد، حيث إنها متعلقة بأشكال للسلطة المضادة التي استوعبتها الفوردية داخل منطق التنمية وأخضعها للقيادة الرأسمالية، وإذا كانت الرغبة التي يولونها من جديد للسلوكيات المضادة الجديدة تبدو وكأنها حلم بعيد المنال ومتناقض، وبالتالي فإذا كان الأمر كذلك، لم تعد الحركة العمالية القديمة هي العنصر المسبب للصراع بشكل جذري، الذي بمواجهته نجد أشكالا مستقلة من الديمقراطية الشيوعية، حيث تمت زعزعة واقع الاستغلال. وقد بدأت منذ عام 1968، دورة جديدة من الصراعات في الغرب. وبعد عشرين عاماً من الثورة المضادة وإعادة الهيكلة (التي للمفارقة قد حددت عناصر الابتكار التي أعربت عنها هذه الدورة، والتي تم توقعها عن طريق الاستخبارات وتم استخدامها

ومراقبتها من خلال رأس المال)، بدأت الدورة الجديدة من الصراعات في الظهور بشكل مستقل نحو منتصف الثمانينيات. وقد تميزت هذه الدورة بهيئتين أساسيتين: تكمن الأولى في الديمقراطية-هيئة التنظيم الأساسي، التنسيق العرضي للحركة الاحتجاجية والتعبير المتطرف عن المساواة، أما الثانية فتكمن في الشيوعية وهي تتشكل من هيئة الاستعادة الجماعية، للتعبير الواعي والحكم الذاتي العمالي، وذلك في إطار العمليات الإنتاجية. إذ إنه ليس من قبيل المصادفة أن يتم توحيد هذين الموضوعين على وجه الخصوص في الصراعات التي بدأتها الاستخبارات الإنتاجية الجماعية الجديدة في أهم القطاعات بشكل اجتماعي في إعادة الهيكلة: الخدمات الإنتاجية، المدرسة، أو التعليم العالي. إنه هنا، المكان الذي وجدت فيه الوظائف المختلفة للصراعات العمالية، وظيفة زعزعة استقرار الخصم وتفكيك السلطة، وظيفة المطالبة، وظيفة الاستعادة، ووظيفة بناء لغات جديدة وقيم جديدة وقاسم مشترك. على هذا الأساس، تم تحديد هوية الشكل الجديد للقيادة الرأسمالية: ونحن نجعله في مواجهة العناصر غير المسبوقة للاستخبارات الاستراتيجية والممارسات السليمة في قيادة الصراع. لا زالت الصراعات العمالية القديمة غير واضحة فيما يخص العلاقة الجدلية بين رأس المال وقواعد التنظيم الرأسمالي للعمل: فيما يتم تنفيذه سواء داخل أو ضد نمط الإنتاج. فقد يتشكل الحكم الذاتي الخاص بالطبقة من خلال تناقض لا يزال بدون حل بين هيئة السلطة وإدراك ضروريات التنمية. واليوم، قد تفجرت هذه الجدلية. يقع الصراع خارج وضد نمط الإنتاج ويعتبر الحكم الذاتي هو فرضية وليس الغاية. ويعبر كل من هذه الصراعات عن سلطة تأسيسية تنمو، كشرط في حد ذاته للصراع، انطلاقًا من المصالح الاقتصادية المباشرة، نحو مشروع المجتمع. حيثما تتذبذب الخصائص العرضية لدورة الصراعات وتطورها ما بين لحظات الصراع الحاد، المراحل الطويلة من التمديد غير القانوني والرسوب الأنطولوجي لنتائج تنظيمية تم التوصل لها في ميعادها المحدد. أو أيضًا: تحول العناصر بالقصور الذاتي للسلوك العدائي إلى ترتيب بنائي جديد للذاتيات، إلى إنتاج نماذج ثقافية جديدة، والتي تكون ملحوظة بشكل دائم على المستوى الاجتماعي، وإلى تعريف الشبكات الجديدة لزعزعة استقرار السلطة، وإلى إطلاق مشروعات جديدة. فلا يوجد صراع يشبه الآخر، ولا يوجد صراع بلا طائل، فكل صراع ينطلق من مستوى أعلى من الصراع الذي يسبقه. فإن تحت الثلوج، يعد الربيع ثروته من الأزهار. وحتى في الشرق، كشفت دورة الصراعات التي بدأت في أوائل الثمانينيات عن خصائص مماثلة.

في هذه الحالة أيضًا، ودون نكران الخدع الخلاقة للغة، يمكن أن يتم استقبال الصراعات وأهدافها تحت فئة الديمقراطية الشيوعية. في هذه الحالة، تعد أكثر الموضوعات بروزًا هي الذكاء الجماعي، التقني والاجتماعي والإنتاجي. هنا يكمن البعد الاجتماعي المباشر والسياسي للحركات، فإن الشرط المسبق الأنطولوجي لنشاط الموضوعات الجديدة في تبادل لا يفصل بين الثورة الإيجابية والسلبية، وينشأ تتابع مستمر بين حركات حل هيكل السلطة المتدهورة وبين البحث عن صلة اجتماعية جديدة، بين القدرة على اختيار السلطة المضادة الموحدة في أيدي استقلالية الحركات الاجتماعية والتعبير الثوري عن السلطة التأسيسية التي تؤسس حكومة انطلاقًا من قاعدة النظام الاجتماعي. لا يتعلق الأمر هنا بإطلاق توقعات حول إعادة الصياغة الضخمة هذه لديناميكية صراع الطبقات؛ فلا زلت تحتفظ الفينومينولوجيا بمكانها في الاستراتيجية. ولكن هذا ليس لفترة طويلة بدون شك، إنه لأمر حقيقي أن زعزعة استقرار الأنظمة وحركات الأزمات تعتبر إلى حد ما معقدة، حيث إنه من الصعب تصور صيغة قمعية جديدة، وإنه لا بد من حدوث نضج لاحقٍ للحركات بشكلٍ ضروري. وعلى أي حال، فإن السلطة التأسيسية في الشرق تشكل جدول الأعمال.

تمت الترجمة عن اللغة الإيطالية بواسطة مارلين رايولا

(تمت مراجعة الترجمة بواسطة ج. ريفيل)





## العواقب الفلسفية لأزمة الخليج

(بعض التأمّلات حول حرب، والتي بينما نكتب عنها، لم تبدأ بعد)

يعد صوت الحرب انتقائيًا؛ فبعض الأصوات تعلو وبعض الأصوات تصبح خرساء. تعتبر اليوم الأصوات التي تعارض الحرب غير جوهرية وبعيدة للغاية، حتى إنه لا يتم توصيفها على أنها (سلمية؟ شيوعية؟ بيئية؟ نسوية؟)، ولكنها تنزلق على هامش عدم الاستماع. لا يوجد أي مناقشة، فمشهد السلطة شمولي. واستطلاع الرأي هو الذي يحل محل المناقشة. ولكن فقد استطلاع الرأي في حد ذاته وظيفته البديلة الوهمية. لقد دفعنا عشرين عامًا من «الفكر اللين»: يمر به المنطق الفعال للسياسيين، للجنرالات وصناع القرار كما تمر السكين في قطعة الجبن الفاسدة. لا يوجد أي خطر يمكن أن يصيب مفكري الفكر اللين؛ فقد تركوا السفينة. فلغتهم محددة بشكل واضح، عدائية: يجب الدفاع عن هذه الحضارة التي، منذ وقت قصير، تتسم بموت الإيديولوجيات وموكلة إلى «لا شيء» مرن وهوائي بعد كل شيء. «يدوي» ضجيج الحرب في كل مكان. تنغمس الكلية والميكافيلية المتحمسة للغاية في تأكيدات توضيحية ونهاية. لم يعد هناك شيء ليّنًا. لقد وجدت التاريخانية المتحضرة مجدها في تفوق قانون الحرب، في إعادة تعريف مصير الحضارة، أما الأرواح المهتزة، التائبة، التي تبحث عن يهوه، فقد وجدتته بمثابة رب الجيوش. فالحرب تفتن والسلبية تعم: في عام 1939 ضد الفاشية، في فترة ما بعد الحرب ضد الشيوعية، وهي اليوم ضد الإسلام. ناهيك أنه في عام 1939، نفس هؤلاء الأشخاص كانوا من مؤيدي المارشال بيتان، في الفترة ما بعد الحرب الستالينية. ولكن اليوم، من أين يأتي مصدر الإلهام الذي يدعو إلى الحرب؟

ونحن نعتقد أن صوت الفلسفة الحر يجب أن يرتفع ضد هذه الدعاية الوحشية، وأن

يغزو مرة أخرى المجال الأخلاقي للانتقادات. فإنه من الممكن خلق مقاومة ضد الإجماع، ضد الجنون وضد منطق الحرب. لقد حان الوقت حاليًا للتفكير «الصارم»، ليس من أجل الحرب ولكن من أجل النقد. وهذا يتم في عزلة، إذا استلزم الأمر.

تعتبر الوقائع في غاية الوضوح. لقد انتهك العراق النظام الدولي باحتلال دولة مستقلة، واستخدام طريقة بشعة في اتخاذ المدنيين رهائن، مع خرق القانون الدبلوماسي. لقد كان من الواضح أن العراق يتحرك بناء على المطالب الاقتصادية والإقليمية المشروعة إلى حد كبير، وأن تحركه هذا قد فضح نظامًا يستند على تقاليد القرون الوسطى، التي لها نفوذ كبير بسبب مصالح شركات النفط متعددة الجنسيات، وأن مطالبتها بالمساواة في المعاملة من قبل القانون الدولي قد تم رفضها باسم الأزمات الإقليمية التي تحدث في نفس المنطقة الجغرافية. وكذلك نحن نرى بوضوح أن النظام السياسي الداخلي في العراق هو نظام دكتاتوري. ولكن أيضًا مع العلم أن الأنظمة السياسية في البلدان المجاورة لا تختلف عن ذلك. يمكننا أن نستمر في عقد المقارنات بين أشكال الظلم المماثلة، وهي اليوم متنافسة وتتجاوز المنطقة. ولكن ما هي الفائدة من ذلك؟

إن الوقائع واضحة، ولكنها لا تفسر شيئًا، وإنما يتم طرحها في متوالية لا نهائية سيئة وكذلك تشكل سوفسطائية غير مفهومة. فقط الحقائق هي التي تشرح الوضوح وهي التي تطرح حلاً بشكل نقدي لعجز السوفسطائية. الكل يعلم بالأمر، الكل على بينة بالأمر: وكما تم نقل الجماهير العربية، بشكل فوري وساذج لصالح صدام، والتي أوكلت الحقيقة الضبابية لتحريرها إلى قوات الاستفزاز ضد الاستعمار، فإن الأمناء اللامعين في المستشارية الدبلوماسية لم يفكروا إلا في الحقيقة الضبابية الخاصة بالنظام الدولي الجديد في نهاية الحرب الباردة. إن الخبراء الاستراتيجيين في كل مكان هم أيضًا مدركون أنهم يعيشون في قلب وسائل الإعلام الكبرى الغربية، أو أنهم يعملون في أوكار المؤامرة، يدجون الحرب الحديثة في امتدادها العالمي (وحدة مظلمة جديدة للبقاء على قيد الحياة أو تدمير الجنس البشري)، ونحن حاليًا الذين نسعى لكيف يمكن للسلام أن يولد اليوم كشرط وكمشروع للتحرير في ظل الإكراه المعتم لنظام دولي قادر فقط على القمع. فنحن نعيش في بداية عهد جديد. فنحن لا يمكن أن نضيء الحاضر إلا عن طريق غمس أعيننا في ظلمة المستقبل.

قبل كل شيء، الحاضر، ومعه المستقبل، لا يمكن أن يتم حرقه بنار الحرب.

يؤكد الرأي العام والحس السليم على أنه بعيدًا عن الحرب الباردة، لا يمكن أن يعهد بحفظ السلام إلى سياسة الاحتواء المتبادل والردع، وإنما إلى التعاون «متعدد الأقطاب» في هذا البيت المشترك الذي يطلق عليه كوكب الأرض. في حقيقة الأمر، يعاني انسجام اللوحة من بعض عدم التناظر. يأتي التناظر الأول من حقيقة أن النظام الدولي يخضع بشكل أساسي لنظام الحكومة الثنائية المهيمنة: الولايات المتحدة/الاتحاد السوفيتي، القوتين القارتين القادرتين عمليًا على اتخاذ قرار من جانب واحد بإبادة الخصم. ويبين التناظر الثاني أن هذه الهيمنة المزدوجة غير كاملة. فيما يتعلق بالمحدد الهيكلي للتعاون، يظهر تفاوت وظيفي بين هاتين الجهتين الفاعلتين. إذا أصبحت إحدى القوتين في أزمة، فإنها بالأحرى تنطوي على نفسها، حول إعادة تشكيل الاتفاق المحلي وحول الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، أما القوة الأخرى، الولايات المتحدة، فتلعب في هذه اللحظة أمام ظهور القطبين الاقتصاديين والاجتماعيين الكبارين الجديدين (اليابان وأوروبا) دور بطاقة الحفاظ على هيمنتها وعلى الاعتراف النهائي بمصيرها الإمبراطوري. ويعرف التناظر الثالث عن طريق فشل الأمم المتحدة العضوي في التعويض ما بين الحكومة الثنائية المهيمنة غير الكاملة التي تتحكم في مصير العالم، وبين التناقضات الوظيفية التي تحددها العملية الحالية للنظام الجديد متعدد الأقطاب. وفي ذات السياق، فإن الأزمة الكويتية تكشف عن تناقضات عملية إعادة تشكيل النظام الدولي من منظور القوى المهيمنة. فقد كانت لدى الولايات المتحدة المصلحة في الإسراع بعملية الأزمة؛ وذلك لأنها تجد في هذا الأمر فرصة رائعة لإعادة التأكيد على وظيفتها كحارس عالمي، ليس تجاه الأقطاب الجديدة الأوروبية واليابانية، ولكن بالأحرى تجاه المشكلة المتعلقة بإمدادات النفط (كان يمكن أن يتم حل هذه المشكلة بشكل مختلف، حيث لا يوجد أي دولة عربية شاركت في الحرب قد تم دفعها من قبل القوة الثورية المناهضة للرأسمالية). يعتبر الاتحاد السوفيتي متورطًا، عندما قبل باللعبة الأمريكية، حيث إن الهيمنة المزدوجة غير الكاملة، بالنسبة له، هي الأكثر ملاءمة من نظام كامل للتعاون الدولي. إن أوروبا واليابان مضطران إلى الانصياع لقواعد الهيمنة المزدوجة غير الكاملة؛ لأنهما حاليًا غير قادرين أن يمثلًا أنفسهما في مجال السيادة الكاملة.

لقد قبلنا بالحرب لأنهما غير قادرين على اتخاذ القرار بشأن الحرب أو السلام. ومن ثمَّ

تم إثارة كافة الاحتياطات بشكل ضعيف ضد قرار الولايات المتحدة لشن الاعتداء، ومن ثم إثارة الخوف من العودة إلى المناقشة الاستراتيجية بشأن التعاون بين الشمال والجنوب، والذي ما زال بالرغم من كل شيء حيويًا، وذلك من أجل بناء أوروبا متحدة. إن الحال ليس كما هو مطلقًا اليوم؛ حيث لم تثبت الطبقات الحاكمة الأوروبية عدم قدرتها على لعب الدور المهيمن. لم يبين الاجتماعيون الديموقراطيون العلمانيون أو المسيحيون الذين يحكمون أوروبا بشكل واضح إلى أي مدى قد استقر أصلهم في قمع التطورات الثورية، وكيف أن مستقبلهم قد تطور في ظل الموافقة على مستوى النظام الرأسمالي الكبير الدولي. لم يعد هناك صراع الطبقات الاجتماعية داخل البلدان، وإنما يوجد اليوم الصراع المميت الذي خاضته الشعوب ضد الاستغلال العالمي.

ومن ثم، يعتبر الحارس الأمريكي حديثًا، وعصريًا وما بعد حدثي. إنه يعد من المقاولين ورجال الأعمال. إنه مثل جميع المقاولين ورجال الأعمال الذين يضعون أسهمهم في البورصة، ثم يطالبون بسدادها. يعتبر مشروعه الذي تعمل عليه شركته هو الحفاظ على السلام العالمي. البورصة هنا هي الأمم المتحدة. هذا المقاول يرسل جنوده إلى السعودية، والمجتمع الدولي للمساهمين هو الذي يدفع التكاليف. هناك الأسهم الممتازة، مثل أسهم الاتحاد الأوروبي الذي لا يدفع شيئًا ولكنه يحصل على علاوة حتى لا يدخل في المنافسة، هناك الأسهم المكلفة للغاية، مثل أسهم الشيوخ الذين يجب أن يدفعوا من أجل الحفاظ على ملكيتهم الاسمية لسنداتهم. هناك أسهم الثقة ذات سعر صفر. هذه هي الأسهم التي تدفعها البلدان الفقيرة كضمان من أجل القرض القادم من صندوق النقد الدولي أو من البنك الدولي. يتأرجح موقف الأوروبيين واليابانيين ما بين الدفع المباشر وبين التعاون العسكري: إنهما يفضلان الخيار الأول كبديل للخيار الثاني، على أقل هما ليس لديهما الوهم بأنهما يمكن أن يمثلًا بديلًا مقاوليًا.

إنه لأمر مُحْزٍ أكثر منه مُحْزَنًا. إنه من الواضح أنه بعد هذه الأزمة وهذه الحرب المحتملة، لن يكون ثمة تأخير في تعريف مجموعة جديدة من رجال الأعمال السياسيين. بينما حاولت النازية وكذلك إمبراطور اليابان، في السنوات 1930-1940، أن يصحبا مقاولي الحرب، وهما هم الأمريكيان من ينجح في ذلك اليوم. وأخيرًا، كلاوز فيتز مدرج في البورصة: إنه لصحيح سوق احتيالي، ولكنه في النهاية سوق.

تعتبر الحرب متفشية وشاملة. والعدو مجرمًا.

يوجد ثلاثة أنواع من جرائم الحرب التي عادةً ما يتم ذكرها من قبل القانون الدولي الجنائي (جرائم ضد السلام والقانون الدوليين، جرائم الحرب في حد ذاتها، جرائم ضد الإنسانية)، وهي جرائم سرعان ما يتم تحديد هويتها في الأفق على أنها ليست جرائم قانونية وإنما جرائم أخلاقية. وبالتالي، إذا كان هناك نظام دولي يستند على التعاون يبدو ظاهريًا من خلال القرارات بالإجماع في الأمم المتحدة، إذن ما الفرق بين القانون والأخلاق؟ إذا كانت الأمم المتحدة تمارس إعلان الحرب وتعلن الحرب العادلة، فما هو الهامش القانوني (حتى الهوامش في قانون الحرب) الذي يمكن أن يعزى إلى «شخص سيئ»؟ هدف القوى التي نظمت الاستجابة على الاستفزاز المناهض للقانون للعراق ليس دفع الغزاة من الأرض المحتلة، ولكن قصف ظهره، وتدمير كل إمكاناته الحربية في نفس الوقت من قبل كافة القوى، الهدف هو أن يصبح العراق مثل ألمانيا عام 1945. يمكننا أن نطلق على هذه الحرب حربًا عادلة؟ صدام هو هتلر، الذي يستدعى شخصية بوش، وهو ما يتضح كثيرًا في كلماته. يا لضخامة المشاكل الفلسفية والأخلاقية التي تثيرها هذه الكلمات!

في التكامل الأخلاقي، في الحقيقة، أصبح كل شيء مسموحًا. ولذلك فليس المستغرب أن الجهتين الفاعلتين في الصراع (الولايات المتحدة من جهة والعراق من جهة أخرى) يتم تحريكهما عن طريق لعبة المرأة الوحشية في الزيادة المتساوية للتهديد. تتطابق القنبلة الذرية لأحدهما مع القنبلة الكيميائية للآخر، تتطابق الإستراتيجيات الشاملة لأحدهما مع الاستراتيجيات الإرهابية، تتطابق الحرب الشاملة مع الحرب المقدسة. الحد الأقصى من التحديث لأحدهما وأساسه القانوني يجدان ردًا لا يُنسى من قبل عادات دينية قديمة يعاد إحيائها من قبل الآخر.

يجب أن يسمح النقد باتخاذ موقف. تعتبر مقاومة الحرب هي دائمًا نتيجة للنقد الفلسفي. تعتبر مقاومة الحرب هي الواجب الأخلاقي الأول والأساسي. ولكن يعتبر الأصل النقدي للمقاومة في الغرب، ملتبسًا. فهو كذلك ولا يمكن أن يكون إلا كذلك. ملتبس من حيث المعنى الأنطولوجي، أي أنه مرتبط بتحديد الكائن الذي لا حاجة له. وإذا لم يتمسك بالرغبة في الانتقام في الأساطير السياسية القديمة، فنحن لا نفعل في الحقيقة سوى تحديد هوية الضرورات الأخلاقية التي تعتبر معطيات أساسية لوجودنا، ولكن التي لا تسمح بتحديد

اتجاه التحركات ولا بتنظيم الروابط الصلبة. إنه على هذا بالضبط في هذا الفراغ المتعلق بالنقاء الآخري، وفي المواجهة التي يحددها مع كامل الحقيقة غير المتصلة، إنه على هذه الوحدة غير المفهومة وهذا الاستنكار العنيف، يجب أن يستند كل عمل في إعادة الإعمار. إنه في هذا الفضاء الفارغ، يجب أن تتم إعادة بناء لأصل موحد للمقاومة. كيف؟ فالمشكلة الفلسفية تكمن هنا.

إن الشرط الأساسي للتفكير في هذه المشكلة هو أن العناصر المبهمة والتي تعيد هيكلة أزمة الخليج (صراعات الشمال/الجنوب، المستغل/المُستغلّ، الأغنياء/الفقراء، البحث عن نظام حقيقى للتعاون)، يمكنها أن تبقى على قيد الحياة في واقعنا اليومى وفي «سعادتنا» في ظل نظامنا السياسي. فإذا لم نستطع أن نجعل هذا البعد واضحاً، فستبقى المطالبة بالمقاومة، حتى وإن كانت ضرورية فهي ملتبسة. وعلى العكس، سينجح الفكر اللين، وعلى وجه التحديد لأنه لين بشكل كامل، في إنتاج مبررات للحرب. وإذا لم ننجح في إعادة التفكير في صراع الطبقات وفي الآفاق الجذرية للتجديد في الشمال، مثل المادية، وضرورة وجود جسدنا الفردي والجماعي، سيظل السلام يتم تداوله عن طريق توقعات وسائل الإعلام وعن طريق مبادرات «رجال الأعمال السياسيين».

وبالتالي، ستصبح مقاومتنا ليست إلا نوعاً من أنواع الشفقة. وعندما تبدأ القنابل في السقوط، على حافة الموت، سوف نفعل مثلما فعل القدامى منا، في أننا سوف ننظر لها باستغراب.

## العمل غير المادي والذاتية<sup>(6)</sup>:

أسفرت عشرون عامًا من إعادة هيكلة المصانع الكبيرة عن مفارقة غريبة. في الواقع، حيث إنها تمثل على حد سواء هزيمة العامل الفوري والاعتراف بمركزية العمل المعاش، الذي يعتبر عنصرًا من عناصر الحياة الفكرية أكثر وأكثر في الإنتاج، وتشكل هذه الأمور متغيرات للنموذج ما بعد الفورية. ففي الشركة الكبرى المعاد هيكلتها، عمل العامل هو عمل يتضمن على نحو متزايد، وعلى مستويات مختلفة، القدرة على الاختيار من بين بدائل عدة، وبالتالي على المسؤولية في اتخاذ بعض القرارات. مفهوم «الوصلة» الذي يستخدمه علماء اجتماع الاتصال يكشف بشكل واضح عن هذا النشاط للعامل. الوصلة بين مختلف الوظائف، بين مختلف الفرق، بين مختلف مستويات التسلسل الهرمي، إلخ... كما توصى الإدارة الجديدة، اليوم، «هذه هي روح العامل الذي يجب أن يذهب إلى الورشة». ها هي شخصيته، وها هي ذاته التي يتم تنظيمها والتي تصبح مطلوبة. ها هو الكم والكيف في العمل يتم تنظيمهما حول عدم ماديته.

هذا التحول في العمل العمالي إلى عمل رقابي، إلى عمل لإدارة المعلومات، إلى عمل للقدرة على اتخاذ القرار، والذي يتطلب استثمار الذاتية، كان له أثر كبير وبشكل مختلف على العمال، وذلك وفقًا لمواقعهم في التدرج الوظيفي بالمصنع، ولكن يعد هذا التحول حاليًا بمثابة عملية لا رجعة فيها.

وإذا قمنا بتعريف العمل العمالي كنشاط مجرد يشير إلى الذاتية، فهذا الأمر يجب أن يجنبنا حدوث أي سوء فهم. لا ينتمي هذا الشكل من النشاط الإنتاجي فقط إلى العمال الأكثر تأهيلًا؛ ولكن الأمر يتعلق هنا بالأحرى بقيمة استخدام القوة العاملة اليوم، أو بشكل أعم بشكل نشاط كل كائن إنتاجي في المجتمعات ما بعد الصناعية. يمكننا أن نقول إن لدى العامل المؤهل، فإنه بالفعل قد تم تحديد «النموذج الاتصالي»، وأن إمكانياته قد تم تعريفها بالفعل، بينما لدى العامل الشاب، العامل المؤقت، العاطل الشاب، الأمر يتعلق بافتراضية بحتة، بقدرة ما زالت لم تحدد بعد، ولكنها تشترك بشكل فعلي في كل خصائص الذاتية الإنتاجية ما بعد الفورية. تعتبر هذه الافتراضية غير فارغة وغير تاريخية. إن الأمر يتعلق

6- تم الكتابة في هذه الجزئية بالمشاركة مع ماوريتسيو لاتاراتو.



هنا بفرصة وبإمكانية مفترضة، بمثابة أصل تاريخي «للنضال ضد عمل» العامل الفوردي، وفي الآونة الأخيرة، أصل لعمليات التنشئة الاجتماعية، للتشكيل والتقييم الذاتي الثقافي. ويبدو هذا التحول أكثر وضوحاً عندما ندرس الدورة الاجتماعية «لمصنع ينشر»، تنظيم للعمل غير المركزي من جهة، ومختلف أشكال الخدمات من جهة أخرى. هنا يمكننا قياس إلى أي مدى دورة العمل غير المادي قد اكتسبت دوراً استراتيجياً في التنظيم العام للإنتاج.

إن أنشطة البحث، التصميم، وإدارة الموارد البشرية، وكذلك كل الأنشطة الخدمية التي تتداخل ويتم إعدادها داخل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هي وحدها القادرة على شرح دورة الإنتاج وتنظيم العمل. يصبح دمج العمل العلمي في العمل الخدمي والصناعي أحد المصادر الرئيسية للإنتاجية، وهذا الدمج يمر من خلال دورات الإنتاج التي تم تناولها أعلاه، والتي تم تنظيمها. وبالتالي يمكننا أن نؤكد على الأطروحة التالية: يتم تشكيل دورة العمل غير المادي بشكل مسبق بواسطة قوى العمل الاجتماعية والذاتية، القادرة على تنظيم عملها الخاص وعلاقاتها الخاصة مع الشركة. لا توجد أي منظمة علمية يمكن أن تحدد مسبقاً هذه المعرفة التقنية، وهذا الإبداع الإنتاجي الاجتماعي، اللذين يشكلان اليوم قاعدة كل قدرة على تنظيم المشاريع.

لقد بدأ هذا التحول في الظهور بشكل واضح خلال السبعينيات، أي في مرحلة إعادة الهيكلة، وذلك عندما توحدت الحركات النضالية العمالية والاجتماعية، التي كانت معترضة على استئفاف المبادرة الرأسمالية، توحيد كافة مساحات الحكم الذاتي التي تم غزوها خلال العقد الماضي.

لم يُعَدَّل خضوع هذه المساحات للحكم الذاتي ولتنظيم العمل غير المادي للصناعة الكبرى (عملية إعادة المركزية) خلال مرحلة إعادة الهيكلة التالية (ظهور نمط الإنتاج ما بعد الفوردية) من النوعية الجديدة للعمل، وإنما اعترف بها وعمل على تنميتها. لقد أصبح العمل غير المادي هو المهيمن بشكل واضح تماماً.

ولكن هذا التوصيف الاجتماعي لتحولات محتوى العمل، هو أمر كافٍ؟ هل تعريف هذا الشكل من أشكال العمل كشكل غني بالمعرفة التقنية والإبداع، اللذين يمكن بسهولة أن تدرك قيمة استخدامهما بواسطة نموذج اتصالي، هل هو تعريف شامل؟ في الواقع، سوف

نحزر تقدماً في التحقق من أطروحتنا، وذلك إذا نجحنا في تعريف الشروط التي من خلالها تتحقق التنمية في مجتمع ما بعد الفوردية:

يتحول العمل بشكل كامل إلى عمل غير مادي وقوة العمل تتحول إلى «الطابع الفكري الجماهيري» (مظهران أطلق عليهما ماركس الفكر العام).

يمكن أن يصبح الطابع الفكري الجماهيري موضوعاً مهيمناً سياسياً واجتماعياً.

وفيما يتعلق بالتساؤل الأول، لقد تم تعريف عناصر الإجابة، ولو حتى جزئياً، عن طريق التنمية الحديثة التي حدثت مؤخراً في علم اجتماع العمل والعلم. ويبقى لنا حالياً أن نتناول المشكلة الثانية.

### الطابع الفكري الجماهيري والذاتية الجديدة

ولكي نجيب على التساؤل الثاني، أسمحوا لنا بعرض بعض الإشارات القليلة إلى كتاب «مقدمة عامة في نقد الاقتصاد السياسي» لماركس:

«إن تنمية الصناعة الكبرى وما يرتب عليها كقاعدة خاصة بها، تتمثل في الاعتماد على وقت الغير، الذي توقف عن أن يمثل أو أن يخلق الثروة. العمل الفوري كما هو توقف عن أن يصبح أساساً للإنتاج؛ حيث إنه تحول إلى نشاط يتشكل بشكل أساسي من الرقابة والتنظيم، بينما توقف المنتج عن كونه يخلق من قبل العامل الفردي الفوري، وينتج فوراً من مزج النشاط الاجتماعي وليس فقط من مجرد نشاط بسيط لمنتج».

(كتاب مقدمة عامة في نقد الاقتصاد السياسي، 2، المطبعة الألمانية، ص 596).

«ومع تطور الصناعة الكبرى، أصبح خلق الثروة التي تأتي يعتمد على وقت وحجم العمل أقل من اعتمادها على قوة الموظفين الذين ينشطون خلال ساعات العمل. وبالتالي، لا توجد علاقة بين الكفاءة العالية لهؤلاء الموظفين، بدورهم، مع وقت العمل الفوري الذي يكلفها إنتاجهم. بل إن هذه الكفاءة تعتمد على المستوى العام للعلم وللتقدم التكنولوجي،

أو على تطبيق هذا العلم على الإنتاج».

(مقدمة عامة في نقد الاقتصاد السياسي، 2، ص 592).

بقدر ما كان وقت العمل، فالكمية البسيطة من العمل يتم طرحها من قبل رأس المال على أنها المحدد الرئيسي الوحيد، لقد كف العمل الفوري وكميته عن أن يصبحا هما المحدد الرئيسي للإنتاج - لخلق قيم الاستخدام- وتم اختزالهما كميًا إلى نسب ضئيلة، كميًا، هما لديهما دور أساسي بلا شك، ولكن في مرتبة متوسطة؛ وذلك نظرًا للنشاط العلمي العام، وللتطبيق التكنولوجي للعلوم الطبيعية وإلى الإنتاجية العامة التي تنبع من التنظيم الاجتماعي لكافة عناصر الإنتاج - إنتاجية عامة تطرح كهبة طبيعية للعمل الاجتماعي (بعد ما كان الأمر يتعلق بالمنتج التاريخي). وهكذا رأس المال، كقوة مهيمنة في الإنتاج، يعمل في حد ذاته على حله».

(مقدمة عامة في نقد الاقتصاد السياسي، 2، ص 587 - 588).

ومع هذا الاضطراب، فلا يوجد وقت لا للعمل المستخدم ولا للعمل الفوري الذي يؤديه الإنسان، والذي يبدو كأساس رئيسي للإنتاج وللثروة ها هو يخصص قوته الإنتاجية العامة، ذكاه الطبيعي وإمكاناته لكي يسيطر عليها، حيث إنه منذ ذلك الحين أصبح يشكل فيه المجتمع، باختصار تنمية الفرد الاجتماعي، الأساس الرئيسي للإنتاج وللثروة. وتبدو سرقة وقت العمل، التي تستند عليها الثروة الحالية، كقاعدة بائسة مقارنة مع القاعدة الجديدة، التي تم إنشاؤها وتطورها من قبل الصناعة الكبرى في حد ذاتها. بمجرد أن العمل، تحت الشكل المباشر، كف عن أن يكون هو المصدر الرئيسي للثروة، فوقت العمل كف أو يجب أن يكف عن أن يكون هو مقياسه، وبالتالي كفت قيمة التبادل أيضًا أن تكون هي مقياس قيمة الاستخدام. لقد توقفت ساعات العمل الإضافية للجماهير العريضة عن أن تكون شرطًا لتنمية الثروة العامة، مثلها مثل عدم عمل البعض والذي قد توقف عن أن يكون شرطًا لتنمية القوى العامة للدماغ البشري. وبهذا الشكل، ينهار الإنتاج على أساس قيمة التبادل، ونرى عملية الإنتاج المادي المباشر مجردة من شكلها الرث، البائس والعدائي. هذا إذن هو التطور الحر للفرديات. لم يعد الأمر يتعلق هنا بتقليل وقت العمل الأساسي لتنمية ساعات العمل الإضافية، ولكن بتقليل العمل الأساسي للمجتمع بشكل عام إلى الحد الأدنى.

وبالتالي، يسمح هذا التقليل بعد ذلك للأفراد أن يتلقوا تدريبًا فنيًا وعلميًا... إلخ، وذلك بسبب وقت الفراغ، والوسائل التي تم إنشاؤها لصالح الجميع. فرأس المال يخلق تناقضًا في العملية: فهو من ناحية، يدفع إلى الحد من وقت العمل إلى الحد الأدنى، ومن ناحية أخرى، فهو يطرح وقت العمل كالمصدر الوحيد والمقياس الوحيد للثروة. وبذلك، فهو يقلل من وقت العمل بشكله الأساسي من أجل أن يزيده بشكله كعمل إضافي. بنسبة كبيرة، هو يطرح بهذا الشكل العمل الإضافي كشرط، كمسألة حياة أو موت، للعمل الأساسي. من ناحية، هو يوقظ كل قوى العلم والطبيعة وكذلك قوى التعاون والتداول الاجتماعي، وذلك حتى يجعل خلق الثروة مستقرًا (نسبيًا) عن وقت العمل المستخدم من أجلها. من ناحية أخرى، هو يدعي قياس القوى الاجتماعية الهائلة التي تم خلقها بواسطة مقياس وقت العمل، ويحصرها في نطاق ضيق، ضروري للحفاظ عليها، كقيمة، قيمة تم إنتاجها بالفعل. وتبدو القوى الإنتاجية والعلاقات الاجتماعية - وهي مجرد أوجه بسيطة من تنمية الفرد الاجتماعي - بشكل منفرد فيما يخص رأس المال فقط كوسائل، كوسائل لإنتاج قاعدة محدودة. ولكن في حقيقة الأمر، ها هي الظروف المادية القادرة على كسر هذه القاعدة».

(مقدمة عامة في نقد الاقتصاد السياسي، 2، ص 592 - 594).

تقوم هذه الصفحات بتعريف الاتجاه العام للمفارقة، التي هي نفسها المفارقة التي تستند عليها حجتنا. فالعملية هي كالتالي: فمن جهة، يقلل رأس المال قوى العمل إلى «رأس مال ثابت»، عن طريق إخضاعها أكثر وأكثر داخل العملية الإنتاجية، ومن جهة أخرى هو يوضح من خلال هذا الإخضاع الكامل أن الفاعل الأساسي في العملية الاجتماعية للإنتاج أصبح حاليًا: «المعرفة الاجتماعية العامة» (سواء تحت شكل من أشكال العمل العلمي العام، أو تحت شكل ربط بين الأنشطة الاجتماعية: «التعاون»).

وعلى هذا الأساس، يمكن أن يتم طرح قضية الذاتية كما طرحها ماركس، أي قضية متعلقة بالتحول الجذري للموضوع في علاقته بالإنتاج. هذه العلاقة لم تعد فقط علاقة خضوع لرأس المال. ولكن على العكس، يتم طرح هذه العلاقة فيما يتعلق باستقلالية وقت العمل الذي يفرضه رأس المال.

ثانيًا، يتم طرح هذه العلاقة فيما يتعلق باستقلالية الاستغلال، أي كقدرة إنتاجية، فردية

وجماعية، تظهر كقدرة على التمتع.

وتظهر الفئة الكلاسيكية للعمل غير كافية على الإطلاق لكي يتم الكشف عن نشاط قوى العمل غير المادي.

في ظل هذا النشاط، يصبح من الصعب أكثر وأكثر التمييز بين وقت العمل من وقت إعادة الإنتاج أو من وقت الفراغ. فنحن نجد أنفسنا أمام وقت حياة شاملة، حيث يكاد يكون من المستحيل التفريق بين الوقت الإنتاجي ووقت التمتع. وبالتالي، وفقًا لتخمين آخر لماركس، استحقاق فورييه أنه لا تعارض بين العمل وبين التمتع.

بعبارة أخرى، يمكننا أن نقول إنه عندما يتحول العمل إلى عمل غير مادي، وأن العمل غير المادي يتم الاعتراف به كقاعدة أساسية للإنتاج، هذه العملية لا تستثمر فقط الإنتاج، ولكن الشكل الكامل لدورة: «إعادة الإنتاج والاستهلاك»: لا يتم إعادة إنتاج العمل غير المادي (وهو أيضًا لا يقوم بإعادة الإنتاج المجتمع) تحت شكل الاستغلال، وإنما تحت شكل إعادة إنتاج للذاتية.

لم يمنعنا تطور الخطاب الماركسي في المصطلحات الاقتصادية من أن ندرك الفعالية الهائلة لهذا الاتجاه. ولكن على العكس، قد سمح لنا بأن ندرك كافة محاور مرحلة التنمية الرأسمالية التي تعيش فيها، والتي من خلالها يتم تطوير العناصر المكونة للذاتية الجديدة. يكفي أن نلقى الضوء على عنصرين من هذه العناصر: استقلالية النشاط الإنتاجي في مواجهة التنظيم الرأسمالي للإنتاج، وعملية تشكيل ذاتية مستقلة حول ما يسمى «الطابع الفكري الجماهيري».

وهكذا في المقام الأول، توجد الاستقلالية التدريجية لقوى العمل، كقوى عمل فكرية وكقوى عمل غير مادية في مواجهة الهيمنة الرأسمالية. في المصانع ما بعد الفوردية وفي المجتمع الإنتاجي ما بعد الصناعية، تتشكل الموضوعات الإنتاجية، بشكل نزعي، وقبل كل شيء، بشكل مستقل عن نشاط رجل الأعمال الرأسمالي. يمكن للتعاون الاجتماعي للعمل الاجتماعي في المصنع، في المصنع الاجتماعي، داخل النشاط الخدمي، أن يظهر نوعًا من الاستقلالية، التي بمواجهتها تتكيف الوظيفة المفاوضية على أنها من باب أولى المصدر والتنظيم. هذه الوظيفة المفاوضية «وهي تعتبر تجسيدًا لرأس المال»، بدلاً من أن تشكل

فرضية في حد ذاتها، كان يجب عليها من باب أولى الاعتراف بالمحور المستقل للتعاون الاجتماعي للعمل في المصنع، في المصنع الاجتماعي وفي القطاع الخدمي المتقدم وتتأقلم على ذلك.

في اللحظة التي أصبحت فيها السيطرة الرأسمالية في المجتمع شمولية، في هذا الوقت نفسه، يرى رجل الأعمال الرأسمالي أن سماته الرئيسية أصبحت شكلية بشكل بحت: في الواقع، هو يمارس حاليًا وظائفه المتعلقة بالمراقبة والتحكم فيما يخص خارج العملية الإنتاجية؛ وذلك لأن مضمون العملية أصبح ينتمي أكثر وأكثر إلى نمط آخر من الإنتاج، ينتمي إلى التعاون الاجتماعي للعمل غير المادي. لقد ولت الحقبة التي كان فيها التحكم في كافة عناصر الإنتاج يعتمد على إرادة وخبرة الرأسمالي: أصبح حاليًا العمل أكثر وأكثر هو الذي يقوم بتعريف رأس المال وليس العكس. رجل الأعمال، يجب أن ينشغل اليوم بجمع العناصر السياسية اللازمة لتشغيل الشركة أكثر من الشروط الإنتاجية لعملية العمل. أصبحت هذه الشروط، في المفارقة الرأسمالية ما بعد الصناعية، مستقلة تدريجيًا عن وظيفتها. إنه ليس لنا هنا أن نؤكد على كيف تمارس السيطرة الرأسمالية «استبدالها» ولا على ما هي عواقب هذا الأمر في هذه المرحلة من التنمية.

دعونا في المقام الثاني، نتناول موضوع الذاتية. في هذا الصدد، سوف نحاول أن نجيب على التساؤل، الذي يبدو أنه تساؤل ثانوي، ولكنه بلا شك ليس كذلك: لماذا منذ عام 1968، والطلاب يحاولون أن يمثلوا بشكل دائم أكثر وأكثر «المصلحة العامة» للمجتمع؟ لماذا غالبًا ما تخترق الحركات العمالية والنقابات الفجوات المفتوحة من قبل هذه الحركات؟ لماذا هذه الصراعات، على الرغم من أنها موجزة وغير منظمة، فهي تحدث دائمًا وبشكل فوري على المستوى السياسي؟ للإجابة على هذا التساؤل، يجب بكل تأكيد أن نأخذ في الاعتبار أن حقيقة واقع التشكيل الجديد للطبقة يبدو بكل وضوح لدى الطلاب، واقعًا مباشرًا، أي «بحالته الوليدة»، حيث إن نموه الذاتي ما زال حتى الآن لا يؤخذ في الاعتبار في محاور السلطة. وتحدد الاستقلالية النسبية لرأس المال لدى الطلاب، الذين يتم تعامل معهم على أنهم مجموعة اجتماعية تمثل العمل المعاش في المرحلة الافتراضية، القدرة على تصميم مجال جديد للعداية. ويتشكل «الطابع الفكري الجماهيري» دون الحاجة إلى المرور من خلال «لعنة العمل المأجور». هذا الوضع ليس له علاقة بمصادرة المعرفة، ولكن على

العكس، له علاقة بالقوة الإنتاجية، التي تركز ليس فقط على شكل من أشكال المعرفة، وإنما على شكل هيئة مباشرة للتطبيق العملي الاجتماعي، وذلك لتحقيق الحياة الحقيقية. ويسمح هذا التجريد الشامل لكل محددات هذه القاعدة الاجتماعية، وذلك وفقاً للتعريف الماركسي، بالتأكيد على استقلالية المشروع، التي تكون إيجابية وبديلة في الوقت نفسه.

ما نقوله هنا بشأن الطلاب، بشأن المجموعة الاجتماعية التي يشكلونها وعن كفاحهم للبحث عن بديل، مقابل لتحول التشكيل الاجتماعي، لا يشكل إلا مثالاً واحداً فقط. فإنه لا يتم إعداد مشروع بديل في ظل الفورية وعدم الوضوح، وإنما على العكس، يتم إعداده انطلاقاً من القدرة على التعبير وتنشيط المحددات الداخلية لتشكيل الطبقة. ومع ذلك، يبدو أن المثال ذو مغزى كبير للغاية، وذلك حيث إنه يعتمد على اتجاه العمل غير المادي الذي أصبح مهمناً على طرق الذاتية المتأصلة فيه بقوة.

## الأصداء الفلسفية للتعريف الجديد للعمل

ثمة مجموعة من المواقف الفلسفية المعاصرة التي تهدف إلى الاقتراب، على طريقته الخاصة، من مفهوم العمل غير المادي، ومن الموضوع الجديد، واللذان توجه إليهما، وذلك وفقًا لماركس، التحليل الذي بدأ في إعداده عن المجتمع الرأسمالي.

لقد كان مايو 1968 تقريبًا، عندما بدأ التحرير المعرفي الحقيقي. هذه الثورة، التي لا تشابه أي نموذج ثوري معروف، تظهر فينومينولوجيا تضمن «ميتافيزيقية» جديدة للسلطات وللموضوعات. تعتبر بؤر المقاومة والتمرد «متعددة»، «غير متجانسة»، «عرضية» مقارنة بتنظيم العمل والانقسامات الاجتماعية. ويخضع تعريف العلاقة مع السلطة لـ«التشكيل في حد ذاته» كموضوع اجتماعي. ولقد تميزت الحركة الطلابية والحركة النسائية التي فتحت وأغلقت هذه الفترة، في شكلها وفي مضمونها، بعلاقة سياسية بدت وكأنها تتجنب مشكلة السلطة. في الواقع، كما أن هذه الحركات لم تكن بحاجة أن تمر من خلال العمل، فهي لم تكن أيضًا بحاجة لأن تمر من خلال السياسة (إذا كنا نقصد بالسياسة: «ما يفصلنا عن الدولة»)، وذلك وفقًا لتعريف ماركس.

يعتبر وجود الذاتية وعلاقات القوة التي تشكلها كأساس للآفاق الجديدة للتحليل، والتي تعد، في إطار العلوم الاجتماعية وفي الفلسفة، بمثابة إعادة قراءة لكتاب الفكر العام لماركس. وفقًا للمدرسة الفرانكفورتية، يمكن لنا أن نجد تفسيرين لهذا الانتقال. فمن ناحية، يدرك هابرماس أن اللغة، التواصل الذاتي المشترك والأخلاق، هما الأساس الأنطولوجي للفكر العام وللموضوعات الجديدة، ولكنه يمنع إبداعية عملية الذاتية، وذلك عن طريق تعريف الأشكال المتسامية لهذه العملية. وعلاوة على ذلك، يؤكد ه. ج. كارل على نوعية العمل الجديدة، وذلك من أجل إعداد نظرية التشكيل الاجتماعي، التي كان لها



دورها فيما بين ظهور العمل غير المادي وتحويله إلى موضوع ثوري. على أي حال، فقد تم التأكيد على حداثة التشكيل الجديد للطبقة الاجتماعية بقوة.

في إيطاليا، لقد دفع دوام حركة عام 1968 حتى نهاية السبعينيات التقليد الماركسي النقدي، الذي تشكل بالفعل في الستينيات، إلى الانفصال عن أي تفسير جدلي للعملية الثورية. إن الذي أصبح تحدياً سياسياً ونظرياً، هو تعريف «انفصال» حركة «التطوير الذاتي» البروليتاري، والمقصود منها تصميم إيجابي ومستقل للموضوع في ظل شروط الإنتاج غير المادي.

ولكن ما يهمنا هنا على وجه الخصوص، هو أن ندرس كيف يمكن لهذا البعد الجديد لتحليل العمل أن يتواجد في أعمال فوكو، بشكل مستقل تمامًا عن ماركس. فيبدو أن فوكو يقرأ الوضع وفقًا لتفسير اقتصادي أكثر منه أي شيء آخر. ما يهمنا هنا، هو أن نأخذ في الاعتبار اكتشاف فوكو لـ«العلاقة مع الذات» كبعد منفصل عن علاقات القوة وعلاقات المعرفة. بعد أن ظهر بالفعل، في محاضراته خلال السبعينيات وفي مؤلفاته الأخيرة، كتحليل إرشادي عن تشكيل «الطابع الفكري الجماهيري»، الطابع الفكري الجماهيري الذي يتشكل بشكل مستقل، أي كعملية للذاتية المستقلة، والتي لم تكن بحاجة إلى المرور من خلال منظومة العمل المأجور لتثبت قوتها؛ فقط على قاعدته المتعلقة بالاستقلالية، هي تبني علاقتها مع رأس المال. هذه المنهجية، قد تعمقت بعد ذلك في مؤلفات دولوز.

لدى دولوز، يتعلق الأمر بأن نفهم كيف يتحول التفاعل التواصلي، الذي يفرض على الموضوعات، كيف يندرج (من خارج العلاقة) إلى داخل النشاط، من خارج علاقات السلطة إلى داخل إنتاج القوة. ومواجهة هذا الموضوع الميتافيزيقي، وهذا تعني أن ندخل في عمق النقطة المركزية في الحدد الماركسي في كتاب «مقدمة عامة في نقد الاقتصاد السياسي»، حيث يتحول رأس المال الثابت إلى نقيضه، في إنتاج الذاتية.

أصبح المفهوم الماركسي لقوى العمل، على مستوى كتاب الفكر العام «التباسًا واضحًا لكل المحددات»، وهكذا تم تطويره لدى دولوز وفوكو بهذا الشكل إلى عملية إنتاج مستقل للذاتية. الذاتية بوصفها عنصرًا من عناصر الالتباس المطلق، أصبحت عنصرًا من عناصر القوة الكامنة المطلقة. وبالتالي، لم تعد هناك حاجة إلى تدخل محدد من جانب رجل

الأعمال الرأسمالي. فقد أصبح أكثر وأكثر خارج عمليات إنتاج الذاتية.

عملية إنتاج الذاتية، أي عملية الإنتاج باختصار، التي تتشكل «خارج» العلاقة مع رأس المال، «داخل» العمليات المكونة للطابع الفكري الجماهيري، أي داخل ذاتية العمل.



## العداوات الجديدة:

### بدائل التشكيل داخل المجتمع ما بعد الصناعي

إذا كان العمل يميل إلى أن يصبح غير مادي، إذا كانت هيمنته الاجتماعية تظهر في تشكيل الفكر العام، إذا كان هذا التحويل هو مؤسس الموضوعات الاجتماعية، المستقلة والمنفصلة، فإن التناقض الذي يعارض هذه الذاتية الجديدة للهيمنة الرأسمالية (كيفما نريد أن نحققها في المجتمع ما بعد الصناعي)، لم يكن جدليًا وإنما هو بديل حاليًا. أي هذا النوع من العمل، الذي يبدو لنا مستقلًا ومهمًا على حد سواء، لا يحتاج إلى رأس المال والنظام الاجتماعي لرأس المال حتى يتواجد، وإنما يتم عرضه بشكل فوري على أنه حر وبناء.

عندما نقول إن قوى العمل الجديدة هذه لا يمكن أن يتم تعريفها داخل العلاقة الجدلية، فنحن نريد أن نقول إن العلاقة التي تحافظ عليها مع رأس المال، ليست عدائية فحسب، فهي بعيدة كل البعد عن العدائية، فهي علاقة بديلة، مشكّلة لواقع اجتماعي مختلف. تأتي العدائية على شكل سلطة مؤسسة تظهر نفسها كبديل لأشكال السلطة القائمة. البديل هو عمل الموضوعات المستقلة، أي أنه يتشكل على مستوى القوة وليس فقط على مستوى السلطة.

لا يمكن حل العدائية بالبقاء في مجال التناقض، إنما يجب الوصول إلى تشكيل مستقل ومنفصل. تقيم العدائية القديمة للمجتمعات الصناعية علاقة مستمرة، على الرغم وجود المعارضة، بين الموضوعات العدائية، وبالتالي، تخيل انتقال موقف السلطة، والذي تم منحه إلى موقف القوى العدائية كـ«مرحلة انتقالية». في المجتمع ما بعد الصناعي، حيث

الفكر العام هو المهيمن، لم يعد هناك مجال لمفهوم «المرحلة الانتقالية»، ولكن فقط هناك مفهوم «السلطة التأسيسية»، وذلك كتعبير جذري عن حدوث أمر جديد. وبالتالي، فإن التشكيل العدائي لا يتحدد بناءً على معطيات العلاقة الرأسمالية، وإنما منذ بداية الانفصال عنها، ولا بناءً على العمل المأجور، وإنما منذ بداية حله، ولا بناءً على أشكال العمل، ولكن بناءً على أشكال عدم العمل.

في المجتمع ما بعد الصناعي، عندما نتابع (بما في ذلك تجريبياً) عمليات المعارضة الاجتماعية والعمليات البديلة، وهو ما يثير اهتمامنا العلمي، فإن التناقضات ليست هي التي تتواجه ما بين أرباب العمل والعمال، وإنما العمليات المستقلة لتشكيل الذاتية البديلة، وتنظيم مستقل للعمال. وبالتالي، يخضع تحديد العدائيات الحقيقية لتحديد الحركات، تحديد مغزاها في ظل محتوى السلطات التأسيسية الجديدة<sup>(7)</sup>.

---

7- وإذا انخرطنا في «تحقيق عمالي» لكي نجد من جديد المعطيات العامة للصراعات الاجتماعية، فيمكن لنا أن نرصد دورة الصراعات التي تزامنت مع ظهور النموذج ما بعد الفوردية، والذي نستطيع أن نحدد خصائصه الأساسية على النحو التالي: لا يعتبر تنظيم الصراع على المستوى الذاتي نتيجة، ولكن فكرة مسبقة عن الصراع، لا يعتبر الصراع قط صراع متطرفاً يتمزق اتجاهه بين النقابات، والنقابات بدورها، تعتبر خصوصاً أو أماكن للتواصل على حد سواء. يضاف إلى ذلك رفض أي تلاعب نقابي وسياسي، بشكل فعلي، استخدام (وذلك بدون مشاكل) للقنوات السياسية والنقابية، حيث يتسم تحديد الأهداف بأنه بجانب الراتب، يجب أن يكون هناك تأكيد على كرامة الوظيفة الاجتماعية التي يتم ممارستها، وكذلك الاعتراف بأن هذه الوظيفة لا يمكن الاستغناء عنها، وبالتالي مكافأتها، وذلك وفقاً للضرورة الاجتماعية.

يعبر الرفض السياسي عن انعدام ثقة عميق فيما يتعلق بالقدرة على تمثيل النقابات والأحزاب، في المقابل، الحاجة إلى الرجوع إلى السياسة فيما يتعلق بمدى عمل الحركات لكي يصل إلى مستوى معين، فهذا أمر تقرره السياسة وحدها. وتشعر الحركات الجديدة بضرورة أن تكون أماكن لإعادة تعريف السلطة. ها هو هنا أول الدلائل على تشكيل موضوع سياسي حول العمل غير المادي، وبالتالي إعادة تشكيل سياسي ممكنة.

لقد تغير مفهوم الثورة في حد ذاته. إن الأمر ليس في أنه فقد خصائصه المتعلقة بالانفصال الجذري، ولكن في أن هذا الانفصال الجذري أصبح يخضع، في فعاليته، لقواعد جديدة للتشكيل الأنطولوجي للموضوعات، لقوتها التي تتشكل داخل العملية الداخلية، ولتنظيمها الخاص الذي لا يتطلب شيئاً سوى قوتها ليصبح حقيقياً.

بعيداً عن فكرة الفرار من الاعتراضات التي يمكن صياغتها ضد هذه الطريقة لنظر العملية الثورية في المجتمعات ما بعد الصناعية، فنحن نعتزم أن نأخذها في الاعتبار هنا. يؤكد الاعتراض الأول على حقيقة أن العمل بنوعه القديم لا يزال مهمّاً للغاية في مجتمعاتنا. ويؤكد الاعتراض الثاني على حقيقة أنه ليس إلا في مناطق محددة حول العالم، حيث أنت الجدية الرأسمالية بثمارها الأخيرة، ويصبح العمل تحت شكل «الفكر العام» هو المهيمن. فلا يستطيع الطابع الدقيق تماماً لهذه الاعتراضات أن ينفي أو أن يقلل من قوة التطور. وإذا كان الانتقال إلى هيمنة النوع الجديد من العمل، عملاً ثورياً وتأسيسياً، فلا يبدو

كاتجاه، وإذا كان تحديد الاتجاه لا يجب أن يختلط مع التحليل الشامل، ففي المقابل، لا يعني التحليل الشامل إلا أن يتم توضيحه من قبل الاتجاه الذي يحكم التطور.



## المفكرون، السلطة والتواصل:

تسمح لنا إعادة قراءة فئة «العمل» لدى ماركس، كأساس أنطولوجي، أيضًا بتأسيس نظرية السلطات، حيث إننا نقصد بالسلطة قدرة الموضوعات الحرة والمستقلة على أن تتداخل في عمل الموضوعات التي هي أيضًا حرة ومستقلة. «إنها إجراء على إجراء آخر»، وذلك وفقًا لآخر تعريف لدى فوكو.

إذن، لا تعمل مفاهيم العمل غير المادي «للطابع الفكري الجماهيري» فقط على تعريف نوعية العمل الجديدة ولا التمتع بها، وإنما أيضًا على تعريف علاقات السلطة الجديدة، وبالتالي على تعريف العمليات الجديدة للذاتية.

واليوم قد سمحت لنا مساهمات المتخصصين في تاريخ الأفكار، التي تم استعراضها في ضوء وجهات نظر فوكو ودولوز، بأن نتناول مخطط ثلاثة عصور من التشكيل السياسي الحديث، وذلك حتى يتم استخدامها في عملنا. العصر الأول هو عصر «السياسة الكلاسيكية»، أو أيضًا عصر تعريف السلطة كسلطة مهيمنة: حيث تجتمع الأشكال المتطرفة من التراكم البدائي مع الأشكال الدستورية لنظام اجتماعي طبقي وصارم. إن مجتمعات وأنظمة النظام القديم اللذين كانا يميزان هذه الفترة، والتي كان فيها التوكيوفيلليون والمدافعون عن التقليد الأنجلوسكسوني في الدستور يتحدثون بنوع من الحنين.

أما العصر الثاني، فهو عصر «التمثيل السياسي» و«التقنيات التأديبية». فنحن نجد السلطة على حد سواء كسلطة قانونية وتمثيلية للأشخاص الاعتبارية، وكإخضاع للهيئات المختلفة، أي إدخال معمم للوظيفة المعيارية. ولكن القانون والمعيار لديهما أساس وهو



«العمل». طوال هذا العصر، تجد ممارسة السلطة شرعيتها في العمل، سواء في البرجوازية (فرض نظام تنظيم العمل الاجتماعي، سواء في الرأسمالية (كمنظم لشروط الإنتاج) أو في الاشتراكية (كتحرير للعمل). نأتي الآن إلى العصر الثالث من تنظيم السلطة: وهو عصر سياسة الاتصال، أو أيضًا فترة النضال من أجل السيطرة أو من أجل تحرير موضوع التواصل. يحدد تحول الشروط العامة للإنتاج، والتي تشتمل حاليًا على المشاركة النشطة للموضوعات، وتعتبر الفكر العام ك رأس مال ثابت ذاتي في إطار عملية الإنتاج وتتخذ كقاعدة موضوعية المجتمع بأسره ونظامه، أشكال اضطراب السلطة.

لقد وجدت أزمة الأحزاب الشيوعية الغربية والشيوعية السوفيتية (مثل أزمة النموذج الاشتراكي لتحرير العمل، والذي - على عكس ما نعتقد- ليس فشلًا للاشتراكية، وإنما تحقيق لها)، أزمة أشكال التمثيل (مثل أشكال السياسة) و«أشكال التقنيات التأديبية» (مثل أشكال الرقابة)، في أصل عدم العمل في الفكر العام. وإذا كان في «العمل» قد وجد تنظيم المجتمع، تنظيم السلطة وأشكالها للشرعية، أساسهما وجوهرهما، فاليوم يتم إعطاء هذه الوظائف على حدة ومع أشكال عدائية للشرعية. إنه انطلاقًا من هنا (وفي داخل هذه التحولات السياسية في حد ذاتها)، تُطبّق وتنطبق تحولات الطابع العدائي للمجتمع. وكما هو الحال في الفترة الكلاسيكية، كان التحدي الأكبر متمثلًا في الثورة، وأنها في عصر التمثيل كانت تتمثل في إعادة الحياة، وفي عصر السياسة الاتصالية كانت تبدو كقوة مستقلة وتأسيسية للموضوعات.

يعتبر التغيير الثوري للموضوعات، هو العداء التأسيسي للتواصل بين البعد المتحكم فيه من قبل التواصل في حد ذاته، أي الذي حرر الآلات من الذاتية، والتي يعتبر واقعها حقيقة ملموسة. وتعتبر الثورة ضد السيطرة، واستعادة حياة آلات التواصل، عمليات ضرورية ولكنها غير كافية، فهي لا تفعل سوى أنها تكرر اقتراح أشكال جديدة للشكل القديم للدولة، وذلك إذا كانت الثورة واستعادة الحياة لا تجسد في عملية تحرير الذاتية والتي تشكل في داخل آلات التواصل في حد ذاته. يتم تحديد الوحدة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية داخل التواصل: إنه في داخل هذه الوحدة، التي نفكر فيها ونعيشها، يمكن للعمليات الثورية اليوم أن يتم تصميمها وتنشيطها.

وبالمثل، إنه في ظل العلاقة الصارمة مع العصور الثلاثة قيد النظر، قد تعدل أيضًا شكل المفكر. وإذا كان المفكر في فترة «السياسة الكلاسيكية» غريبًا تمامًا عن عمليات العمل، وإذا كان نشاطه لا يمكن ممارسته إلا في ظل الوظائف المعرفية والدعوة الأخلاقية، والتي كانت موجودة بالفعل في «المرحلة التأديبية»، يعتبر تأثير العمل الفكري الخارجي تجاه عمليات العمل طفيفًا للغاية. خلال هذه المرحلة، كان المفكر مضطرًا إلى الالتزام (في أي اتجاه أيًا كان: فبندا لم يكن أقل التزامًا من سارتر). ويعتبر «الالتزام» موقفًا للجهد النقدي، سواء إيجابيًا أو سلبياً، هو ما يساهم في تحديد هيمنة طبقة على أخرى. ولكن اليوم، في الوقت الذي يعتبر فيه العمل غير المادي نوعيًا معممًا وبشكل نزعي هو المهيمن، يجد المفكر نفسه بشكل كامل داخل عملية الإنتاج. لقد ولى كل أثر خارجي؛ وذلك تحت طائلة أنه يرجع عمله إلى عدم الجوهريّة. إذا كان في عموميتّه الإنتاجية، العمل المطبق على الصناعة هو عمل غير مادي، فهذا العمل نفسه يميز اليوم الوظيفة الفكرية ويجذبها بشكل لا يقاوم داخل الآلة الاجتماعية للعمل الإنتاجي. ويمارس المفكر نشاطه في التكوين، في التواصل، أو في المشروعات الصناعية، أو أيضًا في تقنيات العلاقات الاجتماعية... إلخ، في كل الأحوال، لا يستطيع المفكر أن ينفصل عن الآلة الإنتاجية.

وبالتالي لا يمكن أن يختزل تداخله لا على وظيفة معرفية أو نقدية، ولا على مجرد التزام أو شهادة على التحرير: إنه يتداخل على مستوى التنظيم الجماعي. فالأمر يتعلق هنا بعمل نقدي وتحريري يحدث بشكل مباشر داخل عالم العمل؛ وذلك من أجل تحريره من السلطة الطفيلية لأصحاب العمل، ومن أجل تنمية هذه القوة التعاونية الكبيرة في العمل غير المادي، الذي يشكل الجودة (المستغلة) في وجودنا.

وهكذا، يكون المفكر على وئام تام مع أهداف التحرير: موضوع جديد، سلطة تأسيسية، قوة الشيوعية.

تمت الترجمة من اللغة الإيطالية بواسطة جيزيل دونار



## الدولية الخامسة ليوحنا بولس الثاني

على الرغم من أنه يشير إلى التراث، فلا يعد المنشور البابوي ليوحنا بولس الثاني «سيتينموس أنوس»، الذي نشر بمناسبة مرور 100 عام على المنشور البابوي «ريوم نوفمبروم»، رسالة اجتماعية، وإنما وثيقة اجتماعية، بالمعنى الدقيق للكلمة، أي بيان، دعوة موجهة إلى ذهن الجمهور، برنامج. هذا هو السبب في أنه من المثير للاهتمام أنه يدلي بتعليقات على حد سواء بشأن ما يقوله وما يكشفه، ومن أجل التأملات التي من الممكن أن يقودنا إليها.

طوال المنشور البابوي، كان يوحنا بولس الثاني يعرب وقبل كل شيء عن عاطفة عميقة تجاه ثورة 1989 في بلدان الشرق. إنه هو الذي طالما فعل الكثير من أجل أن تحدث هذه الثورة، لا يزال مصابًا بالذهول في مواجهة الحدث. لقد انتهت أوروبا الاشتراكية الحقيقية، لقد انقسم العالم إلى كتلتين متعاديتين، كل منهما قادرة على تدمير الأخرى ليس أكثر، ولقد فقدت الأحزاب السياسية بشكل نهائي المبادرة على مستوى العالم. حاول يوحنا بولس الثاني أن يستخلص النتائج من هذا الوضع من أجل الكنيسة، أبدى بعض التخوف ولكن مع الكثير من الحزم: ما الذي يجب على البابا القيام به؟ ما الذي يجب أن تقوم به القوى الكاثوليكية والمسيحية، في عالم أصبح مرة أخرى «واحدًا»، حيث لم تعد هناك معسكرات للكفار الذين يمكن الوقوف ضدهم؟ من هم الكفار الجدد اليوم؟ ماذا لدى المسيحية من «إيجابية» لكي تقولها، وذلك عندما لم يعد الالتزام «السلبى» للدفاع عن العالم الغربي وعن الحرية الدينية موجودًا؟

ماذا يمكن للكنيسة أن تقدم اليوم للمجتمع البشري؟

ولقد أعطى يوحنا بولس الثاني على هذا التساؤل إجابة مثيرة للدهشة:

في هذا الوضع الجديد، يجب على الكنيسة أن ترفع العلم الذي تركته الحركة العمالية يقع في الوحل، يجب أن تتحالف الكنيسة مع الطبقة العاملة. في ظل هذه الظروف، من هو إذن الكافر؟

إنها الشيوعية بالتأكيد (ولكنها توقفت عن أن تكون خطرًا حقيقيًا)، ولكن الرأسمالية المتوحشة والسوق الإمبريالي العالمي هما كذلك أيضًا. تعتبر الكنيسة حليفة الفقراء في البلدان الرأسمالية، وحليفة الدول التي تخلت عن الاشتراكية وحليفة الجماهير في بلدان العالم الثالث. في مواجهة التوحيد العالمي للسوق الاقتصادي والسياسي، أوضح يوحنا بولس الثاني، أنه بالنسبة للكنيسة فيمكنها أن تستأنف رسالتها في العصور الوسطى. إنها حاليًا هي القوة الوحيدة القادرة على مواجهة الدول والإمبراطورية هي وحدها التي تمثل الفقراء.

يأتي البرنامج الذي اقترحه يوحنا بولس الثاني على الكاثوليك والمسيحيين مباشرة من تفسيره الذي أعطاه لنشأة أحداث عام 1989. لقد كان العامل الحاسم الذي أدى إلى اضطرابات عام 1989، إنه بالتأكيد انتهاك حقوق العمال. إنه لم يكن السوق، ولكن الصراع العمالي هو الذي تسبب في أزمة الاشتراكية الحقيقية، في ظل أزمة الاشتراكية الحقيقية، كانت الكنيسة قادرة على إدراك وتمثيل «الأشكال العفوية لوعي الطبقة العمالية» وأن تقودها في نضالها من أجل التجديد الديمقراطي. فالأمر يتعلق بلقاء مباشر يسمح بتجنب التحالفات

الغامضة في القمة ما بين الماركسية والمسيحية (وهنا بالمناسبة، تم إدانة لاهوت التحرير مرة أخرى). وقد حدث هذا اللقاء بشكل أساسي وكان له «أهمية عالمية»: حيث إن البديل الشيوعي قد اختفى، وقضية التحرير لم يعد لها معنى إلا في ظل الحركة العمالية المسيحية، والتي استأنفت التحليل النقدي للاغتراب دون الانسياق إلى البرنامج الماركسي الذي يوصي، ضد الاستغلال، باستخدام العنف. ولقد كان من الواضح في هذه التصريحات، أن يوحنا بولس الثاني يصر على أن حقيقة الأزمة الماركسية لا تستبعد واقع الظلم الاجتماعي والاضطهاد الطبقي، وإذا كان الاستغلال لا يمكن وصفه في الشروط المحددة من قبل ماركس (لكن في بلدان العالم الثالث، الوضع ما زال ليس كذلك؟) ومع ذلك، يستمر الاغتراب. وهكذا يستمر

الصراع، على الكنيسة أن تعطي معنى واتجاهاً لعفوية الصراع، وذلك من خلال تقديمها لنفسها بأنها ممثلة عالم العمل، فالكنيسة لا تنكر الملكية الخاصة. ومع ذلك، ليست الملكية الخاصة حقاً مطلقاً، فهي تخضع لمبدأ «الوجهة العالمية لممتلكات الأرض» والتي تحد منها، حتى وإن كانت هذه الممتلكات موضعاً للملكية الخاصة. ويضاف إلى ذلك، اليوم، أن التملك الخاص (أو أيضاً مبدأ الملكية والسوق الحر) قد أصبح أقل أهمية. في الواقع، العمل، الذي هو المبدأ الذي يعطي الشرعية للملكية، هو بصورة كبيرة «عمل من أجل الآخرين ومع الآخرين»، عمل اجتماعي للمعرفة والتكنولوجيا أكثر وأكثر، وهو واسع النطاق، وهو أيضاً بمثابة تنظيم للمشروعات بشكل مستقل لديه قاعدة إنتاجية لا تتكون فقط من الطبيعة ورأس المال، ولكن أيضاً الإنسان نفسه، بمنطقه وقدراته على التعاون (ربما يوحنا بولس الثاني قد قرأ واستمد عدداً من الدروس من كتاب «مقدمة عامة في نقد الاقتصاد السياسي»؟ وهكذا، يخضع الملكية والسوق لحد مزدوج: الحد الذي تم إنشاؤه من قبل «مبدأ التضامن»، وفي المقام الثاني، الحد المتعلق بـ «مبدأ التبعية» (أي التأكيد على عملية التنظيم الذاتي الاجتماعي الحر، التي يجب على الدولة أن تعترف بها وتدعمها، فنحن نقيس هنا إلى أي مدى قد تم استبدال هيمنة الكنيسة، التي كانت موجودة في العصور الوسطى!). وبالتالي يجب على الحركة التشاركية العمالية، التي تجسد توحداً لمبدأين مختلفين، أن تمثل السبب الرئيسي في التحول الاجتماعي، الذي يدفعه إلى ما بعد الرأسمالية. ولقد ظهر أخيراً الإلهام السياسي، الذي شجع على كتابة «سيتينموس أنوس» في الدعوة إلى العمل التطوعي وإلى النضال. وهكذا اكتمل أفق التفكير البابوي.

وإذا كان في إعادة بناء الحركة الاجتماعية المسيحية، تمثل الكنيسة المعقل الوحيد للعدالة الاجتماعية، وتكون بمثابة الشكل الحصري لتمثيل ووساطة المجتمع ضد الدولة، لتمثيل الفقير ضد الغني والعامل ضد الرأسمالي، فإنها مع ذلك تفوض التحقيق العملي لهذا البرنامج إلى الأفراد والجمعيات؛ وبالتالي فهي تعتمد على المساعدات الخيرية والتقوى لتصبح عاملة تقية، ناشطة، ذاتية في ظل التعددية.

ماذا يقال؟ إنه من الواضح، من خلال تسليط الضوء على بعض عناصر المنشور، أنه يجب علينا تجنب التناقضات الفادحة الموجودة به (تعتبر محاولة الصلح بين أوون الثالث عشر، بيوس الحادي عشر، بيوس الثاني عشر، وحتى يوحنا الثالث والعشرين، مثيرة للشفقة)،

وكذلك التأكيدات الغريبة التي يمكن أن نقرأها غالبًا (والتي تعتبر أكثرها عبثية هو التأكيد على رؤية نظرية الصراع الطبقي كحرب جينية بالمعنى الإمبريالي). ناهيك عن أننا نريد أن نتحدث بشكل مطول عن التناقضات الفلسفية، على الترهات الأنثروبولوجية وعلى المواد الأفيونية المسكنة التي احتوى عليها المنشور (على سبيل المثال، يتم تبرير المعارضة ضد الشيوعية انطلاقًا من نظرية «الخطيئة الأصلية»!). كل هذه الأمور (التناقضات، التأكيدات الغريبة والحماقات) نابعة من الإيمان. ولحسن الحظ، لم يكن لدينا هذا الإيمان ونحن نضع أنفسنا في مجال الواقعية الفلسفية والسياسية. وعلى هذا الأساس، وعلى وجه التحديد فقط، ما جعل ذكاء بابا روما يؤثر فينا، وكذلك سرعته وحيويته في التعامل مع أحداث عام 1989 قد أثارت من جانبنا إعجابًا غيورًا. فما زلنا نشعر بالذهول من جراء هذا الأمر، كيف يمكن أن يكون هذا ممكنًا؟ لماذا البطل الوحيد المستعد لأن ينزع من وحل وائرلو علم الحركة العمالية هو البابا؟ كيف يمكن أن يكون ممكنًا أن البابا وحده يستطيع أن يفهم ويدافع أفضل مثله مثل أي نقابي عن مفهوم الطبيعة الفكرية والتعاونية لقوى العمل الإنتاجية الجديدة، لأنه حتى لو كانت هناك خسارة، فهناك عمليات ضخمة لإعادة الهيكلة جارية حاليًا؟ كيف يمكن في ظل هذا المناخ من الانسحاق المعمم، أن يكون البابا وحده هو الذي يوجه ضد الرأسمالية اتهامًا لا يزال ثقيلًا بالرغم من كل الاحتياطات التي تم استخدامها، بينما لم يجرؤ أي اجتماعي-ديموقراطي (على الرغم من أنه متعلم في ظل روح التنوير لعام 89 الآخر) على استنكار الاستغلال؟ وكيف للبابا وحده أن يكون هو الذي دعا إلى تنظيم أنفسنا بالتناوب ضد الاغتراب والاستغلال؟ كيف يمكن أن تصبح الوحشية في عصرنا مثل الساحر الذي يروي الحقائق أكثر من هؤلاء الذين يدعون أنهم علماء؟

أود أن أختتم كلامي قائلًا: إذا كان مثل هذا البؤس يجعلنا نذهب إلى هذا الساحر الكبير، فبدون تحفظ أستطيع أن أقول إنه أمام جين العلمانيين والاشتراكيين الديموقراطيين

فإن مثل هذا الانتقام هو ما يستحقه عجزهم غير المسؤول. لم يسمح لنا الشرف بأن نختم حديثنا بمثل هذه الطريقة، ولكننا بقينا متيقظين. فبعد مائة عام من العزلة، أصبحت العقيدة الاجتماعية للكنيسة تقدم نفسها كبديل لهزيمة الحركة العمالية. إنها في هذا الأمر على نمط غامض، ومع ذلك فهي ليست أقل فعالية، فلنبق متيقظين: ربما نحن حتى لا نملك القوة لاستخدام البابا جابون في الأحداث الثورية في المجتمع القادم.

## إيطاليا عام صفر

كانت هناك ذات مرة جمهورية، دولة بلا تاريخ، ولكن مع ذلك، فقد كان لديها هيكل غريب ومعقد. في هذه الجمهورية، كانت القوة المهيمنة شعوبية ورأسمالية، كنسية ومتعلقة بالماфия، بيروقراطية وأطلسية في آن واحد. لم يحدث قط أن شكلت قوة سياسية في العالم طبقة سياسية بهذا الامتداد، فنفس الأشخاص كانوا يحكمون هذه الجمهورية السلمية منذ عام 1945 حتى عام 1992. وكان هذا النظام نظامًا ديمقراطيًا، أي أنه يشتمل أيضًا على المعارضة. كانت المعارضة جمهورية واشتراكية، علمانية وتجارية، نقابية، وإلى (حد ما) متعلقة بالفلسفة السوفيتية. توجد سمة من سمات هذه الجمهورية الغريبة والمعقدة، أنه بشكل مبدئي (البعض يضيف: مبدأ مدرج في الدستور منذ يالطا)، لا يمكن أن تصل المعارضة إلى الحكومة. لذا استند دستور الجمهورية على قاعدة مزدوجة: على الديموقراطيين المسيحيين واجب القيادة، وعلى الحزب الشيوعي واجب تشكيل المعارضة دون أن يحصل على أي شيء من مقدرات الدولة. ولقد وصف السياسيون هذا النظام (بأنه نظام ثنائي القطبين غير كامل). وتمركز هذا الشكل الدستوري بشكل تام عندما وجد الحزب الشيوعي نفسه يقترب من الأغلبية العظمى، وذلك من أجل عدة أسباب متنوعة، والتي يجب ألا تمثل له شيئًا، فلقد سارع قاداته بأن يعلنوا أن 51% لا تكفي لتسمح قانونيًا بانتقال المعارضة إلى الحكومة. سمح هذا النظام السياسي للجمهورية أن تشهد تنمية رأسمالية قوية: فقد احتل الناتج المحلي الإجمالي الإيطالي المرتبة الرابعة أو الخامسة عالميًا. في الوقت نفسه تم تطوير دولة الرفاه الفعالة، وذلك على الرغم أيضًا «من أنها كانت كاملة» (الماфия، ولو حتى بمقدار صغير، كانت إحدى أجهزة الدولة). في هذا النظام، لم تكن هناك قوى سياسية، في النضال ضد النظام أو حتى اقتراحات لبدائل لهذا



التوازن الفعال و«غير الكامل»، لديها شكل من أشكال التمثيل على مستوى الدولة.

هذا لا يعني أن المقاومة والنضال ضد هذا النظام كانا غائبين طوال عقود عمل هذه السلطة. ولكن هذه المقاومة وهذا النضال دائماً ما كانا غير برلمانيين، غير دستوريين، غير قانونيين، وتخريبيين. من وقت لآخر، يتمرد بعض الأشخاص الاجتماعيون ضد هذه الجمهورية الاتفاقية والسلمية. في كل مرة، تتم هزيمتهم ويصبحون موضعاً للنقد بشكل شرس. خلال الخمسينيات، كان فلاحو الجنوب هم الذين يعارضون النظام؛ وعندما تمت هزيمتهم أجبروا على الهجرة، وبدلاً من منحهم الأرض، تم إخضاعهم للعبودية الصناعية في مملكة الفوردية والتايلورية السعيدة. خلال الستينيات كان عمال الشمال هم من يثورون. كانت هناك ثورة جماهيرية كبيرة وعنيفة، مما عرض النظام للخطر. ولقد هزموا أيضاً. تم طردهم خارج المصانع أو اختزلهم إلى قوة دفاع عن المصالح الخاصة من مواقعهم في العمل، وهكذا تخلص عمال الشمال عن هذا الأمر.

في السبعينيات، كان الطلاب (قوة العمل الفكرية الجديدة) والعناصر الجديدة الناتجة عن عمليات التحضر، هي التي ثور. وبالتالي فقد اجتمعت مع هذا التصعيد المثير للإعجاب، المشروعات الطوباوية والهجمات المسلحة ضد هياكل دولة (القطبية الثنائية الحزبية غير الكاملة). ولكن هذه المقاومة تمت هزيمتها أيضاً. ولقد اندلع القمع العسكري وقتل أي رغبة في التغيير الاجتماعي، حتى إن أي رغبة أخرى قد ذهبت أدراج الرياح.

وهكذا نذهب إلى الثمانينيات، السنوات الأخيرة الشهيرة في الجمهورية. وقد رأى النظام أنه قد وصل إلى نقطة الكمال، وفي ظل غياب تام للمعارضة، للحدود وللرقابة، أخذ يتمتع بانتصاره الخاص. لم يحدث قط في دولة رأسمالية متقدمة، معاصرة، أن يتجلى بهذه الطريقة اللافئة للنظر، اختلاس الممتلكات العامة، الفساد، الابتزاز، الشراء غير المشروع، وضع الشرعية والشراء العامة تحت أمر القطاعات الخاصة الفاسدة، عنف الإعلام المتحيز والاتصالات المضللة، تواطؤ الإدارة والجريمة. وقد اصطحبت السخرية الحادة من حكومة أندريوتي، الأخير في الجمهورية الأولى، والذي وضع نظرية انتصار «القطبية الثنائية الحزبية غير الكاملة» في «الرأي العام» بتمجيد ذاتي في مراعاة الفكر المنطقي والفلسفة اللينة لدى فاتياميين والبيئين. لقد أخذ الإيطاليون، رجال الأعمال، «الكوندوتيريون الجدد» ومثقفو وسائل الإعلام الجديدة، يلحقون بشرهة أيديهم الممتلئة بالحمافة. وكان مدافعو

النظام (الذي نصفه بالنظام الأكثر حرية في العالم) مششتين: فلقد سقط حسهم الأخلاقي أرضاً، بحيث لم يعودوا يفهمون حالياً الحد الفاصل بين الصواب والخطأ، بين الملكية العامة والمصلحة الخاصة، بين الديمقراطية وحكم الأقلية، وبالمثل لم يفهموا طوال تاريخهم الحد الفاصل بين تطبيق القانون والإرهاب القمعي. ولكن من يهتم؟!

كانت أعوام الثمانينيات هي أعوام اللامبالاة، خفة المظهر، علامة الشباب المتترف، إطلاق العنان للمضاربة والابتذال المستشري بلا أي مخاطرة للنفقات العامة المتجاوزة حدودها، وذلك لتحقيق هدف وحيد، وهو دعم المصالح الخاصة والنفقات الخاصة التي تضخمت بسبب الرغبة الملحة في اقتناء السلع الفاخرة، التي إذا قارنًا بينها، وجدنا المخدر أكثر صدقاً بكثير.

وهذا كما لو كان حائط برلين لم يسقط. ففي السنوات التالية، بين عامي 1989 و1992، تم تعميم الوعي الدولي بشأن تعدد جوانب «القطبية الثنائية الحزبية غير الكاملة» على أوسع نطاق. ما الذي اكتشفناه إذن بعد ذلك؟ اكتشفنا أن الجمهورية كانت مثل الوحش. لقد اكتشف الجميع أن النظام السياسي يستند على التواطؤ الإجرامي بين ديمقراطية مسيحية سارقة وبين حزب شيوعي لا يستنكر ذلك، على التواطؤ بين مافيا عالمية وبين اشتراكية حقيقية منافقة ومبتزة. اكتشف الجميع أن فلاحي الخمسينيات، عمال الستينيات، القوى الإنتاجية الجديدة في السبعينيات، كانت تدرك جميعها: أن الارتباط بين «اليمين» و«اليسار» كان صرحاً للعنف والفساد. تحذير: نحن لسنا بصدد التحدث عن الأخلاق وعدم الأخلاق، عن الأمانة والسرقة في عبارات يمكن أن نتحدث بها في ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة، أو بشأن أنظمة سياسية مماثلة: حيث يتعلق الأمر هنا بعدم أخلاقية منتشرة ولكن فردية، على أوسع نطاق ولكن محددة للغاية. في إيطاليا، وفي ظل الجمهورية الأولى، كان الفساد، التهكم، والانحلال الأخلاقي جزءاً من النظام. لم يكن الموضوع شأن أفراد بأعينهم وإنما شأن جماعات معينة: المافيا، العصابات، الأحزاب، الجمعيات، الكنائس وعلى وجه التحديد رؤساء الشركات، النقابيون، الصحافيون، موظفو الدولة، القضاة.. في إيطاليا، كل السلطة فاسدة، فمن المستحيل أن تكون في السلطة ولا تكون فاسداً في ذات الوقت. في النظام السياسي في الجمهورية الأولى، كان كل ما هو فاسد يقع تحت حماية «القوى العظمى» في ذلك الوقت. وبعد سقوط حائط برلين، كان علينا أن نعترف بأن «القطبية

الثنائية الحزبية غير الكاملة» قد تسببت في تفكيك الجمهورية، وأن إعادة التشكيل وحدها هي التي تمكنت من إنقاذ إيطاليا «عام صفر».

ولكن من الواضح أن إعادة التشكيل من داخل النظام أمر مستحيل. وبالتالي فهل من الممكن إعادة تشكيل النظام خارجيًا؟ هل من الممكن ظهور سلطة تأسيسية جديدة وتأجج عاطفة سياسية وأخلاقية متعلقة بتجديد المجتمع الإيطالي؟ نعم بلا شك، فهناك في إيطاليا دائمًا المتمردون العقلاء بعيدًا عن السلطة، هؤلاء الإيطاليون التعساء، المهزومون والمصابون، ولكنهم ما زالوا يحتفظون بحب الحرية والمساواة، وربما بشكل طبيعي أكثر من الأشخاص غير الأوروبيين. ولكن من قال إن هذه العاطفة الثورية والمدنية الجديدة هي التي ستنتصر؟ وإذا تمسكنا بالحقائق كما يقدمها التاريخ، لقد انتهى الاستقلال الإيطالي منذ 1494 (وأنا أقول: ألف وأربعمائة وأربعة وتسعين) ومعه انتهت إمكانية أن نرى استكمالاً لإعادة تشكيل في هذا البلد التعيس. وهكذا، فنحن نشهد على مفارقة أمة، الأمة الإيطالية، التي اخترعت كل ثورات الحداثة، ولكن لم تنجح في التغلب على واحدة. وماذا في ذلك؟ لا يمكننا أن نمنع انطلاق أي عملية ثورية، والتي ستبدأ كل شيء من الصفر خوفًا من الخسارة مرة أخرى. في إيطاليا، يتمثل فساد السلطة بأن هذه الكلمات مثلًا: الثورة، الشيوعية، النهضة، ما زالت لديها قيمة، وتبدو السخرية الإيطالية العميقة التي يتم مواجهتها كانفصال لافلت للنظر عن الواقع. بكل تأكيد، ستواصل الجمهورية الأولى عملية انفجارها من الداخل. وبكل تأكيد، الجمهورية الثانية، إذا أتت يومًا، ستولد بالفعل عقيمة: فالفساد السياسي في إيطاليا عميق للغاية، لدرجة أنه يجعل كل عملية للتجديد المؤسسي وهمية ومخيبة للأمل. أما بالنسبة للفصائل الإقليمية، الاتحادات، كما يطلق عليها، فهي ليست قادرة إلا أن تضيف إلى التعبير الشرعي لهذا الحزن مقترحات غريبة لكسر وحدة البلاد، ومقترحات بوجادية ديماغوجية ومبتذلة. وماذا بعد ذلك؟ وبالتالي، في إيطاليا هذه عام صفر، يعتبر الطريق الوحيد هو النضال من أجل تحول لا يشمل فقط إيطاليا وإنما أوروبا بأسرها.

أوبشكل أدق: تجديد إيطاليا (لكي ينجح) يتطلب عملاً يقوم على النقد وإعادة البناء، وهو الذي لا يتم إلا من خلال تجاوز الأزمة على المستوى الدولي، وتحديد من كل الجوانب النتائج الآتية من الخارج والتي نستطيع أن نحلها. فمن الأسهل أن نتحدث عن إيطاليا

من برلين أو باريس أو نيويورك، أكثر من أن نتحدث من روما، ميلانو أو فينيسيا. ومن المفارقات اليوم، أن المنفى يسمح بوجهة نظر متميزة. والإيطاليون يعرفون هذا الأمر جيداً؛ حيث إنهم كانوا يعملون في الجمهورية الديمقراطية الألمانية، ومع فرارهم سقط الجدار، ومع تهريب مدخراتهم تسبب المواطنون الإيطاليون في انهيار البنك والسلطة.

باختصار، لا يمكن أن ترى القضية الإيطالية النور إلا عن طريق تضافر بين الجهد الداخلي والتحديد الخارجي. إن أوروبا وحدها هي التي يمكن أن تقرر الأزمة الإيطالية.

ولكن أي أوروبا؟ في الواقع، تعتبر مشكلة إيطاليا جسيمة للغاية، فالأزمة مستشرية إلى حد عميق في البلد، وبالتالي وحدها أوروبا الجديدة هي التي ستكون قادرة على التعاون، وذلك في ظل المنظور الإيطالي الجديد. وبما أن هذا «الجديد» لم يظهر بعد، فقد استمرت وستستمر الأزمة بدون توقف بشكل نشط بين إيطاليا وأوروبا وبشكل متبادل، وليست «السرعتان» المنصوص عليهما في استراتيجيات التكنوقراط الأوروبيين التي يمكنها أن تبعدنا عن الكارثة.



# جمهورية تأسيسية

«لكل جيل دستوره الخاص به».

تمنى كوندورسي أن يكون باستطاعة كل جيل أن يؤسس دستوره بنفسه، ويعد هذا استثناءً للقاعدة الدستورية البنسلفانية التي تميل إلى ضم القوانين الدستورية إلى معيار القوانين العادية، وتهدف إلى توحيد إجراءات الإنشاء فيما بين القوانين، الدستورية والعادية. كما أضاف إلى دستور 1973 الثوري الفقرة التالية: «لكل شعب الحق في مراجعة وتعديل وتغيير دستوره. ولا يمكن لجيل أن يخضع الأجيال التالية لقوانينه الخاصة» (مادة رقم 28). على أعتاب تطور المجتمع والدولة الحديثة (بفعل الثورة والعلم والرأسمالية)، أدرك كوندورسي أن كل الإعاقات التي تعترض طريق دنياميكية الإنتاج وتقييد الحريات المتجاوز لحدود الحاجة الملحة هي من آثار الاستبداد. بعبارة أخرى، أدرك كوندورسي أنه منذ إنشاء الدستور، يعتبر ثباته بمثابة مظهر من مظاهر الرجعية في مجتمع مبني على تنمية الاقتصاد والحريات.

وبالتالي فليس العرف، القدماء، أو فكرة النظام الجديد، هو ما تضيف الشرعية على الدستور: وحدها الحياة هي التي تفعل ذلك. على العكس، فإن الحياة هي التي تعتبر بمثابة تجديد، هي التي يمكن أن تؤدي إلى إنشاء الدستور، وحدها هي التي يمكن بشكل دائم أن تضعه على المحك، أن تختبره وأن توجهه إلى التعديلات المناسبة.

وفقاً لوجهة النظر هذه، تنضم توصية كوندورسي: «كل جيل له دستوره الخاص» إلى توصية ميكافيلي الذي أراد أن كل جيل (لكي يهرب من فساد السلطة ومن روتين الإدارة) «عليه أن يرجع إلى مبادئ الدولة» رجوعاً يعد بمثابة بناء لمجموعة من المبادئ، التي ليست

ميراثًا، ولكن بمثابة تأصيل جديد. هل ينبغي على جيلنا أن يضع دستورًا جديدًا؟ لو كنا نفكر في الأسباب التي كان يطرحها الدستوريون قديمًا لتبرير الحاجة الملحة لإجراء عملية التجديد، لتمكّننا اليوم من العثور على مجموعة كاملة من الأدوات. لم يصل قط فساد الحياة السياسية والإدارية لهذه الدرجة، فلم تكن أزمة التمثيل قوية بهذا الشكل، ولم تكن خيبة الأمل في الديمقراطية جذرية بهذا الشكل. وعندما نتحدث عن «الأزمة السياسية» فنحن نقصد في الواقع أن الدولة الديمقراطية لم تعد تعمل كما يجب، لدرجة أن الفساد انتصر بشكل لا رجعة فيه على كل مبادئها التأسيسية وعلى كل أجهزتها: الفصل بين السلطات، والمبادئ الضامنة للحريات، مختلف السلطة واحدة تلو الأخرى، قواعد التمثيل، ديناميكية وحدوية للسلطات والقانونية، الفعالية والشرعية الإدارية. وإذا كنا نريد الترحيب «بنهاية للتاريخ»، فهي تكمن بكل تأكيد في نهاية الجدلية الدستورية التي ورثتنا إياها الليبرالية والدولة الرأسمالية الناجحة.

في بداية عام 1930 بالتحديد ظهر في الدول الرأسمالية الغربية نظام دستوري يسمى «الدستور الفوردي» أو دستور دولة الرفاه وتم تطبيقه بالفعل، غير أن هذا النظام الدستوري يواجه كارثة في الوقت الحالي. تتضح الأسباب الأساسية لتلك الكارثة إذا أمعنا النظر في التحولات التي مر بها الأشخاص الذين وافقوا على مبادئ ذلك الدستور: الطبقة البرجوازية الوطنية من جانب، والطبقة العاملة الصناعية من جانب آخر، والتي يتم تنظيمها داخل النقابات والأحزاب الاشتراكية والشيوعية. فلقد خضع النظام الديمقراطي الليبرالي لمتطلبات التنمية الصناعية وتوزيع إجمالي الدخل ما بين هذه الطبقات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدساتير الرسمية تختلف فيما بينها بنسب متفاوتة، ولكن الدستور المادي، أي الاتفاقية الأساسية، لا بد أن يتسم بالتجانس بشكل أساسي؛ فإنه هو المنظم لتوزيع الصلاحيات والصلاحيات المضادة، وللعمل والدخل، وللحقوق والحريات. ومن الملاحظ أن البرجوازية الوطنية قد تخلت عن الفاشية واهتمت بضمان صلاحيات الاستغلال الداخلي لنظام توزيع الدخل الوطني المتوقع في إطار تنمية مستمرة تضمن الرفاهية للطبقة العاملة الوطنية، وذلك في مقابل تخلي الأخيرة عن الثورة. واليوم، وبعد كارثة 1960 ونتائجها البارزة، فإن دولة الدستور الفوردي قد دخلت في إطار أزمة جديدة: فلقد تغيرت الشخصيات التي أبرمت الاتفاق الدستوري الأساسي. فمن ناحية، قد اتسعت الطبقة البرجوازية عالميًا حيث أسست منذ ذلك الحين صلاحياتها طبقًا لتحولات رأس المال وأصبحت تشكل تمثيلات

مجردة من السلطة.

ومن ناحية أخرى (بعد التحولات الجذرية في نمط الإنتاج كانتصار الأتمتة (التشغيل الآلي) في العمل الصناعي وحوسبة العمل الاجتماعي)، تغيرت الهوية الثقافية والاجتماعية والسياسية للطبقة العاملة الصناعية. في مواجهة البرجوازية المالية متعددة الجنسيات (التي لا تعلم لأي الأسباب عليها أن تحتل وطأة دولة الرفاه القومية)، توجد البروليتاريا الاجتماعية والفكرية الغنية أيضًا بالعديد من التطلعات الجديدة وغير القادرة على مواصلة الارتباط بالحل الوسطي الفوردي. ومع اندثار "الاشتراكية الحقيقية" وإدراج انهيارها في التاريخ العالمي، وذلك في أواخر عام 1989، فحتى علامات استقلال البروليتاريا في الاشتراكية والتي لا تزال ترتديها بشكل عميق بالفعل قد دُمّرت تمامًا. وقد أشرف النظام القانوني والدستوري - المبني على الحل الوسط الفوردي- الذي يتغذى على الدستور التوافقي بين البرجوازية القومية والطبقة العاملة الصناعية المحدد بتعدد جوانبه من قبل الصراع بين القوتين العظميين (الممثلين الرمزيين للأطراف المتنازعة على مسرح كل دولة) على نهايته. لم يعد هناك المزيد من الحرب الخفية بين كتلتين على المستوى العالمي تطلب ضرورة نزع فتيل حرب أهلية طبقية عن طريق دستور فوري أو/وتنظيم دولة الرفاه، ولا يوجد المزيد من الموضوعات القادرة على وضع مثل هذا النوع من الدساتير في داخل كل دولة، ولا على إضفاء الشرعية على التعبير أو الرموز أو حتى على الإطباب. كل شيء قد تغير بشكل جذري.

وبالتالي ما هو الدستور الجديد الذي يجب على جيلنا إنشاؤه؟





## المال والسلاح

كما قال ميكيافيلي، إن بناء دولة يستلزم في البداية مألًا وسلاحًا. ولكن ما هو السلاح والمال اللذان لإنشاء دستور جديد؟ وفقًا لميكيافيلي، فالسلاح هو الشعب، أي المواطنون المنتجون الذين أصبحوا شعبًا مسلحًا في الديمقراطية الجماعية. فأين هو الشعب المهيأ لدستور جديد اليوم؟ وما هو الجيل المستعد لحل وسطي مؤسسي فيما عدا دولة الرفاه؟ كيف يمكن أن ينظموا أنفسهم ويتسلحوا لهذا الغرض؟ أما عن المال، فكيف ستكون الأمور؟

وهل البرجوازية المالية المتعددة الجنسيات مهيأة (وإن كانت مهيأة، فبأي طريقة؟) لمنح حل دستوري توافقي وعلى الإنتاج فيما وراء الحل الوسطي الفوردي؟

في النظام الاجتماعي ما بعد الفوردي، لا بد من إعادة صياغة مفهوم «الشعب»، وليس فقط هذا المفهوم الأخير بل أيضًا مفهوم «الشعب المسلح»، والمقصود به ذلك الجزء من المواطنين الذين يحققون الثراء بعملهم ويسمحون بإعادة إنتاج المجتمع ككل، وهو الذي في إمكانه أن يزعم أن سيطرته على العمل الاجتماعي هي دستوريًا المعترف بها.

إن العمل على تعريف البروليتاريا فيما بعد الفوردية قد تقدم كثيرًا. فهذه البروليتاريا مكونة من كتلة عاملة تمت إعادة هيكلتها عن طريق عمليات الإنتاج المحوسبة والآلية، عمليات تتم إدارتها مركزياً عن طريق بروليتاريا عقلية تزداد يومًا بعد يوم وتشترك بشكل أكثر مباشرة في العمل، في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب. إن البروليتاريا ما بعد الفوردية، شعب «العامل الاجتماعي»، تركز وتستمر عن طريق التشابك المستمر للنشاط التقني العلمي والعمل الدءوب لإنتاج السلع، عن طريق مقاوله الشبكات حيث يظهر هذا التشابك، عن طريق الدمج الحميمي أكثر وأكثر، وإعادة تشكيل الوقت

وأشكال الحياة. وعلى سبيل المقدمة، ها هي بعض العناصر التي تشكل جزءًا من التعريف الجديد للبروليتاريا، العناصر التي تسمح بالتأكيد على هذا التطور الجديد، لكي نعرف أنه بالفعل تطور جوهري، وأنه يحتوي في كافة مكوناته على الطابع الفكري الجماهيري. ويجب أيضًا أن نضع عنصرًا آخر في الحساب، وهو يعد عنصرًا أساسيًا بدوره. ولقد ظهرت قوى العمل ما بعد الفوردية أكثر تعاونًا وأكثر استقلالًا في التداخل العلمي للعمل الإنتاجي، في التجريد وفي التنشئة الاجتماعية المتزايدتين للإنتاج. ويعني هذا الاستقلال وهذا التعاون أن قوة إدارة المشروعات في العمل الإنتاجي حاليًا بين أيدي البروليتاريا ما بعد الفوردية بشكل كامل. ونستطيع أن نقول إن تطور الإنتاجية في حد ذاته هو الذي أعطى للبروليتاريا الاستقلال الأقصى كقاعدة فكرية وتعاونية وكإدارة للمشروعات على المستوى الاقتصادي. ولكن هل يمكننا أيضًا أن نتحدث عن إدارة المشروعات على المستوى السياسي، عن الاستقلال على المستوى السياسي؟

لا يمكننا أن نبدأ في الإجابة على هذا التساؤل إلا إذا تساءلنا عن ما هو «المال» خلال هذا التطور التاريخي، أي ما هي البرجوازية كطبقة؟ وماذا أصبحت اليوم وبشكل فعلي الوظائف الإنتاجية للبرجوازية الصناعية؟ ومع ذلك، إذا كان ما قلناه صحيحًا عن التعريف الجديد للبروليتاريا، ومرتبة على ذلك أن البرجوازية الدولية التي فقدت حاليًا وظائفها الإنتاجية، وأصبحت أكثر وأكثر كيانًا طفيلياً - أصبحت بمثابة الكنيسة الرومانية لرأس المال: وفي الوقت الحالي، أصبح لا يعبر عنها إلا من خلال «القيادة المالية»، وهو ما يعني «قيادة» محررة بالكامل من متطلبات الإنتاج، فالأمر يتعلق هنا بـ«المال» في الإطار ما بعد الكلاسيكي وما بعد الماركسي في تعريف «المال» على أنه عالم وحشي وبعيد تمامًا، في تعريف «المال» ككتاب مقدس، كقداسة وكمعجزات - على أنه عكس العمل، عكس الذكاء، عكس تأصل الحياة والرغبة. لم يعد «المال» يلعب وظيفة الوسيط بين العمل والسلع، لم يعد يلعب دور الترشيد الرقمي في العلاقة ما بين الثروة والقوة، لم يعد يلعب دور التعبير الكمي عن ثروات الأمم. وأمام الاستقلالية المقاولاتية للبروليتاريا، التي اجتاحت ليس فقط المادية ولكن أيضًا القوى الفكرية للإنتاج، أصبح «المال» الشكل المستعار لـ«قيادة» استبدادية، غريبة، فارغة، متقلبة وقاسية. إنه هنا، حيث اكتشفنا الفاشية الجديدة، فاشية ما بعد الحداثة، فاشية لا تتماشى مع مفاهيم موسوليني، ولا مع المتلازمات الأيديولوجية النازية، ولا مع الغطرسة الجبانة البيتانية. وتسعى فاشية ما بعد الحداثة لأن تصبح متلازمة مع التعاون

في العمل ما بعد الفوردية، وفي نفس الوقت تعبر بداخله عن جوهر عكسي. كما أن الفاشية القديمة تحاكي أشكال تنظيم جماهير الاشتراكية وتحاول أن تحرك نحو القومية (القومية-الاشتراكية أو الدستور الفوردي) دوافع البروليتاريا نحو التنظيم الجماعي، كما أن فاشية ما بعد الحداثة تسعى إلى القضاء على الحاجة إلى شيوعية جماهير ما بعد الفوردية، وأن تعكس هذا الأمر على التوالي، من خلال مذهب الاختلاف، من خلال تمجيد الذاتية، وذلك من خلال البحث عن الهوية، وهذه الفاشية هي دائماً ما تكون في حالة بحث عن تسلسلات هرمية استبدادية وغير ضرورية تحرض بلا كلل الاختلافات، الخصوصيات، الهويات، الفرديات ضد بعضها البعض. بينما تعتبر الشيوعية احتراماً وتجميعاً للخصوصيات، على النحو المرجو من كل هؤلاء الذين يحبون السلام، فالفاشية الجديدة (التعبير المناسب عن «القيادة» المالية لرأس المال الدولي) تنتج حرب الجميع ضد الجميع، التدين والحروب الدينية، القوميات والحروب القومية، الأنانية المؤسسية والحروب الاقتصادية. نحن لم نفعل قط مثل هذه الجرائم باسم الديمقراطية ولا مثل هذا العدد من الحروب. نحن لم نفتخر أبداً هذا الكم من «الهراء». لنأخذ على سبيل المثال اثنين من «الفاشيين الجدد» النمطيين، من هذه الفترة، يلتسين في روسيا وبيرو في الولايات المتحدة: كان الأول يريد أن يقول إن بلاده هي دولة ديمقراطية، حيث إنه أعطى لكل مواطنين قطعاً من الورق مدرجاً عليها كلمة «سهم»، كان يبدو عليه حقاً أنه يقترح «شيوعية رأس المال»! بيرو، بدوره، كان يريد أن يذهب أبعد من التمثيل الديمقراطي، وهو أيضاً ما يشكل ادعاء للشيوعية، كان يريد من ناخبيه اليوم (وربما غداً المواطنين) أن يمارسوا ألعاب الحاسب، حيث يتم اختزال التعبير عن الإرادة الشعبية والمشاركة (والتي لا يمكن اختزالها بأي شكل من الأشكال) إلى مجرد استطلاعات للرأي.

دعونا نعود مرة أخرى إلى موضوع سلاح الشعب، وبالتالي إلى تساؤلنا عن أي دستور يجب أن ينشئه الجيل الجديد، مما يرجعنا مرة أخرى إلى التساؤل عن ماهية علاقات القوى، والحلول الوسط التي لا بد أن تقدمها البروليتاريا الجديدة فيما بعد الحداثة وأرباب العمل الجدد متعدّدو الجنسيات بشكل مادي من أجل تنظيم الدورة الإنتاجية الجديدة حيث سيدور صراع الطبقات الجديد.

ولكن إذا كان كل ما قلناه حتى الآن حقيقياً، هل هذا التساؤل لا يزال له معنى؟ ما هو

الحل الوسط الذي لا يزال ممكنًا في ظل هذا الموقف الذي وصل فيه التعاون البروليتاري أقصى مداه في مواجهة «القيادة» الخارجية والطفيلية لرأس المال متعدد الجنسيات، والتي تندفع بأقصى قوتها في موقف، إذا أردنا، أن نتحدث سريعًا، فلا بد أن نضع المال في مواجهة الإنتاج؟

هل لا يزال من المنطقي أن نتساءل عن كيف يمكن للحقوق والسلطات أن تكون متوازنة بشكل متبادل، وذلك عندما لا نستطيع أن نجد العمال ورأس المال معًا في ظل جدلية إدارة العلاقة الإنتاجية<sup>(8)</sup>؟

ربما نستطيع أن نتفق جميعًا على أن التساؤل لا معنى له. وهكذا تنهى الرابطة بين «السلاح» و«المال» لبناء الدولة. ومن المرجح أن الحلقة الأخيرة من هذه السلسلة من الاتفاقات بين من يحكم ومن يطيع (وإذا كنا نعتقد في ميكيافيلي، فكل هذا قد ولد في روما مع ازدواجية السلطة) التي أسستها منابر العوام فيما يتعلق بالجمهورية)، وبالتالي فهذه الحلقة الأخيرة، هي حلقة دولة الرفاه. في العلوم السياسية وفي الفقه الدستوري، كل شيء اليوم تغير: إذا كان في الواقع، الذين كانوا في الماضي خاضعين أصبحوا حاليًا أكثر ذكاءً وأكثر «سلاحًا» من الملوك وأرباب العمل، فلماذا ينبغي عليهم أن يبحثوا عن وساطة مع هؤلاء؟

---

8- بالتأكيد، يوجد مع ذلك هذا الأفق الحقيقي حيث يلتقي المال والسلاح، الإنتاج و«القيادة» كذلك يتواجهان بشكل فعلي، ألا وهو أفق الاتصال. إذا كانت مشكلة الدستور الجديد بالمعنى التقليدي للكلمة لا زالت تحمل معنى، فعلى هذا المستوى يمكننا أن نعرّض عليها من جديد. نحن في الواقع، على الأقل لسنا بحاجة إلى مشكلة جديدة لندافع مرة أخرى عن موضوع البروليتاريا الذي يمكن أن نقول إنه قد تم تجاهله في كل الحلول الوسط السابقة. وأيضًا كيف لنا أن نحل دستورًا مشكلة الاتصال؟ تعتبر مشكلة الدستور هي مشكلة الحقيقة: كيف لحل وسط أن يكون ممكنًا فيما يتعلق بالحقيقة؟ كيف لإعلانين أن يتحدثا في نفس الوقت على تأكيدين متناقضين بشأن الشيء ذاته؟ كيف يمكن أن نخلق حلًا وسطًا في مجال الصورة أو الرمز؟ والاعتراض التالي هنا هو أن المشكلة الدستورية الخاصة بالدستور لا ترتبط بمشكلة الحقيقة إلا بشكل غير مباشر، ولكنها في المقابل، تتعلق بشكل مباشر بوسائل التعبير، وإذا كان على هذا الأساس، يتم التعبير عن علاقات القوة، وبالطبع يكون الحل الوسط ممكنًا، فهذا الاعتراض لا يعتبر صالحًا إلا بشكل نسبي، حيث إننا لسنا سوى في مرحلة واحدة من مراحل الحرب الأهلية. وكما في ما بعد الحداثة، كل الأمور تدفع نحو الحرب الأهلية، فنحن لا نستطيع أن نفهم على أساس يمكن أن ينشأ الحل الوسط بشأن الاتصالات.

# أشكال الدولة:

هو ما لا تمثله «السلطة التأسيسية»:

من أفلاطون إلى أرسطو ومع بعض الاختلافات، وحتى الحداثة، قد تم نقل نظرية (أشكال السلطة) كنظرية جدلية لا محالة. فإن النظام الملكي والطغيان، الأرستقراطية وحكم الأقلية، الديمقراطية والفضى، تتبادل كل منها الأدوار، وبالتالي هذه هي البدائل التي تقدمها دورة السلطة. في مرحلةٍ ما من تطور النظرية، اقترح بوليبيوس<sup>(9)</sup>، مع حس لا بأس به، ألا يتم اعتبار هذه الأشكال كبداية وإنما كعناصر تكميلية. في إشارة إلى دستور الإمبراطورية الرومانية، فإنه في الواقع يوضح أن هذه الأشكال المختلفة من الدولة لا يمكن أن تتعارض فقط وإنما يمكن أن تعمل معًا: أن يكون هناك عدة وظائف مختلفة للحكومة. منظرُ الدستور الأمريكي، مثلهم مثل منظري الدستور الديمقراطي الشعبي الستاليني، كانوا جميعهم يتم اعتبارهم في غاية السعادة من تلاميذ بوليبيوس! الدستورية الكلاسيكية المعاصرة، دستورية كل من باع الدولة لليمين قد حدثت مرة أخرى على أوسع نطاق وبمنتهى السعادة، فهي لم تكن أقل من مبدأ بوليبيوس! ويشكل النظام الملكي، الأرستقراطية والديموقراطية الأفضل من بين الجمهوريات.

ولكن القيمة العملية لهذه الجدلية المتعلقة بأشكال الدولة الممجة لا تتجاوز قيمة الخطاب الشهير من العصور القديمة، خطاب منينيوس غريبا<sup>(10)</sup>: ومع ذلك فهو خطاب

9- بوليبيوس (203 - 122 ق. م): أعظم المؤرخين في العصر الهلنستي واليوناني، والمؤرخ الوحيد الخلق بأن يوضح إلى جانب هيرودوت وتوكيديس. اشتهر بسبب كتابه «صعود الإمبراطورية الرومانية» الذي يغطي بالتفصيل الفترة من 220 - 146 ق. م، كذلك اشتهر بأفكاره عن التوازن السياسي في الحكومات، الذي استخدمه مونتسكيو لاحقاً في كتابه «روح القوانين» واستخدمه الآباء المؤسسون للولايات المتحدة في صياغة دستور الولايات المتحدة.

10- هو نبيل روماني في الجمهورية الرومانية، تم اختياره كقنصل عام 503 ق. م، وقد انتصر على السابين. في عام 494 ق. م تم إرساله من قبل مجلس الشيوخ إلى الجبل المقدس (أو جبل أوفتين) حيث التجأ العوام بعد الانتفاضة، وكانوا مكبلين بالديون، وكان عليه إقامة الصلح بين العوام والنبلاء.

رجعي، يتضمن مفهوم السلطة العضوية، الجامدة، الوحشية، حيث يطلب من كافة الطبقات الاجتماعية أن تنشئ معاً الأداء الوظيفي الحيواني. وبالتالي يوجد انعدام للقيمة؟ ربما. ولكن ما زالت هذه القيمة قائمة وليس لها فائدة سوى العمل على الاستمرار العلماني للتقليد، الحفاظ على فعاليته التاريخية، على وزن الجمود الحالي لهذه النظريات، التي بالنسبة لنا هنا تذكّرنا بطريقة أو بأخرى بقوة التدليس.

إن الأيديولوجية الماركسية الثورية في حد ذاتها، إذا تم عكسها، فذلك يعزز من صحة نظرية أشكال الدولة.

يستأنف مفهوم زوال الدولة، في ذكرى لينين، مفهوم الدولة كما هو موجود في ظل النظرية البرجوازية، ويظهر كممارسة عملية للمواجهة الجذرية مع الحقيقة الواقعة. ما اقصده هنا هو أن مفهوم «المرحلة الانتقالية»، مثله مثل مفهوم «الزوال»، مثل مفهوم «الطريقة السلمية»، مثل مفهوم «الديموقراطية الشعبية»، مثل «ديكتاتورية البروليتاريا»، مثل «الثورة الثقافية»، كلها مفاهيم معقدة حيث إنها مشبعة من مفهوم الدولة، من سيادتها، من سيطرتها، حيث إنها تعتبر أن هناك وسائل ضرورية ومسارات حتمية في الطريق نحو الاستيلاء على السلطة وتحويل المجتمع. لقد تحولت الجدلية الوهمية لنظرية أشكال الدولة إلى جدلية سلبية متعلقة بزوال الدولة: ولكن لا تزال النواة.

النظرية تكمن في قوة التأكيد المطلق والرجعي للدولة. فكل القديم كان في غاية السوء، كما قال ماركس.

حان الوقت إلى الخروج من هذا التبلور للمواقف العبثية التي لا تجد قيمة حقيقية إلا عن طريق تطرفها. لقد حان الوقت لكي نتساءل إذا لم يكن هناك، سواء من الناحية النظرية أو من الناحية العملية، موقف يتجنب أن يتم استيعابه في الماهية المبهمة والمرعبة للدولة، وإذا كان الأمر كذلك، فإنه لا يوجد موقف رافض أن يتم إنشاء دستور الدولة بشكل ميكانيكي، يمكنه أن يندرج في أصل أو يحصل على قوة التطبيق التأسيسي، بكل امتداده وبكل كثافته. ومع ذلك، يوجد مثل هذا الموقف. ويشير هذا الموقف إلى التمرد اليومي، إلى المقاومة الدائمة، للسلطة التأسيسية. ها هو الانفصال الجذري، الرفض، الخيال، هذه هي

العناصر التي تم وضعها كأساس للعلوم السياسية.

ها هو الاعتراف باستحالة إجراء الوساطة اليوم بين "السلاح" و"المال"، "الشعب المسلح"، والبرجوازية متعددة الجنسيات والإنتاج والتمويل. نحن على وشك الخروج من الميكيفيلية، وكلنا مقتنعون بشكل تام أن ميكيفيلي سيكون معنا. نحن نحاول أن نهرب مما جعلنا نفكر في السياسة على أنها هيمنة. ها هو الشكل نفسه للجدلية، للوساطة كمحتوى للهيمنة تحت مختلف أشكالها، هذا هو ما تتم مناقشته هنا. بالنسبة لنا، هي بلا شك في إطار أزمة. فالأمر متعلق هنا بالنجاح في التفكير سياسيًا بعيدًا عن نظرية "أشكال الدولة". وإذا تناولنا مرة أخرى المصطلحات الميكيفيلية، فيجب علينا بالتالي أن نتساءل: هل يمكن لنا أن نؤسس جمهورية على سلاح الشعب وبدون أموال الأمير؟ هل من الممكن أن نعهد بمستقبل الدولة فقط إلى "الفضيلة" الشعبية، وليس مرة أخرى إلى "الثروة"؟





## بناء السوفيات<sup>(11)</sup> للطابع الفكري الجماهيري

لقد دخلنا في عصر يسيطر عليه الاتجاه الميهم للعمل غير المادي، الذي يتسم بالتناقضات الناتجة عن العلاقة الجديدة بين تنظيم القوى الإنتاجية وبين «القيادة» الرأسمالية متعددة الجنسيات، حيث الشكل الذي من خلاله تطرح مشكلة الدستور، من وجهة نظر الطابع الفكري الجماهيري، والذي يكمن في تحديد كيف يمكننا في هذا الإطار إنشاء السوفيات. ومن أجل تحديد المشكلة، علينا أن نبدأ بذكر عدد من الشروط التي كنا نفترضها حتى الآن. يستند الشرط الأول من هذه الشروط على الهيمنة النزعية للعمل المادي، وبالتالي على الاستعادة الكاملة أكثر وأكثر للمعرفة التقنية العلمية من جانب البروليتاريا، بحيث لا نستطيع حاليًا أن نعتبر المعرفة التقنية العلمية كوظيفة للقيادة «المخادعة» المنفصلة عن الطابع الفكري الجماهيري. ويأتي أصل الشرط الثاني لوضع حد لكل تمييز بين العمل والحياة الاجتماعية، بين الحياة الاجتماعية والحياة الخاصة، بين الإنتاج وأشكال الحياة، كما كنا أشرنا من قبل. في هذا السياق، لا تعد السياسة والاقتصاد وجهين لعملة واحدة.

ويبدو أن كافة الفروق البيروقراطية القديمة البائسة بين النقابة والحزب، بين الحركة الجماهيرية والحركة الطليعية، وكل ما يتبعها، بشكل نهائي في طريقها إلى الاختفاء. تسير السياسة، العلم والحياة معًا: إنه هنا في هذا الإطار يظهر ناتج الذاتية الحقيقي. وبالتالي فإن النقطة الثالثة التي لا بد لنا من تناولها، هي معرفة كيف، على أساس هذه القاعدة، سيتم إنشاء البديل للسلطة القائمة بشكل إيجابي، وذلك من خلال التعبير عن السلطة. لا يمكن أن

11- تعني: مجلس للعمال، للفلاحين وللبنود والذين لديهم الأفكار التقدمية في ظل الإمبراطورية الروسية، تولوا السلطة في المنظمات المحلية مثل (المصانع، المدن والمقاطعات) منذ 1905.

يستهدف تدمير الدولة إلا عن طريق عملية استعادة الإدارة، أي الماهية الاجتماعية للإنتاج، أدوات توضيح التعاون الاجتماعي والإنتاجي. تعتبر الإدارة هي الثروة، الموحدة مع تعزيز «القيادة». إذا كان لا بد من إصلاح الإدارة، فلا بد من إصلاحها من خلال ممارسة العمل الفردي المطروح في ظل أفق التضامن، في التعاون من أجل تسيير العمل الاجتماعي ومن أجل ضمان إعادة إنتاج أكثر ثراءً على أوسع نطاق في إطار العمل غير المادي المتراكم.

ومن هنا يمكن أن تنشأ سوفيات الطابع الفكري الجماهيري. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ كيف تلتحم الشروط الموضوعية للإنتاج بشكل كامل مع الشروط التاريخية للعلاقة العدائية بين الطبقات. وكما أشرنا سابقاً، لا يوجد أي حل وسط دستوري ممكن في هذا النطاق، كحل وسيط جديد. وبالتالي، يمكن تعريف السوفيات من حقيقة أنها تعبر بشكل فوري عن القوة، عن التعاون وعن الإنتاجية.

لقد أعطت سوفيات الطابع الفكري الجماهيري منطقها للمنظمة الاجتماعية الجديدة للعمل، وهي بهذا تهدف إلى مواجهة الوضع العالمي، ولا يحتاج التعبير عن قوتها إلى أي دستور.

وبالتالي فليست الجمهورية شكلاً جديداً من الدستور: فهي ليست أفلاطونية ولا أرسطية ولا بوليبيوسية، وإنما هي أكثر ميكيايلية. إنها الجمهورية التي تأتي قبل الدولة، وهي التي تأتي خارج الدولة. وتأتي المفارقة الدستورية للجمهورية التأسيسية من واقع أن العملية الدستورية بلا نهاية، وأن الثورة لا تنتهي أبداً، وأن المعيار الدستوري والقانون العادي لديهما نفس مصدر التنمية بطريقة موحدة داخل العملية الديمقراطية. ها نحن أخيراً نصل إلى قلب المشكلة، حيث يولد كل شيء، حيث يقترب كل شيء: إلى المهمة التي تكمن في تدمير الانفصال، عدم المساواة، السلطة التي تعيد إنتاج الانفصال وعدم المساواة مرة أخرى. اليوم يمكن لسوفيات الطابع الفكري الجماهيري أن تحدد هذه المهمة لبناء آلة، خارج نطاق الدولة، تنظم فيها الديمقراطية المباشرة بشكل يومي التواصل المباشر، التفاعل بين المواطنين، كل هذا مع إنتاج الذوات الحرة والمعقدة وبشكل متزايد عما سبق.

كل هذا ليس إلا مجرد مشروع، كل هذا لا يزال مجرداً للغاية؟ بكل تأكيد. ولكن ما يبقى مهماً هو أننا بدأنا مرة أخرى نتحدث عن الشيوعية، تحت هذا الشكل، أي عن برنامج، بكل

أبعاده، قد وجد مكانه بعيداً عن التخفيضات البائسة التي تحققت في التاريخ. فالأمر لا يتعلق هنا إلا بمشروع، ولكن على أقل يعتبر مشروعاً واقعياً. لقد بدأ يظهر الطابع الفكري الجماهيري، البروليتاري الجديد، الذي أنشأ في الصراعات ضد التنمية الرأسمالية ومن أجل التعبير عن السلطة التأسيسية، كموضوعات تاريخية حقيقية. الحدث، المفارقة الزمنية، الملاك الجديد<sup>(12)</sup>، عندما تنشأ، فعندما تحدث مثل هذه الأمور، فكلها تحدث بشكل ارتجالي. يستطيع جيلنا أن ينشئ دستوراً جديداً. إلا انه لن يكون دستوراً. فالحدث قد حدث بالفعل.

تمت الترجمة عن اللغة الإيطالية بواسطة جيزيل دونار

---

12- للرسام السويسري "بول كلي" Paul Klee لوحة صغيرة بعنوان "الملاك الجديد" (أنجلوس نوبوس Angelus Novus)، اشتهرت أيضاً بـ "ملاك التاريخ"، رسمها عام 1920. اشترى الفيلسوف الألماني "والتر بنجامين" Walter Benjamin هذه اللوحة في العام نفسه، وعلقها في مكتبه، ليتبين بما بعد أنها مثلت مادة حافزة حقيقية لفكره. لقد تمثلت قراءة بنجامين للوحة في أنه رأى فيها ملاكاً يتأمل في تاريخ حافل بالحروب والدمار، وبذلك فإن ملاك التاريخ هذا يعبر عن ذاكرة لماضي البشرية الحزين وقلق على مستقبلها الغامض في الوقت نفسه. عندما كتب بنجامين أطروحته الشهيرة حول مفهوم التاريخ، كان مصدر إلهامه في العديد منها هذه اللوحة صغيرة، حتى إنه كان يوقع كتاباته باسم "أنجلوس نوبوس". مقاس اللوحة هو 31 × 24 تقريباً.



## الأزمة الأولى لما بعد الفوردية

تعتبر إحدى الفرضيات النادرة من هذا اليسار المظلم، الغارق في الشعور بالندم وبالذنب، بالهزائم وبغياب الخيال، خلال السنوات الأخيرة، هي فرضية فتح باب المناقشة حول ما إذا كنا قد دخلنا أو لم ندخل بعد في مرحلة جديدة من تنظيم العمل والمجتمع، بعد التaylorية، الفوردية والكينزية. ولقد بدا واضحًا لأغلبية الناس التي تتمتع بالحس السليم أنه من الصعب استيعابه بالنسبة للييسار، وحتى مع وجود دليل يفرض نفسه (حوسبة الوضع الاجتماعي، التشغيل الآلي في المصانع، العمل المطبق، الهيمنة المتزايدة للعمل غير المادي... إلخ)، فهو لا يقبل بهذا الدليل إلا مع إيماءات قوية تدل على الاشمئزاز، ومع عدم وجود شكل مميز، كل ذلك مصحوب بـ«نعم ولكن» مع ميل لا يقاوم في الدوران في حلقات مفرغة. وبالتالي، كان الأثر مثيرًا للسخرية للغاية. نحن كنا لا نريد في الواقع، بأي ثمن أن نعتزف بأن كل شيء تغير بعد عام 1968 على مدى السنوات العشرين الماضية، وعلى وجه الخصوص، عندما اجتمع رفض العمل الذي أعربت عنه الطبقة الاجتماعية، مع الابتكار التكنولوجي الذي تلا ذلك (فقط ظواهر عدم مادية العمل على أوسع نطاق)، مما أظهر موقفًا جديدًا لا يقاوم، وذلك على مستوى تنظيم العمل، وعلى مستوى الدولة، والذي كان يجب إلزاميًا أن يُتَّبَع بشكل حتمي بتحرر كامل للحركة العمالية في مواجهة كل التقاليد، وكذلك باختراع أشكال للنضال والتنظيم مناسبة. وسرعان ما تحولت الكوميديا في لمح البصر إلى مأساة فارغة من كل الإشارة للواقع، وكشفت الأيديولوجيا وأيضًا العاطفة الصادقة التي حركت الكثير من النشاط عن غباء محض. إن الأمر يتعلق هنا بالعمل من الداخل حتى التعديلات في بنية الطبقات، المجتمع، الأيديولوجيا والسياسة. إن الأمر يتعلق بوضع فئات جديدة في قلب النقاش: التواصل، تغيير في الحياة اليومية، خبرات جديدة في الاستغلال

والعداء. لفترة طويلة عملنا علي هذا التطور الحديث في شبه سرية. واليوم توجد مجموعة من الأحداث السياسية، والسطحية في معظم الأحيان، لكن برغم ذلك فهي مهمة ومتكررة، وتظهر الحاجة الي الإسراع في النقاش، وأيضًا تجبر الجميع على التخلي عن المعتقدات القديمة، الضغائن التاريخية والشكوك النظرية. ماذا يحدث؟ إن الذي يحدث هو أنه في الإمبراطورية النيوليبرالية المهيمنة، قد أطلق الرئيس الجديد ما يطلق عليه الصفقة الباهظة الجديدة، وأنه في ألمانيا النقدية الصناعية جاء التوجه الصناعي في المقام الأول لمواجهة تحدي الوحدة الوطنية، وأن اليمين الفرنسي الذي ظل منتصرًا علي مدار عشر سنوات في ظل حكم ميتران يبحث هو الآخر حاليًا على تعاونيات وهيمنة صناعية جديدة. في النهاية هناك الحدث الكبير المتعلق بروكار: التلميذ القديم في خدمة التكنوقراط المقدمة للاشتراكيين اليسار والتي تسمح بالاعتراف بهم وإعادة تنظيمهم فيما بعد الفوردية، ثمة حقيقة موجودة وتعتبر مع ذلك أكثر جوهرية: من الضروري أن نعلم أن أول أزمة متعلقة بما بعد الفوردية احتدمت بحيث لم يعد أحد قادرًا على السيطرة عليها وحتى يقبل الجميع في النهاية الاعتراف بأننا نتواجد في وضع جديد اقتصاديًا، سياسيًاورمزيًا. ولذا نحن هنا وبالكامل!

بالتأكيد نحن نعلم ذلك منذ سنوات. لكن هل من الممكن للنشطاء الذين عاشوا أزمة النمط القديم للإنتاج والمنظمات القديمة، ليس كهزيمة ولكن كضرورة، أن يبدؤوا في تجميع الطاقات وفي إعادة اختراع المستقبل، في بناء مجتمعات بحثية وعملية على أوسع نطاق ومحددة؟ هل يمكن لنا النجاح في دراسة هذه الأزمة الأولى من الفوردية كمثال الشكل الذي من خلاله ستثار الأزمات المستقبلية فيما يتعلق بالنمط الجديد في الإنتاج والذي بداخله يمكن للعاطفة الشيوعية أن تصبح من جديد تجربة جماعية؟ لنعد مرة أخرى إلى موضوعنا: ألا وهو تحليل العمل. ما هي النقاط التي تدور حولها الأزمة الأولى لما بعد الفوردية، والتي تجعلها حاليًا واضحة بهذا الشكل؟ تكمن النقطة الأولى في عدم التماثل الذي يكشف عنه نظام القيادة الدولية بين أدوات الرقابة المالية النقدية وبين التطور الإنتاجي. عدم التماثل الذي يعادل الأزمة. وذلك لأن القيادة المالية والنقدية قد طالبت عن طريق عدم التماثل هذا بالتنشئة الاجتماعية للإنتاج، بمشاركة الطبقات العاملة، باستعادة ظواهر التعاون الإنتاجي، والتي جميعها في حاجة إلى استعداد شركات الرأسمالية التي قد شكلت من قبل من خلال التطوير الاجتماعي للعمل غير المادي، الذي إذا ترك جانبًا

التناقضات التي يكشف عنها هو في حد ذاته، وهي تناقضات ضخمة، أصبح فوضويًا وغير قادر على تقديم مشروع منطقي، وذلك عندما يواجه الأنماط الجديدة لتقدير رأس المال.

تتمثل النقطة الثانية في اكتشاف التناقضات الجديدة داخل منظومة العمل. هنا، في مجال العمل الآلي، يجب أن يعتمد التقييم الجديد على روح العامل في حد ذاته، على تحقيق حريته وعلى ذكائه. وفي مجال العمل الخدمي، يقوم التقييم الجديد على قدرة الفرد الذي يعمل على جمع واستخدام العلاقات الاجتماعية في العمل الإنتاجي. في العمل في مجال الاتصالات، ينشأ التقييم الجديد على الإبداع في التعاون، على تنمية الحس، في النشر الكامل للذاتية التفاعلية. في مجال العلم، يعمل التقييم الجديد في ظل منظومات من الآلات المعقدة، التي تنشئ بحرية كاملة طبيعة جديدة. في كل حالة من تلك الحالات، يتعارض التقييم الإنتاجي بشكل جذري مع القيادة. ويعتبر رأس المال، الملكية، وضع الضوابط، التسلسل الهرمي، الدولة، بمثابة كيانات طفيلية بشكل أساسي. يعتبر عدم تماثل القيادة والإنتاج بمثابة أزمة، بمثابة معادلة صالحة على مستوى الاقتصادي والسياسي العياني، تتحقق أكثر وأكثر وبشكل تدريجي كلما تعمق التحليل تحت المجهر على مستوى الفردية وعلى مستوى الموضوعات الجماعية للإنتاج. تتفاعل الحياة الإنتاجية ضد نظام يريد أن يكون شرعيًا ولكنه لا يعرف ولا يمكنه إعادة تنظيم التوافق، المشاركة والتمثيل. في ظل هذه الكارثة الموضوعية، هناك العديد من الطرق التي تحاول الاقتراض من القوى الاجتماعية والسياسية. في ظل حالة من اليأس والحيرة، تسعى طبقات واسعة من السكان إلى البحث بطريقه شبه تلقائية بوسائل وهمية ولتتعلق بوتيرة سريعة بأي نقطة للمرجعية أيًا كانت. في هذا السجل، تدور القوميات القديمة والمحليات الجديدة، الأيدولوجيات الأمنية والأوهام المجتمعية في أشكال مختلطة ووحشية. تحاول أوروبا أن تنتج أنواعًا من هذه الحديقة الجديدة التي تعتبر عتيقة الطراز.

إن الحروب التي لا يمكن أن تنتجها سوى هذه اللاعقلانية الخبيثة، الحروب الطائفية، وكذلك الدولية قذعات إلى الظهور أمام أعيننا. ثمة خيار آخر أكثر تعبيرًا ولكنه أيضًا أكثر رجعية، ومع ذلك فهو ذو تأثير غير متوقع: وهو الطريق الشعبوي، والمقصود منه هو الدفاع عن الوضع القائم، الذي يتشكل بشكل خاص من العوامل الجديدة للإنتاج؛ وذلك للحفاظ على الأشكال الجديدة من حلول الوسط المؤسسية والتعاونية القديمة. هذا هو ما



أوضحناه في دوائر التسلسل الهرمي الإمبراطوري للنظام النقدي (مع الاعتراف بأن هذا الجانب من الأزمة يعتبر جانباً أساسياً)، وهو أن الخلاص لا يمكن أن يأتي إلا عن طريق إعادة تدوين تدفق القيادة الدولية، وذلك وفقاً لمعايير النظام الإنتاجي الذي أثبت نفسه: وإلا ستكون القفزة إلى الوراء هي ما ينتظرنا. لا توجد صعوبة في الاعتراف هنا بالعديد من الحلول السياسية التي يتم عرضها اليوم تحت التوجه الصناعي الجديد، الكينزية المتجددة، التحفيز (المجتمعي) (بالمعنى الأمريكي) للحلول الوسط المؤسسية. ومن الملاحظ أن ثمة شرائح هامة، على حد سواء من التحركات العمالية القديمة أو الطبقات الليبرالية الجديدة، كلها مرتعبة من عنف التحول الإنتاجي، تبدو أكثر وأكثر متشبثة بهذا المنظور للخروج من الأزمة. فنجد هنا مزيجاً من المواقف، أو بالأحرى كثافات مختلفة تجمع في الوقت ذاته بين عناصر المحافظين، الشعبويين والاجتماعيين: ثمة اختلافات يمكننا أن نراها سرعان ما تنتظم من خلال المشاريع السياسية المختلفة. ولكن ما يبدو أنه سيسود، هو الميل إلى (مركز كبير) اجتماعي.

لقد وجدت سياسة التدخل الجديدة لكلينتون الدعم من بيرو، ويبدو أن الاتجاه الصناعي لكون يخرج من استديوهات الاتحاد الكونفدرالي الألماني للنقابات، ويبدو أن الانفجار الأعظم لروكار كان يحرك ثبات التوازن السياسي تجاه الأفكار الأرسطية الثابتة لمملكة فرنسا. فبالتالي، كان يعاد تنظيم اليمين والوسط من جديد داخل الأزمة الأولى لما بعد الفوردية. هل يوجد في هذا السياق مساحة من أجل إعادة تأسيس اليسار؟ هل من الممكن في ظل ظروف ما بعد الفوردية وفي ظل أزمتها أن يتم إعادة تنظيم لاشتراكية ديمقراطية ثورية جديدة؟ سيكون السؤال لا معنى له إذا ركزنا فقط في النظر إلى الجوانب الموضوعية الدولية للأزمة وإلى النتائج الأيديولوجية والعملية التي تصبح مستمدة من هذا المستوى بالتأكيد. لم تتمكن الفاشية الجديدة، ولا المركز الاجتماعي الكبير من مواجهة هذه الأزمة، التي ستتفاقم خلال السنوات القادمة، وبالأخص سوف يزداد الطابع الدرامي للصراعات التجارية والسياسية الدولية إلى درجة غير معروفة حتى الآن في سنوات ما بعد الحرب. في المقابل، تعتبر إعادة تأسيس اليسار أمراً غير وارد بالمرّة، ولا يمكن أن يصبح موضع تطبيق جماعي إلا إذا وضعنا في قلب تحليلنا وإجراء اتنا التناقضات الجديدة التي تتحرك داخل الإنتاج، وأن كافة الجهود تميل إلى اكتشاف، إلى تصور، وإلى تنظيم الشروط الجديدة لإنتاج الذاتية العدائية. ها هي عقول الباحثين الذين يريدون توليد طاقات لا نهائية وآلات

جديدة للحياة، وذلك بإخضاع القوة الصناعية وتوجيهها نحو التحرر الجماعي، ها هم العمال الجدد الذين يعرفون كيف يمكن لروحهم أن تعطي للأوساط البحثية والعملية، التي بداخلها يتم تحديد هويتهم أكثر وأكثر، ها هي الموضوعات الإنتاجية الجديدة، في التواصل، في إنتاج الخيال، في المساعدة العامة، والتي تصمم العمل على شكل تعاون اجتماعي: في ظل كافة هذه الموضوعات، يمكن أن يتم تطور سياسة جديدة للييسار وتصبح فعالة كذلك. ما زال الاستغلال والفقر حقائق جسيمة يجب اقتلاعها من جذورها، تدميرها. لكن الوسائل موجودة هنا، مثل القدرة على الاشتراك، ومن ثم هناك تحديد الأوضاع التخريبية. مع الأزمة الأولى مما بعد الفورية، تم إعادة فتح حيز للتوقع النظري والعمل على أساس التناقضات الجديدة، الديناميات الجديدة للمقاومة، النماذج الجديدة للتعاون، ومع ذلك لم تنجح الاستجابات الرأسمالية، سواء كانت شعبية أو وسطية، أبدًا في شغل موقع لها؛ وذلك فقط لأن من بيده مفاتيح ليقفل من المسافة القصيره بالأساس، والتي تفصل بين الهيمنة الرأسمالية والسلطة التأسيسية للعمل المعاش، هو الذي يستطيع أن يبني المستقبل.

تمت الترجمة من اللغة الإيطالية بواسطة جيزيل دونارد



## «الثورة الإيطالية وتفويض اليسار»

لم يكن شيء متوقعًا سوى انتصار اليمين في الانتخابات الإيطالية الأخيرة. لم يكن برليسكوني هو الوحيد الذي فاز: فقد فاز اليمين قبله. لقد قمنا بلفت انتباه دائرة صغيرة من قرائنا في المقال الافتتاحي الذي صدر في صيف ١٩٩٣: (كان اليمين على وشك أن يقوم برسمة الأزمة في إيطاليا عام 1989 لمصلحته الخاصة، على الرغم من أن الحزب الشيوعي قد غير اسمه سريعًا وأطلق في كل مكان الخبر السار، وهو - لنا أن نعرف - أنه منذ فترة طويلة لم يتبق شيء شيوعي في وعينا). ولكن، وهذا يعتبر الأكثر أهمية، اليمين لم يقوم فقط برسمة سقوط حائط برلين: فلقد فاز أيضًا؛ لأنه استطاع تفسير التعديلات العميقة في النسيج الإنتاجي الإيطالي وفهم وظيفة التواصل في المجتمع المعاصر. في خلال الأشهر الأخيرة من الحملة الانتخابية، فلقد دخل برليسكوني الساحة بشكل غير متوقع، فلقد وضع صناعة الاتصالات في خدمة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الذين في طريقهم إلى تحويل ثورة رؤساء الشركات المضادة للضرائب والمناهضة للبيروقراطية ومناهضة للدولة خلال السنوات السابقة إلى انتصار سياسي. استطاع برليسكوني أن يفعل ذلك لأنه كان واحدًا منهم. كما أنه شارك أيضًا في المغامرة التي سمحت للطاقت الجديدة أن تتحرر من كافة القيود القديمة في المناطق الشمالية وفي إيطاليا، وأن تصبح على أساس إنتاجية شركات الصغيرة والمتوسطة الجديدة القوة الصناعية الرابعة أو الخامسة على مستوى العالم. وبرليسكوني في مجال التواصل كما كان بينيتون في مجال الغزل والنسيج: شخص قادر على توحيد العمل المنتشر على أوسع نطاق. ولكن التواصل ليس مثل الغزل والنسيج. في ما بعد الفوردية، كان الشكل السياسي لقيادة الإنتاج، هو الاتصال في حد ذاته الموجود في عصر الفوردية كما كانت في المصانع الكبرى التaylorية في ميرافيوري في صناعة

السيارات، في صناعة الصلب وفي الكيمياء. وبالتالي، أخذ برليسوني مكان أنيلي في التسلسل الهرمي الصناعي في إيطاليا. هذا هو الأمر الجديد: أنيلي في مجلس الشيوخ، وبرليسوني في الحكومة. لقد سهل برليسوني الوصول إلى الحكومة من قبل الشبكات الجديدة للإنتاج مع رغبة نيوليبرالية لدى رؤساء شركات نرجسين وسلطويين، ومدرجين عضوياً في ثقافة التواصل الإنتاجي، وهم على استعداد للاستفادة بشكل محموم من هذه الأراضي الجديدة. وفي الإشارة إلى هذه العناصر البسيطة، فنحن نتجنب عددًا من الرسوم البيانية والصور الزائفة التي تنتشر في أوروبا حول ظاهرة برليسوني؛ ولذلك ولأنه قبل أي شيء، لا يشغل برليسوني وظيفة شيطانية في الجهاز المرعب للسلطة التليفزيونية. هذه الصور الأخوية ما هي إلا كاريكاتير مبتذل لاتهام (مجتمع العرض) من قبل مبدعي الأوضاع الذين لا يعيرون أي اهتمام إلى التكافؤ والعنف المحددين لأشكال الجديدة للسلطة. حقًا، لا يمثل برليسوني الفاشية المتلفة: فبرليسوني، يعتبر زعيمًا، يعتبر شكلًا من أشكال الرأسمالية الجماعية، فهو يمثل وظيفة القيادة الرأسمالية على المجتمع؛ وذلك لأن بداخله التواصل والإنتاج هما نفس الشيء.

لم يكن برليسوني فاشيًا، لم يكن فاشيًا أبدًا مثلما لم يكن تاتشر أو ريجان أبدًا من رعاة الفاشية. نحن بلا شك، يمكننا أن نجد متعة كبيرة لدى استخدام الاستعارة الفاشية بشأن برليسوني، كما فعلنا غالبًا بالنسبة لكل الرؤساء الكبار في الصناعة ومع الرأسماليين الجشعين للأرباح. يمكننا أن أقول إننا تخريبيون قدامى غير تائبين، يمكننا أن نجد متعة كبيرة في فعل ذلك على سبيل الاستفزاز ولكن كيف لهؤلاء الذين كانوا حتى الأمس، يطالبون بتحديث الرأسمالية وإمكانيات الصعود على متنها؟ كيف لهؤلاء الذين خسروا الانتخابات أمام برليسوني سواء حلفاء أنيلي أو حلفاء دي بينيديتي أيا كانوا، أن يسمحوا بحدوث ذلك؟؟ ولكن سيقول البعض إن الفاشيين الجدد يشكلون جزءًا من الغالبية العظمى لبرليسوني، وأوروبا ترفض الاعتراف بكل ما يذكرها بعصر الشمولية.. يا له من نفاق! أي نظام ليبرالي أوروبي لم يتغزل في عوام العواصم الكبرى سعيًا إلى تنظيم نفسه على أسس قومية- شعبية؟ أي ليبرالية اقتصادية لم تبحث عن الدعم من الشعوبية السياسية؟ لا، برليسوني ليس مجرد نيوليبرالي: لكنه في المقابل، كان يجد المتعة عندما يسمع عن كل هؤلاء خلال السنوات العشرين الماضية قد سحقوا و/أو افتتنوا بألحان النيوليبرالية، ونحن نكرر مرارًا بصوت واحد أن عمليات الخصخصة كانت ضرورية للغاية، وأن دولة الرفاه

مكلفة للغاية، كما أن الانكماش في الأجور كان حاسماً من أجل إصلاح إنتاجية النظام، مما اهتمه بالفاشية.. يا لها من أكاذيب! وها نحن نبحت إصلاحها عن طريق اللجوء إلى تضخم كلمة (الفاشي). تنبيه هام، إنه لا يقال إننا لا يجب أن نصرخ عاليًا في وجه الذئب عندما يظهر الذئب أنه من أجل الخير!

والذئب الحقيقي هنا، هو الذي ينتظر اللحظة المناسبة للظهور. إن (التخريب من أعلى) للرأسمالية ما بعد الفوردية، لم يبدأ إلا في إيطاليا. لم تعرف إيطاليا حتى الآن التسلسل الهرمي الوحشي للعمل الاجتماعي الذي شهده اليمين الأوروبي. إنها بالكاد عرفت المجتمع ذا سرعتين والهوية التي تنفصل بينهما، إنها لم تقم حتى الآن إلا بتجربة محدودة وهزلية لما بعد الحداثة الرأسمالية: المخدرات والكراكسية<sup>(13)</sup>، «الحل الوسط التاريخي و«الفكر الضعيف»، السيرك والفساد، المافيا والتائبون.. إن الأجل قد بدأ لتوه. الذئب الحقيقي هو من ينتظر هناك. ولكن لا بد لنا ألا نخلط بين ما هو فاشي وبين ما ليس كذلك. لم يعتبر تجديد الدستور الجمهوري عام ١٩٤٨ وأن يتم فرض آلة رئاسية علي هذا النظام الليبرالي التمثيلي من الفاشية، وإنما من الديجولية. ليس توسيع وتعميق الاستقلالية الإقليمية والمحلية من الفاشية: على حد أقصى، يمكن أن يكون ذلك من الأنانية. عندما تبدأ الغالبية من خلال الضغوط المؤسسية مما يعتبر هجومًا رجعيًا ضد التحرر من الأعراف العامة (ضد الإجهاض، ضد الشذوذ الجنسي... إلخ)، هذا ليس من الفاشية وإنما من الإكليروسية. بالتأكيد، فإن كل هذا سوف يحدث في ظل حكومة برليسكوني، ولكن هذا ليس من الفاشية، وإنما من اليمين الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والسياسي. إن برليسكوني يفسر، يبني، يتكرر، يرفع من شأن مجتمع رجعي، ينمي، يتقن رأسمالية ما بعد الحداثة والتواصلية، مما يبين ما وصل إليه المجتمع الإيطالي خلال السنوات العشرين الماضية، مجتمع مهمش قليل الشأن، حيث لا يزال من المستحيل التمييز فيه بين اليمين واليسار، مجتمع يعتبر الفكر

13- الكراكسية: نسبة إلى بتيو كراكي، أحد رجال السياسة في إيطاليا، ولد في 24 فبراير 1934 بميلانو وتوفي في 19 يناير 2000 بالحمامات (تونس). كان مساعد رئيس بلدية ميلانو في ستينيات القرن الماضي، ثم نائبًا بالبرلمان الإيطالي من عام 1972 إلى عام 1994، والكاتب العام للحزب الاشتراكي الإيطالي من عام 1976 إلى عام 1992، حيث قام برفع شعبية هذا الحزب في إيطاليا. تقلد مهام رئيس مجلس الوزراء الإيطالي من 4 أغسطس 1983 إلى 17 إبريل 1987. كما شغل منصب نائب أوروبي بمجلس النواب الأوروبي من عام 1979 إلى عام 1994.

صرحت السيدة ستيفانيا كراكي النائبة الإيطالية ورئيسة مؤسسة كراكي خلال ندوة صحفية عقدتها يوم الجمعة 19 يناير 2007 بمدينة تونس بمناسبة افتتاح شارع بتيو كراكي بالحمامات أنه: «لا يمكن لأي كان نسيان كرم الرئيس زين العابدين بن علي والشعب التونسي، كما لا يمكن نسيان أنه بفضل سيادة الرئيس يرقد بتيو كراكي بأرض صديقة».

فيه «ضعيفاً» أو مؤدياً إلى السجن، أو يتم تحييده بكل الوسائل، مجتمع تحول فيه اتحاد الشورى إلى اتحاد مؤسسي، كما أن هذا قد حدث مع كافة السلطات المضادة، مجتمع، باختصار، حيث الفساد الهائل الذي تورط فيه قادة الأعمال والسياسيون، الذي لم يكن شيئاً بالمقارنة بالفساد الذي استشرى في الوعي الوجداني الجمعي فيما يتعلق بالتعددية. وعلى هذا، فإن الثورة الإيطالية ليست سوى عملية رجعية (ليست فاشية ولكنها رجعية) من حيث محتواها السياسي والأشكال الدستورية التي تتخذها، ولكنها عملية رجعية تم إجراؤها على نطاق التطور الحالى للرأسمالية، واتساقاً مع تحول منظومة الصناعة وقيادة العمل.

يعتبر برلوسكوني رئيساً لصناعة الاتصالات، وقد أصبح زعيماً سياسياً للمجتمع السياسي (للاتصالات). وبهذا المعنى، فإن الثورة الرجعية، للمفارقة، تعتبر هي أيضاً عملية متعلقة بالحقبة.

ولكن هذه الحقيقة لن يريد اليسار الاعتراف بها. بعد هزيمته الانتخابية، لم يشأ اليسار أن يفهم أسباب خسارته، ولم يُرد أن يتحمل أي مسؤولية، مكتفياً ببعض المناورات السريعة الزائلة وبعض الصرخات للتحذير من الفاشية. ومع ذلك، فإن اليسار هو المسئول وحده عن هذه الهزيمة:

- لأنه لم ينجح في فهم التحولات الاجتماعية التي حدثت في إيطاليا، واستمر في اعتبار المؤسسات بوصفها هيئات تمثيلية.

- لأنه لم يراقب أو لم يتصور حتى شكل الإنتاجية الجديدة للعلاقات التواصلية، وعليه فقد سمح لوسائل الإعلام باستخدامه، بالمشاركة بشكل ساخر وبطريقة غير مسئولة في عملية التسطيح الرجعية المتعلقة بها.

- وبالتالي، فقد فقد كل قدرة تمثيلية للقطاعات الإنتاجية (المادية وغير المادية) في المجتمع.

اليوم، يوجد في إيطاليا، مجتمعان طفيليان: أحدهما المافيا، والآخر اليسار، مع ما يصاحبه من نقابات وتعاونيات. وحتى وإن تحدثنا بهذا الشكل، فإن جاز التعبير فسيكون ذلك مبالغاً فيه: حيث إن اليسار لم يصل حتى، بشكل فعلي، إلى الكرامة التي تحظى بها

المافيا، فاليسار ليس إلا عبارة عن جثة متجولة.. وكما رأينا، قبل انتصار الرجعية، كان رده البطولي هو الصراخ ضد الفاشية. في الواقع، يبدو اليسار كالملاك المجنون والذي يمشى أثناء النوم. من الواضح، أن الشيء المفيد الذي لا بد أن يحدث هو إسقاط هذا الزومبي. ولكن يبدو أن إنكار كتالوج الحدود السياسية لليسار ليس كافياً. لا بد لنا أن نفهم أيضاً أن من يمكنه أن يعطي «الثورة» الرجعية، القدرة على أن تكون جذرية، وكذلك حتمية ولا رجعة فيها، هو «تفويض» اليسار.

ولقد كتبنا قبل الانتخابات بالفعل:

قبل مناقشة السيناريوهات السياسية والتشريعية الممكنة التي يمكن أن تنتج من الفوز الانتخابي لأحد المعسكرين، فإننا يجب أن ندرس ما إذا كان اليمين قد أصبح هو سيد الموقف، ومن حقه أن يملئ شروطه حتى في حالة فوز المعسكر الآخر. نحن لا نتحدث هنا عن الأدوات، عن الطرق وعن اللغات، التي يسمح تأكيدها الواضح والمعمم اليوم لليمين بالتطلع بطريقة صادقة إلى دور البطولة في «الجمهورية الثانية»، والذي منذ الآن على القطب التقدمي أن يكون لديه بطريقة أو أخرى طابع ثانوي. علاوة على ذلك، لا يتعلق الأمر هنا بمناقشة تساؤل ليس له فائدة بعينها حول شرعية اليمين في أن يعتبر نفسه كظاهرة جديدة مقارنة مع أربعين عاماً من الديمقراطية المسيحية. من الواضح أنه يمكن أن يكون كذلك، ويمكن أن يكون بشكل أكثر وضوحاً قد جمع إرث الثمانينيات، أو بشكل عام، قد جمع ثمار ترسيبات السلطة في «الجمهورية الأولى». وتبدو حقيقة أن الفارس برليسكوني قد أسس إمبراطوريته التجارية والإعلامية تحت جناح كراكسي وائتلاف الحكومة هي حجة خاطئة ولم تعد سارية. وعلاوة على ذلك، فقد ولد يلتسين نفسه ونشأ بين موظفي الحزب الشيوعي المتعلق بالاتحاد السوفيتي.

تعتبر الحقيقة غير السارة في هذا الصدد، هي أن اليمين قد استولى على الأمر بمهارة، وذلك عن طريق تحريف متطلبات التغيير، الاحتياجات والتطلعات الموجودة على أوسع نطاق في المجتمع، والتي قد أدار اليسار ظهره لها، كعاداته القديمة، مجمّعاً بين الجمود السياسي والخطابات التاريخية («التوازنات التاريخية» و«نقاط الضعف الكامنة في إيطاليا» والتي أثّرت في برنامج حزب الاشتراكية الديمقراطية)، انغلاق تجاه أي مطلب للابتكار أو إتاحة أي حل وسط، بما ذلك المستقبل مع السلطات القائمة، التي تقدم التحولات



بدون «اضطرابات مؤلمة» أو «بدون تمزق دامٍ للنسيج الاجتماعي» باختصار، الاستمرارية التي كانت تمثل الشعار الحالي للتغيير الجذري قد تركت تمامًا للخصم حراً في أن يفعل بها ما يشاء.

سواء فاز أو لم يفز في المنافسة الانتخابية، فاليمين منذ اليوم يملّي قواعد اللعبة على كل خصومه الموجودين، سواء فيما يتعلق باللغات، بالتمثيل، بالبركات، أو تقنيات إبداء الحجج. سواء كان الأمر صحيحاً أم خاطئاً، فقد تم اعتماده كضامن جديد لعدم التواصل. من المؤكد أن ذلك لا يعود إلى محتوى برامجهم، التي تذهب من الأقطاب القديمة النيولبرالية إلى إعادة صياغة لأخلاقيات العمل، لاتجاه الكراكسية في التفاعل إلى كراهية الأجانب بشكل مبسط بشأن الجدارة، النفعية والاقتصادوية، ليس كما هو شائع في الشركة الأبوية، ولكن عن طريق إدارتها، بتوجيهها إلى اتجاه تقييد الديمقراطية وتعزيز التسلسلات الهرمية الاجتماعية.

خرافة بخرافة، عندما وعد رجل الأثير بملايين الوظائف، بدا مع ذلك أكثر مصداقية من خصومه في اليسار، الذين حتى يكذبون، قد لجئوا إلى توضيح المعادلة المبتذلة المتعلقة بما بعد الحداثة إلى كل العالم: استثمارات أكثر = وظائف أقل. ولو لم يفعلوا ذلك، لوجدوا أنفسهم كل يوم مضطرين لمواجهة الصيغ الأقل أو الأكثر من «ورش العمل الاجتماعية» أو الأسطورة الجوفاء عن المعجزة الإيطالية «الجديدة».

يجب أن نشير أيضاً إلى أن اليمين الرجعي قد نجح في إيطاليا، في بناء هيمنته، عن طريق استيعاب الأشكال الأساسية الأكثر أصالة، وفي غياب أي رد فعل من اليسار، ليس فقط في إدارة اللغات ولكن أيضاً الحركات.

من خلال عصبه الأمم، وتحت شكل فريد من نوعه، من خلال فورزا إيطاليا، اتخذ اليمين بعداً ثورياً تماماً سواء فيما يتعلق بلامحه الخارجية أو فيما يتعلق بلامحه الجوهرية. كان هذا البعد الحركي مرفوضاً من جانبه منذ فترة طويلة، إلا من أجل الفئات الأكثر تطرفاً والمحدودة عددياً. لم تكن مختلف «الأغلبية الصامتة» التي ظهرت تباعاً على الساحة إلا مجموعة من المناورات الجماعية بين الحين والآخر (بشكل عام، كانت هذه الأغلبية تظهر لمواجهة حركات اليسار بشكل تفاعلي)، ولكنها لم تستطع قط الوصول إلى مستوى

«المشاركة» أو الاستمرار المتعلق بأي حركة. إنها لم تحاول قط حتى في مرحلة امتدادها الأقصى، أن تطور من التقاليد الخاصة بها، صورتها الخاصة، النماذج الخاصة بالسلوك وكذلك العالم الرمزي الخاص بها.

بلا شك، تختلف الحركات كثيرًا من مجرد مناورة جماعية. إنها تدّعي دائمًا أن لها علاقة بالسياسة، وأنها تعمل بشكل سياسي، وإن حتى كانت تنكر قواعد السياسة السارية، أو العكس، تنكر السياسة الخاضعة للقواعد المعمول بها. في هذا، هي على عكس جماعات الضغط والأغلبية الصامتة، فهي دائمًا تقدم عنصرًا «معاديًا للنظام»، حتى وإن كان الفقه الأيديولوجي لا يهدف للخروج خارج النظام القائم، وأن كل ما نستطيع أن ننتقده بشكل صريح هو التصعيد الذي يتم من قبل بعض شخصياتها السياسية. فهي تشغل، بحكم التعريف، حيزًا لا يمكن إعطاؤه في ظل السياسة المؤسسية.

وبالتالي تعتبر القواعد السارية حاليًا في إيطاليا قواعد الديمقراطية التمثيلية، قواعد السوق، وقواعد منظومة المصنع. ولكن إذا كان هناك حركة يمين تهاجم قواعد الديمقراطية التمثيلية (مستغلة أزمتهما الأفقية العيانية)، فلا يوجد أي حركة، وعلى العكس، تهاجم قواعد السوق والمنظومة الصناعية. على مدى السنوات العشرين الماضية، اتسم اليسار بعدم انخراطه شبه الكامل في الصراعات الاجتماعية، القديمة منها والجديدة، بما فيه ذلك طابعها الملحّ، وذلك عن طريق مقاومة أو تعطيل أو تنظيم البعد الحركي في حد ذاته، وصولًا إلى إبعاده لجوهرها الخاص وآفاقه الخاصة. وبالتالي، تعتبر التقلبات النقابية من وجهة النظر هذه نموذجية، خاصة مع انتقال حركة المجالس إلى مؤسسة تهدف خصيصًا لقمع الحركات، مؤسسة ومخصصة إلى إعادة تجديد، داخل القواعد السياسية السارية، هذا الحيز الحيوي، الذي من شأنه -بطبيعة الحال- أن يتجاوزها.

تشهد الديمقراطية التمثيلية اليوم أزمة أدت إلى تقويض كل جذور الهوية الإنتاجية للمواطنين (عامل منتج = خاضع للقانون)، التي استنادًا عليها يتم دعم كل آلية للتمثيل. هذه النتيجة الواضحة، وكذلك التي لا رجعة فيها، تفتح الطريق لمسارين محتملين: سواء بالتشكيك في المجتمع الذي يخضع لقانون العمل الأجير، وبالتالي نطلق فكرة ديمقراطية تمثيل العمل متجاوزين «الديموقراطية الصناعية» ونشن هجومًا في نفس الوقت على قانون السوق وعلى قانون المنظومة الصناعية (هذا بالتحديد ما لم يفعله اليسار)، سواء بتحديد

الديموقراطية التمثيلية والديمقراطية في حد ذاتها، متخذين الأولى كهدف مع إخفاقاتها الواضحة لضرب الثانية (هذا هو الطريق الذي يحاول اليمين أن يسلكه بنجاح مشهود). بعبارة أخرى، يستغل اليمين نقد الديمقراطية التمثيلية (حكم الأحزاب السياسية، تقاسم السلطة، المحسوبية والمرجعية الذاتية) وذلك لإفساح المجال للقضاء على الديمقراطية في حد ذاتها، باسم الثقافة الصناعية («المشروع الإيطالي») التي تم فرضها كمبدأ عام لتنظيم المجتمع، ثقافة، اكتشفنا مع ذلك، بأن اليسار يخضع لها على أوسع نطاق.

في كل هذا، يكمن موقف اليمين في أنه يؤيد بكل عفوية وبدون أي تفكير شكل «غير السياسي» الذي يطالب ببعده السياسي. للقيام بذلك، يقوم اليمين باحتضان وإفساد جزء كبير من تطلعات التغيير التي تجري على أوسع نطاق في المجتمع بأسره. في السياسة، لا وجود للفراغ. فهناك دائماً الشخص الذي يبني من وقت إلى آخر على الأرضى المهملة.

باختصار، في دعاية وفي شعارات اليمين، تتبدل، بشكل مخيف، كافة تطلعات وكافة أفكار كل الذين كانوا يحاربون النظام القائم لمجريات الأمور. ولكن هذا لا يزال غير كافٍ.

على مدى السنوات العشرين الماضية، لقد استوعب المشروع الرأسمالي، وذلك تدريجيًا- جزءًا كبيرًا من التقنيات، من القدرات ومن الصلاحيات المتعلقة على وجه الخصوص بالسياسة. لقد حافظ على الحوار المباشر مع مجموعة «المستهلكين»، لقد اختلس لمصلحته كافة عمليات التحول التي تستثمر المجتمع، عن طريق تحديدها أو تركها تحدد من قبل المستهلكين أنفسهم. لقد تحول إلى سلع، أو مقترح على شكل سلع، رغبات، تطلعات أو ذاتيات تنتمى إلى الحياة العملية للأفراد. لقد أصبح متحكمًا بشكل شبه كامل في مجال التواصل وفي مجال اللغات، بأن أصبح هو في نهاية المطاف، القوة الإنتاجية الرئيسية.

وهكذا تحول «فعل التواصل»، من امتياز سياسي كلاسيكي، إلى «فعل فعال»، أو العكس، وذلك عن طريق تطوير التطبيق الهابرماسي الشهير. لم يبقَ الخطاب على قيد الحياة لأنه ليس أكثر من قوة إنتاجية وتقنية تجارية.

وبالتالي، فإنه ليس من المستغرب، إذا حدث في نهاية العملية التي تتمحور حول التحول الإنتاجي الكبير خلال العقدين الماضيين، أن يتم تقديم التقنية التجارية اليوم باعتبارها عملاً سياسيًا، وببساطة كشكل جديد من التنظيم السياسي، هذا على وجه التحديد الذي

سمح ودعم التوسع السريع للغاية لفورزا إيطاليا.

إن مبدأ التنظيم الذي يدعم جماعة الأولوية المتلونة لسيلفيو برليسكوني هو تحديدًا التقنية التجارية: المتعلقة بمنح الامتيازات. تعطي الشركة الأم إلى رئيس شركة، الذي يكون تجسيد على أرض الواقع بشكل معروف «لروح المبادرة»، لماركتها التجارية وسلعته: شهرة، هوية، وسيلة لإنتاج الإيرادات. لم يعد التاجر في المدينة هو «دوبونت للملابس» المجهول، وإنما يصبح ستيفانيل، بينيتون. وفي المقابل، كل ما سيفعله فقط أو بشكل أساسي أنه سيأخذ البضائع، سيلتزم بقواعد معينة خاصة بالأسلوب وبالسلوك، سيفعل كل ما وسعه ليحافظ على شرف الاسم الذي يحمله، حيث إن هذا الاسم، بقوته الهائلة على التواصل، يجلب مليارات الاستثمارات، وليس بالطبع بعض بالات الملابس ذات الألوان الزاهية، التي تمثل القوة الإنتاجية الحقيقية، المصدر الحقيقي للثروة، المبدأ الحقيقي للهوية.

وينطبق الشيء ذاته على كبير المقاطعة، على رئيس مكتب المقاوله، على رئيس النادي الدائري، الذي يعتزم أن يكون على رأس نادٍ، فورزا إيطاليا: هويته الاجتماعية، مكانته، قيمته في السوق السياسي، كل هذه الأمور لا تعتمد على أي شيء غير اسمه (مع غياب أي مبدأ آخر للقانونية، للجدور الاجتماعية أو التمثيلية)، ولكن هذا الاسم بدوره يضمن له فرصة للارتقاء الاجتماعي وبعض أرباح الكاريزما المحلية. وكما سيبيع التاجر في إطار الامتياز بضائع الشركة الأم، ولكن سيبيعها لصالحه، فإن مؤسس نادي فورزا إيطاليا سوف ينفذ سياسة فيننفسست، ولكن سينفذها لصالحه.

وها هو يتم بشكل مثير للإعجاب المزج بين: المبادرة الفردية والحقيقة المطلقة للقيادة، زيف الاستقلالية والسلاسل المتينة للتبعية. ها هي العلاقة التي يقترحها اليمين «الجديد» بين السلطة المطلقة وبين الأفراد المنقسمين، ما بين النخبين والعاملين المستقلين. ها هي في نهاية المطاف، شكل من أشكال التنظيم السياسي غير التمثيلي وغير الديموقراطي، والمستمد بشكل دائم من إدارة الشركة ومن عالمها التواصل. يمثل فورزا إيطاليا، أول قوة سياسية إيطالية نفذت بعناية على أساس نموذج الشركة، تقنياته وتحدياته.

ها هو التجديد المطلق، الذي لم يكن من الممكن تصوره تمامًا قبل التحول الإنتاجي

الكبير في العقدين الماضيين، وغير مفهوم إلا إذا أدركنا طبيعة ومدى هذا التحول.

ها نحن نأتي إلى النقطة الحاسمة من تحليلنا، ألا وهي: إلى أي مدى كان يوجد تشابك بين «ثورة» اليمين و«تفويض» اليسار، الذي أظهر في نهاية المطاف خطره الفاشي، ليس عن طريق التخيلات الهائجة باستمرار من قبل هؤلاء الذين فقدوا القدرة على الحكم على الواقع، الذين يريدون إثارة خوف البسطاء ويمارسون المساومة (وفقًا للتقنيات الستالينية المؤكدة بشكل كبير) ليرغموهم على وحدة بلا مبادئ، ولكن يعتبر الخطر الفاشي الحقيقي، هو المتعلق اليوم بانضباط الشركة، بعنف نظام الجدارة المستند على العمل، بكرهية عنصرية ضد كل من لا يستطيع أو لا يريد الخضوع لهذا النظام.

في دعاية اليمين ما زال العمل، «الكدح» وشكل المنتج يحتلان المكانة المحورية ويشكلان مقياس الرئيسي للهرم التسلسلي للاستحقاق. سيكون التبديد، عدم الكفاءة، التبعية السلبية، استنزاف الموارد المالية، إهانة المبادرة الفردية، الأسباب التي تمنع تقدم التوظيف والتنمية الكاملة للاتجاه نحو «الكدح» من قبل المواطنين.

وقد ظهر اليسار غير قادر على كشف الوعود الكاذبة، الكاذبة بشكل مبالغ فيه، بشأن زيادة فرص العمل من خلال زيادة الاستثمار، حيث إنه أبى الاعتراف بالطابع الذي لا رجعة فيه لتقلص حجم العمل المطلوب لإنتاج الثروة. نتحدث عن نموذج آخر من التنمية، مدعين أن وضع ووزن العمل (إن لم يكن كمياً، فعلى الأقل، يعتبر بمثابة مبدأ لتحديد الهوية الاجتماعية) باقيا بدون تغيير («وما زالا بشكل اجتماعي مفيدين»، «في خدمة البيئة» أو صناعياً يتم انقيادهما نحو «كثافة» ما قبل التكنولوجيا) ويصلان إلى توفير قاعدة التمثيل السياسي، مما يعني التشبث بالسراب. وهكذا، ما زال اليسار الإيطالي عالقاً في منتصف الطريق، يتحسس طريقه ما بين اقتصاد الهبات وبين العمل كوسيط، ما بين التطوعية المثالية وبين النفعية التجارية.

يظهر اليمين، ليس بوصفه أيديولوجية سياسية لحكومة جيدة، ولا على أنه في المقدمة، أو حتى الأقل، على عكس الماضي، كمترجم «للمصير التاريخي»، وإنما كمجتمع مدني، كادح ومقدام، ويطالب بحقوقه غير المعترف بها من فصيل سياسي منفصل، منعزل، أفسدته القوانين ذاتها المتعلقة بحفاظه على ذاته («السلطة المفسدة»). يعتزم هذا المجتمع

المدني أن ينظم نفسه وأن يحكم نفسه على أساس توازن القوى، القيادة والتبعية الجارية في هذا الصدد. ها هي العلاقات التي تمت خلال الثمانينيات، والتي يمكن أن نلخصها بإيجاز في هذه الصيغة «مركزية الشركة».

يوافق اليسار على كل هذا. ها هي الفاشية التي يقترحها اليمين ويصرخ اليسار عاليًا ليشارك بكل حصانة دفاء الفراش. أن هذا أسوأ بكثير مما كانت عليه في كوميديا فيبوكاتشو!

ما العمل؟ هذا ليس الموضوع المناسب لأن نبدأ أو نستأنف من جديد مناقشة هذا الأمر. كل ما نحتاجه هو أن نوضح هنا العديد من الجوانب لما يحدث في إيطاليا، المختبر الممكن للتجارب الجديدة للهيمنة الفاشية، بدون الوقوع في مراجع تاريخية خاطئة، ومع اكتشاف الخطر الحقيقي. وحداثته تكمن في: أن المحتويات الأيديولوجية جديدة، أشكال التواصل والتعبئة جديدة، مشروع الهيمنة جديد. الفاشية ما بعد الحداثة.

تمت الترجمة من اللغة الإيطالية بواسطة جيزيل دونار



## مرور الوقت

لقد اجتاحت نضال من أجل الأجور، غير متوقع، واسع النطاق بشكل يثير الدهشة، جديد من حيث النقطة النى يهاجمها، سلمى ولكن راديكالي للغاية، فرنسا، كافة أنحاء فرنسا، وليس باريس فقط، في الفترة ما بين شهر نوفمبر حتى آخر شهر ديسمبر.

هذا النضال لم ينتهِ بعد. ولكن يمكن أن نقول، إذا جاز التعبير، إنه قد توقف بسبب عطلة أعياد الميلاد. الكل في انتظار أن يتم استئنافه، بشكل متقطع، بشكل وبائي، على نطاق واسع: لا أحد يعرف. ولكن الجميع يعرف أن شيئاً ما قد تغير في الوعي الفردي وفي التخيّل الجماعي. بكل بساطة، من خلال النضال، أصبح الناس مقتنعين بأننا نستطيع مقاومة هذا «النظام العالمي الجديد» الذي تملّيه الليبرالية، الأوامر والقواعد النقدية، تقليل الديون، الخصخصة، وإعادة تنظيم للعمل مرّن ومتحرك، والانضباط الجديد للحياة. وأبعد من ذلك، لقد نشأت احتمالية جديدة.

بدأ النضال حول بعض المطالبات الفتوية من العاملين في المؤسسات العامة (النقل والطاقة والاتصالات والتعليم). ولكن الحركة، مع وتيرتها السريعة غير المتوقعة، أصبح هدفها هو القضاء على خطة الحكومة (فيما يتعلق باسترداد الضمان الاجتماعي القمعي، والحد بشكل كبير من الدين العام)؛ وإعادة النظر في سياسات الليبرالية الجديدة المفروضة (وفقاً للحكومة) من خلال عولمة الأسواق والتبعية لقواعد البناء الأوروبي. ولقد تلقت حركة الإضراب الدعم النشط من قطاع كبير من الشعب. وسرعان ما تم الاعتراف بأن النضال متعلق بالمصلحة العامة. لم تنجح وسائل الإعلام في تحفيز حركة مناهضة للإضراب. فقد



فشلت كل محاولة لتنظيم المستخدمين ضد المضربين فشلًا ذريعًا. وهكذا، ولمدة أكثر من شهر، أصبح يقابل الموكب الكبيرة للمتظاهرين، في النهار وفي الليل حركة ضخمة، ليست أقل تهديدًا، من العاملين غير المضربين الذين يحتلون المدينة سيرًا على الأقدام، أو بالدراجة، ويقومون بـ«استيقاف السيارات» وبالتالي يشاركون في صناعة النضال. تم اختراع شكل جديد من أشكال الإضراب: إضراب المدن الكبرى الودي.

في وقت كنابتنا لهذا المقال (بداية فبراير 1996)، لم تكن نتيجة النضال مؤكدة: إذ نجح الموظفون العموميون في الحصول على سحب التدابير التي تؤثر عليهم ودفع أيام الإضراب، ومع ذلك تواصل الحكومة مشروعها. إلى متى يمكن للحكومة أن تفعل ذلك؟

شمر الحكام عن سواعدهم، مطالبين بتوافق للآراء من جديد، معلنين أنه لا يوجد بديل عن سياسة التقليل من الدين العام. في الواقع، إنه ليس فقط لدى الذين شاركوا أو دعموا النضال، ولكن أيضًا لدى قطاع عريض من المثقفين، قد انبثق الوعي بشأن أنه لا يوجد على الأرض القومية، أو في كل الأحوال، على الأرض الأوروبية، أي بديل للنظريات النقدية والليبرالية يمكن إنشاؤه. باختصار، يمكن أن يتم اقتراح جهاز جديد للمساواة، للتضامن، لإعادة توزيع للثروة، والأخذ في الاعتبار للمنفعة العامة، على المستوى القاري. وبالتالي، فإنه من المستبعد في الأيام القادمة، أن تنجح الحكومة الفرنسية في تحقيق الاستقرار في التوصل إلى اتفاق حول مشروعها وحول مشروع الليبرالية المعولمة.

ويمكننا أن نقول إن هذا الحدث الاستثنائي الفرنسي والتعبير الذي ما زال متلعثمًا ومنتشرًا ولكن ليس أقل فعالية من فرضيات التنمية الأخرى، قد عاد ومنح ولو بشكل مؤقت الاتجاه والذي منذ تاتشر لريجان مرورًا بسقوط الحائط، يبدو موحدًا على المستوى العالمي من أجل فترة علمانية؟

الإجابة غير مؤكدة. وبهذه الطريقة الساحرة، يستطيع الفرنسيون فقط التعامل مع حركات التمرد في تاريخهم، لقد انفصلت أحداث ديسمبر عن الاتجاه الذي كان مهيمًا حتى الآن للهيمنة الليبرالية.

ولكن لا شيء يوحي بأن هذه الحركة يمكن أن تكون معدية كما كان العديد من الأمثلة الفرنسية الأخرى. ومع ذلك، على الرغم من عدم وجود الاتصال الفوري والدولي، يبدو أنه

من الصعب تحييد حادثة الحركة. فالحركة تعرب في الواقع على نطاق واسع، في بلد ذي ثقافة عالية على المستوى السياسي، عن لحظة مرور حرجة في البناء الأوروبي، ألا وهي تصور أن النظام الليبرالي على أنه لا يطاق. هل الاقتناع بأن القيادة الرأسمالية أصبحت اليوم لا تطاق إلا في إطار شكلها القديم (والذي أجرته وحددت شروطه الحركة الاشتراكية)، وأن تجاوزها يشكل حاليًا فرضية تستند على الرغبة في التعددية، مجرد وهم؟ ربما، كما حدث عدة مرات مع حركات تحدت جذريًا ممارسة السلطة الأساسية. ما يمثل وهمًا حقيقيًا.

لنعد مرة أخرى إلى تحليل نضال شهر ديسمبر. لم يعد هناك شيء من الأشياء القديمة موجودًا. لم تعد الجهات الفاعلة التي تناضل، في الخدمات، في الشوارع بمنتهى البساطة الطبقة العاملة: مجموعة عمال بيتلوف، ديترويت أو ميرافوري، الذين يرتدون الأفارول الأزرق وينتمون إلى الماضي. وهذا عكس الطبقة المتوسطة التي أصبحت تنتمي إلى البروليتاريا، الطبقة العاملة ذات الياقة البيضاء، كتلة المتعلمين تعليمًا عاليًا. الكل قرأ زولا ولكنه لم يعيشه. عامل قطار وراءه 20 عامًا من الدراسة، والآخر فني اتصالات وهو الآخر وراءه 23 عامًا من الدراسة. أما بالنسبة لموضوع الصراع، فلم يكن الراتب الأسمى، وإنما البعد «السياسي الحيوي» للدخل، أي كمية العمل التي يجب استخدامها لضمان إعادة إنتاج الحياة، من أجله ومن أجل أولاده فيما يتعلق بوجود الأجيال واحتياجاتهم المتزايدة. يعد مكان النضال، وهو الخدمات العامة: حيث التعاون الاجتماعي، التعاون التفاعلي ما بين العمال وسكان المدن (وسائل المواصلات، المدارس، والاتصالات السلكية واللاسلكية) هامًا للغاية من أجل تحديد الإنتاجية. لقد كان شكل النضال جديدًا بشكل قطعي:

كانت الجمعيات الأساسية هي التي تقرر أهداف، مدة وشكل النضال. والنقابات إذا أردت البقاء على قيد الحياة، لم تكن إلا «أحزمة لنقل» إرادة القاعدة.

لقد تم الكشف عن هيئة جديدة بقوة هنا، يطلق عليها «البروليتاريا» كما يشير المصطلح. هل هذا نتاج التنمية الرأسمالية؟ بالتأكيد. هل هو شكل من أشكال ما بعد الصناعية؟ بالتأكيد. ولكن مع نفس الكراهية للاستغلال مثل التي كانت تميز عمال بيتلوف، ديترويت أو ميرافوري. ومع قدرة هائلة أظهرها الرجال والنساء على حد سواء في الصراعات، أعلى بكثير من قدرة أجدادهم، من أجل تولي مسئولية مصيرهم. لعل غياب أي حنين إلى الشيوعية في عهدها القديم، إلى كل ترجمة ممكنة للنضال، إلى اللغة البيروقراطية، إلى كل

شكل كلاسيكي، ربما هو بالضبط الذي جعل الثورة تكون قاسية بهذا الشكل في معاداة الرأسمالية، وتبدو وكأنها وعد سعيد. وهذا جعل المقاومة والحركات قادرة على أن تتحول إلى سلطة تأسيسية.

وفي مواجهة هذه القوة الجديدة، يشكل البديل « الليبرالية أو الهمجية » نوعًا من أنواع الإهانة للذكاء الجماعي. أما بالنسبة للدعوة الإرهابية «تكنوقراط أو رعاع»، فقد سقطت بالفعل في حد ذاتها في السخرية.

في الواقع، أمام بوليصة الدين، ولدت في نضال شهر ديسمبر، سياسة الرغبة.

# الضواحي والمدينة:

## نظرة فلسفية<sup>(14)</sup>

وكما نعلم، خلال الثورة الصناعية، تخصصت الضاحية<sup>(15)</sup> اجتماعيًا، اقتصاديًا وسياسيًا، وزاد هذا التخصص بوجه خاص أثناء الفوردية. وكما نعرف أيضًا اليوم، في عصر ما بعد الفوردية، فقد مفهوم الضاحية خصائصه العمالية، الصناعية و«الحمراء»، حتى يشير بالأحرى إلى مجموعة من الأماكن للسكن ليست المدن كما نعرفها، وإنما مدينة صغيرة نائية ومنعزلة. أصبحت الضاحية مرادفًا للمشكلة الاجتماعية، والفاعل الرئيسي لمسألة الضواحي العامة لم يعد في البروليتاريا ولكن بالأحرى في الذي استبعدها. كل هذا بالطبع صحيح إلى حد ما، ولكن لا ينطبق على الضواحي فقط.

لا يقتصر تأثير أزمة الرابطة الاجتماعية الحضرية على الضواحي فقط، وإنما على مجموع العلاقات الاجتماعية، وتنتشر في المدن على أوسع نطاق وبشكل مأساوي. في السبعينيات، الأدب الحضري، وخاصة هنري يفبر قد أكد بالفعل على انفجار المدينة تحت ضغط إعادة التنظيم الرأسمالي للأراضي والآثار الضارة للسياسات الحضرية على نسيج المحاور الاجتماعية والإنتاجية، التي أنتجت ثروة المدينة. فالأمر يتعلق حاليًا بتعميق العلاقة بين أزمة المدينة وأزمة الأراضي، مع إشارة خاصة إلى الضاحية. وكما أشرنا في الفقرة السابقة، في المدن وكذلك الضواحي، تتوافر عوامل تدمير الهياكل الإنتاجية القديمة وعوامل بناء شبكات جديدة للتواصل، للإنتاج وللتداول. كما أن المدن تحتوى أيضًا على بؤر

14- كتب هذا النص بالمشاركة مع جان ماري فنسنت.

15- مستخرج من تقرير قدمه المركز القومي للبحث العلمي في مقاطعة بارافيل في ديسمبر 1996 تحت عنوان «سياسات المواطنة الحضرية».

للبؤس العميق، على فقر جديد، ف فيما بين ازدواجية سوق العمل والفصل العنصرى الجديد، يمكننا أن نحدد طبقات هامشية جديدة.

سواء في المدن أو في الضواحي، فبشكل فعلي، المشكلة هي بعينها: هي مشكلة الرابطة الاجتماعية القائمة على النظام الإنتاجي للشورة الصناعية، والتي في طريقها حاليًا إلى الزوال، وبالتالي توجد أزمة لشكل معين من المجتمع المدني الذي عبر بشكل مهيمن خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. بعبارة أخرى، يعتبر الانفصال الإقليمي والوظيفي في حد ذاته للمدينة مقارنةً بالضاحية، متأصلًا في العمليات التأديبية في المجتمع الصناعي، طيلة تطوره، وبعد انهيار هذا الانفصال هو أول نتيجة ظهرت للعيان للانتقال من مجتمع تأديبي إلى مجتمع رقابي.

وهكذا سوف نتناول التعريف الذي أعطاه فوكو ودولوز لمنطقة العاصمة المعاصرة، وسوف ندرسه من خلال فئات الفلسفة السياسية.

وكما قال دولوز، فإن أي شخص يعتقد أنه يتبع فوكو في تفسيره لمجتمعنا على أنه مجتمع تأديبي، فقد أساء فهم تفكيره. لم تعد السلطة تعمل من خلال الآليات التأديبية، ولكن بالأحرى من خلال شبكات الرقابة. يعد التعريف الذي أعطاه فوكو للنظم التأديبية تعريفاً تاريخياً. قبل سيادة المجتمعات التأديبية، كانت مجتمعات السيادة هي التي تملك نموذج الهيمنة، والوضع هكذا، فبعد المجتمعات التأديبية، ظهرت المجتمعات الرقابية في المقام الأول.

تتميز هذه المجتمعات التأديبية بـ«السجن» أو بالمؤسسات التي تشكل العمود الفقري للمجتمع المدني، ويقوم هذا السجن بتعريف تحديات الحيز الاجتماعي.

إذا كان خلال الفترة السابقة، أي خلال فترة السيادة، كانت الدولة تحافظ على قدر من المسافة أو قدر من الاستقلالية إزاء الإنتاج الاجتماعي بإظهار، على سبيل المثال، هيمنتها من خلال الضرائب على الإنتاج، ففي المجتمعات التأديبية، تقوم الدولة بإزالة أي مسافة، تندمج أو تشمل الإنتاج الاجتماعي من خلال تنظيم شروط الإنتاج. في هذا المنظور، يمثل المصنع «السجن» النموذجي في المجتمع المدني. الأجهزة التأديبية التي تشكل المصنع تخضع وتهيمن على ذاتية العامل في المصنع، هي نفسها التي تجعل من المصنع مكاناً

يقدم شكل هذا المصنع المخطط مسبقًا للدولة شبكة للتنظيم وللإسترداد داخل هيكلها للتدفقات الاجتماعية المتناقضة. وكما قال دولوز، فإن هذه المخططات التي يتم تنسيقها وتعريفها من قبل مؤسسات المجتمع المدني، تتشعب في الحيز الاجتماعي وتخلق شبكات مهيكلة مثل الأنفاق التي يحفرها الخلد. وكان غرامشي قد استخدم نفس الصورة، ولكن بمصطلحات عسكرية: «الهيكل الفائقة في المجتمع المدني، كتب هو، مثلها مثل نظام الخنادق في الحرب الحديثة» (مذكرات السجن، ص 1615). سواء كانت سطورًا من السلطة أو سطورًا من المقاومة، فإن تحديات المجتمع المدني تشكل الإطار الذي يعرف ويدعم المجتمع.

اليوم، ومع ذلك، فإن هذا السجن أو هذه المؤسسات الاجتماعية هي في إطار أزمة في كل مكان. يمكننا أن نفسر بلا شك أزمة المصانع، الأسرة، الكنيسة، وكل «السجون» الاجتماعية الأخرى كآكل تدريجي في مختلف الجدران، مما يترك بالتالي فراغًا اجتماعيًا، كما لو أن الحيز الاجتماعي المخطط للمجتمع المدني قد تحول إلى فضاء مفتوح وحر. ومع ذلك، فإن واحدًا من أهم دروس فوكو بالغة الأهمية هو أن السلطة لا تتركه فارغًا، ولكن على العكس، تحاول أن تملئه دائمًا. وهكذا يقترح دولوز أن نفهم أن انهيار الجدران المقامة من قبل هذه «السجون» لا يعد عملية إخلاء اجتماعي، ولكن بالأحرى، إنها عملية تعميم في المجتمع ككل لبعض المنطلقات التي تعمل حتى الآن في المساحات المحدودة وتنتشر كالفيروس. ويستثمر حاليًا المنطلق الرأسمالي المتقدم في المصانع كافة أشكال الإنتاج الاجتماعي. ينطبق هذا على المدرسة، الأسرة، السجن، المستشفى، وجميع المؤسسات التأديبية الأخرى.

«السجن، كما يقول فوكو، يبدأ حتى قبل أبوابه، بمجرد خروجك من منزلك». أصبح الحيز الاجتماعي سلس ولكن ليس بمعنى أنه أصبح فارغًا وخاليًا من المخططات التأديبية، ولكن بالأحرى، أصبحت هذه المخططات معقدة في كافة أنحاء المجتمع. فلم يعد الحيز الاجتماعي فارغًا من مؤسساته التأديبية، وإنما أصبح ممتلئًا بوحدات رقابية. لم تعد العلاقة بين المجتمع والدولة تنطوي على الوساطة وتنظيم المؤسسات من أجل الهيمنة والتأديب، ولكن تشعبت الدولة بالأحرى في دوائر لا حصر لها للإنتاج الاجتماعي.

لا يمثل الانتقال من المجتمع التأديبي إلى المجتمع الرقابي مجرد تحول أو إعادة تنظيم لهيكلية الهيمنة المؤسسية.

يصر فوكو على أن المؤسسات لا تشغل المركز المهيمن، كمصدر لعلاقات القوى، إنما بالأحرى، تمثل مستودع أو جهاز استراتيجيات السلطة. ما يفترض ويتم تنفيذه في المؤسسات، هو الرسم البياني: الآلة المجردة أو المجهولة للاستراتيجية، النمط غير المشكل أو غير المخطط لعلاقات السلطة. في التحول إلى المجتمع الرقابي، وبالإضافة إلى الأعراض على المستوى المؤسسي، يجب علينا كذلك إدراك التشكيلات على المستوى البياني. بعبارة أخرى، يجب علينا قبل كل شيء أن نقول: ما هي المخططات التي تحدد الشروط الممكنة في المجتمعات الرقابية؟ وبأي ترتيب تتوحد هذه القوى البيانية وكيف؟

الاستعارات التي نمتلكها لم تعد تقدم لنا النهج المناسب لطبيعة هذه المرحلة الانتقالية. لا يمكننا على سبيل المثال، أن نستخدم استعارة الهيكلية والهيكلية الفائقة، التي تعتبر مركزية إلى هذا الحد في مفهوم مؤسسات الوساطة في المجتمع المدني. حتى صورة أنفاق الخلد التي تميز هياكل المجتمعات التأديبية لم تعد صالحة في هذه الحالة. لم تعد المسارات المنظمة من قبل الخلد، كما قال دولوز، ولكن تموجات الشعبان اللانهائية هي التي أصبحت تميز الحيز السلس في المجتمعات الرقابية. بالإضافة إلى ذلك، يتميز الحيز المجازي في المجتمعات الرقابية بالأشكال المتحركة لرمال الصحراء حيث تتحرك المواقف باستمرار، أو بالأحرى من خلال المساحات المرنة «للفضاء الإلكتروني» مع تدفقاته المبرمجة للرموز والمعلومات التي لا حصر لها.

وتشير هذه الاستعارات الجديدة إلى تحولها الذي يتعلق بالرسم البياني للمجتمع الرقابي. لقد كان البانوبتيكون<sup>(16)</sup> والرسم البياني للقواعد التأديبية يعملان بشكل عام فيما يتعلق بالمواقف، بالنقاط الثابتة وبالهويات.

لقد اعترف فوكو بأن إنتاج الهويات (حتى الهويات «المعارضة» أو «المنحرفة»، مثل

16- بانوبتيكون (بالإنجليزية: Panopticon) وتعني «مراقبة» (opticon) الكل (Pan) هو نوع من السجون قام بتصميمه الفيلسوف الإنجليزي والمنظر الاجتماعي جيريمي بنتام في عام 1785. مفهوم التصميم هو السماح بمراقب واحد مراقبة جميع السجناء دون أن يكون المسجونون قادرين على معرفة ما إذا كانوا مراقبين أم لا. وصف بنتام «بانوبتيكون» على أنه «طريقة جديدة للحصول على قوة العقل على العقل». في وقت لاحق فكرة البانوبتيكون - كرمز للقوة غير المرئية - ألهمت مفكرين وفلاسفة مثل ميشيل فوكو، نعوم تشومسكي، زيجمونت بومانو، أعمال الكاتب البريطاني جورج أورويل.

عامل المصنع أو الشاذ جنسيًا) هو أمر أساسي لحسن سير عملية الهيمنة في المجتمعات التأديبية. في المقابل، لا يعتبر الرسم البياني الرقابي موجهًا نحو موقف أو هوية معينة، ولكن على العكس، يعتبر موجهًا نحو الحركة وعدم كشف الهوية. ويعمل هذا الرسم البياني على أساس «أي شخص» وبالتالي فإن أحكامه أو مؤسساته تستند في المقام الأول على التكرار وإنتاج الصورة الزائفة. لقد أعد الإنتاج التaylorي والفوردي، منذ عدد قليل من السنوات، نموذجًا للتبادلية، ولكن هذه التبادلية تستند على الأدوار المشتركة، المواقف الثابتة وقطع الغيار. تحديد هوية كل قطعة وكل دور هو ما أعطى بالتحديد الإمكانية لهذه التبادلية. ويقترح النموذج الإنتاجي «لأي شخص» (بعبارة أخرى، أي ما بعد الفوردية) حراكًا أوسع ومرونة لم تحدد الهويات بعد، مما يفسح المجال أمام التكرار. وهكذا، وسط أداء السلطة، تظهر ضوابط لتدفق المعلومات والاتصالات الأكثر تطورًا، تقنيات مبتكرة للمسح والرصد، ودور اجتماعي أوسع لوسائل الإعلام. تعمل الرقابة على مستوى الصورة الزائفة في المجتمع. إن عدم الكشف عن الهوية وأي شخص في المجتمعات الرقابية هما ما يعطيان لهذه المجتمعات على وجه التحديد مساحاتها المرنة.

بطبيعة الحال، يجب علينا ألا نسيء استخدام هذه الاستعارات معتقدين أنها يمكن أن تكون لها قيمة مطلقة. لا يعني التأكيد على انحدار المجتمع المدني أن آليات التنظيم والهيمنة التي تميز المجتمع المدني لم تعد تعمل أو لم تعد متواجدة. بالإضافة إلى ذلك، لا يعني الاعتراف بالانتقال من المجتمعات التأديبية إلى المجتمعات الرقابية أن الأجهزة التأديبية وإمكانات المقاومة قد اختفت تمامًا. والأهم من ذلك، إذا كان الحيز الاجتماعي أصبح سلسًا، فهذا لا يعني عدم وجود مخططات اجتماعية، على العكس، فكما قال دولوز وجيتري، إن في عملية التمهيد تظهر من جديد المخططات «في شكلها الأكثر مثالية والأكثر صرامة» (ميل بلاتو، ص 614). بعبارة أخرى، أدت أزمة أو انحدار «السجون» أو مؤسسات المجتمع المدني، بطريقة ما، إلى التقسيم المفرط للمجتمع. على سبيل المثال، في العقدين الأخيرين، بينما كان الإنتاج الصناعي في انخفاض، كان المخطط الاجتماعي الذي نعرفه في طريقه إلى المرونة، هذا الحيز، على الأقل جزئيًا، كان ممتلئًا بأشكال إنتاج مرنة تعمل على تجزئة قوى العمل في أشكال متطرفة، مع خلق شبكات متحركة وغير معروفة للعمل من المنزل، العمل بدوام جزئي، ومختلف أشكال العمل غير المعلن وشبه القانوني. إن الإنتاج الصناعي يجمع ويخلط التحول نحو الإنتاج المرن بشكل متناقض ما بين التمهيد



والتقسيم المفرط للحيز الاجتماعي. ويعتبر التقسيم الجديد متطرفًا ولكنه مع ذلك مرن ومتحرك؛ ولذا فنحن نجد أنفسنا أمام مفارقة الصرامة المرنة.

أما بالنسبة لنا، فإننا نود أن نبدأ ببناء الرسوم البيانية الجديدة، التي في نفس الوقت يمكن أن تسمح لنا بأن نفهم العمليات التي تصقل الجانب الاجتماعي، وكذلك العمليات التي تعمل على تقسيم الأراضي. أو بالأحرى، العمليات التي توحد المدينة والضاحية، وفي نفس العمليات التي تقسم من جديد وبطريقة عميقة هذا الحيز الموحد. في الواقع، إذا ما تمكنا فقط من تفسير آثار هذه الجدلية الجديدة على المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي، فقد نتمكن أيضًا، إذا ما وضعنا أنفسنا فيما يتعلق بالرسم البياني الأساسي، أن نحدد الجهات الفاعلة والأدوات القادرة في نهاية المطاف على تحريك عملية التحرر.

## الضاحية والعمل: منظور اجتماعي

لكي نفهم ما حدث في النسيج الحضري للضواحي الفقيرة، لا يكفي فقط أن ندرس السلوكيات أو المواقف، وإنما يجب علينا أن ندرك بشكل دقيق التقسيم الطبقي الذي يسودها، أي التشابك الاستثنائي بين الطبقات الاجتماعية المتباينة، العلاقات بين الأجيال وبين شبكات التواصل التي تنشئ العلاقات الاجتماعية. وللقيام بذلك، لا نستطيع أن نختار التحليل بالشكل التقليدي للطبقة الاجتماعية أو التكوين الاجتماعي والمهني الذي يعيبه الجانب السلبي، ألا وهو أنه يهمل العديد من البيانات الرئيسية، وخاصة الثقافية. ويعتبر هذا أكثر حقيقةً، وبالذات لنسيج حضري مثل نسيج سينسان دوني (مأخوذ هنا كنموذج)، حيث لم يعد اليوم وجود لقوات الإشراف، التكامل والتجانس، التي كانت متمثلة في الحزب الشيوعي والاتحاد العام للعمال، منذ سنوات قليلة. لقد تغيرت العادات كثيرًا كقوالب، تنوعت أنظمة التمثيل وتطورت أنماط تفسير الواقع الاجتماعي. للتحديث مثل علم الاجتماع الظاهري، نستطيع أن نقول إن العالم الاجتماعي المعاش من خلال المجموعات والأفراد في حالة تغيير كامل.

ولذلك يبدو أنه من الضروري إجراء التحليلات من حيث الأوساط التي تتسم بعقليات معينة وتشكل حول ممارسات شائعة. في مثل هذا الإطار، يعتبر التاريخ بكل وضوح بعدًا بالغ الأهمية، فهو يبدو مثل التأريخ للسلوكيات والتشكيلات الثقافية. بعبارة أخرى، يجب أن نصل إلى فهم الاستجابات الجماعية تجاه حالات وسياقات محددة من خلال مجموعة من الموارد الرمزية والثقافية. ولا يمكننا أن نتجاهل بسهولة آثار العلاقات الاقتصادية وتحولاتها الظرفية (الازدهار والبطالة والانهييار الاقتصادي)، ولكن هذه الآثار يتم توضيحها من خلال العالم الاجتماعي المعاش، ومن خلال قدرات المجموعات على معالجة المشاكل

انطلاقاً من مكتسباتهم الثقافية وتقاليدهم العملية. ويمكننا أن نرى على وجه التحديد كيف أن بعض الأوساط (مجموعة متجانسة نسبياً من الجماعات التفاعلية) تكون غير مستقرة في بعض الظروف (البطالة) بينما توجد أخرى أوساط ليست كذلك. في بعض الحالات يبقى العالم الاجتماعي المعاش مستقرًا، ويبدو أنه قادر على استيعاب تحولات السياقات، وفي بعض الحالات الأخرى يبدو أنه غير مستقر وأنه على حافة الانهيار.

في الواقع، هناك باستمرار إعادة هيكلة وتفكيك لهيكل الأوساط، مما يؤدي إلى تعديلات في السلوكيات وفي أنماط تفسير الواقع الاجتماعي.

في ظل ظواهر الهيكلية، يجب أن نولي أهمية كبيرة إلى العلاقات بين الأجيال وإلى الفجوات الزمنية التي نلاحظها بين تجاربهم وبين تشكيلهم لعوالمهم الاجتماعية المعاشة (المعرفة، أنماط التفكير، القيم الثقافية، إلخ). مما لا شك فيه، أنه يتم نقل التقاليد، ولكن بعد أن يتم إعادة تفسيرها أو تعديلها، مما يعني أن الثقافات الفرعية في الأوساط تتحرك باستمرار.

ومن خلال وجهة النظر هذه، نجد أنه من المثير للاهتمام ملاحظة أن الخلافات غالبًا ما تتبلور حول مشكلة وقت الفراغ أو المواقف تجاه العمل. يوضح تحقيق مثل التحقيق الذي أجراه راينر زول «نحن ليسنا كآبائنا»، أنه في هذه اللحظة يحدث نوع من أنواع الثورة الثقافية: أن البحث عن التعبير عن الحياة خارج عن العمل وفي أوقات الفراغ، والبعد عن العمل غير المتجانس في الحياة المهنية، هو ما يميز الشباب اليوم في الأوساط الشعبية. وكذلك، نحن نلاحظ لديهم مواقف جديدة تجاه الأعمال التطوعية والانضمام إلى المنظمات السياسية أو النقابية. يدخل الشباب أقل في أقل في المنظمات كأننا ندخل في الدين. تحدث مشاركتهم في الأعمال التطوعية المتقطعة غالبًا وفقًا للمشاكل المطروحة في لحظة بعينها: هم لا يحتشدون إلا عندما يرون أن التحديات تستحق الألم من أجلها، هم لا يحتشدون إلا عندما لا يكون هناك في نظرهم مشاكل كبيرة أو معلقة.

تعتبر التغييرات في العلاقات بين الجنسين أيضًا جزءًا من هذا السياق من التغييرات الثقافية. فلقد خرجت النساء الشابات أكثر وأكثر من الأدوار النسائية التقليدية، وخاصة دور ربات البيوت. بالتأكيد، لا زالت الأعمال المنزلية تسند إليهن بشكل أساسي، ولكن لم يمنعها

ذلك من أن تبحث في مجال العمل المهني والعلاقة الزوجية إمكانيات الاستقلال وتحقيق الذات. إنها لم تعد تنقل بشكل حقيقي القيم العائلية القديمة، وبالتالي تقوم بإضعاف علاقات السلطة في المجتمع ككل. في الوقت نفسه، أصبحت تنقل مفاهيم جديدة (على الأقل بشكل بدائي) في العلاقات الإنسانية، والتي تكون ملحوظة بشكل أقل في علاقات السلطة والهيمنة. من خلال هذا المنظور، تلعب النساء الشابات دورًا هامًا للغاية فيما يسميه راينر زول «الفردية الجديدة»، وهذه الفردية التي لا تستبعد، ولكن على العكس، البحث عن العلاقات التواصلية والتبادلية المتعددة، حتى عندما تكون هذه العلاقات تبدو صعبة ومحفوفة بالمخاطر. وكما توضح كافة الدراسات في فرنسا وفي ألمانيا، يبدو أن النساء الشابات اللاتي يحاولن تطوير العلاقات الاجتماعية لتصبح أكثر حرية، بعيدة كل البعد عن أوضاعهن المحافظة.

لم تقبل الفئات العمرية أكثر من خمسة وأربعين عامًا بسهولة هذه التغيرات الثقافية، لكنها لم تستطع معارضتها وخاصة مع ثقافتها الخاصة، التي هي في حد ذاتها في طريقها إلى التفكك. في إطار شكلها الشيوعي أو الاشتراكي (الاشتراكي الديموقراطي في ألمانيا)، يتم تنظيم هذه الثقافة على المستوى السياسي حول ممارسات الترقيات الاجتماعية وإصلاحات المجتمع، التي تستند على دولة الرفاه. لقد واجهت دولة الرفاه منذ السبعينيات صعوبات متزايدة (تمويل أنشطتها والحماية الاجتماعية على وجه الخصوص)، يبدو أنها فقدت أهميتها، وذلك بما أن سياسات الإصلاح والعمالة الكاملة أصبحت مستحيلة. بالإضافة إلى ذلك، تحيا هذه الثقافة القديمة على شكل حنين إلى الماضي، أو احتجاج عنيد، أو على شكل تعلق بعلاقات التنظيم (النقابة كشكل من أشكال الحياة، على سبيل المثال). يبدو أنها أصبحت أقل فعالية، هذا بالإضافة إلى الأزمة المتكررة في دولة الرفاه، وهي انهيار دول الشرق و«الاشتراكية الحقيقية» الدولية. وبناءً على ذلك، أصبح لدى الأجيال الأكبر سنًا هيمنة لردود فعل تبدو متأخرة إلى حد ما، أو حالة من حالات الدفاع في مواجهة واقع مربك ومثير للقلق. تفوقعت الثقافة العمالية القديمة حول نفسها في انتظار أيام أفضل لم تأت أبدًا. وبالتالي، لا يمكن أن تقاس الأجيال الشابة وفقًا لهذا التقليد الذي لا يمكن إعادة تفسيره من واقع خبراتهم. فهذه الأجيال، أصبحت في مواجهة تقليد مفتت، في طريقه إلى الزوال، لا يبدو أن له أدنى علاقة مع عالمهم الاجتماعي المعاش ولا مع مخططات تفسير الواقع التي يمكن أن يقوم بتطويره. ويترتب على ذلك العديد من الشكوك لدى هذه الأجيال

تجاه صورتها من منظورها. بالنسبة للشباب، يتميز هذا المجتمع الحالى دائماً بالفوارق الاجتماعية الأساسية، ولكن يبدو أن مستقبله غير واضح ولا مقروء.

من هذا المنطلق، لم تعد السياسة بالنسبة للكثير من الشباب، وسيلة مفضلة لتغيير أوضاعهم وطريقهم في الحياة، وإنما أصبحت مجرد مجموعة من الممارسات السياسية التي يمكن أن يتدخلوا في إطارها عندما يعتقدون أن بمقدورهم الحصول على نتائج ملموسة. فهم في الواقع، بعيدون إلى حد ما عن الممارسات الشكلى والمكررة التي تروج لها الأحزاب الجماهيرية الكبيرة التي كانت، حتى وقت قريب، هي التي تهيمن على المشهد السياسي وخاصة فيما يتعلق بالأوساط الشعبية. هناك أمور عدة جعلت من الصعب بلورة ثقافة جديدة، تكون مشكلة وموحدة بشكل كامل، ومنها: معدلات البطالة الهائلة ما بين الشباب دون سن الخامسة والعشرين عامًا، عدم استقرار العلاقة مع العمل لدى الكثير منهم، وتمديد فترة المراهقة بمقتضى الوقت الطويل الذي يتزايد في ظل أنظمة التعليم والتدريب. يجد الشباب العاطل عن العمل صعوبة في تحديد الخصوم الذين عليه محاربتهم، وتحديد مبادئ العمل كما رأينا بالفعل، مما يمنحهم في الكثير من الأحيان، من إيجاد معايير محددة ومرجعيات إيجابية. وهذا يعني أن الكثير من الشباب يستوعبون تغييرات ثقافية تحدث لديهم بشكل سلبي. ففي كثير من الأحيان، يبدو غير قادرين على التفكير فيما يفعلون. مما يعطي أهمية كبرى لظاهرة العصابات. غالبًا ما يتم مهاجمة هذه العصابات على أنها من ضمن عوامل الانحراف والجريمة، ومع ذلك، فهي تشكل ملجأًا يحاول الشباب من خلاله أن يجدوا الوسائل لمواجهة العالم الخارجي الذي يتم اعتباره عالمًا معاديًا (فهو يخلق المتسكعين). إنهم يحاولون نسخ روابط التضامن فيما بينهم، وأن يطوروا من وسائلهم للتعبير (مجموعات الروك، الرقص، الرياضة... إلخ).

وكما يوضح فرانسوا دوبه، فإن هناك بعض العناصر الإيجابية التي لا يجب الاستهانة بها، حيث التركيز فقط على العدوانية والعنف الناجمين عن العصابات. في الواقع، يشير عنف العصابات، تعاطي المخدرات والاتجار بها، إلى أن الشباب لا يتمكنون من التغلب على المشاكل التي تواجههم. يوجد شباب آخرون يأتون غالبًا من نفس الأوساط، يلجئون إلى استجابات أخرى، مثل - على وجه الخصوص - الاستثمار في النظام المدرسي ضد الفشل الدراسي. من هذا المنظور، يجب أن يتم أخذ حركات التعبئة المدرسية على محمل

الجد. مما ينبغي أن يقال وأن يكون واضحًا هو أن التغيرات الثقافية الجارية متناقضة لا محالة، فهي تتأرجح بين آفاق طفرات العلاقات الاجتماعية وآفاق تفكك الأماكن الاجتماعية القديمة. وغالبًا ما تصطدم الثورة الثقافية الجارية، التطلع إلى استقلالية أكبر من أجل الأفراد والفئات الاجتماعية، والتطلع أيضًا إلى استخدام أكثر تعقيدًا، ثري ومرن للعلاقات التواصلية الإنسانية، بظواهر الإقصاء، التهميش الاجتماعي، وتراجع تقديم المساعدات الاجتماعية للمنزولين. ولكن بعد هذه الملاحظة، يجب تجنب الوقوع في رؤى أكثر نمطية عن المجتمع ذي السرعتين (مصطلح فرنسي) أو عن المجتمع ذي الثلاثين (مصطلح ألماني). يجب ألا نتحدث عن درجة صفر على المستوى الاجتماعي (إلا في حالات محددة، حيث الاتجاهات في تفكيك العلاقات الاجتماعية هي دائمًا تخاض بطريقة أو بأخرى من قبل مؤسسات مختلفة وبفعالية مختلفة). وهكذا، فنحن نلاحظ لدى العاطلين، الشباب أو الناضجين، محاولات تبدو بارعة في الكثير من الأحيان في جمع إعانات البطالة بأشكالها المختلفة (إعانات البطالة، العلاج الاجتماعي للبطالة، تدريبات التأهيل... إلخ)، مع العمل الإضافي، الأنشطة المدرة للدخل من مختلف الأنواع، والأنشطة الاجتماعية... إلخ.

في هذا الصدد، يجب علينا الانفصال عن التمثيلات الدنيئة للغاية، والتي غالبًا ما تكون أبوية ومزرية حول الأوساط المحرومة في الضواحي الكبرى، التي يتم تقديمها بشكل تلقائي من وسائل الإعلام وجزء ممن يتعاملون مع هذه المشاكل. هؤلاء الذين يعانون من الإحباط اجتماعيًا ويتم تقييمهم على أنهم عناصر تساهم قليلًا في المجتمع، قد تجاوزوا إعاقة اجتماعية ربما تكون أثقل مثلها مثل كافة المعوقات المادية. وبالتالي يجب أن ينصب البحث في هذا المجال على التشكيك في هذه التمثيلات التلقائية، وأن يتم على أوسع نطاق توضيح النتائج التي تتعارض مع الخطابات السائدة بمنتهى السهولة. يجب على وجه الخصوص، التأكيد على المدى الهام للغاية لأعمال التضامن التي تحدث يوميًا من قبل شبكات غير رسمية، جمعيات عدة، ومجموعات المهاجرين. بالتأكيد، توجد أسر (غالبًا ما تكون من والد أو أم فقط) وأفراد تترنح تحت وطأة هذه المعركة من أجل البقاء على قيد الحياة والكرامة الاجتماعية، ولكن ليس انطلاقًا من هذه الحالات سوف نتناول مشاكل إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية ومحاربة المشاكل الاجتماعية.

لا يوجد حل للأزمة المتفشية في الضواحي خارج نطاق ظهور أنماط جديدة من الاندماج

الاجتماعي. يمكن للسياسات العامة بلا شك أن تساهم في ذلك (خاصة عن طريق مكافحة الفشل الدراسي، إعادة التسيكين بلا مسكن ثابت، تطوير التدريب المهني... إلخ)، ولكنها يمكن ألا تكون كافية، حيث إنها في المستقبل القريب، لا تملك الوسائل الكافية، وذلك على المستوى القومي كما على المستوى الأوروبي، من أجل القضاء على البطالة. علاوة على ذلك، يجب علينا أن ندرك أنها لا يمكنها تعويض ضعف الأنماط التقليدية للتنظيم والتمثيل، سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الاجتماعي. لذا يجب علينا أن نتساءل عما إذا كان، بشكل محتمل، يمكن أن تتواجد أنماط جديدة لدمج الأوساط الاجتماعية المشتتة عن طريق أوضاعها وخبراتها الاجتماعية المعاشة. ومن المفارقات أن تهديد البطالة قد امتد إلى أوساط غنية بالفعل، الطبقات المتوسطة الجديدة كالموظفين والعمال في الصناعات المتقدمة، يمكن أن يصبحوا عنصرًا موحدًا. على وجه التحديد، أجبرت ندرة المعروض من العمل، بما أنها أصبحت العناصر التي تشكل عنصرًا أساسيًا ودائمًا في العلاقة مع العمل، أكثر وأكثر العالم أن يتساءل عن مشكلة تقاسم العمل، وكذلك عن دور العمل في الحياة. وعلى الرغم من التباينات الكبيرة في الحصول على العمل (وذلك أساسًا بسبب الخلفية الثقافية)، يمكننا أن نفترض أن التمثيل (مثل التخطيط وظاهرة التفويض) لا يمكن أن يعتمد بدوره حول تقييم العمل المأجور، ولكن سيركز أكثر وأكثر على قضايا التقاسم والاستخدام الاجتماعي للعمل.

يمكننا حتى أن نذهب أبعد من ذلك في هذا الاتجاه، في أن العمل كنشاط تابع في إطار الحصول على أجر، يتميز اليوم بتغيرات عميقة. أولًا، لم يعد عملاً من نوع التaylorي (على الرغم من وجود فروع من الاقتصاد لا زالت التaylorية مهيمنة عليها)، أصبح أكثر وأكثر عملاً تغلب عليه الاستقلالية واستخدام الذكاء. وكما أوضح إيف كلوت (العمل ما بين النشاط والذاتية، رسالة دكتوراة في الفلسفة، إيكس-مرسيليا الأول، 1992)، أصبح استخدام ذاتية العمل عنصرًا أساسيًا في عمليات الإنتاج الأكثر حداثة. لضمان إنتاج مستمر ومرن، يجب علينا إشراك العمال في القرارات الصغيرة، مع الحفاظ على استبعادهم من القرارات الكبيرة والأساسية لتنظيم العمل.

نحن نطالب العمال بتحقيق أقصى قدر من الاستثمارات الشخصية، ولكن في نفس الوقت نحرّمهم من وسائل تحقيقه بشكل كامل. في هذا الصدد، يوجد استثمار ذاتي، وفي

نفس الوقت استثمار ذاتي سلبي. وبالتالي تتم ممارسة قدرات العمل في ظل ظروف من الجذب والتنافر، مما يجعله صعبًا ومتناقضًا بشكل تام. مما يعني باختصار، وجود مزج بين أزمة كامنة في تقسيم العمل الاجتماعي (توزيع العمل في المجتمع) وأزمة كامنة في تقسيم العمل في المؤسسات (أنماط الإنفاق في العمل).

شبكات جديدة وتحديد نطاقات إقليمية جديدة: في طور التشكيل:

وبالتالي لا يمكن أن يتوقف التحليل على تعريف السياق العام. بدلاً من ذلك، سيسعى التحليل إلى الإشارة بشكل رئيسي، من خلال دراسة الضواحي، إلى عمليات تدمير التضامات القديمة، إلى تقدم ظروف السكن القديمة، إلى تقدم شروط العمل والتواصل، فنحن نشهد فقط على ظهور أشكال جديدة من الجماعات في المجتمع وفي العمل. خلال العقد الماضي، كانت هناك العديد من الدراسات حول هذا الموضوع، وبدأ أن الاهتمام بالهياكل الإنتاجية والاجتماعية التي تتشكل على أرض الواقع بالضواحي نشطاً إلى حد كبير. وعندما نظرنا إلى هذه العمليات وفقاً للمنظور التاريخي ومنظور التنمية الصناعية، بدت الأمور أكثر وضوحاً. لأول مرة في الواقع، فيما يتعلق بتدمير المواقع الصناعية القديمة، نشهد عملية تتم على أوسع نطاق في الضواحي وتتعلق بعدم مركزية الأنشطة الإنتاجية. ومع ذلك، تدريجياً، أدى عدم المركزية إلى عمليات عفوية لإعادة التصنيع: تطابق مع عدم مركزية الصناعات الكبرى، نمو لمجموعة معقدة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، في الصناعة وفي القطاع الخدمي. على أساس هذا النمو، بدأ تعريف المناطق العمرانية الجديدة. بشكل عشوائي وبدون التفكير في الاستمرارية، أصبحت الضاحية مسرحاً لحركة واسعة من إعادة التصنيع. وقد تحول شكل حيز الضاحية من خلال استمرارية الإنتاج: الاجتماعي، رغم اضطرابه، فقد كان يحتوي على أمر ضمني محدد من خلال الشبكات الجديدة لنقل الأيدي العاملة، السلع والمعلومات. من خلال الفوضى في عملية التصنيع الجديدة، تظهر التنشئة الاجتماعية للعلاقات الإنتاجية؛ لذلك فليس من السهل معرفة ما هو المتغير المستقل الذي يحافظ على الحركة في طور التوتر وفي طور الامتداد، هل هي دائماً قدرة الصناعة على استثمار المساحات الجديدة من أجل زيادة مشروعها الخاص للتنمية، أم على العكس، هل هي نبضات شبكات الإنتاج في حد ذاتها، نبضات قوة العمل المتحركة



والمرنة وتداول المعلومات، والتي تحاول أن تتمركز حول نفسها؟

على وجه الخصوص، يجب أن يركز التحليل على هذا الغموض الإيجابي. إن المواقف المانوية التي تحاول تفسير كل شيء بمبادرة المشروع الأكبر هي مؤسسة بشكل سيئ (مونوبوليفيل الجديدة)<sup>(17)</sup> في إطار الانتشار الاجتماعي للإنتاج، مثلها مثل الذي يريدون رؤية الأفق الجديد للشبكات الإنتاجية من منظور البرودونية الجديدة<sup>(18)</sup>. يجب أن يتحول النظر نحو تفاعل استراتيجيات الأعمال وتعزيز الشبكات الإقليمية: هذا التفاعل يحتوي على حقائق جديدة متعلقة بالشركات في الأراضي الجديدة، فهو يحدد نطاقات إقليمية جديدة للتدفقات، ويفقد البنيات التحتية نطاقاتها الإقليمية. لم تعط العملية أي علامة على التبلور، مما يجعلنا عرضة لخطر الغموض باستمرار. يجب أن تكون هناك نظرة فاحصة تدرك أن هذا الغموض يعتبر بمثابة وضع طبيعي في الدورة الإنتاجية، على المدى الطويل.

إن الضاحية، كما أكدنا مرارًا وتكرارًا، في مركز هذه التنمية هي المكان الذي يتحقق فيه تشابك العلاقات الاجتماعية والإنتاجية الجديد مع مزيد من الحيوية. هذا السبب الذي جعل ما بعد الفوردية تضع الضاحية سواء في مركز الاهتمامات الحضرية، سواء في مركز الاهتمام الصناعي (مثلما فعلت الفوردية). إن المدينة، مثل المدينة لدى ماكس فيبر، هي التي يكون

---

17- كتاب مونوبوليفيل، مانويل كاستلز: تحليل العلاقة بين الشركة والدولة والمدينة من خلال تحقيق بشأن النمو الصناعي والعمراني للمنطقة دونكيرك، باريس؛ لاهاي، موتون (مع فرانيسيس غودار).

18- بيير جوزيف برودون (15 Pierre-Joseph Proudhon كانون الأول 1809 - 19 كانون الأول 1865)، سياسي فرنسي وفيلسوف تبادلي واشتراكي. كان عضوًا بالبرلمان الفرنسي، وكان أول شخص يطلق على نفسه "لاسلطوي". يعتبر واحدًا من أكثر المنظرين والمنظمين للاسلطوية. بعد أحداث 1848 بدأ يطلق على نفسه لقب اتحادي.

وُلد برودون في بيزانسون، كان طالبًا علم نفسه اللاتينية لكي يطبع نسخًا أفضل من الكتب اللاتينية. تأكيد الأكثر شهرة هو أن الملكية سرقة، كُتبت في عمله الأول الأساسي (ما هي الملكية؟) أو (التحقيق في مبدأ الحق والحكومة) الذي نُشر عام 1840. نشر الكتاب جذب اهتمام السلطات الفرنسية، وجذب أيضًا تدقيق كارل ماركس الذي بدأ المراسلة مع مؤلفه. أثر الاثنان في بعضهما البعض. تقابلوا عندما كان ماركس منفياً هناك، وانتهت صداقتهما عندما رد ماركس على كتاب برودون الذي يدعى (تناقضات النظام الاقتصادي) أو (فلسفة الفقر) مع العنوان الاستفزازي (فقر الفلسفة). أصبح النزاع واحدًا من مصادر الانقسام لجناحين: اللاسلطوي، والماركسي لمنظمة الرجال العاملين الدولية. البعض كإدموند ويلسون اعتبروا أن هجوم ماركس على برودون له أصل في دفاع الأخير لكارل غرون الذي لم يحبه ماركس بمرارة، ولكن كان يجهز ترجمات لأعمال برودون.

حبذ برودون الجمعيات العمالية أو التعاونيات العمالية بالإضافة إلى الملكية الفردية لعمال أو للفلاح على الملكية الخاصة أو تأمين الأرض وأماكن العمل. اعتبر أن الثورة الاشتراكية يمكن أن تحقق بطريقة سلمية. في كتاب (اعترافات الثوري برودون) أكد أن اللاسلطوية هي «نظام بدون قوة»، الجملة التي ألهمته الكثير بعد ذلك، في وجهة نظر البعض، رمز اللاسلطوية المتمثل في دائرة يتوسطها حرف (A) الإنجليزي، في يومنا المعاصر "يعد واحدًا من أكثر الجرافيتي الموجودة على حوائط المدن. حاول بلا نجاح أن يؤسس مصرفًا قوميًا ويمول بواسطته ما أصبح محاولة فاشلة لجمع الضرائب على الرأسماليين ومالكي الأسهم. مماثلًا في بعض جوانبه الاتحاد الائتماني، الذي من الممكن أن يعطي قروضًا بلا فوائد.

فيها تشابك لأنشطة الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي، الكفاءة الوظيفية والتركيز الثقافي، هي التي حققت قمة التنمية الإنتاجية، التعاونية والقيادية، وهي تقع حاليًا في الضواحي. توجد الصناعة في المدينة في نهاية المطاف، ولكن المدينة تسمى حاليًا الضاحية.

ليس فقط العلوم الاقتصادية، الاجتماعية، الحضرية لأوروبا القديمة هي التي ظلت صامته حيال هذا الوضع. في الولايات المتحدة، أيضًا، حيث هذه الظواهر متفشية بها منذ عشر سنوات على الأقل، لم تتقدم المناقشة كثيرًا، وقد تم ربط أزمة الاقتصاد الحضري بالنمو الإنتاجي للضواحي، أما فيما يخص بالتنشئة الاجتماعية للإنتاج، فقد تم اعتبارها نتيجة عرضية أكثر من اعتبارها شرطًا رئيسيًا. تم نقل المشاكل الهائلة التي تسببت فيها هذه الطفرة في المجال الاقتصادي، الاجتماعي والحضري، نحو إشكاليات تجاوز الأزمة بدلاً من توجيهها نحو نظرية الأزمة كإنتاج أسس اجتماعية وإنتاجية جديدة. وحتى عندما نتناول النقطة الأكثر حساسية في التحولات، أي الهيمنة النزعية للعمل غير المادي في سياق النظام الإنتاجي الجديد، سيكون التحليل متنبهًا للمحددات التكنولوجية، التي تعتبر أسباب هذه الهيمنة الجديدة (اتساع شبكات تكنولوجيا المعلومات، امتداد الاستخدام الشخصي للحاسب، قواعد الإنتاج من خلال الحاسب) أكثر من اهتمامه باكتشاف الطبيعة الجديدة لقوى العمل، الأشكال الجديدة لتحديد النطاقات الإقليمية والأشكال الجديدة للتأثير بين المدينة/الضاحية والقوى الإنتاجية الجديدة المحددة من خلال كافة هذه العمليات.

وبالتالي ينبغي التأكيد، على سبيل المثال، على كيفية عدم قدرة النشاط المحموم للبحث الحضري خلال عقد من الحكومة الاشتراكية في فرنسا على فهم الوضع الجديد في هذه المناطق الحضرية. بوضع حد للوظائف القطاعية للنشاط الإداري الحضري السابق، أصبحت التقارير التي تعلن السياسة الاشتراكية للمدينة تصر على النظرة المنهجية للثنائية المدينة/الضاحية، على تعقيد القوى الحالية، على ضرورة إدراك ديناميكيات هذه القوى ودفعها نحو تجارب جديدة من الرابطة الاجتماعية، من العقد، من المشاركة الفعالة في العملية الإدارية والسياسية. وبالتالي، ثمة تفسير صحيح للواقع الاجتماعي الحضري، ألا وهو الانتقاد الجذري للانقسام الوظيفي والبحث بشكل قوي على اتباع نهج شامل لعلاج المشاكل انطلاقًا من قاعدتها (من خلال الاتحادات والعقود اللامركزية مع المؤسسات الإدارية المحلية).

ولكن هذا الاستماع (وهذه المؤشرات الخجولة للتدخل) ينكسر في مواجهة الواقع، ويرجع ذلك لعدم قدرته على فهم الطبيعة الإنتاجية الجديدة للمناطق الحضرية.

لم تكن هذه الأمور أبداً: التشكيك بشكل جذري لتدخل الدولة في المدن وفي الضواحي، حساسية المشكلة المشتركة التي نتجت عن ذلك، شرطاً لجعل المواطنة الاجتماعية هي القاعدة والافتراض النشط للمواطنة السياسية، مترسخة في تحليل النسيج الإنتاجي. واقتناعاً منهم بإعطاء رد سياسي واجتماعي على أعمال الشغب في موجات عام 1981، أنهى محاربونا تجربتهم أمام أعمال الشغب في فولكس أون فيلين عام 1990! وبالتالي كان هذا الفشل لا مفر منه. في الواقع، لم تؤثر سياسة المدينة أو تقترب سياسة الشركات، وأبداً لم تقترب سياسة المواطنة بالسياسة الصناعية إلا للاستفادة من بعض الإشكاليات السخيفة المتعلقة «بالمواطنة داخل الشركات». وبالتالي وجد التجريب (الكلمة السحرية لسياسة المدينة في الثمانينيات) «التعقيد» ليس كأساس للتدخل قادر إلى الوصول إلى الافتراضات الإنتاجية للحياة الاجتماعية، وإنما كمجموعة غامضة وفوضوية في إطارها تنشت القدرات المتبقية من النضال الذي ظهر في نهاية المطاف في السبعينيات (خلال تقييم مؤلم ولكنه حقيقي للعلاقة بين الجانب الاجتماعي، الإنتاجي والسياسي).. وفي الأزمة (الاجتماعية والسياسية).

إن الإشكالية التي تم ويتم البحث عنها باستمرار: أحياناً يتم بناؤها بشكل اصطناعي متطور؛ وذلك لتجنب المشكلة الأساسية، ألا وهي جوهر الأزمة. التعقيد مقابل الجوهر. وبالتالي، فيمَ يتمثل جوهر الأزمة؟

تتمثل الأزمة بشكل أساسي في أن التحولات الصناعية قد حطمت العلاقات الاجتماعية، قد أزالته ظروف الترابط الاجتماعي الذي يتواصل ويعيد بناء نفسه باستمرار، قد منعت تشغيل الآليات القديمة للتمثيل وللحلول الوسيطة المؤسسية. إذن هذه هي المشكلة العامة في المجتمعات الرأسمالية في مرحلتها الحالية من التنمية؛ ولذلك فإن المشكلة أصبحت (إذا كان ذلك ممكناً) أكثر حدة ومأساوية في المناطق الحضرية الجديدة (بما في ذلك من مدن وضواحي). هنا، في الواقع، في المدينة وفي الضواحي، قد تم وضع علاقة المواطن بالإدارة على المحك. وتظهر مشكلة هذه التحولات في أنماط الإنتاج في المناطق الحضرية متضخمة؛ وذلك بسبب تعدد الآثار الناتجة عن البعد الدولي للتحولات. إن أزمة

الأيدولوجيات وخاصة آثار عدم الاستقرار بسبب ظواهر الهجرة الهائلة (القومية والدولية) مع الحراك الذي لا يمكن السيطرة عليه لقوى العمل التي نتجت عن ذلك، تعيد تعريف الأفق الاجتماعي والسياسي بشكل ملحوظ وبشكل دائم. لقد دفع التعديل الجذري لنمط إنتاج العالم الثالث لمواجهة العالم الصناعي، وداخل المناطق الحضرية تتم حالياً هذه المواجهة بينهما. فلقد تحولت التركيبة الاجتماعية والسياسية للجماهير العاملة بشكل أساسي. لقد انسحقت الأشكال القديمة للتمثيل بشكل كامل من قبل هذه التحولات الهائلة. وهكذا، وعلى ما يبدو أنه الدور الرئيسي للإدارة (نقل المعلومات كأساس للقرارات التي يتم اتخاذها والتميز الفعال لإيقاعات التدخل)، أصبح حالياً محل تشكيك بشكل جذري.

في هذا السياق، تم تعريف الأزمات الثلاث الكبرى في المجتمع الحضري. أولاً وقبل كل شيء، كانت الأزمة ناتجة عن مشكلة الإقصاء، ثم المشكلة المتعلقة بمسألة المواطنة، وأخيراً مشكلة المشاركة.

على ضوء ما ذكرناه حتى الآن، فإن مشكلة الإقصاء هي التي نستطيع بسهولة أن نتناولها. ولقد تم تناول هذه المشكلة على نطاق واسع في الأدب. إنه إقصاء لكل من تم تجاهلهم من قبل التطور التكنولوجي، هو تفاقم لمشكلات من يتم تقديم المساعدة لهم في دولة الرفاه، هو تهमيش قطاعات واسعة من البروليتاريين الشباب، هو عرقلة العمليات الاجتماعية لتحرير المرأة، هو وضع المهاجرين الذين لم يتمكنوا من دخول دورة الإنتاج إلا إذا تخلوا عن حقوقهم.

يكمن تحليل مشكلة الإقصاء، في مجال التنمية، في استخلاص نتيجة من تحليل تحول الطبقات الاجتماعية الأكثر حرماناً. يعني المجتمع ذو السرعتين، أن التنمية الحالية لنمط الإنتاج تم رسمها، بحيث تعترف بنفس الكرامة لكل من يشارك في التنظيم الاجتماعي للإنتاج. في التكوين الحضري للتنمية، يظهر المجتمع ذو السرعتين من خلال التعايش بين المدن والأحياء الفقيرة، وذلك من خلال تحديث المساكن مع استمرارية المدن القديمة والتي في طور التحلل. إن المخططات التأديبية هي التي ترسم المساحات المرنة في مدينة ما بعد الحداثة. في هذا الأفق، غالباً ما تصبح مشاكل الإقصاء هي مشاكل الفقر أو/ومشاكل القمع الشرطي كلما كانت هناك مقاومة، مما يستدعي بقنوط وبشكل حتمي قمعاً أكثر وأكثر. ها هي حدود الإقصاء، وخاصة عندما يتم ممارسة القمع بقوة، يصبح الإقصاء

غير قانوني، والسلوك يصبح إجرامياً.

فيما يتعلق بمشكلة المواطنة، كان التحليل والخطابة يتبادلان الأدوار. في واقع الأمر، تعتبر المواطنة الاجتماعية غير متكافئة، ولكن الادعاء على أوسع نطاق بنفس الطريقة بأن حقوق المواطنة السياسية في أحسن الأحوال، يعتبر خطأ، بل أسوأ من ذلك يعتبر نفاقاً. ومع ذلك فهذا لا يمنع ظهور قضية المواطنة بشكل سياسي باعتبارها أرضاً خصبة من الممكن أن تقود فوقها معركة من أجل الحق في الديمقراطية. لا تمنع الطبيعة الوهمية للاقتراح من إمكانية فعاليته. فوق هذه الأرض، أجرت التيارات الديمقراطية الليبرالية والتيار الاشتراكي دعاية لها على أوسع نطاق. الأمر لم يكن إلا مجرد دعاية، حيث إن النتائج الملموسة ضعيفة وغير موجودة. حالت هذه الأمور دون تحقيق أفضل المقترحات: حجم مشكلة الهجرة، امتداد عواقبها على المستوى الحضري، وزن الصراعات وإلحاح القضية. هذا هو الحال فيما يتعلق بالنقاش حول تصويت المقيمين الأجانب، وهو مؤشر حقيقي على الإرادة السياسية لتوسيع حق المواطنة، والذي حدث خلال فترة الثمانينيات كلها، منتهياً بشكل سلبي بإقرار معاهدة شنجن.

أصبح التعاون الإنتاجي على أوسع نطاق، والمدرج في الهيكل الاجتماعي الجديد للإنتاج، يتم بعيداً عن المجال السياسي: فقط أصبح نظام الفصل العنصري أمراً طبيعياً. أصبح يمر عبر المدن والضواحي، الأحياء ومحطات المترو، أوقات الفراغ والمدارس خطأ غير مرئي ولكنه قوي بما يكفي لكي يقسم ويعزل. لا يبدو منظرو المواطنين إلا بمظهر الطوباويين، وذلك عندما يتحدثون عن فئة التمديد العالمي لحقوق الإنسان.

والحقيقة أن عمال «العرق الأبيض» ليسوا أفضل حالاً من العمال «الملونة» أو من العمال «الأجانب». يصل التحليل إلى درجة صفر عندما نصمم أن نترك خارج الاعتبار العلمي الأبعاد الإنتاجية للمشكلة. ومن هنا تأتي عدم القدرة على مواجهة المشكلة المركزية، ألا وهي مشكلة التمثيل. وذلك على الرغم من أن القيادة السياسية قد سمحت بالحصول على المواطنة لكل هؤلاء الذين يشاركون في هذا الصدد في الإنتاج بالمعنى الحرفي للكلمة، والذين يتم اعتبارهم مستبعدين اليوم، حيث إن المشكلة لا تشير ببساطة إلى المساواة في الحقوق، ولكن المساواة أيضاً في ممارسة هذه الحقوق والمساواة في ممارسة التمثيل. ومع ذلك، في كل مرة، يجد نظام الأحزاب صعوبة في أن يخضع لهيكل احتياجات، مصالح

وإرادة الجماهير الحضرية، يصبح كل نقاش حول المواطنة مخيبًا للأمل ووهميًا؛ وذلك بسبب عدم فعالية آليات التمثيل. كما أن السياسات العامة قد أظهرت على أوسع نطاق، عجزها عن أن تجد حلًا كليًا لمشكلة الاستبعاد فقط، ولكن أصبحت أيضًا هذه السياسات غير قادرة على توقع المستقبل لما أهملته في الماضي: إدارة الموضوعات الإنتاجية كجهات فاعلة اجتماعية وسياسية بشكل كامل. لم يتحول قط انتقاد المفاهيم الحرفية للإجراءات العامة، استنكار حدود الإجراءات القطاعية، غياب كل إجراء محلي (كل الأمور التي جرت خلال عقد من الحكومة الاشتراكية الفرنسية، على سبيل المثال، والتي يتم التأكيد عليها باستمرار) إلى إعادة تأسيس متعددة، إقليمية وإنتاجية للتمثيل، فهذه الأمور كلها لم تكن مفتوحة قط أمام سلطة تأسيسية من المواطنين، وعلى وجه التحديد من الذين تم استبعادهم بشكل فعلي من العملية السياسية. كانت النتائج كارثية. فكل شيء لا يزال مجمدًا في الحركة العالمية للتعقيد. في العاصمة، في المدن وفي الضواحي، تظهر الأزمة كدليل على وجود جسد مريض. في أزمة التمثيل الناتجة عن ثغرات المواطنة، تواصل السلطة الإدارية ردها بالإكثار من التدخلات البديلة. ولكن لماذا؟



## الموقع الحضري الديموقراطي والمقاول السياسي الحضري:

المشكلة الثالثة التي طرحها أزمة السياسات الحضرية هي مشكلة المشاركة السياسية. من الواضح أن مشكلة المشاركة السياسية لها مغزى أكثر من مشاكل أخرى لم يتم حلها مثل الاستبعاد والمواطنة، أو على الأقل لم يتم طرحها للمناقشة بشكل ملائم في إطار الحياة الحضرية. ويمكننا أن نتساءل مع ذلك، إذا كان لا يجب اعتبار المشاركة ليس فقط كنتيجة لعدم الاستبعاد وللمواطنة، ولكن أيضًا كسبب ومحرك لها.

بشأن هذا الموضوع وكذلك بشأن الواقع التشاركي وحركات المواطنة في المدن وفي الضواحي، تحدث الأدب كثيرًا. ولكن هذا الأدب السياسي (وليس فقط السوسيولوجي) لا يزال أيضًا غامضًا وصامتًا، وكما أكدنا من قبل حول كل ما يتعلق بالتحليل السوسيولوجي، الذي لا يشير فقط إلى إنهاء الأزمة الحضرية، ولكن يشير إلى اقتراح بناء حقيقي.

ولمواجهة مشكلة المشاركة بشكل إيجابي، ربما ينبغي أن تكون هناك خطوة إلى الوراء. وبالتالي يجب علينا إعادة النظر في مبادئ خطابتنا. إنه في داخل التعاون الإنتاجي، تشكل ظروف الإنتاج، ديناميكيات التقييم، الروابط المادية والتفاعل، الأمور التي تعمل على تنسيق ووضع اللامسات الأخيرة للعمل الإنساني الجماعي الذي يهدف إلى إنتاج سلع الإنتاج وإلى إعادة إنتاج شروطها. وبالتالي، بناء على هذا الأساس، تعطى المشاركة على نحو متحيز. والسؤال هنا (وهو مركزي بشكل سياسي): كيف يتم التعبير عن هذه الموضوعية في ظل السلوكيات الذاتية؟ وما هي شروط هذا التحول؟



يبدو أن قدراً كبيراً من البحوث حاول الاقتراب من المشكلة والبدء في إلقاء الضوء على جوانبها المختلفة. إنها كل البحوث التي تؤكد على أهمية الموقع الحضري، على مولد وظيفة جديدة للمشروعات الحضرية، التي أسستها في المدن اللامركزية، والوعي الذي حدده تقارب المبادرات المختلفة على المستوى المحلي. في هذا المنظور، يعتبر النسيج الحضري على الفور كوسط لإجراء العمليات، كمجموعة غنية من المبادرات والقوى المنتجة المحتملة. الشبكات، التجمعات الإنتاجية، والوحدات الإدارية، وكذلك تلك التي تنظمها المؤسسات الخاصة، المنظمات الثقافية والجماعات العرقية تعتبر وسيلة لإمكانية وجود تنسيق معقد، إنها تكشف عن قوة منتجة باستمرار في المنطقة. يبدو أن هذا النهج طوعي وإيجابي، ومع ذلك فهو ليس كذلك، حيث إنه يفترض وجود منظور تفاعلي تعاوني، في إطاره تكون الموضوعات جماعية، ويحاول أن يؤسس مفهوماً لقطاع أعمال موسع يزداد عن طريق مجموعات منفردة تتوحد من أجل تحقيق ريادة أعمال عامة. وبالتالي فلا بد من تنمية مفهوم «الموقع الحضري» و«ريادة الأعمال السياسية» في نفس الوقت؛ حيث إنهما مترابطان معاً في مفهوم وفي منظور العمل الحضري. وإذا تمت تنمية هذين المفهومين معاً من الناحية النظرية ومن الناحية التجريبية، ربما يكشفان لنا عن وسيلة للخروج من الصعوبات التي ظهرت عندما تأثر النسيج الحضري بالأزمة الفورية، ويبدو لنا حتى الآن فقط مجرد خيال ووهم. يمكن أن يتم حل التناقض بين المواطنة الاجتماعية وبين المواطنة السياسية (في المقام الأول) من خلال «الموقع الحضري» و«ريادة الأعمال السياسية». نعود مرة أخرى إلى المفهومين.

يستند مفهوم «الموقع الحضري» على رؤية الإقليم كوسيط بين النسيج الموضوعي والتاريخي، مع كثافة خاصة لشبكات التواصل و(من ناحية أخرى) بين تشكيل الذاتيات الجديدة: وسيط قوي لا يمكن اختزاله في الصورة التي يحاول المنظور التقليديون للشبكات ومطورو تخطيط الدولة أن يقدموها لنا.

إن التعريف الذي يعطى حالياً للإقليم، سواء عن طريق نظرية الشبكات أو عن طريق الممارسات دون مبدأ التنمية، هو تعريف «العملية دون موضوع». كان البحث منتبهاً إلى الفتحات، ولكنه لم يلتفت إلى عناصر المقاومة وعناصر الاتساق. مع قبولنا لفكرة الإقليم المتفجر بشكل تمام، فنحن نصر على الرغم من ذلك على عناصر المقاومة، على العناصر

التي تحيط به.

تفجر يكون مصدرًا لأوجه تضافر جديدة وليس البدء بصفحة بيضاء من الإمكانيات. تفجر لا يعني إقليمًا مدارًا بطريقة خفية، ولكنه مع ذلك فعال للغاية، كما تعني إلى حد ما الفلسفة شبه الدادائية الفرنسية التي يتم تحديثها في الكثير من الأحيان، ولكن، على العكس، تعني ابتكار ذاتيات مختلفة، تحديث مرة أخرى «غير مقصود» لفعاليات مجتمعية جديدة. لا يمكن أن ننظر إلى الشبكات كوظائف رياضية وإنما كحقائق لديها مكوناتها التاريخية، عالية القيمة بشكل أنطولوجي، غير مادية بشكل فعلي. من المؤكد، أن الأمر لا يتعلق بأقاليم السلطة القديمة (التي نسفتها الجهات الفاعلة عن طريق رفض العمل والتحدي من خلال إعادة ابتكار بدائل لتنظيم العمل). ومن المؤكد أن الأمر لا يتعلق بأراضي المدينة وبالعواصم الفورية، وإنما يتعلق الأمر بأراضٍ جديدة، حيث توجد مساحة من الابتكار فارغة من المعنى ومن إعادة الهيكلة المستندة على روابط ليس لها واقع مرئي إلا على مستوى الرقابة، وحيث تعيش ذاتيات جديدة.

وبالتالي، الإقليم، من وجهة نظرنا، هو مكان لصراع مستمر بين عمل «القيادة» الرأسمالية وبين مقاومة مستمرة، مبتكرة ومتسقة بالكامل، لمنظمات ذاتية جديدة.

وبالتالي فإن تعريف الإقليم على أنه بمثابة أرض لظهور طاقات جديدة من التعاون، والذي يقبل تحدي تعاون ما بعد الفورية، والذي يحافظ من الماضي على كثافة المعرفة الحضرية الثابتة، التي تعد من أجل مستقبل ظهور طاقات كافية وفعالة.

هذا هو التعريف للإقليم الذي يسمح لنا أيضًا بالوصول إلى تعريف «الموقع الحضري». ولكن من الواضح أن هذا التعريف يتطلب التأكيد على طاقة سياسية تجعل من الثورة المتعددة والمنتشرة للإقليم نسيجًا تنفيذيًا. مما يجعلنا نقترح هنا مفهوم «الريادة السياسية». ما نقصده هنا بمفهوم «الريادة السياسية»، هو شكل متجدد «للمقاول» بشكل كامل مقارنة بالمفاهيم الكلاسيكية، وبالتالي لا تتشكل وظيفة التنظيم والابتكار في توقع الوسائل اللازمة لرأس المال من أجل تحقيق الإنتاج، ولكن الجمع بين شروط الإنتاج القائمة بالفعل مع الشروط التي كانت سابقًا، وذلك من أجل تحقيق الشروط المطلوبة للتعبئة المستمرة في الجانب الاجتماعي. ويعتبر هذا المقاول بمثابة جهة فاعلة عامة، أي أن ما

يقوم به يجري في مجال التعاون الاجتماعي الذي حدده النسيج الحضري. ثانيًا، والأهم من ذلك، يعتبر هذا المداول بمثابة جهة فاعلة سياسية، أي أن ما يقوم به يؤدي إلى كافة الوظائف السياسية اللازمة من أجل تجميع التعددية وتنظيم الإقليم. إذا كان الإقليم الحضري ناتجًا للأشخاص الذين يعيشون بداخله الذين يراكمون إمكانياتهم الإنتاجية لصالحه، فيتم الحصول على إنتاج هذا الإقليم من خلال وظيفة الريادة السياسية التي تجمع جماهيريًا وسياسيًا هذه القوى الإنتاجية، وذلك من أجل تشكيل وتجديد الإبداع في هذا الصدد.

وبناء على هذه القاعدة فقط، يمكن أن يتم بناء المشاركة السياسية والديموقراطية الاقتصادية. في الواقع، لا توجد تنمية اقتصادية ممكنة إلا على أساس الاستفادة المتواصلة القصوى من الإمكانيات الاجتماعية، إذا تم إنشاء وتشكيل هذه الإمكانيات الاجتماعية في الإقليم، وإذا ظهرت في الإقليم على أنها قوى تعاونية وعلى أنها ذاتيات متعاونة، فمن الواضح أن الإنتاج الأقصى لا يمكن أن يتوافق مع المشاركة القصوى، مع التعبئة القصوى، ليس لقوى العمل، ولكن مع الكيانات السياسية، ليس على خضوعها وبؤسها، ولكن على حريتها وذكائها.

وللوصول إلى الحد الأقصى من الفعالية الاقتصادية، لا بد للريادة السياسية (أيًا كانت وظيفة هذه الريادة) أن تكون ديموقراطية. لا تقل المواطنة السياسية (وربما تكون أكثر أهمية من المواطنة الاجتماعية) وذلك من أجل تحديد الإنتاجية. من أجل أن تكون تركيبة اقتصادية فعالة، لا بد أن تكون التركيبة بين «الموقع الحضري» و«الريادة السياسية» تركيبة ديموقراطية.

وفي الختام، فيما يتعلق بهذه المفاهيم، ربما سيكون من المثير للاهتمام أن نلقي نظرة سريعة على بعض مشاهد النقاش السياسي الفرنسي بشأن المدن في «المسار الجديد» خلال الثمانينيات. في الواقع، يبدو أنه بدايةً من هذا العقد، أصبحت تجربة الأشكال الجديدة للتدخل يتم تبريرها عن طريق حالة الطوارئ (الثورات الحضرية) وملاحظة وجود أزمة مؤسسية، وكذلك الاقتناع بفشل الدولة للتدخل في الإقليم بالوسائل الإدارية الأساسية؛ وبالتالي أصبح من الضروري تكليف الوظائف التنفيذية المباشرة إلى المسؤولين المحليين. هذا التجديد في النموذج الإداري يرسم طريقة جديدة للعمل العام، تعارض الطريقة التقليدية للتكامل الرأسي للأقاليم (نموذجي مثل كل من الشكل الملكي للسيادة

وأيضًا الديمقراطية التأديبية الفورية)، وهذا النموذج يسعى إلى تأسيس دمج المواطنين والعمال على نظام تفاعلات مؤهلة محليًا. ومن هنا يأتي نظام معقد من التجارب السياسية الديمقراطية التي تعبر عنها الإدارة عن طريق تحديد أشكال جديدة للموظفين وتحديد ثقافة إدارية، والذي يدخل في عمل المسؤولين المنتخبين ترتيبات قانونية وإدارية جديدة تسعى لريادة الأعمال السياسية انطلاقًا من القاعدة. وبعد عشر سنوات من التجريب، كما أشرنا أعلاه، لم يتم وقفها فقط وإنما تم الاعتراف بأنها عملية باءت بالفشل. لماذا؟ إن أسباب عدم نجاحها، والتي قدمت على مستوى التقييم الإداري المركزي، تصر على حقيقة أن عملية التجريب الديمقراطية للسياسات الجديدة للمدينة، في أحسن الأحوال، ستكون مشتتة في قنوات التلقائية وفي استحالة إصلاح الأقطاب الوطنية والعضوية للتفاعلات.

في أسوأ الأحوال، ستبدو هذه العملية غير قادرة على تكوين مجموعة الوظائف التقليدية الجمهورية في الدولة الجمهورية (المدرسة، الشرطة، القضاء... إلخ) وكذلك مجموعة المتطلبات الجديدة للتكامل الإقليمي: فهي ستكون بمثابة تفكيك مضاعف. ويمكننا أن نلاحظ أن هذه الانتقادات التي تشهد على الحدود نفسها للتحليل، هي التي منعت أو/واستنفذت جزئيًا فعالية هذا التجريب، وهذا يعني عدم القدرة على تحليل مجموعة العلاقات المتبادلة الاجتماعية الأكثر مباشرة داخل نسيج النشاط الإنتاجي، وبالتالي عدم القدرة على اتخاذ الديمقراطية كعامل أساسي للقاعدة الاجتماعية الحضرية.



## قم بتجربة كل ما هو جديد دائماً

إن قضية المواطنة الاجتماعية والسياسية التي تفرضها الأزمة الحالية للبحث يمكن أن يتم تجربتها فقط على أنها مفهوم جديد وممارسة اجتماعية جديدة.

في الموقع الحضري، نحن نواجه عدة مشاكل مختلفة: من التخطيط الإيكولوجي لآفاق الإسكان، من اللامركزية الصناعية ومن التنشئة الاجتماعية الحاسوبية، إلى إنشاء الشبكات الإنتاجية، من إعادة تنظيم الخدمات، نحو ظهور أشكال جديدة من التهميش ومن الفقر، من تعريف جديد لقانون العمل وحتى إعادة تشكيل يوم العمل وحتى ظهور أشكال جديدة من الحياة.

ولكن في الموقع الحضري، نحن غالباً ما نواجه قيادة سياسية جديدة. وهذه الريادة السياسية تنشأ من حقيقة أنه في الأوساط الحضرية، في الأحياء، في الشركات وفي المؤسسات المدرسية، العديد من الجمعيات وخاصة المبادرات (وحتى المنتظمة) التي تشكلها، فهي تشكل نسيجاً حياً. إن «صانعي القرار» و«الجهات الفاعلة» تسعى في هذا المجال للتأكيد على أن التجارب المعاشة يمكن أن تصبح لحظات لإعادة التشكيل والابتكار. ومن هنا تأتي أهمية وجود الباحثين داخل هذه العمليات. داخل العمليات تعني أن الباحثين ليس لديهم فقط شبكات مع الطلب الاجتماعي (الحكومة والشركات)، لكنهم لا يواجهون بشكل حصري معاناة القطاعات العريضة من السكان أو «الصعوبات». إن الباحثين يدخلون ضمن نطاق غموض عميق أو يمتزجون بين دمار وبناء، لقواعد إنتاجية واجتماعية قديمة وجديدة. هذا الغموض يعاش ويتم تفسيره. فهذا الغموض يتم تحطيمه وفي نفس الوقت يتم حله على المستوى السياسي. ولذلك يريد الباحثون أن يتم الاعتراف بهم داخل الموقع الحضري، حتى يستطيعوا بالتالي أن يجدوا كل الحلول والإجابات التي تكون في كثير

من الأحيان مجهولة، غير رسمية، ومع ذلك يتم إعدادها داخل الحركة والتاريخ (الماضي والحاضر) والذي يطرح الحاجة إلى التعبير السياسي. ومن هنا كانت الحاجة إلى تجربة دائماً تكون جديدة وتحاول أن تصبح بداخل عملية الريادة السياسية وأن تعترف وتفرض الطبيعة الديمقراطية.

ولكن كما كتبنا من قبل، «لا يزال تبادل وتداول الكلام صعباً للغاية بين هذين «النوعين» من الأنشطة والتي من ناحية، عمل بحثي وإنتاجي للمعارف، ومن ناحية أخرى، الخبرات والمعارف في الحياة اليومية، على الرغم من أن الكلام لا يتم تداوله في اتجاه واحد، وبالتالي يغذي إغراءات التصنيع المتبادل، وهذا الإنكار الوهمي لتعقيد الواقع، وهذا التصور «للخبرة الاجتماعية»، وفي نفس الوقت يغذي رفض المفهوم والتحليل باسم المعاش. بكل تأكيد، هذان النوعان من الأنشطة لا يخضعان للموضوع ذاته، ولا يشيران إلى نفس الوقتية، ولا ينفذان الإجراءات نفسها، وبالتالي فالتوترات المتعلقة بهما هي حتمية إلى حد كبير. بل إن الفرق بينهما، يعتبر أحد الشروط لكل حوار محتمل، وهناك شرط آخر هو لقاءهما في منطقة مشتركة للتنمية، حيث يتم وضعهما على المحك، التساؤل بشأنهما، تغذيتهما بشكل متبادل عن طريق الأنشطة، المهارات والاهتمامات، والتي بطابعها غير متجانسة. يفترض نقاش حيوي بالإضافة إلى أشياء أخرى، ضرورة عدم التفكير في العلاقات «المعارف/الخبرات» بشأن نمط النظرية/الممارسة، حيث إن نشاط البحث يجب في حد ذاته أن يتم التفكير في أن يتم عرضه كممارسة، مما يتطلب أن يكون هذا النشاط ملتزماً بمسؤوليات معينة، وأن يواجه الخيارات والمداولات التي ليست فقط نظرية، بينما في تجربة هؤلاء الذين يقيمون بالمدينة لأنهم يعيشون ويعملون هناك، حيث إنهم يبنون وينقلون في هذا الصدد ذاكرة، هي تحمل «المعرفة على شكل أفعال» والتي، بما أنها عادةً بعيدة عن معرفة نفسها بنفسها، فهي تتطلب تنفيذ برنامج للعمل. ويكفي القول إن مثل هذا العمل الذي يتطلب التطوير والتساؤل عن طريق الحوار لا يمكن أن يكون دون أصداء أو دون أدنى علاقة في آن واحد مع المناقشات والقضايا المعرفية الداخلية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومع أولئك الذين «يعملون» في إطار الثقافات السياسية وطرق التفكير والتدخل في الحياة الاجتماعية، في المواطنة وفي الديمقراطية (جمعية تورنون)<sup>(19)</sup>.

19- جمعية تورنون، هي جمعية مشهورة، بدأت أنشطتها في أكتوبر 2008. مقرها الحالي في باريس. يكمن عملها في أنشطة المنظمات التشاركية.

## إعادة ملكية الحيز العام

منذ عشرين عامًا والأمور تتبع القطار الخاص بها. على الأقل، منذ أزمة 1971-1974، وبعد استيعاب نضال الستينيات وهزيمة فيتنام، بدأ رأس المال متعدد الجنسيات في إطلاق مشروعه للتنمية فيما يتعلق بالتحديث ما بعد الصناعية والسياسة الليبرالية. لقد فرضت النيوليبرالية نفسها على مدار السنين: السنوات الرمادية حتى وإن كانت هذه السنوات مستنيرة، كما كان الحال في فرنسا، عن طريق عدد من الحركات النضالية العمالية الهجومية (مثل نضال عام 1986 على سبيل المثال) وعن طريق سلسلة من الانفجارات الطلابية، أولى مظاهرات ثورة العمل غير المادي، التي حولها حاول الاحتجاج الاجتماعي عبثًا أن ينظم نفسه. يعد ديسمبر 1995 بمثابة الانفصال الأول للكتلة الجماهيرية عن النظام السياسي والاقتصادي-الأيديولوجي الشامل للفترة الليبرالية.

لماذا كشفت حركات النضال في ديسمبر 1995 عن مثل هذه القوة الانفصالية؟ لماذا يمكننا أن نعتبر هذه الحركات هي بداية لنهاية الثورة المضادة في النصف الثاني من القرن العشرين؟ لقد بدأنا بإعطاء بعض الأجوبة على هذا التساؤل. وهذه الإجابات غالبًا ما تكون مثيرة للاهتمام. فمن الواضح بشكل خاص أن الوعي ينعكس بالطابع الذي لا يطاق بعمليات العولمة والتكامل الأوروبي، والتي تتسارع بشكل خاص في فرنسا، الإحساس بخيانة الوعد الجمهوري للرئاسة الجديدة، وكذلك مجموعة التناقضات المحددة عن طريق التنظيم الجديد للعمل- التحرك، المرونة، الانفصال عن سوق العمل، الاستبعاد، وعن طريق أزمة دولة الرفاه، بشكل فوري داخل عمليات تشكيل الحركة النضالية وتأصيلها. هذا في الغالب هو تعريف السياق الجديد الذي بداخله يتم تحديد المتطلبات الجديدة، والذي يبدو لي هامًا



للغاية: يدخل هذا السياق في نطاق «السياسة الحيوية»، بمعنى أن هذه الحركات النضالية تصطدم مع كل القواعد التأديبية والرقابية لمجموعة شروط إعادة إنتاج البروليتاريا. باختصار، إن النضال يأخذ اتجاهًا عالميًا، حيث يصبح النضال نضالاً «للمصلحة العامة» ويفرض إملاءات «الليبرالية أو الهمجية» ويحدد عتبة جديدة محتملة للعمل الاحتجاجي والتعبير عن الرغبة في العالم الجديد.

ومع ذلك لم ننجح في فهم الطبيعة الجذرية ومعنى الانفصال عن الفترة، الأمر الذي يميز النضال إذا لم نطرح هذه التساؤلات: من هو الفاعل؟ ما هو الموضوع المهيمن على النضال؟ ما هي الطبقة الاجتماعية التي نجحت، في وقت قصير للغاية في تحويل النضال من أجل مطالب معينة إلى نضال سياسي ضد القيادة الرأسمالية المعولمة؟ ولماذا؟ وما هي الترتيبات والمعدات التي تحدد تمديد وتوسيع هذا النضال وكذلك مستقبله السياسي؟ فمن السهل علينا أن نعطي الإجابة الأولى: يسمى هذا الموضوع «عامل الخدمات العامة». إنه هو، في مواصلات السكك الحديدية والمترو، في مجال الاتصالات، في الوظائف، في المستشفيات، في المدارس، في خدمات الطاقة... الخ، هو الذي يثير النضال، يوجهه ويعطي معنى هجومياً عامة للقضايا ذات الطابع الادعائي. ولكن إذا لم نتساءل عما تمثله هذه القطاعات من جديد اليوم في الجهاز السياسي والإنتاجي للرأسمالية المتقدمة، فستكون هذه الإجابة بلا فائدة تذكر. ما أقصد أن أقوله هو أنه يوجد حلقات أخرى من تاريخ الحركات النضالية العمالية حيث إن القدرة على منع تداول البضائع كانت أساسية في اندلاع المواجهات السياسية (إضرابات السكك الحديدية، وعلى وجه الخصوص، التي تملأ التاريخ التمردى العمالي)، اليوم، مع ذلك، في تنظيم رأس المال المتقدم، أن قدرة عمال الخدمات العامة في قطاع المواصلات، في قطاع الاتصالات، في قطاع التدريب وفي قطاع الصحة والطاقة للاستثمار مع القوة السياسية المحددة لنظام الإنتاج، أصبحت حاسمة في استبعاد أي آخر. كان تاتشر وريجان يدركان الأمر جيداً، هؤلاء المبادرون الأقوياء للاستراتيجية الليبرالية، من أجل إطلاق إعادة الهيكلة، قد قدموا مثلاً عندما اتخذوا عمال الطاقة أو عمال الاتصالات الجوية أعداء. لماذا إذن؟

إن الأجوبة التي تخرج من الابتذال لم تعد ممكنة، وإلا كان علينا الاعتراف أولاً، في هيكلية رأس المال المتقدم، أن كافة وسائل النقل، الاتصالات والتدريب، لم تعد تمثل فقط لحظة

لتداول البضائع أو عنصرًا لإعادة إنتاج الثروات، ولكن بالأحرى تشكل الشكل العام الذي يبنى الإنتاج في حد ذاته. لقد ذكرنا مرارًا وتكرارًا أن الإنتاج أصبح بمثابة عملية للتداول، حيث يجب العمل في الوقت المناسب تمامًا، وحيث يجب أن يكون حلقة في السلسلة الاجتماعية. لقد أظهر مضربو الخدمات العامة ذلك بشكل جيد، وذلك عن طريق الاستفادة من حلقات التداول، لقد أثّرنا على السلسلة الإنتاجية بأكملها، كيف؟ بالعمل على المحتوى، حيث يجب على المحتوى أن يتفاعل. وبما أننا لا نتحدث فقط عن هياكل الإنتاج ولكن أيضًا عن القوى الذاتية التي تبرز من خلالها، فنحن نرى بوضوح لماذا كان نضال عمال الخدمات العامة، منذ البداية، كان يمثل جميع العمال، ولماذا في المكان الاستراتيجي الذي يشغلونه، استثمر نضالهم على الفور شمولية النظام الإنتاجي وأبعاده السياسية والاجتماعية الجديدة.

إلى كل هؤلاء الذين يصفون هذا النضال «بالرجعي» و«المحافظ»، وإلى كل من يولي تحليلهم الموضوعي اهتمامًا كبيرًا لهذا الأمر، نستطيع الرد بشكل فوري، إذا تمسكنا بوجهات نظرهم الخاصة، بأن هذه الحركات النضالية وفعاليتها الأساسيين، كان لديهم على العكس دورهم المركزي والحاسم في النمط الجديد للإنتاج: فقد خاضوا النضال إلى نقطة حاسمة للغاية في «الإصلاح الرأسمالي»، ولهذا السبب الوحيد قاموا بتعطيله ولو حتى بشكل مؤقت.

إلا أن المشاركين في هذا النضال لم يكونوا فقط العمال أو بشكل أعم عمال الخدمات العامة: فعلى النحو نفسه، شارك الملايين من النساء ومن الرجال في باريس وفي كافة مدن فرنسا، من أجل الذهاب إلى العمل، أو التحرك فقط بمتنهي البساطة، وقد فرضوا جهودًا جديرة بالذكر في فترة الحرب، في ظروف مؤلمة حقًا بنفس القدر. ولقد أظهرت وسائل الإعلام هذه الجهود وهذا العناء اليومي ببعض الحماس والشغف، أولًا لمحاولة تنظيم ثورة المستخدمين، ثم مرة تم رفض هذه العملية بشكل ساحق، وذلك من أجل تمجيد تحضرهم وود سلوكياتهم مع التركيز على المعاناة الناتجة عن الإضراب. ولكن لم يخبرنا علم الاجتماع الصناعي، الأيديولوجية الليبرالية الجديدة وكل آداب الدولة، خلال سنوات، إلا، فيما بعد مرحلة ما بعد الصناعية، أن المستخدمين أنفسهم هم منتجو هذه الخدمة؟ وبالتالي كيف إذن يفعلون ذلك، هؤلاء منتجو الأيديولوجية، لكي ينفوا بشكل قاطع، في محاولة لرسم مجتمع من المستخدمين ضد عمال الخدمات أو للبحث، بأي طريقة كانت، تحديد وضعهم

## كمجتمعات منفصلة؟

في الواقع، إن المستخدمين هم «منتجون مشاركون» في الخدمات العامة. هم كذلك بأشكال مختلفة (تتراوح ما بين الاستهلاك السلبي الأقصى والحد الأدنى من التفاعل، إلى الاستهلاك السلبي الأدنى مع الحد الأقصى من الاستهلاك: يبدو كمثال للحالة الأولى مستخدمو خدمات الطاقة، وكمثال على الحالة الثانية مستخدمو الاتصالات، التعليم والصحة).

اليوم، في ظل النضال، يُظهر «هذا الإنتاج المشترك» مستوى عاليًا للغاية من الوعي. يعترف المستخدمون بمصلحتهم الخاصة في نضال العمال الذين ينتجون لهم الخدمات. إذا كانت الخدمات إنتاج المشترك، فهي لديها ماهية عامة. نحن لا ننكر أنه قد يكون هناك تعارضات وتناقضات قد تنشأ بين عرض وطلب الخدمة: وإنما نحاول أن نؤكد على حدوث هذه التناقضات هي أيضًا في إطار عام. أيضًا، عندما جعل العاملون في مجال الخدمات من نضالهم دفاعًا، تأكيدًا على الطابع العام لإنتاجهم وطلبًا للاعتراف به على هذا النحو كما هو، فإن المستخدمين يتم اعتبارهم مشاركين في إنتاج هذا النضال بشكل تام. يعتبر السير على الأقدام في الثلوج، ركوب السيارات، الانتظار في الصفوف، كل هذه الفترات من الانتظار اللانهائي كحلقة من حلقات النضال. لم يثبت الإضراب قوته فقط عن طريق المواقب النقابية الصاخبة، بل أيضًا عن طريق المواقب الودية التي تحدث في كل صباح وفي كل مساء. لم يكن إضرابًا عن طريق التفويض بل إضرابًا واسع الانتشار، يشمل الحياة الاجتماعية ثم دخل أيضًا في الحياة اليومية. في قاموس الإضرابات الذي اخترعته البروليتاريا النضالية، (الإضرابات النقابية، الإضرابات العامة، الإضرابات الشاملة، إضرابات للمطالبة بالحقوق... إلخ)، يجب إضافة هذه الصيغة الجديدة إلى إضرابات المدن الكبرى.

ولكن دعونا نحذر لأننا عندما نصر على هذا الإنتاج التشاركي بين المدن الكبرى في النضال، فإننا نحدد مفهومًا «عامًا» يتمتع بتكافؤ ثوري. من حيث الشعور بالمسؤولية المشتركة التي أظهرها «المستخدمون» في مواجهة إضراب الخدمات، لا يسعنا إلا الاعتراف بتصرف استعادة الإدارة كإجراء مباشر وتخريبي. بالوعي بطبيعة هذا التصرف، لا يسع للفكر إلا أن ينتقل إلى الافتراض الآتي وهو تعريف الخدمة العامة، وبالتالي إدارتها ووظائفها الإنتاجية على مستوى عام للغاية، باعتبارها عملاً مشتركًا للجميع. مشتركًا لدى

الجميع كممثل جميع المنتجات التعاونية: بلغة الإدارة الديمقراطية. وبالتالي هنا، لا علاقة بتعريف «العام» مع تعريفه فيما يتعلق بالدولة.

كشفت الدولة عن وجهها الرأسمالي عندما أرادت خصخصة المرافق العامة. على العكس فإن الحركات النضالية تظهر وجهًا تخريبيًا خارج نطاق الدولة ووظيفتها كوصي على رأس المال. وحتى إن كانت بعض الجهات الفاعلة قد دعمت «الخدمة العامة على الطريقة الفرنسية»، فأنا أعتقد في الواقع اليوم أن قليلًا ما يتم اعتباره صادقًا من حيث الدفاع عن بقايا الجمهورية الثالثة، والتي تم تحديثها عن طريق الحل الوسط الفوردي ما بين القوات الشعبية للمقاومة وبين التكنوقراط الديجوليين، والذي يتم استبداله باستمرار بشكل مغلوط تاريخيًا. تعني الحركات النضالية لنا أنه إذا كانت «الخدمة العامة على الطريقة الفرنسية» يجب أن تستمر، فسوف يتم طرحها باستخدام مصطلحات جديدة تمامًا: كتجربة جديدة لإعادة بناء خدمة عامة في ديناميكية ديمقراطية لاستعادة الإدارة والإنتاج المشترك الديمقراطي الخاص بالخدمة. في الواقع، ومن خلال هذه الحركات النضالية تفتح هنا إشكالية جديدة: إشكالية تأسيسية. فالأمر يتعلق هنا بفهم ما يعني «الطابع العام للخدمات» الجديد، والذي يسمح لها بالإفلات من الخصخصة ومن قواعد السوق العالمية، وفي الوقت نفسه، يسمح لها بالإفلات من الغموض الأيديولوجي الذي ينشأ من الوظيفة المعولمة والرأسمالية بشكل مباشر لإجراءات الدولة القومية. يعتبر الوعي بهذه الإشكالية أمرًا ضمنيًا في الحركات النضالية. في هذا الصدد، تمثل هذه الإشكالية القدرة التخريبية.

علاوة على ذلك، إذا كان حقيقياً حالياً أن الخدمات تشكل اليوم «الشكل العام» لأي شكل من أشكال إنتاجية الدولة أو الإنتاجية الخاصة، وإذا كان حقيقياً أن هذه الخدمات توضح كيف أن دور التعاون في الإنتاج بأكمله وفي تداوله يعتبر مركزياً ونموذجياً، فإن هذا المفهوم الجديد للعام يشكل نموذجاً لكل تجربة جديدة لإنتاج مهياً اجتماعياً.

باختصار، إن المجال العام كمجموعة من الأنشطة تحت وصاية الدولة، وذلك من أجل السماح بإعادة إنتاج النظام الرأسمالي والتراكم الخاص، قد انتهى بالتواجد أخيراً هنا. فنحن نجد أنفسنا أمام مفهوم جديد للمجال العام، أي مفهوم إنتاج يتم تنظيمه حول التفاعل، والذي بداخله يكون من المستحيل التمييز بين تنمية الثروة وتنمية الديمقراطية، مثله مثل التوسع التفاعلي للعلاقات الاجتماعية مع استعادة الإدارة من قبل الموضوعات

الإنتاجية. وهكذا أصبح القضاء على الاستغلال مرئيًا هنا، فإنه لا يبدو كأستورة وإنما كإمكانية ملموسة.

ولكن هذا البعد الذاتي للعام ليس شيئًا يؤثر على العاملين الاجتماعيين، أي العاملين في مجال الخدمات العامة. إنه الشيء الذي يستثمر، كما رأينا، ذاتية المشاركين في إنتاج الخدمات، وبالتالي كافة المواطنين الذي يعملون.

و«كلنا معًا» من ضمن شعارات الحركات النضالية والذي أظهر مجتمعًا جديدًا، جماعة اجتماعية منتجة، تريد أن يتم الاعتراف بها. يعتبر هذا الاعتراف مزدوجًا. إنه في الواقع، من ناحية، ديناميكية إعادة التشكيل التي تسفر عن الحركة، إنه مجتمع النضال الذي في إطاره يتم دعوة جميع العاملين من قبل هؤلاء العمال الذين عن طريق موقفهم يشكلون النسيج الرئيسي للتعاون الإنتاجي. ها هي الديناميكية الأولى للعملية. من ناحية أخرى، يمكن الاعتراف المطلوب في استعادة الخدمة سواء من المجتمع في إطار النضال أو من هؤلاء، الذين عندما يعملون، يستخدمون الخدمات من أجل إنتاج الثروات.

وهكذا يعمل النضال كتصور مسبق للهدف الذي يسعى إليه، الطريقة أي «نكون معًا» من أجل أن نهزم هي تصور مسبق للغاية، أي «نكون معًا» من أجل بناء الثروة خارج الرأسمالية وضدها.

ما يهمنا أن نؤكد عليه هنا هو أنه في إطار النضال الذي عشناه، وخاصة فيما يتعلق بالخدمات العامة المعنية، قد تم إثراء مفهوم المجتمع بمحاور أساسية. يتم اعتبار مفهوم المجتمع وحتى وخصوصًا في الفكر الهدام، كالأمر الذي يربك المحاور الملموسة لعملية الاستغلال، عن طريق تسطيحها في شكل يتم فيه تقديم إجمالي علاقات الموضوعات عن طريق وحدة الوظيفة بدلًا من المحور المتناقض المتعلق بالعملية التشاركية والإنتاجية. خلال النضال الذي نحن بصدد تحليله، يظهر لأول مرة مجتمع مفصلي للغاية، جيمينشافت<sup>(20)</sup>، والذي يملك هو في حد ذاته كل خصائص التعددية والذي يعارض السلطة ككيان إنتاجي بأكمله.

20- جيمينشافت، معناه: مجتمع، باللغة الألمانية.

وبالتالي، فقد أدى التفكير في الحركة على طرح مشكلة الفترة الانتقالية على مستوى أعلى من التنظيم الإنتاجي، هنا حيث إن الجمهور الذي يتم اعتباره كمجموعة من الوظائف الاجتماعية، وذلك بفضل ثراء محاوره، لا يتطلب الفصل بين مستويات الإنتاج ومستويات القيادة. على العكس من ذلك، تشكل استعادة القيادة في الوظيفة الإنتاجية وبناء العلاقات الاجتماعية حاليًا سلسلة متصلة. مشكلة الانتقال نحو مجتمع مهياً اجتماعيًا، نحو الشيوعية، لا تكمن فقط في تعريف شكل النضال ضد الدولة، ولكن على العكس، تكمن بشكل أساسي في تعريف الأطر الزمنية والأشكال التي تسمح باستعادة الوظائف الإنتاجية من جانب المجتمع.

و«كلنا معًا» هو مشروع انتقال إلى الشيوعية. هذه الحركات النضالية تتيح لنا أن نبدأ في أن نسمي من جديد باسمها الحركة الحقيقية لتحول الحالة الراهنة. وإذا كان العمل الذي لا بد من القيام به هو إعادة تشكيل الحركة الحقيقية في التصور وتنمية التاريخ، عملاً ضخماً للغاية، فإننا يمكن أن نبدأ بتحديد الحالة المثالية للحركة من خلال أقوال تعكس الرغبة.

وقد كان شعار «كلنا معًا» قد تم إطلاقه واستقباله من الحركة، بصورة دورية، وهو يعد بمثابة دعوة مقدمة للعاملين في المؤسسات الخاصة للمشاركة في النضال. ولقد رأينا كيف تحول الشعار تدريجيًا. ولكن إنه لأمر حقيقى أن مغزاه الأول ودعوته الأولى قد وقعا في الفراغ. لماذا؟ لماذا العمال الذين ينتمون إلى الفئة التي يقال عليها «قانونًا»: الفئة الخاصة، لم ينضموا إلى النضال؟

في الحقيقة إن التفسيرات التي أعطيت بأن العاملين في المجال الخاص لم ينضموا إلى النضال كانت واقعية للغاية: فهي تتراوح من مبررات تشير إلى هيكل الأجور (أجر فردي عن طريق قياس حجم المشاركة، وبالتالي يخضع لقمع فوري من رب العمل في حالة الإضراب) إلى مبررات تشير إلى أزمة العمل النقابي في قطاع الصناعة والخدمات. هذه التفسيرات، على الرغم من أنها واقعية، فإنها مع ذلك تنسى العنصر الهيكلي في القطاع الخاص، وهذا يعني أنه بداخله ما زال الاتجاه لتحويل الهيكل الإنتاجي إلى هيكل عام غير واضح ومخفيًا، من جهة، بسبب الهيمنة المفرطة للصناعات التحويلية، ومن جهة، بسبب الهيمنة المشينة لقواعد الربح الخاص، والذي غالبًا ما يتم تفسيره وفقًا لنماذج مالية. لعل

هذا هو الوقت لكي نقول إن الوظائف الإنتاجية المرتبطة بالإنتاج التصنيعي، بألف طريقة، إنها في طريقها للزوال. ونتيجة لذلك، فإن الطبقات العاملة المرتبطة بالوظائف التصنيعية هي الأكثر عرضة للابتزاز والبطالة، وبالتالي فهي الطبقات الأضعف. ولهذا السبب بالتحديد، كانت هي الأقل قدرة على قيادة الحركات النضالية الهجومية. وهذه الطبقات محاصرة الآن في مفارقة: في اللحظة التي ستندمج فيها إلى النضال، فإنها ستصبح مضطرة إلى تدمير أماكن الإنتاج التي تتلقى منها كل يوم راتبًا. فهي إلى حد ما مثل الفلاحين في الثورة الفرنسية: فهي لا تناضل من أجل هزيمة النظام الإنتاجي الذي تشارك فيه، وإنما لهزيمة نظام آخر تنسحق هي بداخله.

ولكن هذا التفسير لا ينطبق على العاملين في القطاع التصنيعي الخاص. بل العكس، في القطاع الخاص، تتواجد شركات الخدمات حاليًا على نحو متزايد. لقد وضعت الشركات التصنيعية الكبرى بشكل ساحق وبشكل متزايد الوظائف المباشرة وغير المباشرة الإنتاجية خارجًا، وذلك عن طريق اختزالها على شكل خدمات تجارية وإدراجها في سياق الإنتاج الاجتماعي. إنه في القطاع الخاص للخدمات، يمكن أن يتم إعادة اكتشاف للقطاع العام، وبالتالي تصبح إعادة تشكيل بروليتاريا جديدة ممكنة. إعادة تشكيل ممكنة، حيث إن الأشكال العمالية، في القطاع الخاص، تكون ذات صفات أساسية، مثل المرونة الزمانية والتنقل المكاني. هنا حيث يتم تشكيل الأرباح، كما في القطاعات العامة، خاصة عن طريق استغلال التعاون الاجتماعي.

في نضال شهر ديسمبر، كان أهم ما يميز الدعوة التي قدمت للقطاع الخاص لكي يشارك في النضال، التأخر والارتباك. وقد قدمت هذه الدعوة بالشكل التقليدي لدعوة عمال الشركات المصنعة في القطاع الخاص، بينما أثناء النضال كان على العكس، عمال ومنفذو الخدمات، وحتى الخدمات الخاصة، هم من كان لديهم الفرصة لكي يتم الاعتراف بهم داخل المفهوم الجديد للقطاع العام، وبالتالي في الاستعادة التعاونية لإنتاج الثروة من خلال البناء والإدارة الديمقراطيون للمجتمع المنتج.

يمكننا حاليًا تحديد موضوع نضال شهر ديسمبر. وإذا بقينا على المستوى السطحي، نحن يمكن أن نعتبر أننا بصدد: عامل في الخدمة العامة، في المقام الثاني، هو يبدو مثل «عامل اجتماعي»، أي كمنتج للعلاقات الاجتماعية، التي من خلالها يبدو كمنتج للثروة، في

المقام الثالث، لقد تم تعزيز هذا التحديد حيث إن عملاء الخدمات، أي المواطنين بشكل عام، يشاركون في النضال، في المقام الرابع، يبدو أن الخدمة تعطى الطابع العام في الواقع إلى المكان الاستراتيجي للاستغلال وبالتالي للتناقضات الجديدة التي يمكن أن تنشأ من خلال الحركات النضالية الهجومية، في المقام الخامس، من الواضح أن منفذي خدمات القطاع الخاص، أي الجزء الأغلب من عاملي القطاع الخاص الذي تم إعادة هيكلته في الخدمات، قد تم انجذابهم هم أيضًا إلى هذه الدورة من الحركات النضالية.

ولكن العامل الاجتماعي هو عامل غير مادي. وهو كذلك، حيث إنه يعتبر عنصرًا ذا تعليم عالٍ، وحيث إن عمله وجهده بشكل أساسي ذهنيان، وحيث إن نشاطه هو بالأساس نشاط تعاوني. يوجد حاليًا إنتاج لأفعال لغوية وأنشطة تعاونية في قلب المجتمع وهيكله للسلطة. وبالتالي العامل الاجتماعي هو غير مادي حيث إنه يشارك في الطابع الفكري والتعاوني للعمل الجديد.

ومع ذلك، فما زال الطابع الجديد للعمل عضوياً، حياة كاملة مشكلة من احتياجات ورغبات، من خصوصيات وأجيال تتعاقب. لقد أظهر موضوع نضال شهر ديسمبر، وذلك من خلال النضال وأهدافه، أن الحياة بأسرها بكل تعقيداتها، تخضع لنضال وإنتاج الذاتية، وبالتالي رفض استبعاد التعاون الاجتماعي من قبل تنمية رأس المال.

في كل الأحوال، يقول العمال أثناء نضالهم للحكام، إذا كنتم لا تريدون أن تعترفوا بالطبيعة الفكرية الجماعية للعمل والمرتبطة بحريته، فستكونون مضطرين للاعتراف بأنها أمر ضروري، مع الاعتراف بقوتها، وإلا ستكونون غير قادرين على التفاوض على الرواتب، على إعادة الإنتاج الاجتماعي والتشكيل الاقتصادي- السياسي دون أن يتم الأخذ في الاعتبار لهذه الحقيقة!

يمثل مجال الاتصالات والتدريب قطاعات الطبقة الأكثر الأهمية من حيث اللامادية، الجمهور التفاعلي والعضوية، هنا كتاب الفكر العام حيث تنبأ ماركس بأنه سيكون العامل الأساسي للإنتاج في رأس المال المتقدم، الذي يبدو كعضوي. في عملية التشكيل، تبنى وستبنى قوى العمل، وبشكل دائم، طوال الحياة وعلى مدة الأجيال، ليس فقط بالتفاعل الكامل بين الخصائص النشطة وإنما بتفاعل هذه الخصائص مع العالم، والبيئة التي



تحيطه تم بناؤها، وستبنى بشكل دائم من خلال النشاط الاجتماعي. إن الاتصالات، التي تمثل في المستقبل القريب إجمالي تداول الإشارات الإنتاجية، واللغات التعاونية، وبالتالي، تشكل الشكل الخارجي لرأس المال هذا الثابت والذي تستعيد العقول البشرية. إنه من خلال التدريب والاتصالات تتواجه عمليات إنتاج الذاتية مع عمليات استعباد الذاتيات الإنتاجية وإلى إنشاء الأرباح الأعلى قيمة.

وبناء على هذه المحاور يتركز النضال على شكل الملكية، وذلك حيث إن التدريب والاتصالات يمثلان النقطة الأعلى والهيكل الأكثر وضوحًا للإنتاج كخدمة عامة.

تمثل الحركات النضالية لشهر ديسمبر تحديًا هائلًا للنظرية الثورية. إن عمال الخدمات المادية وغير المادية هم من لديهم الأثر المهيمن على هذا الصدد: ها هو العامل الاجتماعي بكامل خصائصه الإنتاجية. وبالتالي تقع هذه الحركات النضالية على مستوى رأس المال المتقدم، أو كما يطلق عليه، ما بعد الحداثة و/أو ما بعد الصناعية. يظهر عمال الخدمات في المقام الأول الإنتاجية الاجتماعية، ويسلطون الضوء على التناقضات التي تعترض تنميته. يتم طرح مشكلة تحرر القيادة الرأسمالية، وكذلك مشكلة تحرير نمط الإنتاج الرأسمالي هنا بطريقة جديدة، وذلك حيث يتم عرض الصراع الطبقي هنا بشكل جديد تمامًا.

لقد فقدت الصناعة التحويلية والقائمون على تنفيذها بشكل نهائي دورهما المركزي الذي كان لدهيما في شن وفي قيادة نضال الطبقات، بينما القائمون على تنفيذ الخدمات، وحتى خصوصًا القائمون على تنفيذ خدمات خدمات القطاع الخاص للاقتصاديات المتقدمة قد تم دعمها كثيرًا للدخول في غمار لعبة النضال الثوري.

وبالتالي، على النظرية اليوم أن تواجه هذا الواقع الجديد. يجب أن تعمل النظرية بشكل عام على العلاقة بين الفكر العام (أي العمل المادي والفكري المهيمن) والعضوي (أي البعد الذي في إطاره العمل الفكري كرأس مال مسترد يتعارض مع القيادة الرأسمالية والذي أصبح حاليًا طفيلًا بشكل كامل). ولكن يجب أن تعمل بشكل خاص على العلاقات التي توحد بشكل وثيق التفاعل الاجتماعي وأشكاله السياسية، الإنتاج والسياسة، القوة المنتجة والسلطة التأسيسية. لقد طرح لينين بالفعل مشكلة العلاقة بين الملكية الاقتصادية من قبل البروليتاريا والأشكال السياسية لهذه الملكية. في عصره وفي داخل علاقات الإنتاج التي

كان يجب أن يأخذها في الاعتبار، لقد قادته الواقعية إلى اعتبار أن مصطلح «الدكتاتورية» يمكن أن يمثل حلاً. من دون أن يلحق به الوحل، كان أول من أدرك ضرورة المزج بين الثورة والشركة، ومع ذلك فالبيوتوبيا الخاصة بتحريرنا تختلف جذرياً عن هذا المنظور. يمكننا القيام بالأمر عن قصد، ونحن نفهم السبب، حيث إن الإنتاج اليوم هو عالم من العلاقات التفاعلية والتي وحدها «الديموقراطية» هي التي يمكن أن تشكلها وأن تديرها. «الديموقراطية» ديموقراطية قوية من المنتجين، وهو ما يشكل اليوم العنصر الأساسي في دوافعنا لإجراء أبحاثنا.

بناء الجمهور ضد الدولة، التفكير بشكل ديموقراطي من جانب المنتجين ضد طفيلية رأس المال، استخلاص الأشكال التي من خلالها يمكن لتفاعل الإنتاج أن يتمحور مع الأشكال (المتجددة) للديموقراطية السياسية، تحديث النسيج المادي للإنتاج السياسي المشترك للجانب الاجتماعي: كل ذلك يشكل المهام الجديدة للنظرية. مهام عاجلة وحية للغاية مثلها مثل الحركات النضالية التي قد متها.

وإذا نظرنا إلى الأمر بعناية، فإننا سنجد العديد من منطري إعادة الإنتاج الاجتماعي في ما بعد الحداثة، يطرحون بالفعل مشاكل مماثلة. كل «الاجتماعيين»، أي الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية، الذين كانوا لا يقبلون الليبرالية كفكر وحيد، وخاصة في البلد الأم للرأسمالية، الولايات المتحدة، كان يعملون على توضيح مشكلة العلاقة بين التعاون الاجتماعي المتزايد وإنتاج الديموقراطية.

ولكن نضالات شهر ديسمبر تذهب أبعد من هذه الموضوعات: حيث إنها لا تطرح فقط المشكلة كاحتمالية ولكن كضرورة، وحيث إنها تتوقع الحل مسبقاً، وذلك عن طريق إظهار أن الديموقراطية والتعددية هي حقائق ثورية. ها هو موضوع جديد، هو بعيد كل البعد عن أن يكون موضوعاً ثانوياً؛ والذي يعني أن الثورة في التعاون الاجتماعي تحدث عن طريق الاستعادة بشكل ديموقراطي للإدارة، وذلك من أجل إدارة كلية الإنتاج وإعادة إنتاج المجتمع؟

مع الحركات النضالية لشهر ديسمبر، فقد دخلنا مرحلة جديدة من الممارسة السياسية.

المشكلة الأولى التي تطرح هي بشكل واضح مشكلة إعادة فتح النضال بعد تعليقه،

وبالتالي توسيع وتعزيز جبهة العامل الاجتماعي في الخدمات العامة ولا سيما في القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، التعبير بأوسع وبأقوى شكل عن مساهمة موضوعات التدريب (المدرسة، الجامعة... إلخ) والاتصالات في المنظور الجديد لبناء الحركة الثورية وتنظيم الإنتاج المشترك للحركات النضالية مع المواطنين العاملين.

وهنا تظهر المشكلة الأساسية الثانية: ألا وهي مشكلة تعريف شكل النضال والتنظيم الذي لا بد أن يكون متفقاً مع المفهوم الجديد للجمهور في ظل المصطلحات التي استخدمها للتعبير عن نفسه في نضال شهر ديسمبر. وهذا يعني شكلاً من أشكال التنظيم الذي يسمح، أكثر وأكثر، بربط المتطلبات الفئوية إلى المتطلبات العامة للرواتب « السياسة الحيوية»، من تمديد للخدمة العامة واستعادة الإدارة.

فمن الواضح أن القدرة التي أظهرها العمال في النضال على تنظيم أنفسهم على الأرض، منتهكين التقسيم التقليدي المهني للحركة النقابية الفرنسية، يمكن أن يتم اتخاذها كنموذج لإعادة تشكيل أحادي لأهداف النضال والشكل العام لقيادته.

في الواقع، أظهرت هذه الأشكال التنظيمية هيئات سياسية جديدة (ليس فقط نقابية) وإنما أيضاً أساسية وجماعية. فإنها تكشف، للمفارقة، من خلال إحياء أصول تنظيم الحركة العمالية، عنصراً مركزياً في تنظيم الإنتاج ما بعد الفورية: انتشاره الاجتماعي. ويبدو أن هذا التنظيم المحلي، الإقليمي، المشترك بين المهن والمشارك بين الوحدات يقدم بشكل جيد قاعدة متينة من أجل تعميم الدفاع عن مصالح العمال في مسألة الرواتب، والنضال من أجل شروط إعادة الإنتاج الاجتماعي، وفي نفس الوقت، من خلاله ومن خلاله هو وحده، يمكن أن يتم إطلاق هذه المبادرة للاستعادة «العامة» للإدارة والخدمات تكون قادرة على فتح أفق للنضال وذلك من أجل تحقيق الديمقراطية الجذرية.

## أوروبا، مزحة لرعايا الإمبراطورية

ولدت فكرة أوروبا في عصر التنوير، ولكنها على الفور قدمت وجهًا مزدوجًا.

تعتبر أوروبا مرادفًا للمفارقة. فقد كان هناك جزء من القرن العشرين يعتقد في أوروبا، في أوروبا الثقافية والسياسية، ووفقًا للتاريخ المقرر، قد تم ذلك بالفعل: ولكن ما نجح ولو بشكل متناقض هو أوروبا التي هي ربما عكس ما كنا نعتقد ونأمل. وحتى لا نلقي على ظهر معاصرنا جميع صراعات القرن العشرين، دعونا نذهب خطوة إلى الوراء. فمنذ عصر النهضة كانت فكرة أوروبا كأوروبا ثقافية، في عصر التنوير، تعبر عن «فوضى كبيرة» (أقصد أن أقول: «بيت للدعارة»؛ فإنها في الواقع من الممكن أن يتم حملها على حراب بونابرت أكثر منه على حراب جيوش التحالف المقدس. فإذا كانت بالنسبة لفولتير هي «مجتمع العقول» وبالنسبة لنابليون بونابرت «الوطن المشترك»، فإن أوروبا هي أيضًا «منذ فترة طويلة وطني» بالنسبة لمتريخ. فإن تصويره عن أوروبا يعتبر أكثر تطورًا عن تصور نوفاليس في كتاب المسيحية أو أوروبا المرحب به للغاية، الذي هو عبارة عن مطلب عاطفي من القرون الوسطى ضد إلحاد عصر التنوير وتوازن للأنظمة الملكية القديمة ضد أي اتجاه وطني - ليبرالي.

ثمة رؤية لأوروبا وسطية إلى حد ما: في الأساس، لا يمكننا أن ننسى أن متريخ تعارض مع دو مايستر وكذلك العديد من الرومانسيين الإنجليز والفرنسيين والألمان الذين كانوا يعتقدون أنه لا يمكن وضع أوروبا في مأمن من المغامرات الثورية الجديدة إلا بخلق مملكة واحدة تكون تحت سلطة البابا وبمباركة منه. ومن ناحية أخرى وعلى مستوى آخر، فإن مناهضي نابليون ومناهضي الرجعية قد أنتجوا مرة أخرى المواجهة والصدام: بنيامين كونستان تعارض مع هنري دي سان سيمون، والإصلاح الليبرالي مع الإصلاح العلمي

والاجتماعي، ومع ذلك كان كلاهما يأملان أن يكون هذا التحول من عمل شعوب أوروبا «المتحدة في نظام سياسي واحد». كما يمكننا أن نستمر في سرد المعارضات الأيديولوجية التي تمحورت حول كلمة «أوروبا» في تصعيد مستمر بين القرن التاسع عشر والقرن العشرين: ولكن لأي هدف؟ إن سلسلة طويلة من الأفكار الطوباوية اللطيفة قد بدأها، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فيكتور هوغو وتلاميذ برودون، ثم في المؤتمرات من أجل وحدة أوروبا، بين زيورخ، وهایدلبرج وإدنبرج، وكونستانتين فرانز، وبلانتشلي ولوريمر... كل هذا حاليًا يتم مواجهته بتاريخ حقيقي للغاية ومثير للشفقة من الكراهية والمذابح والمنافسة الإمبريالية المحمومة والحروب بين الأشقاء المزودة منذ ذلك الحين بالغازات القاتلة وتدمير السكان.

في مثل هذه الظروف، كان النقد القومي يلعب دورًا هامًا.

ولنأخذ مثالاً للرجل الأمين، توماس مان: حيث إنه في عام 1914، كان يرى فكرة أوروبا تستنفد، وتنزف حتى الموت، في شحوبه الفولتيري: ولهذا السبب، جعل من نفسه الداعي لحرب الثقافة ضد الحضارة.. ومن الناحية الأخرى للجهة، لنأخذ مثالاً لرجل أمين آخر، هنري برجسون الذي هدم نقطة من حجج توماس مان، في تناظر معكوس لمفهوم الأمة، والذي كان يرى ديكرت مشرقًا واقفًا في مواجهة الأيديولوجيات الألمانية المتأزمة.. وهكذا، قد أعلن الارتباك الكامل بين الرجال الشرفاء، الخلو من المعنى المطلوب لكلمة «أوروبا»، هذا الإلغاء الذي لا يخضع لأي انتقاد لأي أمل، والذي يتراجع فيما يتعلق بالتنمية الإمبريالية أحادية الجانب للأمم أوروبا، كارثة الأعوام -1914 1918. والأسوأ من ذلك: أنا لا أود أن أذهب كثيرًا ضد التيار ولكني بدأت أفكر جيدًا في أحكام لوكاس، في تدمير المنطق، في نيتشه وبوركهارت، والتي يمكن أن تكرر هنا (إذا لم تكن هي واضحة في حد ذاتها، فهي على الأقل صحيحة): حيث إنها تترجم أوروبا إلى فكرة الأزمة في مواجهة تصاعد القوميات والتطرف الإمبريالي. ويضاف إلى ذلك، على أي حال، إلى هذه القائمة أشخاص «المفارقة الأوروبية» أو ببساطة «الخونة» للفكرة الأوروبية) الكتاب الإسبان عن أزمة عام 1898 والمثقفون الإيطاليون، هذه المفارقة التي تم التعبير عنها في طليعة المجلات في بداية القرن.

وهكذا دخلنا القرن العشرين، في الوباء الطائفي لأعوام -1914 1918. دمر هذا الحدث

الوضع لدى الكثير من المفكرين، وربما دمر كروموسومات التعددية والتي دخلت في إطار التجربة. تذكروا الجندي شارلوت الذي شق طريقه مذهولاً بين سحب الغاز والشظايا لكي يعود إلى الحياة بدون ذاكرة في بداية عصر ديكتاتور. نحن هنا، يجب علينا أن نعيد مرة أخرى وبنفس الطريقة مع التاريخ السياسي لأوروبا. لم يكن لدى الكثير مما نتوقعه، ها هو ربما ما قد يكون مدرجاً في الفرضيات.. في كل الأحوال، إنه بالتحديد هذه اللحظة، على أكوام من القتلى في الخنادق، قد بدأ التاريخ الحقيقي لأوروبا السياسية. يمكننا في هذا الصدد، أن نشير إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى هي مرحلة أريستيد بريان وعصبة الأمم. المرحلة الثانية كانت مرحلة خطة مارشال (تمهيد: قصف درسدن ومعسكرات الإبادة) وبعد ذلك بناء السوق المشتركة، كجزء من الحرب الباردة. أما الثالثة فهي المرحلة الحالية، أي مرحلة بناء الاتحاد السياسي، أي «المنظمة الفرعية الأطلسية» لأوروبا في إطار الهيمنة الإمبريالية للولايات المتحدة.

يجب قول كلمتين بشأن المرحلة الأولى، ليس لأنها ذات أهمية خاصة، ولكن لأنها توضح المعايير (التي أصبحت بعد ذلك تقليدية) والتي وفقاً لها تواجه الطبقات الحاكمة الأوروبية قضية الاتحاد السياسي لأوروبا. أريستيد بريان، كان رئيساً للوزراء خلال الجمهورية الثالثة: بصر وبمثابرة، كان يسعى إلى الحد من العواقب الوخيمة لمعاهدة فرساي، وأن يستأنف مشروع «السلام الدائم» الذي اقترحه ويلسون، لكنه رفض من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي. اقترح بريان أوروبا موحدة، وذلك لتجنب الحروب الداخلية وإدارة مصالح الإمبريالية المشتركة. ولكن للأسف، قد فشل المشروع فشلاً ذريعاً. ومع ذلك فقد كان مشروعاً مثيراً للاهتمام: تم تقديمه في الفترة ما بين 1929 و1930، في منتصف التصادم الكبير الأمريكي، وفي اللحظة التي كان فيها الاتحاد السوفيتي ولأول مرة يقوم ببرمجة بقائه على قيد الحياة، وهذا المشروع يعبر عن مطلبين حيويين للطبقات الحاكمة الأوروبية، الأول مقاومة السوفييت (في الداخل وفي الخارج) والثاني معارضة العدوانية الاقتصادية والسياسية والثقافية للولايات المتحدة. هذه المتطلبات كان لها ترتيب معين:

مناهضة النظام السوفييتي أولاً، ثم مناهضة الولايات المتحدة بعد ذلك. إنها لا تزال محفورة بهذا الترتيب في رأس كل «الفلاسفة الأوروبيين»، في الفترة الواقعة بين المقاومة والمرحلة التأسيسية لما بعد الحرب، من جان مونييه لروبرت شومان، ومن كوجيف لأديناور،

ومن سبينيلي لدي غاسبري (فإنه سيكون من الصعب العثور على قائمة أكثر تنوعًا).

إذا لم تكن مناهضة النظام السوفيتي أمرًا مفاجئًا، فمناهضة الولايات المتحدة لمشروع بريان لا ينبغي أن تثير دهشتنا. في الواقع، لقد ظهر هنا مرة أخرى (ولكن بطريقة غريبة وعكسية، كما جرت العادة في هذه الحالات) قلق من نوع آخر كان يسود في قاعدة الفكر الثقافي لأوروبا: ألا هو المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية. في القرن التاسع عشر، بين غوته وبايرون وتوكفيل، بدأ العالم الأمريكي الجديد في الواقع بتقديم فكرة الحيوية الصحية، لعالم فيه الحرية، عالم يعتبر غزوه صعبًا للغاية في أوروبا، ويمثل على العكس المصدر والنسيج المشترك للمؤسسات وحتى لنمط الحياة في حد ذاته. في عام 1827 ألف غوته أبيات شعر «دول الأمم المتحدة» حيث يتعارض عالمان: عالم قديم، يحزن أمام ذكرياته؛ وعالم آخر حديث، منفتح على تطور كبير للحرية، إلى حد أنه تحرر من عبودية الماضي. لدى غوته، هناك وعي بأن التاريخ لا ينتهي في أوروبا؛ ومع ذلك يمكن تجاوزه، وأن الأفضل من تاريخ أوروبا قد تحقق في أمريكا الحرية. طوبى لهذا الرجل: لقد كان غوته ذكيًا حقًا!

ولكنه ليس من سيفوز في معركة التمثيل (والمصالح) هو الذي يبدأ بالتالي الوعي الأوروبي. في مواجهة الإمبريالية والاستعمار (على عكس الأوروبيين، فإن الولايات المتحدة كانت في الواقع دائمًا ضد الاستعمار وضد الإمبريالية) يتبع ذلك، بين القرن التاسع عشر والقرن العشرين، فإن استياء الأوروبيين من الهزيمة التي عانوا منها (والتي تزيد وتصبح هائلة بالتدريج) في جميع مجالات القوة: من العسكرية إلى النقدية، وأخيرًا - أخيرًا وليس آخرًا - اللغوية والتواصلية والثقافية. (هل يمكن أن نفترض أن نجاح نيتشه في النصف الأول من القرن يعبر عن هذا الاستياء؟ وأن نشر الهايدغرية في النصف الثاني من القرن يمكن أن يكون المسار... ). وهناك أيضًا الحاجة للطبقات الحاكمة للتوصل إلى تسوية مع أسوأ ميول الفاشية بالاعتماد - اليد والقدم مربوطتان - على الولايات المتحدة للدفاع عن أنفسهم من الأشخاص الهمج القادمين من الشرق. فهناك، أخيرًا وقبل كل شيء، الافتقار إلى الوعي بأن المنظمة العالمية - التكنولوجية والاقتصادية - تأخذ أبعادًا واسعة على نحو متزايد، والتي تذهب إلى الإمبراطورية كسيادة في السوق العالمية! فهذا ليس لأنها كانت غير موحدة مثل أثينا وإسبرطة وميغارا وطيبة، فتم هزيمتها على يد الرومان: وإنما

فقط لأنها كانت مدناً. وكانت الولايات المتحدة هي الفائزة لأنها لم تكن مدناً: ذلك لأنها لم تكن، مثل روما، لا استعمارية ولا إمبريالية، ولكن فقط «إمبراطورية». فإن أوروبا، بسبب تاريخها، لا يمكن أبداً أن تكون إمبراطورية: بسبب تاريخها، فهي مهذبة لا يمكن تغييرها - علم الأنساب، وهذا يعني انتشار الأحداث، والتشتت والنزوح الجماعي للجماهير، وتاريخ الخصوصيات والجوار والإنجازات - وبالتالي، الأمر لم يكن فارغاً إلى حد ما أو قومياً أو إمبريالياً أو نازياً أو «انتهازياً»... وبالتالي، في عصر بريان، لم يكن الأمريكيان فقط «النبلاء المتوحشين» في الديمقراطية وفي القانون: وإنما قد أثبتوا أنهم تجار من الدرجة الأولى وصناع كبار ومنافسون مرعبون في كافة المجالات.. وعلى الخصوص كنماذج للحكومة.

ها نحن قد دخلنا في التاريخ الحقيقي لأوروبا السياسية: هذا التاريخ الذي قد بدأ عندما فقدت الفكرة الثقافية لأوروبا معناها في هذه الفترة (إن فترة الحرب ما بين 1939-1945 كانت تمثل اللحظة التي كانت مستنقعات القوميات الأوروبية والمنافسات ما بين الدول الإمبريالية ممثلة حتى الثمالة) ولم تولد مرة أخرى إلا كسلاح في أيدي الأمريكيان لمحاربة الاتحاد الأوروبي. يعبر هذا الأمر عن تناقض: ولكن هل يتكرر بنفس الطريقة منذ البداية؟ لم تتحقق فكرة أوروبا إلا بعد ما فرغت من المعنى: كان مترنيخ أول من قام بذلك ثم بريان ثم مارشال. اعتباراً من 5 يونيو 1947 تم الاعتراف بأوروبا كمنظمة اقتصادية وسياسية لأوروبا الغربية، اعتباراً من 4 إبريل 1949 تم الاعتراف بها كمنظمة عسكرية أطلسية، والتي تعارض أوروبا الشرقية. استمر هذا التصور لأوروبا السياسية بهذا «التقسيم» أربعين عاماً.. (ثمّة تناقض آخر يمكن أن يضاف إلى هذا التناقض الذي سلطنا عليه الضوء: هذا التصور، من خلال هذا التقسيم، للنبوءة العكسية، نبوءة الفلاسفة الأوروبيين المتخصصين في اللغات السلافية في القرن التاسع عشر مثل تشاديف وكيريسكى، والذين لم يروا في أوروبا إلا منظوراً للتنمية من أجل روسيا ومن أجل شعورها الديني العميق، فهي لديها قوة جديدة للوصول إلى الأهداف الكبرى. دعونا نتوقف هنا للحظة: ما المزايا التي حصلت عليها أوروبا من خطة مارشال؟

بعض المزايا، بلا شك. لقد «آلت» الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية إلى الأمريكان، مما أنقذ بعض الأجيال الأوروبية الشابة من عمليات التطهير الديموغرافي التي تتسبب فيها الحروب دائماً. في الوقت نفسه، التaylorية والفوردية والكينزية تم استيعابها سياسياً



من قبل كافة الحكومات الأوروبية وأصبحت كنمط لتدخل الوكالات الأوروبية لمدة أربعين عامًا طويلة. وهكذا، يصبح السلام مضمونًا داخل أوروبا. أما بالنسبة للأمور المتبقية، فلم يعد هناك مزايا حقيقية تذكر، وبمنظرة فاحصة، لمرة واحدة، نستطيع أن نصف النتائج الكارثية، وذلك حيث إنه (فيما عدا في الأعوام حول 1968) والذكاء الثقافي والسياسي الأوروبي (إحدى المواد الأولية النادرة في القارة) قد خضع للعبودية، أصبح لينًا في إجماع الآراء، أصبحت الآلات السياسية تتمشى مع وحشية النموذج الأمريكي. وقد أدى ذلك إلى فساد النفوس. لم تكن أوروبا قد بدأت بعد مغامرتها السياسية التي كانت بالفعل أسوأ بكثير من النموذج الأمريكي. ولقد تابع فساد النفوس بفساد للإدارة وللسياسة.

بعد 1989، بعد سقوط حائط برلين، بدا كل شيء ولو حتى للحظة قابلاً للمناقشة. لقد اعتقد الكثيرون في التغيير، وأن أوروبا ستكون قادرة في النهاية على الدخول في تحالف مع شعوب الشرق الأوروبي، والتي تتعلق بالحادثة عن طريق الاشتراكية الحقيقية التي تطلب حاليًا الأخوة الغربية والأوروبية. ولكن من لا يزال يمتلك القوة للتحرر من هذا الفساد للعقول الذي يفرضه حاليًا الخضوع للحكم الإمبراطوري (للولايات المتحدة)؟ وبهذا الشكل، أنتجت فكرة أوروبا وجعلتنا نعاني من تناقض أخير، لعله التناقض النهائي. ممزقة ما بين تهديد الجمهورية السوفيتية والاشتراكية الآسيوية، شكلت أوروبا مرة أخرى. سلسلة من الاتفاقات سمحت في هذا الصدد بالتشكيل السياسي. ليس هناك داعٍ لذكر هذه الاتفاقات: إنها كلها تحمل أسماء بربرية بشكل مروع، وهي كلها بتاريخ أمس؛ وبالتالي يجب علينا أن ننساها. ثمة كوابيس: شنجن، ريجان، ماستريخت، بوش، يلتسين ثملاً على دبابه، وطفل المذبح جورباتشوف في أحضان رايسا، ميتران وكول يدًا في يد أمام تمثال فيردان. أوه! نحن لم نعد نرى إلا الكثير من البذاءات! في الواقع، حتى سقوط الاتحاد السوفيتي لم يكن قادرًا، وأنا لا أقول إنه نجح، على الأقل في أن يجعلنا نأمل في أن تتحرر أوروبا من سيطرة الولايات المتحدة.

ويبدو أنه حتى لم يصبح من الممكن التفكير إلا في ظل حماية هذه الولايات المتحدة، وإذا تركنا للأوروبيين الوهم بأنهم أسياد مصيرهم، فإنهم لن يقترحوا لنا سوى الأشياء المخيفة: من «جنون البقر» إلى «بدائل الحاسب»، وشبكة الإنترنت، ومن «الجمهورية القومية» لليسار الفرنسي إلى الفاشية المحلية الصغيرة الجديدة، ومن أيديولوجية السيدة

تاتشر إلى أيديولوجية الأحزاب الشيوعية السابقة، وإلى الطوق الإلكتروني للسجناء لإعادة الطمأنينة إلى السيدات العجائز.. وبطبيعة الحال فإن الفلاسفة السياسيين قد أُصيبوا باليأس، فإن أزمة أوروبا أصبحت موضوعاً تحريراً، وحقيقة أن ماكس فيبر أو كارل شмит (منتجات من القرن السابع عشر، عندما لم يكن هناك القرن الثامن عشر) لم تعد تعمل، مما يجعلهم يرتعدون.. فيما عدا في بعض الأحيان، عندما بدأت «الفلسفة الناعمة» التي تعبت من أوروبا، تبدأ في ممارسة السياسة الدولية، وأن فيلسوف «الفكر اللين» قد اكتشف الألياف الإنسانية.. لقد ولد جيل جديد من الأصوليين الأوروبيين الحقيقيين، «طالبان أوروبا»، والذي كان يطالب بالراдикаلية الأوروبية لحقوق الإنسان، فلقد كان هذا التيار ينظم الحروب والمحاكم، ويشعر بالنجاة من المحرقة ويحافظ على الذاكرة دون ندوب، هؤلاء هم الفرسان الحقيقيون الجدد لفكرة أوروبا. فمن الخسارة أن المعبد كان يدنس منذ فترة طويلة بكل تأكيد.

ولكن بالنظر الى هذه المسألة من وجهة نظر أخرى، فإن العولمة، التي تعني السيطرة على السوق العالمية، تهدد أوروبا بالتأكيد؛ لأنها تنقل السلطة السيادية إلى سلطة الدولة الوحيدة القادرة على ممارسته في هذا النطاق: الولايات المتحدة الأمريكية. فإن توجيه وأعمال بناء الولايات المتحدة في أوروبا لم تكن تستهدف اليوم إلا «المنظمات الفرعية الأطلسية».

هذا لا جدال فيه، فعليك أن تكون ثملاً لعدم الاعتراف به. فذلك هو الانطباع الذي يعطيه حاليًا مديرو الصحف اليومية الإيطالية لا ريوبليكا وكورييري ديلا سيرا وأيضًا، للأسف! في كثير من الأحيان مديرو وسائل الإعلام الأوروبية الأكثر سلطة. فهم عبيد متواضعون للإمبراطورية، وهم يعرفون أن أول واجباتهم هو عدم تسميتها. إن فرحة الذكاء هي لنا فقط، وهو ما وصفه هيجل بفرحة «الاعتراف»: لأنه حاليًا، نحن نعلم أنه من المستحيل أن ننطق كلمة أوروبا؛ أفضل، لأننا الآن نعلم القوة التي تنطوي على رفض هذا الفكر في نهاية المطاف، ولأننا نفهم أن هناك إمكانية لمقاومة الإمبراطورية. بدأت المفارقة الأوروبية تتكشف كوضع معقد: ففي نهاية القرن العشرين، أصبحت أوروبا والوضع المعقد مترادفين.

ومع ذلك، فهناك تاريخ آخر لفكرة أوروبا: بدأت في العصور القديمة مع امتزاج الأجناس

وهجرة السكان، ثم من خلال حركة الثقافات والمقاومة الإنسانية للظلم والخرافات. وأخيرًا، وصلت إلى ذروتها في النضال الشيوعي للبروليتاريا. كما أعلن أحد أسلافنا منذ قرن ونصف «هناك شبح يخيم على أوروبا». عندما يقول: أوروبا، هو يتحدث في الواقع عن العالم، عن ذمها «للقصر وللبابا، مترنيخ وجيزو، الراديكاليون الفرنسيين والشرطة الألمانية لم يكن لديهم شيء خاص يميزهم»، إلا أن هذه الشخصيات تستحق كلها أن يتم التنديد بها كأشخاص سيئة السمعة: كان البيان الأممي. كان هذا كافيًا. قراءه وقراءته، من روزا لوكسمبورج إلى لينين، قد قرأوه بهذا الشكل وتحركوا وفقًا لذلك. إن الذين يعتقدون أن أوروبا (والمؤسسات المجتمعية والوحدة السياسية الأوروبية) مجال مناسب وكافٍ من أجل محاربة القوة العالمية (بشكلها الحالي: التراكم والتنظيم) هم في وهم كبير- عندما لا يكونون مخادعين (هل شكل الفاشية الجديدة لا يتشكل في هذه العملية؟) هم من يقترحون الأنانية الوطنية الأوروبية كهدف يجب تحقيقه. ها هو ما أيده رجعيو الثورة المضادة المناهضة لليعاقبة، ها هو الشكل الذي عرف به فلاسفة الرايخ الثالث أنفسهم في ظل هذه المهمة. أما نحن في المقابل، فمحضون ضد هذه الدعوة القومية الجديدة، محضون بذاكرة من الحركة العمالية والصراعات الأممية. إنه لا يتأتى لنا أن نقترح جيشًا أوروبيًا مشتركًا، حيث إنه لن يكون سوى جيش من المرتزقة، وذلك عندما تكون إحدى المزايا التي لا بد لنا أن نعتز بها من أجل الإمبراطورية، على العكس من ذلك، هي إمكانية عدم الاضطرار إلى دفعة واحدة في هذا الشأن، وأن أحدًا لم يقترح علينا محاور أخرى لسياسة القوة، في حين تحتكرها الإمبراطورية. وبالتالي، إذا استمرينا في الاعتراف في ظل تجربة الأوروبيين بالجذر الوحيد لكل احتمالية لمجتمع العقول الفولتيرية، فنحن سوف نسعى ونفعل شيئًا آخر بخلاف حماقات أجدادنا التي شكلت أوروبا، وأن الإمبراطورية حاليًا بشكل نهائي ولا رجعة فيه يتم التصديق عليها وتقنينها. بما أننا أكثر ولاءً لأوروبا مثالية أخرى (نضالات من أجل التحرر، كافة نضالات البروليتاريا)، فنحن نطلب بالتالي من أطفالنا أن يكونوا أوروبيين- نعم ولكن ك«أطياف» في العالم، من خلال الإمبراطورية. أطياف كمقاولين مسئولين عن الهجرة والمقاومة والاختراعات المشتركة. أطياف إذا أمكن سعيدة.

فإن حلم أوروبا الذي، على أساس يوتوبيا التنوير، بني على مر القرون، وإن القرن العشرين الذي قد تلوث بالتأكيد وتلاشى، يمكن إذن استرداده: بشرط معرفة أن أوروبا هي

أكبر من أوروبا، بل أنها أيضًا أكبر من أمريكا وروسيا، ومن المحتمل أن تكون أيضًا (ولكن ما نفتقده هنا هو الجوهر) أكبر من المحيط الهادئ وآلاف من الرغبات التي أصبحت على نحو متزايد قوية واضحة كما تتقدم الثورة الاجتماعية مع تقدم الإمبراطورية (أليس هذا التحول الأنثروبولوجي الذي نشهده واقعياً وحقيقياً؟). عن طريق رفض التهريج للعدد الذي لا يحصى من المرات حول كلمة «أوروبا»، فإنه يتم الاعتراف بنا كرعايا للإمبراطورية، مواطنين مخربين للعالم، وعمال غير ماديين جدد بالعالم.

تمت الترجمة عن الإيطالية بواسطة جوديث ريفال



## هكذا بدأ سقوط الإمبراطورية

أثناء تحضيرات جنوة، استأنفت صحيفة كورييري ديلا سيرا وصحف أخرى «المذهب» سيئ السمعة والساذج لبازولينى فالى جوليا<sup>(21)</sup> «رجال الشرطة أبناء الشعب، والطلاب أبناء البابا». ولكن انقلب الوضع، حتى لو أن الصحفيين الناجحين لدينا كانوا في انسجام تام مع السلطة، لم نلمحهم هناك. فقد كانت جنوة تعبيراً عن انعدام الأمن. كما أن المتظاهرين الشباب في سياتل، وجوتنبرج، وكيبك، وجنوة، هم كلهم «من أبناء الشعب»، فإنهم ليس لديهم ولن يكون لديهم أجر مستدام، في حين أن شرطة جنوة تستفيد من استدامة الرواتب ويحصلون على مكافآت كبيرة للأوضاع الصعبة، مع التقاعد في سن الخامسة والأربعين سنة وضمان وظيفة أخرى عندما يدب الشيب في رءوسهم. فمن الغريب أن المتعصبين للنظام لا يفهمون هذه الابتكارات الصغيرة: فقد كانت جنوة هي أفضل تجسيد لـ«العمال الاجتماعيين»، المتجولين، المرنين الفقراء، الأذكياء، العشوائيين، والراديكاليين.

هذا التشكيل الجديد للبروليتاريا، حيث توجد مجموعة ذات الشعر القصير مع جهاز الحاسب الشخصي (جهاز الحاسب الشخصي باعتباره قدرة مستقلة في العمل، بوصفه أداة متكاملة، دماغ دون الحاجة الى رئيس يقرضه قى مقابل العمل).

هؤلاء الناس لا يفهمون لماذا يجب أن يكون هناك ربٌ للعمل ولا يفهمون على وجه التحديد لماذا يجب اعتبار الرأسمالية، السوق الرأسمالي، العولمة الرأسمالية للتبادلات التجارية أموراً «طبيعية»، ضرورية وأساسية، ولماذا الفقراء الشباب السود يعملون كالعبيد بينما شباب البروليتاريا الغربية محرومون من وظيفة. إنهم لا يفهمون لماذا تدير مجموعة

21- كانت فالى جوليا الساحة الأولى للاشتباكات بين الطلاب وقوات الأمن في عام 1968.

الثمانية عالمًا أصبح فيه الفقر هو الحالة الشائعة، وحيث إن التفاخر بالثورة وبالقوة التي تضمنها يمثلان الأخلاقيات الوحيدة. لا، هذا الوضع هو وضع مثير للسخف! العديد من سكان جنوة فقراء ومتمردون. سيكون أمرًا جيدًا أن نتذكر قبل وقوع كوارث أخرى، ما كتبه جوفريدو بريس في الصفحة الأولى من كورييري ديلا سيرا منذ وقت بعيد عندما كان ببيرو أوتون يدير الصحيفة<sup>(22)</sup>: «إنه لأمر جيد أن يفهم البرجوازيون (هؤلاء الذين يشعرون بالإهانة، هؤلاء الذين يكتبون الرسائل للصحف) ولو لمرة واحدة أن الفقراء دائمًا على حق في كل الأمور وفي كل المجالات».

يقول لنا علماء الاجتماع المتشددون إن عدم الاستقرار هو مؤنث. إن العمل الذي يتشكل كامرأة مع عدم الاستقرار، هو الذي يعبر عن الخلط بين الإنتاج وإعادة الإنتاج، ما بين العمل والخدمات، منذ الزمن السحيق، وهو الذي يميز عمل النساء. الخلط بين زمان الحياة ووقت العمل. كانت تعددية جنوة المحفوفة بالمخاطر مؤنثة، هذه التعددية التي سجنها العنف الدولة وغطرسة مجموعة الثمانية في موجة من القمع. وهكذا، كانت التعددية مؤنثة لتجنب المواجهة.

لقد انتهز أجناليتو وكاساريني هذا الوعي خلال جمعية على استاد جنوة، وذلك من خلال رفض مواصلة المواجهة أثناء الليل، بعد اغتيال كارلو جولياني. لو لم يكونوا قد فعلوا ذلك، لكنا قد سقطنا في مزيد من الفوضى ومن الموت. أتذكر بعض الليالي من حرب العصابات في بداية السبعينيات. أصبحت الشرطة المترنحة والخائفة حيوانًا متوحشًا. كنا نحن أيضًا على هذا القدر من السوء وكنا نقاوم كمحاربين. ولكن الآن كل شيء مختلف. لم يكن هناك طلائع ولكن مجموعات على المتاريس، لم يكن هناك بلاك بلوك متحمسون، ولكن مجموعة من العمال غير المستقرين، الجوالين، المرمين، الفقراء، العشوائين والراديكاليين. نساء ومراهقون. الكل كان يحمل ثقبًا. وعندما، في سجن بولزانيتو، كانت هناك فتاة شابة قد نزعت حلقة كانت ترتديها في أنفها، كان ذلك رهيبًا، رهيبًا بقدر ما هو رمزي مثل اغتيال كارلو جولياني. وبالتالي كان شعار الفترة لأغلبية متظاهري جنوة هو تفادي العنف: ترجمة لرغبة البروليتاريا الاجتماعية ومحفوفة بالمخاطر في تجنب الاستغلال. شعار الخروج: لا للعنف، لا للعمل.

---

22- كان ببيرو أوتون يدير الصحيفة اليومية كورييري ديلا سيرا في فترة السبعينيات.

دعونا نذهب، ونترك هذا الجو الفاسد الذي يستمتع به الفاشيون: الشرطة، مجموعة الثمانية، الدبلوماسيون والصحفيون الآخرون. وهكذا تسقط الإمبراطوريات. يجب قراءة جريجوروفيس، ولكن قبله بالفعل مونتسكيو وجييون.

كان هناك الكثير من الرهبان والراهبات والكهنة والشباب الكاثوليك والبروتستانت وحتى المسلمين. جنوة حركة دينية؟ حركة نظمها التعاطف؟

إن الأمر يبدو كذلك لدى أرباب العمل الرأسماليين الذين يعرفون أنهم ملحدون، ولدى الماسونيين الفرنسيين عندما يخافون من الرغبة ومن المدينة الفاضلة.

هراء؟ بكل تأكيد، يوجد دين يذهب إلى المرتفعات، نحو المسارات الصوفية وغمامات العصر الجديد، كل هؤلاء السادة المتعاطفين بكل تأكيد كانوا غائبين بالنسبة لجنوة. ولكن هناك الدين أيضًا الذي يذهب إلى الأسفل، وهو ليس من التعاطف بشيء، ولكن أخوة، وحب معاش مع الآخرين، مع الفقراء، مع المنكوبين، مع المستغلين، مع الضعفاء والمحبتين، ومع الأشخاص الوحيدين ومحبتين بشكل سيئ، وكما تقول التوراة والإنجيل عادةً: مع الأرامل... إنه دين أجساد، دين التعاطف المقدس تجاه المرأة التي فقدت الرجل الذي كانت معه تستمتع. كان هذا النوع من الدين موجودًا حقًا في جنوة. كما كان جميلًا أن نرى دون سيتيو<sup>(23)</sup> ودون جالو<sup>(24)</sup> يرقصان طقوس الهنود في البراري بدافع الرغبة. إنه في تلك اللحظات، عندما يصبح تعاطفنا لمصير مشترك، عندما يصبح الكرم والهمة متعارضين مع منطق التبادل التجاري، أنه في تلك اللحظات، عندما يتكشف الدين الحقيقي: ليس في الظلام الكنسي المنافق ولكن في ضوء تحدٍّ شامل وتبشيري، ينمو على المستوى العالمي. هذا التحدي هو يشكل جزءًا لا يتجزأ من الحركة الكبرى لهجرة الرأسمالية التي تحاول جموع جنوة أن ترسمه.

حول جنوة، لقد رأينا أشباح الماضي تتحرك. الزومبي. حزب كان مشاركًا في النضال، أصبح حزبًا للحكومة، هذه هي حالة الديموقراطيين اليسار (اليسار الديموقراطي)، وكان ذلك أمرًا مزعجًا للغاية. أنا لا أتكلم هنا عن الخط الفصامي المعقد وجهًا لوجه مع منتدي

23- دون سيتيو هو راهب شارك في كثير من الحركات النضالية الاجتماعية، ولقد شارك المهاجرين، السجناء ومدمني المخدرات في كفاحهم.

24- دون جالو هو راهب شارك في حركة لا عالمية.



جنوة الاجتماعي، ولا عن التهديدات الموجهة ضد النشطاء (وبالأخص النقابيين) الذين كانوا يريدون المشاركة في المظاهرات. إن المشكلة تبرز في موضع آخر، هي تتعلق بالحل الوسط العميق (على الرغم من أنه حل وسط تقليدي) بين هذه القوة السياسية وبين مؤسسات الدولة والمؤسسات الاجتماعية للانضباط والرقابة.

ديموقراطيو اليسار مثلهم (مثل أسلافهم في الحزب الشيوعي الأممي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية) لم يعتبروا أبداً الاحتجاج الشعبي قوة معارضة مستقلة عن المؤسسات الرأسمالية، ولا تعبيراً عن سلطة تظهر بشكل مستقل أخلاقيتها الخاصة ومشروعها الحضاري. على العكس من ذلك، ينبغي ويجب أن يتم احتواء الاحتجاج في حدود الحل الوسط السياسي مع الدولة. ويمكن أن يفهم ذلك (ولكن ليس هناك ما يبرره) عندما طرح الحزب الشيوعي الأممي في السياق الدولي، الذي في داخله فقط، يمثل الحل الوسط القاعدة المناسبة لاحتواء الكتل المتبادل. في السياق التاريخي الحالي، لم يعد هناك الجيش الأحمر، لم يعد هناك انتصار لدعم الخطة الاستراتيجية، في حين يعتبر سقوط حائط برلين بمثابة عقاب للطبيعة المسرطنة للحلول الوسط البيروقراطية في تطور «الاشتراكية الحقيقية»، وإذا أخذنا مرة أخرى ما فعلوه وما يفعلونه، فس نجد أن هذا النمط للحلول الوسط، بمنتهى البساطة فاسد اليوم. لقد كشفت جنوة عن فساد القوة السياسية للمعارضة عندما استخدمت إبتزاز النظام العام، الدعاية الخاضعة بشأن العنف، وحتى الدفاع عن العولمة الرأسمالية كمعايير للتقليل من شأن الحركة.

ولكن حركة جنوة، التي كانت تأتي من سياتل وغابات تشياباس، من أحياء لوس أنجليس وبانتوستانات<sup>(25)</sup> الفصل العنصري، كانت سلاح الفرسان بالنسبة لبوديني.

كما أنهم انحنوا أمام التصوير. فإن الرقابة الاجتماعية ما بعد الحداثة تريد أن تكون دقيقة ومستمرة، فهي هنا تحاكي الشفافية. ومع ذلك، فقد طرحت الأجسام المليئة بالكدمات والهرافات المحتمدة في علاقة سببية مباشرة ورهيبة، تضم صورة التحكم إلى كابوس المحنة. فإن برليسكوني هو جاهل حقاً؛ فإنه كان يحصل على المال فيما مضى

25- بانتوستان Bantustan وهي المناطق في جنوب إفريقيا التي يشكل بها الزوج الأغلبية السكانية، وجنوب غرب إفريقيا (ناميبيا الآن) ومناهضة الأبارتيد، واسم بانتوستان هو من «بانتو» أي الأشخاص الذين يتحدثون لغات البانتو، و«ستان» معناها: أرض باللغة الفارسية وبلغات إيرانية أخرى.

من قطاع البناء، وذلك عندما حاولت الصحف والتلفزيونات الأمريكية عبثًا منع نشر صور فيتنام والانهزامية الثورية التي تنجم عنها.

كان يجب أن يكون قادرًا على تذكر الاستراتيجية الإعلامية الاستثنائية التي نفذت خلال «عاصفة الصحراء» من قِبَل شوارزكوف ووزارة الدفاع وال سى إن إن. لقد تم إجلاء الرؤية والصورة، وبالتالي المعاناة والموت عن طريق رقابة صارمة وجمالية. في جنوة، تحطمت أكثر التقنيات تطورًا لمراقبة وسائل الإعلام. كان لدى كل شاب الكاميرا الخاصة به. ثمة تضخم في الصور، في الأجسام، في الخصوصيات، في القسوة وفي الغباء. فمن جهة البلاك بلوك والشرطة، ومن جهة أخرى نظرة على الهيئة الهائلة للموكب. ولكن التعددية كانت فريدة من نوعها، وكان كل شخص لديه كاميرا: لقد كشفت تعددية الصور كونها سلاحًا أكثر حدة من عصا تحولت إلى أداة للتعذيب. في جنوة، شاهد الجميع ولكن لم يكن هناك أي متلصص. في جنوة، تحرر الأخ الأكبر من أسياده، من المرايا، من النرجسية ومن الشذوذ. المشاهدة كانت تعني المقاومة، وإنتاج صورة ضد التحكم، كلمة ضد لغة السلطة. أي أعترف: لقد ابتسمت بمرارة عندما رأيت مباشرة مذبحه الشرطة لمدرسة دياز - بيرتيني.

في اليوم التالي، عند التحدث مع أحد الأصدقاء، والذي قضى عشرين عامًا في السجن، ابتسمنا مرة أخرى بمرارة وذلك عندما علمنا أن الأمر قد حدث في بولزانيتو. هذه المجازر ليست متكررة، ولكنها أيضًا غير نادرة في السجون الإيطالية: فهي، إذا جاز التعبير، طبيعية إذا لزم الأمر. أما بالنسبة لي، يمكنني أن أقول إنني شهدت ما لا يقل عن ثلاث مذابح في السجن خلال سنوات اعتقال الطويلة، في ريبيكا، وفي سان فيتوري وفي «سجن تراني الخاص».. كل سجين وكل ناشط، سواء كان كاهنًا أو شخصًا علمانيًا، يمكن أن يشهد لصالح السجناء، عن العشرات، إن لم يكن المئات من حالات التعذيب والعنف العشوائي. ساساري، في العام الماضي، هو الأحدث. فإن وثائق جمعية أنتيجون هي مثيرة للعاطفة حول هذا الموضوع. وقد شهد الجميع عن أي عنف يمكن التعبير عنه من قبل جماعات الشرطة الشباب المثارة. في تراني، انتشر الدم بالتساوي على جدران «الساحات»، وكان هناك المزيد من الناس أصابعهم مكسورة لأنهم حاولوا حماية الرأس من ضربات العصا، حتى يبقى الرأس سليمًا. مع هذا الزميل السجين أردنا أن نضحك: هنا، في مدرسة دياز،

في بولزانيتو، هناك على الأقل أطباء يمرون ويتظاهرون بأنهم يعالجونك، ونحن، في ذلك الوقت، يمكن لنا أن نقضي ثلاثة أيام وثلاث ليال دون رؤية أي طبيب. لقد كان عيد ميلاد رهيئاً، ولكن مختلفاً! هذا هو كل شيء! في جنوة يوجد الكثير من مصوري الفيديو: ونحن في انتظار إنتاجهم. لقد أظهرت الأفلام الأمريكية لنا الشرطة الوحشية التي تعمل في السجون. نأمل أن السينما الإيطالية، في يوم ليس بعيداً، أن يكون لديها حقيقة مثل السينما الأمريكية. فوراء ابتسامتي المريرة، هناك قبل كل شيء رغبة في أن مثقفينا اللطفاء وتيارنا اليساري الذكي وحالمة العالم الثالث لدينا، يأتون لإلقاء نظرة على سجوننا. «إنني أهتم بذلك». لا تعتبر مدارس دياز وبولزانيتو استثناءات.. إذا أراد سينمائي أن يهتم بالتالي بالأوضاع الصعبة، بشكل جدي، فأنا وزميلي، بسخرية مريرة واضحة، يمكننا أن نقدم له سيناريوهين: السيناريو الأول بشأن عمليات القتل العشوائي والانتقالات المضطربة من سجن إلى آخر، السيناريو الثاني بشأن المجانين (المجانين الذين هم مجانين أو الذين يصبحون كذلك في السجن) المحبوسين في السجون.. سيناريوهات مجانية. ثمة أشياء أكثر بشاعة من دياز وبولزانيتو. لماذا القيام بأشياء وحشية تجاه حركة قد فقدت عذريتها؟

غريب كما أن كل شيء يذهب سريعاً! في اليوم التالي من مجزرة جنوة، اتصل بي زميل ليقص عليّ ما عاشه على المستوى الشخصي. واختتم حديثه بأن قال لي فجأة: يجب نعود إلى الجانب الاجتماعي.. في الخريف، يجب أن نكون مستعدين للمقاومة، للرد، للقتال! غريب كما أن كل شيء يذهب سريعاً! نفس هذا الزميل، منذ شهر واحد فقط، ألقى عليّ خطاباً إلى حد ما متشائماً، محملاً بشعور حاد بالصعوبة أو بالاستحالة.. وهو حالياً يحدثني عن عقود عمال التعدين: أمور كنت أعتقد أنها من عصر آخر، جديرة بزمان البطولة! حسناً، لا: لقد أضاف أن النقابيين قد أدركوا حالياً أن الأمر لا يتعلق فقط بأنهم يدافعون عن أنفسهم، ولكن يجب عليهم أن يؤسسوا جبهة مشتركة مع نقابيين جنوة، غير المستقرين، المتحركين، المرنين، الفقراء، الأذكاء، العشوائيين، الراديكاليين.. أجبت بالإعراب عن بعض الشكوك. لقد أجابني: أن عمال التعدين لم يتحالفوا مع غير المستقرين، فبعد بضعة سنوات سيصبحون جميعاً غير مستقرين. القياس المنطقي القائم بالفعل اليوم: يدفع أرباب العمل الطبقة العاملة إلى عدم الاستقرار: الطريق المقترح من قبل النقابيين (التهرب المهني، بناء لأرستقراطية عمالية) لم يعد كافياً، بالأحرى، الهزيمة في طريقها في أن تصبح مسجلة بشكل نهائي في الخريف، عن طريق العولمة، ما العمل إذن؟ وإلا يجب أن نتوقع جبهة

قوية من كافة غير المستقرين (بما فيهم عمال التعدين). لقد رجوت صديقي ألا يُفْرِط في التبسيط.

ومع ذلك، يبدو لي هذا الحل عقلياً الأكثر منطقية، وأنه في كل الأحوال، ونظراً للسرعة التي يتحرك بها تاريخنا، فإن هذا التحسب المتناقض لمصير عمال الاقتصاد القديم لا يمثل فقط استنتاجاً منطقياً ولكن أيضاً إمكانية حقيقية.. يقول صديقي الذي يعمل في استخراج المعادن: «لم تَرَ كم من الشباب العاملين في الاقتصاد القديم، كان الكثير من «الموظفين الجدد» من أهل جنوة؟» بالطبع، لا يمكنك أن ترى ذلك: فإنهم مثل الآخرين. فإنهم يصنفون من الأشخاص غير المستقرين: لقد انعكست الطبقة العاملة مرة أخرى في التعددية. وبالتالي تعتبر إعادة التشكيل من علامات التعددية، وعندما نتحدث (كما تفرض علينا جنوة أن نفعل ذلك) عن «دورة جديدة للحركات النضالية»، فسنجد ذلك تحت هيمنة التعددية.

خلال أيام جنوة، كان زملائي يمزحون بأن يقولوا: «إذا أراد اليسار استعادة بولونيا، فعليه أن يتحالف مع وومينج<sup>(26)</sup>».

بينما يجيب آخرون: «إنه من الأسهل على الجمل أن يعبر من ثقب إبرة عن أن يكسب اليسار»!

في الواقع، لقد تم إنشاء ثقب إبرة من قبل وومينج.. يا لحكمة أيام جنوة! ثمة زملاء شيوعيون قدامى يعترفون ليس فقط بأن الحل الديمقراطي لا يدفع، ولكن البحث عنه يشكل، مع العولمة، عملية ماسوشية، وبالتالي لقد استنتجوا في هذا الصدد أننا يجب أن نفتتح حركة الحركات، وأننا يجب أن نتعلم منها وأن نبدأ في استنشاق بعض الهواء النقي.

ولكن لماذا يجب أن تقبل الحركة هذا التحالف، على الرغم من أنه سيقتراح بأمانة وبصدق؟ فإن الحركة تعمل بالفعل في المجال العالمي، حيث يتم تعريف أوقاتها والحركات النضالية الخاصة بها في إطار العولمة.

---

26- وومينج: ورشة لإنتاج الخدمات السردية، تدار من قبل مجموعة من المحرضين على الكتابة. تعني «وومينج» في اللغة الصينية: المجهول.

تعتبر هذه الحركة حركة راحلة، تكمن استراتيجيتها في هجرة السجون الوطنية، ثمة سلسلة كبيرة من العلاقات التي تربط حركتها، تخطط وتحول أماكن وأزمنة الأرض. فهذه الحركة تتعرف بالجنوب في الشمال وبزمن الثورة ضمن تحولات نمط الإنتاج. هذه الحركة هي المهيمنة: فنحن نجدها، بدون تناقضات في وسط أوروبا وفي وسط غابات تشياباس؛ في الولايات المتحدة، في الصحارى وفي المدن الكبرى الإفريقية، في ثورات الطلبة الإندونيسيين وفي المقاومة المتنامية والساخطة للمثقفين الروس.. لم يعد أمام اليسار الإيطالي سوى خيار واحد: هو خدمة هذه الحركة المهيمنة (بالإضافة الى ذلك، فإن إعادة تشكيل السلطة بين اليسار وحركة الحركات، كانت قيد التنفيذ حتى من قبل جنوة). في جنوة، يمكننا أن نرى بالفعل النواب والمسئولين المحليين الذين بسببهم لم يتم تكوين المرجعية السياسية من قبل الأحزاب البرلمانية القديمة، ولكن من قبل الحركة. فإن مشروعية العمل الإداري تعطى من قبل الاحتجاجات التي تفسرها الحركات، فهي تخضع وتتفق مع متطلبات الحركة ومع سخاء الشركات الأساسية. في عولمة التحول، فإن نقل السلطة على وشك أن يتحقق في اتجاهين: من جهة، القوة الإمبريالية؛ ومن جهة أخرى، حركة الاستعادة للثروة والحرية.

ماذا يفعل هنا إذن اليسار وتقليده المظلم؟ تعتبر الشيوعية أمرًا في غاية الجدية والأهمية، لندها للإبل. وحيًا للوومينج!

لم تأت مجزرة جنوة من العدم، أو من قبيل الصدفة، فهي ليست «عائقًا». فلقد تقرر ذلك. وقد أعطت الصحافة العنان لخيالها. الافتراضات: فقد تقرر الأمور من قبل فيني ضد برليسكوني، من قبل رجال الدرك ضد الشرطة.

حماقات. على أساس هذا القرار، في كثير من الأحيان، لا توجد رغبة واضحة، ولكن النوايا متأرجحة. ما هي الحكومة العالمية التي نريدها؟ هكذا يتساءل المسؤولون السياسيون وضباط الشرطة. فإن العمل القمعي ينبع من الإجابة التي يعطونها على هذا التساؤل. يتم طرح حلين (أو يبدو أنه يتم طرحهما). فمن ناحية، هناك النموذج الذي يبدو أنه الفائز حتى اليوم، نموذج الإمبراطورية الأرستقراطية، وهذا يعني نموذج التمويل الدولي والشركات الإنتاجية المتعددة الجنسيات. في هذا النموذج، تلعب الأرستقراطية دور الوساطة بين السلطة الملكية المركزية (ممثلة تقريبًا اليوم من قبل القدرة العسكرية

والنقدية والتواصلية للرئاسة الأمريكية، من قبل روما الثلاثة التي تكونها: جيش واشنطن، وممولو نيويورك، وممثلو لوس أنجلوس) والديموقراطية التي، من خلال الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحركات، يتم التعبير عنها في كل مكان في العالم. وبالتالي فهناك قوة تتحكم في السلطة الإمبراطورية: فمن الأساسي ترك مساحة لهذه الحركة. ولكن هناك فرضية أخرى إلى حد ما رجعية. فإنهم ليسوا فيني وباجت بوزو الذين أنتجوها ولا أتباعهم في الشرطة وفي الكنائس، ولكن اتضح أنهم يشعرون بها جيداً، عن طريق التقليد الأيديولوجي أو اللاهوتي. هذه هي فرضية الإمبراطورية البيزنطية. هنا يختفي التوازن والطابع الفرعي للسلطات الثلاث: الملكية والأرستقراطية والديموقراطية. فإن النظام الملكي يأخذ كل شيء. فإن تعريفه هو الدرع الفضائي. إن الشبكات الدولية التي من خلالها ننتج القيمة من العمل والأرض، تنغلق بطريقة صوفية. في القواقع الكبيرة التي تحتوي على الفسيفساء البيزنطية، هناك الحاكم يحيط به الرسل الاثنا عشر، واثناس عشر علامة على نهاية العالم. بعبارة أخرى، هناك أشخاص في السلطة يعتقدون أن حرية الإنتاج والاستيلاء على ثروات، على نصيب الزعماء، لا حدود له، وأن هذه الحرية يجب أن تكون محمية بصورة مطلقة. في الوقت الحاضر وفي المستقبل، فإن الدرع الفضائي يعني هذا: استثمار ضد المستقبل، ضد أي مقاومة قادمة.

ولكن دعونا نذهب مرة أخرى إلى الوقت الحاضر. في جنوة، من جانب السلطة، فإنهم البيزنطيون والفاشيون ورجال الدين الذي فازوا، وليس الشاماسة الصغار المستعبدين الذين جاءوا لإظهار أنفسهم في بالازو شيجي ومونتستوريو<sup>(27)</sup>. ومع ذلك فالأمر يعد أكثر خطورة حيث إنه في مركز الإمبراطورية يتم التفكير في هذه الأفكار البديلة. ولكن أجابت جنوة بطريقة متوقعة: إنه نزول البرابرة، والانفجار البركاني، هو الابتكار الوحيد الممكن.

وفاة كارلو جوليانى: هذا هو على وجه التحديد، من جنوة. إنه صبي بسيط يرد على استفزازات الشرطة والسلطة البيزنطية، بتسليح نفسه بما وجدته في الشارع من حجارة وعصي. لقد قتل، لقد تم اغتياله، ولقد اتهم بأنه عنيف، وهل عندما تكون ساخطاً، يعتبر هذا عنفاً؟ عرف سبينوزا السخط كالكراهية نحو شخص آذى أي شخص آخر. وأضاف أن السخط يبدو أنه يتم تقديمه على أنه نوع من العدالة. ولكن اليوم، بعيداً عن سبينوزا،

27- بالازو شيجي ومونتستوريو هما، على التوالي، مقران لرئاسة مجلس الوزراء وللجمعية الوطنية.

ثمة وفرة، ثمة فائض من الحب يدور في مجتمع الشباب، في طريقة الإنتاج الجديدة، في التكوين الطبقي الجديد، من بين هؤلاء الرجال الفقراء غير المستقرين، الأذكياء، الذين هم ابتكار العالم، فهناك إذن فائض من الحب يتجاوز عدالة السخط. في التضحية القصوى لكارلو جولياني، نقرأ العنف الذي تجلى من خلال الحب. كما أكدنا أعلاه أن الحركة كانت تنسج ذاتيتها على عمل الإنث، بالأحرى على عمل أصبح امرأة. حتى في مأساة كارلو جولياني، نقرأ هذا الحب الفائض والمفرط: الفقر، الذي هو قريب من الموت، يعيد عند الموت تنظيم حبه للعالم، من أجل التحول، لما هو آت.

تمت الترجمة عن الإيطالية بواسطة أنطونيا كورساني وفرانسوا ماتيرون

## من أجل تعريف وجودي للتعددية

1- تعتبر التعددية اسمًا لجوهر معين. كما تعتبر التعددية مجموعة من الخصوصيات. فإذا انطلقنا من هذه النتائج، نستطيع الحصول على الفور على إطار للتعريف الوجودي للحقيقة التي لا زالت، هي مفهوم الشعب المتحرر من التعالي. نحن نعلم كيف يتشكل مفهوم الشعب في التقليد المهيمن في الحداثة. كل شخص من جانبه، كل شخص بطريقته «هوبز، روسو، هيجل» لقد عرضوا مفهوم الشعب انطلاقًا من تعالي الحاكم: في عقول هؤلاء المؤلفين، يتم اعتبار التعددية بمثابة فوضى وحرب. على هذا الأساس كان يتم التفكير الحديث بطريقتين: من جهة، فهو يجرّد تنوع الخصوصيات ويوحدها بشكل سام في إطار مفهوم الشعب، ومن جهة أخرى، فهو يحل مجموعة الخصوصيات «التي تمثل التعددية» لعمل كتلة من الأفراد في هذا الصدد. القانون الطبيعي الحديث سواء كان من أصل تجريبي أو من أصل مثالي يكون دائمًا فكرًا للتسامي وحل مستوى التأصل. تتطلب نظرية التعددية على العكس تمامًا، أن الأشخاص يتحدثون عن حساباتهم الخاصة: فالأمر لا يتعلق هنا بأفراد أصحاب ممتلكات، ولكن بخصوصيات غير ممثلة.

2- تعد التعددية مفهومًا من مفاهيم الطبقة. في الواقع، تعد التعددية دائمًا منتجة وفي حراك باستمرار. فالتعددية من منظور زمني، نجدها تستغل في الإنتاج. ومن المنظور المكاني نجدها مستهدفة، كما أنه يتم استغلالها باعتبارها تشكل المجتمع المنتج وللتعاون المجتمعي من أجل الإنتاج.

ولعل مفهوم (طبقة التعددية) لا بد أن ينظر إليه بشكل مختلف عن المفهوم الخاص بالطبقة العاملة. فمفهوم الطبقة العاملة ضيق النطاق انطلاقًا من وجهة النظر الإنتاجية



(فهو يضم عمال الصناعة فقط وبشكل أساسي) كذلك فهو من منظور التعاون المجتمعي (لا يضم سوى مقدار ضئيل من العمال العاملين في مجمل الإنتاج المجتمعي). ولعل الجدل الذي أثارته روزا لوكسمبورج ضد العمالية ضيقة الأطر إبان الأممية الثانية ضد نظرية الاستقرائية العاملة، ليس إلا توقعًا لاسم التعددية. فليس من قبيل الصدفة أن هذا الجدل الموجه ضد الأرستقراطيين العاملين قد تضاعف بالتزامن مع هجماتها المضادة للقومية والتي ظهرت في قلب الحركة العمالية في عصرها.

فيذا طرحنا التعددية وكأنها مفهوم من مفاهيم الطبقة فإن مفهوم الاستغلال سيحدد وكأنه بمثابة استغلال للتعاون، لا أقصد تعاون الأفراد، ولكنه بالأحرى تعاون للخصوصيات، استغلال لمجموعة الخصوصية، الشبكات التي تكون المجموعة وكذلك المجموعة الحاوية على تلك الشبكات وغيرها.

ولعلنا نلاحظ أن المفهوم الحديث للاستغلال (كما وصفه ماركس) يناسب بدوره مفهوم الإنتاج، حيث إن الجهات الفاعلة فيه هم الأفراد. لأنه فحسب ليس هناك إلا الأفراد الذين يعتقدون أن العمل قابل للقياس وذلك عن طريق قانون القيمة. وكذلك فإن مفهوم الكتلة الجماهيرية (كتعدد غير محدد للأفراد) هو الآخر مفهوم قياسي: والأكثر من ذلك، لقد تم إنشاؤه لتلبية هذا الغرض في اقتصاد العمل السياسي. فالكتلة الجماهيرية في هذا الخضم نجدها هي المرتبطة برأس المال، شأنها في ذلك شأن الشعب صاحب السيادة عليه. بل قد نضيف أن مفهوم الشعب هو ذاته يعد بمثابة معيار، لا سيما في النسخة المنقحة المتعلقة بالكينزية ودولة الرفاه في إطار الاقتصاد السياسي. إننا على النقيض نجد استخدامنا للتعددية أمرًا غير قابل للقياس، فهو بمثابة قوة تتصدى لخصوصيات خارج نطاق القياس، بصرف النظر عن أي قياس.

فيذا عرفنا هذا التحول التاريخي وكأنه انتقال تاريخي (وجودي لذلك)، فهذا يعني لنا أن معايير وأدوات القياس المتاحة إبان حقبة ما هي بشكل جذري موضع تساؤل. ولعل ما نشهده ونحياه في يومنا هذا هو ذاك الانتقال، فلا نقول بأن هناك معايير وأدوات تختص بالقياس في طريقها للاقتراح علينا.

3- فلعل التعددية تعد بدورها مفهومًا للسلطة. فلا نستطع بتحليلنا للتعاون إزاحة

الستار عن مجمل الخصوصيات الناتجة عن الإفراط فى القياس. فتلك السلطة لا تريد فقط الانتشار بكل بساطة، ولكنها تريد أن تغزو الجسد: فقلب التعددية يريد التحول إلى جسم الفكر العام. وبإمكاننا أن نعتبر هذا الانتقال، أو بالأحرى هذا التعبير عن السلطة، قد اتبع ثلاثة خطوط من القوة:

أصل التعددية عن طريق: من الحديث إلى ما بعد الحداثة (أو إذا شئنا: العودة من الفورية إلى ما بعد الفورية).

تشكل هذا الأصل من صراعات الطبقة العاملة التي حلت أشكال الانضباط الاجتماعي (للحداثة).

الاتجاه نحو الفكر العام. يريد الاتجاه القائم على التعددية، تلك التعددية التي تنطلق نحو أنماط التعبير الإنتاجي والتي تكون دائماً غير مادية وذهنية، أن يرسم كإعادة إدراج مطلق للفكر العام في العمل المعاش.

الحرية والفرح (ولكن أيضاً الأزمة والألم) لهذا الانتقال المبتكر، الذي يضم في داخله استمرارية وانقطاعاً، شيئاً من قبيل الانقباض والانبساط لإعادة تشكيل الخصوصيات.

### الوحش الثوري الذي يطلق عليه اسم التعددية

إنه من الضروري أن نركز ولو قليلاً على الفرق الذي يفصل بين مفهوم التعددية وبين مفهوم الشعب. لا يمكن إدراك أو شرح التعددية من حيث التعاقدية (عن طريق التعاقدية)، أي على الأقل ما أقصده هو تجربة تجريبية (أدت إليها الفلسفة المتسامية). في معناها العام، تتحدى التعددية التمثيل حيث إنها كثرة لا تقاس. يتم تمثيل الشعب دائماً على أنه وحدة واحدة، بينما لا يتم تمثيل التعددية حيث إنها وحشية تجاه المنطق اللاهوتي والمتسامي للحداثة. بخلاف مفهوم الشعب، يعد مفهوم التعددية مفهوم الكثرة المتفردة، مفهوم العالم الملموس. يمثل الشعب الجسد الاجتماعي، التعددية لا، حيث إن التعددية تمثل جسد الحياة. فإذا عارضنا من جانبنا التعددية في مواجهة الشعب، فعلياً أيضاً معارضة الكتل الجماهيرية وكذلك العوام من الناس.

يتم استخدام كلمتي الكتل الجماهيرية والعوام من أجل تسمية قوة اجتماعية غير عقلانية وسلبية، خطيرة وعنيفة؛ ولهذا السبب على وجه التحديد يمكن التلاعب بها بمنتهى السهولة. فالتعددية في حد ذاتها بمثابة ممثل اجتماعي نشط، وبمثابة كثرة تعمل وتتصرف.

إن التعددية ليست وحدة على غرار الشعب، ولكنها تتعارض بدورها مع الكتل الجماهيرية وعوام الناس، فقد نراها بأم أعيننا شيئاً من قبيل التنظيم. فهي في واقع الأمر، ممثل فعال للتنظيم الذاتي. ولعل أهم ما يترأى أمامنا من مزايا مفهوم التعددية يكمن في تحييد مجمل الحجج الحديثة المستندة بدورها على (خوف الكتل الجماهيرية) أو على (طغيان الأغلبية)، تلك الحجج التي تستخدم غالباً وكأنها إحدى صور الابتزاز، والتي تجربنا على القبول (بل على المطالبة) بعبوديتنا.

ومن منظور السلطة ماذا تصنع التعددية؟ والحق يقال إن السلطة لا تملك فعل أي شيء صارم؛ وذلك لأن الفئات التي تهتم السلطة قد وضعت جانباً: وحدة الموضوع (الشعب)، هي إحدى صور تكوينه (فهي بمثابة عقد بين أفراد) وطريقة حكم (ملكية، أرستقراطية، وديموقراطية بشكل أحادي أو مجتمع). إن التغيير الجذري الذي أُلِّمَ بطريقة الإنتاج قد وقع من خلال قوة العمل غير المادي، وكذلك العمل المعاش التعاوني، إنها ثورة وجودية، إنتاجية وسياسية عضوية بمعنى الكلمة، كل ذلك قد أفضى بدوره لإسقاط مؤشرات الحكومة الجيدة وقلص بدوره الفكرة الحديثة، ومن حينها أصبحت على الدوام رغبة الرأسماليين في مجتمع يعمل فحسب من أجل تراكم رأس المال.

إن مفهوم التعددية يدخلنا في عالم جديد تماماً، يجعلنا نغوص في قلب ثورة في طور التكوين. بداخل هذه الثورة، لا يمكننا تصور أنفسنا إلا أننا وحوش. خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، في قلب الثورة التي بنت الحداثة، جارجانتوا وبانجورال اللذان يعدان رموزاً ضخمة للأشكال القصوى من الحرية ومن الاختراع: لقد عبرا الثورة وقدمنا لنا مهمة صعبة للغاية في أن نكون أحراراً. اليوم، نحن بحاجة إلى عمالقة جديدة ووحوش جديدة قادرة على الجمع بين الطبيعة والتاريخ، العمل والسياسة، الفن والاختراع، وقادرة على أن توضح لنا السلطة الجديدة التي نسبت إلى الإنسانية: مولد الفكر العام، هيمنة العمل غير المادي، الميول العاطفية المجردة الجديدة ونشاط التعددية. نحن بحاجة إلى رابلييه جديد، أو بالأحرى، العديد من رابليه الجدد.

ولنذكر، وذلك حتى نختم حديثنا، أن المادة الأولى للتعددية هي الجسد، أي المادة الحية المشتركة التي في داخلها يتقابل الجسد والعقل ولا يعود من الممكن التمييز بينهما. «الجسد ليس مادة، ليس عقلاً وليس جوهرًا» كما كتب ميرلوبونتي. ولذلك «يجب لكي نحدد هذا الجسد، أن نستخدم اللفظ القديم «العنصر»، الذي نستخدمه للحديث عن الماء، عن الهواء، عن الأرض، وعن النار، أي بمعنى شيء عام، نوع من المبدأ المتجسد الذي يقوم بإدراج أسلوب يمكن أن يتواجد في كل مكان أينما وجدت أي قطعة من هذا الجسد. في هذا المعنى، يعتبر الجسد «عنصرًا» من عناصر الكينونة»<sup>(28)</sup>. هكذا هو الجسد، وبالتالي فإن التعددية هي إمكانية محضة، هي قوة الحياة غير المشكلة، عنصر من عناصر الكينونة. هكذا هو الجسد، وبالتالي تتجه التعددية إلى كمال الحياة. الوحش الثوري الذي يطلق عليه اسم التعددية، والذي ظهر في نهاية الحداثة، يريد باستمرار أن يحول جسدها إلى أشكال جديدة من الحياة.

يمكننا أن نفسر من منظور آخر هذه الحركة للتعددية، التي تذهب من الجسد إلى الأشكال الأخرى من الحياة. هي الحركة الداخلية للانتقال الوجودي، إنها هي ما تشكله. وأعني بذلك أن قوة التعددية، التي يتم ملاحظتها من خلال الخصوصيات التي تكونها، يمكن أن تظهر لنا ديناميكية إثرائها، اتساقها وحريتها. بالإضافة إلى إنتاج السلع وإعادة إنتاج المجتمع، يعد وبشكل عام وبشكل فعلي إنتاج الخصوصيات إنتاجًا فريدًا لذاتية جديدة. إنه من الصعب أيضًا، في نمط الإنتاج غير المادي الذي يميز عصرنا، أن نفرق بين إنتاج السلع وإعادة الإنتاج الاجتماعي للذاتيات؛ وذلك لأنه لا توجد سلع جديدة بدون احتياجات جديدة، ولا إعادة إنتاج للحياة بدون رغبة فريدة.

وينبغي التأكيد على القوة الشاملة للعملية: فهي موزعة بين الشمولية والخصوصيات، وفقًا لإيقاع يكون في نفس الوقت تزامنيًا، مشكلاً من علاقات أقل أو أكثر كثافة (باطنية، يمكننا أن ندعوها هكذا) وتعاقبيًا، مشكلاً من انقباضات وانبساطات، من تطورات ومن أزمنة، من تركيز وتبديد التدفقات. لتوضيح هذا الأمر في كلمة واحدة، إنتاج الذاتية، الإنتاج الذي يقوم به الموضوع في حد ذاته، هو في الوقت عينه إنتاج لقوة التعددية؛ وذلك بسبب أن التعددية هي مجموعة من الخصوصيات. من المؤكد أننا لا نفتقر إلى الأشخاص الذين

28- م. ميرلوبونتي، الظاهر والباطن، باريس، دار جاليمار، 1964، ص 184.

أوضحوا أن مفهوم التعددية (بشكل أساسي) مفهوم مبرر، مجازي بشكل بحث؛ وذلك حيث إنه لا يوجد أي وحدة للتعددية إلا من خلال لفظة متسامية أقل أو أكثر جدلية (مثل التي تمت من خلال فلسفة أفلاطون وهيجل مروراً بهوبز، وذلك خصوصاً أن التعددية (الكثرة التي ترفض تمثيلها في فلسفة الإلغاء الجدلية) والتي تدّعي أيضاً أنها متفردة وذاتية. ولكن الاعتراض هنا ضعيف: فالإلغاء الجدلي هنا غير فاعل؛ وذلك لأن التعددية التي هي وحدة الكثرة، ليست شيئاً آخرًا غير أنها أمر معاش، والأمر المعاش من الصعب أن يتم تجسيده من خلال الجدلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن آلية إنتاج الذاتية، التي تجد في التعددية صورتها المشتركة، يتم تقديمها على أنها ممارسة جماعية، كنشاط متجدد دائماً لتشكيل الوجود. اسم التعددية هو موضوع، وفي نفس الوقت نتاج للممارسة الجماعية.

واسم التعددية هو اسم يطلق على تعددية الهيات:

من الواضح أن أصول الخطاب بشأن التعددية وجدت في التفسير الهدام لفكر سبينوزا.

نحن لا نملأ أبداً من التركيز هنا على أهمية افتراض سبينوزا. بما أن القضية هي موضوع سبينوزي تماماً، فنحن قبل كل شيء لدينا موضوع الهيئة، وعلى وجه الخصوص، الهيئة القوية ذات السلطة. « فأنت لا تعرف ما الذي يمكن للهيئة القيام به ». والتعددية هي اسم تعددية الهيات. لقد تحدثنا عن هذا التحديد عندما ركزنا على « التعددية كقوة ». فالهيئة توجد في المقام الأول، في علم الأنساب، كما في الاتجاه، في المراحل كما في نتائج المضي قدماً في تشكيل التعددية. ولكن هذا لا يكفي. فعلى استئناف التحليلات السابقة من منظور الهيئة، وهذا يعني العودة إلى نقطة 1 و 2 و 3، واستكمالها في هذا المنظور.

1- هنا حيث يتم تعريف اسم التعددية ضد مفهوم الشعب، هنا حيث تم ذكر أن التعددية هي مجموعة من الخصوصيات، ونحن يجب علينا أن نترجم هذا الاسم من منظور الجسد، وهذا يعني توضيح آلية تعددية للأجساد.

وعندما نولي أهمية للأجساد، فنحن ندرك أننا لسنا فقط في مواجهة تعددية للأجساد، ولكن أن كل جسم يعد في حد ذاته تعددية. عند الدخول في التعددية، عند اقتران التعددية بالتعددية، تختلط الأجساد، تتكثر، تمتزج وتتحول، فهي مثل أمواج البحر في حركة دائمة،

في تحول دائم متبادل. تشكل ميتافيزيقا الفردية (و/أو الشخص) غموًصاً مروعاً فيما يخص تعددية الأجساد. ليس هناك إمكانية للهيئة أن تكون وحدها. لا يمكننا حتى تصور ذلك.

عندما نعرف الإنسان كفرد، عندما نعتبره كمصدر مستقل للحقوق والممتلكات، فإننا نجعله وحيداً. ولكن الذات الخاصة لا تتواجد إلا في علاقة مع الآخر. ميتافيزيقا الفردية، عندما تتواجه مع الجسد، فهي تنفي التعددية التي تشكل الجسد حتى تتمكن من نفي تعددية الأجساد. يعتبر التسامي هو مفتاح كل ميتافيزيقا للفردية، كما أنه مفتاح كل ميتافيزيقا للسيادة. من وجهة نظر الجسد، لا يوجد على العكس شيء آخر سوى العلاقة والمضي قدماً. فالجسد هو عمل نابض بالحياة، فهو إذن التعبير والتعاون، وبالتالي، فهو البناء المادي للعالم وللتاريخ.

2- هنا حيث تحدثنا عن التعددية كمفهوم طبقي، وبالتالي عن التعددية كموضوع للإنتاج كموضوع للاستغلال، سيكون من الممكن على الفور إدخال البعد الجسدي؛ فمن الواضح أنه في الإنتاج وفي الحركات، في العمل وفي الهجرات، أن الأجساد هي التي على المحك. في كافة أبعادها وكافة محدداتها الحيوية. ففي الإنتاج، فإن نشاط الأجساد دائماً ما يكون القوة المنتجة، والمادة الخام في كثير من الأحيان. ومن ناحية أخرى، فإنه ليس من الممكن الكلام عن الاستغلال، والذي يتعامل مع إنتاج السلع أو على وجه الخصوص، مع إعادة إنتاج الحياة، ولا يؤثر بشكل مباشر على الأجساد. أما بالنسبة لمفهوم رأس المال، فإنه يجب أيضاً النظر إليه في الشروط الواقعية، من خلال تحليل المعاناة التي فرضت على الجسد: أجساد متآكلة من الربا، مشوهة أو مجروحة، ومختزلة دائماً في هيئة مادة من مواد الإنتاج. مادة تساوى سلعة. وإذا كنا لا يمكن أن نعتقد أن الأجساد يتم اختزالها ببساطة إلى هيئة سلع في الإنتاج وفي إعادة إنتاج المجتمع الرأسمالي، إذن يجب علينا أيضاً أن نصر على استعادة الممتلكات المنقولة وعلى إشباع الرغبات، فضلاً عن التحولات وزيادة قوة الأجساد، والتي يحددها النضال المستمر ضد رأس المال والمعترف به كتناقض بنيوي في العملية التاريخية التراكمية، وبالتالي، سيكون من الضروري للغاية أن يتم طرح مشكلة حله من حيث تحرير الأجساد وإطلاق مشروع النضال الذي يهدف إلى هذا الغرض. باختصار، لا يمكن أن ينشأ جهاز مادي للتعددية إلا عن طريق الأخذ في

الاعتبار للجسد بشكل أساسي وكذلك النضال ضد استغلاله.

3- وبما أننا تحدثنا عن التعددية كاسم للقوة، والتي تبدأ من الأصل، من التوجه، من الأزمة ومن التحول، وبالتالي فإن الخطاب سيكون عن التحول.

#### الأجساد

إن التعددية هي تعددية الأجساد، فهي تعبر عن السلطة ليس فقط برمتها ولكن أيضًا كخصوصية. وتشتمل كل فترة من فترات تاريخ التنمية البشرية (العمل والسلطة، الاحتياجات وإرادة التغيير) على تحولات فريدة للأجساد. كما أن المادية التاريخية تلتف أيضًا حول قانون للتطور، ولكن هذا القانون هو أي شيء فيما عدا أن يكون ضروريًا، حرفيًا، وأحادي الجانب: فهو قانون عدم الاستمرارية، القفزات، والخلاصات غير المتوقعة. فهذا القانون هو قانون دارويني: بالمعنى الصحيح للمصطلح، كما أنه أنتج من الأسفل، من مواجهة هيراقليطسية مع غائية عشوائية. وذلك لأن سبب التحولات التي تستثمر التعددية بأسرها والخصوصيات كتعددية، ليس سوى النضال والحركات ورغبة في التغيير.

#### السلطة السيادية والقوة الوجودية للتعددية:

لا نريد أن ننكر هنا، أن السلطة السيادية هي نفسها قادرة على إنتاج التاريخ والذاتية. ولكن السلطة السيادية هي سلطة ذات وجهين: إنتاج السلطة يمكن أن يعمل في العلاقة، فإنه لا يمكن حذفه. بالأحرى، إن السلطة السيادية (مثل علاقة بين القوى) قد تواجه، كمشكلة، سلطة أجنبية تقف عقبة في طريقها: هذا في المرة الأولى. أما في المرة الثانية، ففي العلاقة نفسها التي تشكلها وفي ضرورة الحفاظ على هذه العلاقة، فإن السلطة السيادية تجد حدودًا لها.

تطرح العلاقة إذن في السيادة للمرة الأولى كعقبة (حيث تعمل السيادة في العلاقة)، وفي المرة الثانية كحد (حيث تريد السيادة القضاء على العلاقة ولكنها لم تنجح). على العكس من ذلك، فإن قوة التعددية (من الخصوصيات التي تعمل، تتصرف، ولا تطيع في بعض الأحيان: والتي، في كل الأحوال، تتشكل) يمكن أن تقضي على علاقة السيادة.

لذلك نحن لدينا إثباتان («إنتاج السلطة السيادية يتغلب على العقبة، ولكن لا يستطيع القضاء على الحد الذي يتشكل من علاقة السيادة»، «في المقابل، فإن سلطة التعددية تستطيع القضاء على علاقة السيادة، لأن فقط إنتاج التعددية يشكل الوجود») يمكن أن يحل محل البداية إلى أنطولوجيا التعددية. يمكن أن يتم عرض هذه الأنطولوجيا عندما يبدأ التشكيل الذي يجب أن تكونه، والذي تسنده إلى إنتاج للتعددية يمكن أن يتم تحديده عملياً.

لذلك فإنه يبدو لنا من الممكن، من الناحية النظرية، نشر مسلمة القوة الوجودية للتعددية على الأقل في ثلاثة أصعدة. يخص الصعيد الأول نظريات العمل، حيث يمكن أن تظهر علاقة القيادة (في مجال التأصل) على أنها علاقة غير متناسقة: العمل غير المادي والفكري، باختصار نستطيع القول بأن المعرفة لا تتطلب أن تصبح القيادة تعاوناً حتى يصبح لها آثار عالمية، وإنما على العكس من ذلك، فإن المعرفة هي دائماً في زيادة مستمرة وذلك فيما يتعلق بالقيم (التجارية) التي نريد أن تحتوي عليها. وفي المقام الثاني، فإن البرهان يمكن أن يجري مباشرة على الصعيد الوجودي، على تجربة العنصر المشترك (الذي لا يتطلب لا قيادة ولا استغلالاً)، والذي يطرح نفسه كأساس وافترض لأي تعبير إنساني منتج و/أو مساعد على إعادة الإنتاج.

تعد اللغة هي الشكل الأساسي لتشكيل العنصر المشترك، وهذا عندما عندما يقترب العمل المعاش باللغة، ويتم تعريفهما على أنهما آلات وجودية، وهنا بالتالي تتحقق التجربة التأسيسية للعنصر المشترك. في المقام الثالث، يمكن أن يتم عرض قوة التعددية على صعيد سياسة ما بعد الحداثة، التي تبين كيف أنه دون نشر المعرفة وظهور العنصر المشترك، لا نجد أيًا من الظروف اللازمة حتى يتعايش مجتمع يستطيع الحياة والتكاثر. فإن الحرية في الواقع، مثلها مثل التحرر من القيادة، لا يمكن الحصول عليها بشكل مادي إلا من خلال تطوير التعددية ومن خلال تشكيلها كهيئة اجتماعية للخصوصيات. رداً على بعض الانتقادات:

أود الآن أن أجب على بعض الانتقادات التي وجهت لهذا المفهوم من التعددية، حيث إن كل ما أهدف إليه هو المضي قدماً في بناء هذا المفهوم.

وتتصل المجموعة الأولى من الانتقادات بتفسير فوكو، ومدى الاستفادة منه في تعريف



التعددية. وقد ركز - هؤلاء النقاد- على التناظر غير اللائق الذي سيتم إنشاؤه بين المفهوم التقليدي للشعب ومفهوم التعددية. كما أنهم أصروا على أن هذا التماثل ليس فقط خطيرًا من الناحية الفكرية (فهو يسحق ما بعد الحداثة على الحداثة، كما كان يفعل على سبيل المثال أنصار الحداثة المتأخرة، هؤلاء الذي يعتبرون عصرنا وكأنه بمثابة سقوط للحداثة)، وهو من الناحية الميتافيزيقية خطير أيضًا؛ وذلك لأنه يضع التعددية في معارضة جدلية مع السلطة.

وأنا اتفق تمامًا مع النقطة الأولى: أن عصرنا ليس عصر «الحداثة المتأخرة»، وإنما هو عصر «ما بعد الحداثة»، لقد حدث انفصال تاريخي. ولكن في المقابل، إنني لا اتفق مع الملاحظة الثانية، لأنني لا أرى كيف، بالرجوع إلى فوكو، قد يتصور المرء أن مفهومه عن السلطة يمكن أن يستبعد العداء. فإن منهجه، مع ذلك، لم يكن معمّمًا أبدًا في تحليله، فإن محددات السلطة لم يتم إدراجها في لعبة التحييد. فليس صحيحًا أن العلاقة بين القوى الصغيرة تتطور على جميع مستويات المجتمع دون تمزق مؤسسي بين المهيمنين والمهيمن عليهم.

فإننا نجد دائمًا لدى فوكو محددات مادية ومعاني محددة: فليس هناك أي تطور لديه، من شأنه أن يؤدي بشكل قاطع إلى توازن جيد، وبالتالي ليس هناك مخطط مثالي للتطور التاريخي. فإذا تم تحديد كل مفهوم على مستوى محدد، فهو في الغالب سيكون مفتوحًا إلى أصل لا نعرف له مستقبلًا. إن إنتاج الذاتية على وجه الخصوص، على الرغم من إنتاجه وتحديده من قبل السلطة، فإنه دائمًا ما ينمي المقاومات، وذلك من خلال أجهزة لا تقاوم. حقًا إن الحركات النضالية تحدد الوجود، فهي تشكله، وتكون دائمًا مفتوحة: فقط السياسة الحيوية هي التي تبحث عن تجميع هذه الحركات النضالية. فإن نظرية فوكو تطرح نفسها في الواقع، بمثابة تحليل للنظام الإقليمي لمؤسسات الصراعات والمواجهات والمشاحنات، وهذه الحركات النضالية المتناقضة تنفتح على الآفاق متعددة الجوانب. إن هذا ينطبق على مجال علاقات القوة أكثر من الوجودية في حد ذاتها. فالأمر لا يتعلق بأي من حال من الأحوال بالعودة إلى المعارضة (كشكل خارجي بحث) بين السلطة والتعددية، ولكن السماح فقط للتعددية، من خلال الشبكات التي لا يمكن قياسها والتي تشكلها وكذلك المحددات الاستراتيجية اللامتناهية التي تنتجها، بأن تتحرر من السلطة. يفرض فوكو كامل السلطة،

ولكن بكل تأكيد ليس هناك إمكانية من أجل الموضوعات غير الخاضعة أن تضاعف من «بؤر النضال» ومن إنتاج الوجود. يعد فوكو مفكرًا ثوريًا، وبالتالي فمن المستحيل اختزال نظامه إلى آلية هوبزية و/أو منهجية لعلاقات التكافؤ.

تكمّن المجموعة الثانية في الانتقادات حول مفهوم التعددية كقوة وسلطة تأسيسية. في هذا المفهوم للتعددية كقوة، نريد أن نرى في المقام الأول ديمومة الفكرة الحيوية للعملية التأسيسية. من هذا المنظور النقدي، التعددية كقوة تأسيسية لا يمكن أن تتعارض مع مفهوم الشعب كشكل السلطة المؤسسة: أي معارضة ستتم باسم التعددية ستكون أمرًا هشًا وغير متسق، أمرًا افتراضيًا وليس حقيقيًا. يؤكد النقاد الذين يتبنون هذا المنظور أنه بمجرد أن تنفصل التعددية عن مفهوم الشعب ويتم تعريفها كقوة بحتة، فهي تخاطر بأن يتم اختزالها إلى شكل أخلاقي (أحد مصادر الإبداع الأخلاقي التي تم تحليلها من قبل برجسون). دائمًا حول نفس الموضوع، ولكن لكي نتناوله من جانب آخر، فإننا نوجه النقد إلى التعددية لعدم قدرتها على أن تكون على المستوى الوجودي «أخرى»؛ وذلك لعدم قدرتها على أن تقدم نقدًا كافيًا للسيادة. في هذا المنظور النقدي، سوف تنجذب القوة التأسيسية للتعددية من قبل نقيضها؛ وبالتالي لا يمكن أخذها كتعبير جذري عن ابتكار حقيقي ولا كعلامة رمزية عن شعب حر أت في الطريق. وطالما التعددية لا تعبر عن جذرية الأساس القادر على أن يجعلها تتنصل من أي علاقة جدلية مع السلطة، فهي تخاطر، ونحن نؤكد على ذلك، بأن يتم إدراجها بشكل رسمي في التقليد السياسي للحدثة.

هذان النقدان، ونحن نؤكد على ذلك، متناقضان. في الواقع، إن التعددية، كقوة، ليست شكلًا مماثلاً ومعارضاً لسلطة باستثناء سلطة السيادة. وتعد السلطة التأسيسية للتعددية أمرًا مختلفًا: فهي ليست مجرد استثناء سياسي بل استثناء تاريخي، فهي نتاج لانقطاع زمني، لانقطاع جذري، إنها تحول وجودي. وتبدو التعددية بالتالي بمثابة خصوصية قوية لا يمكن اختزالها إلى مستوى التكرار البرجسوني لوظيفة حيوية محتملة، والتي دائمًا ما تعدلها، ولا يمكن أن يتم جذبها بنقيضها القوي للغاية: السيادة، حيث إنها تحل بشكل ملموس هذا المفهوم في هذا الصدد لمجرد أن تتواجد. لا يبحث هذا الوجود للتعددية أساسه خارجها، وإنما في الأصل الخاص بها. وإلى جانب هذا لا يوجد أساس بحث أو مجرد، كما أنه لا يوجد أساس خارج التعددية: وإذا وجد، فإن هذا يعد مجرد أوهام.

وهناك مجموعة ثالثة من النقاد، من أصل اجتماعي أكثر منه فلسفيًا، يهاجمون مفهوم التعددية من خلال تعريفه بأنه «اشتقاق مفرط في النقد». يدفعنا تفسير كلمة «مفرط في النقد» للذهاب إلى تكهنات. أما بالنسبة لكلمة «اشتقاق» فهي تكمن بشكل أساسي في تركيبة التعددية على أنها مكان للرفض، وأيضًا مكان للانفصال. ولكن التعددية نتيجة لذلك، لم تعد قادرة على تحديد الإجراء، والذي دمرته ودمرت فكرته في حد ذاته، حيث إنها كمكان للرفض المطلق، فإن التعددية بذلك ستكون منغلقة من خلال التعريف أمام أي علاقة و/أو أمام أي وساطة بين الجهات الفاعلة الاجتماعية الأخرى. وفي هذه الحالة ستنتهي التعددية بأن يتم تمثيلها من خلال البروليتاريا الأسطورية أو أيضًا ذاتية ممثلة بحتة (أسطورية). فمن الواضح أن هذا النقد متعارض تمامًا مع انتقادات المجموعة الأولى. وفي هذه الحالة أيضًا، لا يمكن أن تكون الإجابة سوى أن نذكر أن التعددية ليس لها أي علاقة مع منطلقات التفكير الخاضعة للثنائي العدو/الصديق. فالتعددية هي الاسم الوجودي للممتلئ مقابل الفارغ، للإنتاج مقابل البقاء على قيد الحياة بشكل طفيلي. تتجاهل التعددية السبب الأدائي سواء خارجها هي في حد ذاتها أو في استخدامه الداخلي. وبما أن التعددية هي مجموعة من الخصوصيات، فهي قادرة على الوصول إلى أقصى قدر من الوساطة وتشكيل حلول الوسط في داخلها هي في حد ذاتها، ما دامت هذه الوساطة وهذه الحلول الوسط هي رموزًا عن العنصر المشترك (فالتعددية تعمل دائمًا وتماثلًا مثل اللغة).

تمت الترجمة عن الإيطالية بواسطة فرانسوا ماتيرون

## فلتكن أوروبا في عوامة مارس- مايو 2003

في المرحلة الراهنة من الجدالات النائرة حول الدستور الأوروبي، لا يمكننا على الإطلاق أن نغلق أعيننا أو أن نقلل من شأن قضية السياسة الخارجية: أمام تلك القضية، القضية العراقية، انقسم الاتحاد الأوروبي، ولكن في ذات الوقت شهدت هذه القضية نقلة نوعية إلى حد ما. ربما لم تكن بحاجة إلى إظهار وزن تواجدتها على الصعيد العالمي، وإنما توجب عليها الظهور بمظهر قطب للتجمع، لتتخطى كل المتطلبات بالأحادية. فإذا أردنا وضع تعريف للسياسة الحكومة الخارجية في يومنا هذا، تعين علينا إثارة مشكلة الشكل الذي بمقتضاه ستشكل الحكومة الإمبريالية العالمية، وكذلك الطريقة التي سيطرح على إثرها موضوع أوروبا في ظل هذه العملية التأسيسية.

الاتحاد الأوروبي: ديناميكية متعددة المستويات والتعددية الإمبريالية:

يستند دستور الأمم المتحدة بشكل واضح على نظرية قانونية متعددة الأطراف، ففي هذا الصدد، يعزز بدوره المشاركة العالمية للدول- الأمم، حتى وإن تم تقليص هذه العالمية متعددة الأطراف بشكل كبير عن طريق تقنيات القرار المركزة على نشاط مجلس الأمن. من الآن فصاعدًا، تصاعدت وتيرة تلك العالمية باندماج الأسواق، مطالبة في حد ذاتها بسلطة مهيمنة على عملية التسوية، فقد كان مخطط تعددية أطراف الأمم المتحدة في مهب ريح أمام العديد من الانتقادات، حيث إنه يتعثر أو بشكل بسيط ينزلق فوق عقبات جديدة أكثر وأكثر أو عقبات لا يمكن تجاوزها في بعض الأحيان. ولعله من غير المفيد أن نذكر أن قالب نظرية تعددية الأطراف هو في أساسه أوروبي؛ فقد نشأت منظمة الأمم المتحدة وكأنها الصيغة النهائية (والضمانة الداخلية) للقانون الدولي التقليدي، القديم والحديث

ويعكس تنظيم الدستور الأوروبي بدوره ديمومة عالية للأيدولوجية الحديثة للدولة - الأمة كمصدر للشرعية وفعالية القانون الدولي التعاقدى. لقد تم إنتاج تطورات حقيقية في البناء الأوروبي، وذلك عندما ضعفت الحقيقة المطلقة للمبادئ الحديثة: مما أسفر عن أشكال «متعددة» للمنظمة الدستورية. ولنقلها بصراحة: فإن الاستقلالية السيادية للدول القومية قد اعترها الوهن وتحولت نحو الاتحاد خارج الصعيد الوطنى بواسطة عملية (متعددة المستويات) لم يكن المحرك الأساسى لها شيئاً سوى «التبعية». مثل تلك العملية ليست غير فعالة ولكنها على أرض الواقع مقدمة تمهيدية لقاعدة قانونية محددة الأطر خاصة بالاتحاد: فإنه واضح على سبيل المثال أنه لا يمكن لتنظيم السياسة الخارجية للاتحاد أن يظهر جلياً بدون أن يصبح الدستور «متعدد المستويات» أقوى من ذلك بمراحل، وبالتالي يتشكل دون أن يخضع لإلغاء داخلي، ولكنه ليس جديلاً.

أما بالنسبة لتعددية الأطراف العالمية، التي جسدتها الأمم المتحدة، فيمكننا قياس مدى ما يعتريها من أزمة. لقد أوضحت لنا القضية العراقية أن الإرادة الأحادية الجانب للولايات المتحدة لم تكن تنتوي قط الخضوع لتعددية أطراف الأمم المتحدة. فمنذ أن تقلدت إدارة بوش زمام السلطة، تزايدت القرارات المعادية لتعددية أطراف الأمم المتحدة، من عدم الانضمام لاتفاقية كيوتو، إلى رفض المشاركة في المحكمة الجنائية الدولية. ومن جانبهم أكد محللون أن الانضمام في حقيقة الأمر هو أمر (استثنائي) كما أن انضمامها للأمم المتحدة يظهر كاستثناء في إطار تطور السياسة الأمريكية.

ولكن نعود مرة أخرى إلى المشاكل الأوروبية. وإذا كانت تعددية الأطراف الدولية تعاني من أزمة، فإنه من الجلي أمام أعيننا أن النماذج الأوروبية (متعددة المستويات) هي الأخرى تواجه صعوبات خطيرة؛ وذلك لأنها ما زالت مطاردة من قبل أشباح السيادة الوطنية.

أما فيما يتعلق بالدستور العالمي أو بالدستور الأوروبي، فإنه ليس من قبيل الصدفة أن يتم الاقتراح علينا دائماً التحرك وإنشاء مؤسسات وسياسات، وذلك عن طريق تناظر داخلي في غاية الصرامة مع نماذج السيادة الوطنية. ثمة حنين إلى الدولة - الأمة، وإلى تحقيق دولة عالمية عظمى: فنحن لا نستطيع أن نتصور شيئاً مختلفاً. فقد لا نعرف السبيل

للوصول لأرضية تأسيسية بشكل فعال. وفي مثل هذه الحالة، ستكون حكومة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي أمرًا عسيرًا إن لم يكن مستحيلًا. فبدلاً من أن تؤكد قدرتها على الابتكار، ستخضع السياسة الخارجية كل مرة لرحمة سياسة الدولة- الأمة المهيمنة في تلك اللحظة، باختصار ستكون معرضة لمختلف التأثيرات وسيتم إجهادها وهي ما زالت في طور التكوين.



## أحادية الجانب المهيمنة

من الجلي الواضح أن السياسة الحالية لإدارة بوش تعبر بدورها عن سياسة أحادية الجانب ترمي الى تأكيد رغبتها في بسط هيمنتها. فمع قرار الحرب في العراق، نكون - كما أكدت في مكان آخر- في إطار انقلاب عسكري حقيقي على المستوى العالمي: وهو يكمن في محاولة إخضاع عمليات الدستور الإمبريالي للإرادة الإمبريالية للدولة- الأمة الأمريكية. وفي مواجهة تعددية الأطراف في الأمم المتحدة، تفرض إدارة بوش بدورها تقريراً سيادياً من النوع البيزنطي، تقريراً لسيادة رمزية وبيروقراطية وآلية دبلوماسية وعسكرية يتم إطلاقها باستمرار من أجل نفس الغرض: وذلك من أجل تحديد الانقسامات الحادة والتسلسلات الهرمية الجديدة على الصعيد العالمي. ومن المفارقة أن جورج بوش كان يدافع وكأنه موضوع الساعة من منظور إمبريالي عن الشروط السياسية للسيادة الحديثة، مؤكداً بدوره عليها أنها بدون أي قيود، وذلك مهما كانت القواعد النظرية، فمن الواضح أمام أعيننا أنه بين المؤسسة الليبرالية الجديدة أو المحافظين الجدد ومؤسسة شमित العضوية، وبين الشرعية (المسيحية السلطوية) والشرعية (الإسلامية الأصولية)، ثمة اختلافات جمة بشأن كثافتها وامتدادها، ومع ذلك فإن تأثيرها كلها متماثل تماماً، تأثير شمولي وأحادي الجانب.

تكمن صعوبة الوضع أحادي الجانب بدوره في الانتقال من الحادثة إلى ما بعد الحادثة، من الإنتاج الفوري إلى ما بعد الفوري، من الإنجاز وتخطي حدود الشروط الوطنية للتطوير، فإن نموذج السلطة في حد ذاته قد تغير تماماً. تصطدم السلطة الحيوية مع سياق السياسة الحيوية، وإن ممارسة القوة لا تعتبر ببساطة مشروعة فقط فيما يتعلق بشروطها الدستورية ولكن بتعلقها مع المحددات السياسية الجديدة للتعايش الكامل



للشعوب والأمم. وإذا لم ندرك أن سياق الشرعية قد شهد تغييرًا جزئيًا، فليس باستطاعتنا إقامة نظام جديد (عالمي بشكل حتمي). أما فيما يتعلق بنقد الاقتصاد السياسي، فعلى سبيل المثال، نجد أن تكلفة الحرب (والتي تم إدراكها وكأنها الأساس الجديد لإضفاء الشرعية على السيادة) لم تنزل حتى الآن غير مرتبطة بصور التمويل وكذلك بطرق فرض الضرائب التي من شأنها أن تضمن لها فعالية طويلة الأجل: فإننا لا يمكننا أن ننسى أن الكثير من الصور الديمقراطية التأسيسية قد شهدت بدورها تطورًا وازدهارًا؛ وذلك لأن المشكلة تمت معالجتها ومناقشتها. وعلاوة على ذلك، فإن أخطار الانفجار النووي، الأوبئة أو التسمم الكيماوي، من شأنها حصر وتضييق نطاق القدرات القسرية للسلطة السيادية، مما يسلط الضوء على ضرورة وجود مستوى عالٍ من إجماع الآراء على المستوى العالمي. وباختصار، إن السلطة العالمية كشفت أمام أعيننا متطلبات وقيودًا صارمة يفرضها الرأي العام العالمي المحتمل، أو تكون هذه المتطلبات وهذه القيود الصارمة على أقل تقدير مستمدة بدورها من الاندماج الاجتماعي، الاقتصادي، التواصل، والسياسي الحيوي الذي دائمًا ما يكون ملزمًا. إذن، فإن السلطة أحادية الجانب عبر الشرط السياسي الحيوي لا تمتلك سوى القليل من الاحتمالات لفرض نفسها إلا في حالة وقوع كوارث أسوأ أو تقلبات غير عادية للنظام العام.

وحال إصرارنا على مثل تلك المحددات، فنحن لا نفعل خلسة من أجل متعة كشف النقاب واستنكار الشكل الشيطاني المقدم من قبل السلطة الأمريكية على كامل سطح الكرة الأرضية، ولكن نحن نفعل ذلك على العكس من أجل إظهار المصاعب بل واستحالة هذه الأحادية الجانب، وبالتالي من أجل أن نسلط الضوء على أن إنشاء حكومة سياسة خارجية للاتحاد الأوروبي، فهذا من شأنه على الفور أن يستبعد أي محدد أحادي الجانب أو أي إغراء في اللجوء (في التشكيل في حد ذاته للسياسة الخارجية) إلى أي نموذج مماثل للسياسة الخارجية للدول الأمم المكونة للاتحاد.

فمن ناحية أخرى، إننا على الرغم من ذلك، نجد مفهوم «متعدد المستويات» وعلى وجه الخصوص إذا أخذناه من منظور عالمي متعدد الجوانب، يتصادم بحدود غاية في القوة: فكيف يتسنى لنا حل مشكلة تتعلق بمدى فعالية حكومة السياسة الخارجية في مواجهة تشكيلها من خلال نظام (متعدد المستويات) ولكننا لا نستطع العثور على مثل تلك الفعالية

في كنف الشروط الحالية إلا في إطار شكل أحادي الجانب؟

من أجل التفكير بشكل مفتوح في تعددية الأطراف:

فكيف لنا أن نتصور تعدد الموضوعات التي من شأنها التعبير عن وجهة نظر سياسة خارجية عالمية متعددة الأشكال وفعالة، ومن جهة أخرى لا تعبر إلا عن مفتاح التبعية الذي أصابه الضعف: أي عن طريق الشكليات «متعددة المستويات» فقط؟ فكيف يمكن أن يتم تحديد جهاز لحكومة السياسة الخارجية انطلاقاً من الافتراضات التي تحدثنا عليها سلفاً؟ ومن أجل طرح المشكلة، يكون الشرط الأساسي لدينا هو تحول وجهة نظر، مما يسمح باعتبار لحظة القرار السياسي ليست انبثاقاً للمادة الأصلية للسلطة (مهما بلغت درجة التنظيم، فردياً أو متعددًا أو حتى إن كان موحدًا) وإنما ناتجة عن الديناميكية بين قاعدة ديموقراطية (أو متعلقة بالمواطنة) وحكومة ما بين التعددية وتعبيرها السياسي.

فالسيادة ليست طبيعية، فهي ليست الجوهر، وبالتأكيد ليست بيزنطية: فهي تعبر عن العلاقة بين الحكومة والتعددية. إن جهاز حكومة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يبدأ في تحديد هويته إلا عندما يتم تمثيله ولو مرة واحدة كنتيجة للحركات الاجتماعية، كتفاعل مستمر مع الرأي العام القاري، كلقاء بين التعدديات.

من أجل التعرف على المخطط النظري لبناء مثل هذه العملية، فمن الضروري أولاً أن ندرك أنه عندما تلتقي تعددية مع أخرى، فليست الموضوعات المنجزة هي التي تلتقي، ولكنها الخصوصيات (أفراداً أو مجموعات) التأسيسية لكل تعددية هي التي تلتقي. ونقول، وذلك من أجل التوضيح، إنه لا يوجد أي قرار من شأنه أن يكون مشروعاً على المستوى الدستوري (وخاصة فيما يتعلق بحكومة السياسة الخارجية) لا يجوز وصفه بأنه من فعل الأمير، مما يعبر عن الفعالية لقوة مطلقة موحدة. يجب أن تتخذ جميع القرارات (بما في ذلك قرارات السياسة الخارجية) من خلال إجراءات تسمح بالمواجهة وانتشار الآراء والاحتياجات والرغبات، والتي تشكل الذاتية السياسية للتعددية. إلى كل هؤلاء الذين يجادلون بأن مثل هذا الشكل الديموقراطي لعملية صنع القرار، لا يمكنه مواجهة حالات الطوارئ أو الحالات الاستثنائية للسياسة الخارجية بشكل عام، فنجيب عليهم بأن الفعل النهائي للقوة (الذي هو

أيضًا الفعل التأسيسي الأول للمجتمع الإمبراطوري الجديد) ينبغي أن يتشكل من التوحيد الشامل لإجراءات صنع القرار في السياسة الخارجية، لتحويلها إلى آليات دستورية داخلية. في الواقع، مع التشكيل التدريجي للدستور الإمبراطوري وترسيخ الأسواق العالمية، ماذا يمكن أن تعني أيضًا «السياسة الخارجية»؟ ولعل أهمية الحملة الأخيرة للسلام، بالمقارنة مع التجارب السلمية السابقة، تكمن في حقيقة أننا استطعنا قراءة هذا التحول في مسألة السلام في الرأي العام وضمن تعبيراته المتشددة.

إن كل ما جاء ذكره هو منهجي بحث، مجرد للغاية حتى يكون صحيحًا، ومؤرق بشكل صريح من وجهة نظر تشكيل الفئات القانونية. ومع ذلك، من خلال هذا التشكيل التجريدي، يمكننا تحديد نقطتين أساسيتين على الأقل. النقطة الأولى: يجب على حكومة السياسة الخارجية للاتحاد أن تكون متاحة لتلتقي بالتعدييات على الصعيد العالمي. إن الاتحاد الأوروبي ليس جزيرة، «ليس إمبراطورية داخل الإمبراطورية» ولكنه عنصر تأسيسي للشمولية. فإن السياسة الخارجية للاتحاد يجب إذن أن تعبر وتفسر المعابر التواصلية والتعاونية للتعديدية، يجب أن يتم تحريكها من قبل عقل عالمي وشامل. وقد كان السلوك غير المتوقع إلى حد ما، للقوى المركزية للاتحاد الأوروبي خلال الأزمة العراقية، من هذا المنظور، نموذجيًا. النقطة الثانية: بناء السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي هي العملية التي ينبغي أن تظهر فعاليتها حول قضية رئيسية: وهي قضية حل السيادة الوطنية (في عملية الدستور الأوروبي)، وزوال مفهوم السيادة الوطنية ضد أي قوة جديدة أحادية الجانب، لكل دولة عظمى مدعية يتم فرضها على الصعيد العالمي و/أو على الصعيد القاري.

## اعتبارات ما بعد الحرب

وإذا تناولنا مرة أخرى تحليلنا في مايو 2003، في أعقاب الحرب في العراق، فيمكننا أن نضيف بعض التوضيحات. لقد اطلعنا، على أنه في جدول الأعمال العالمي، تم إدراج اشتباكات، أو على الأقل احتكاكات بالغة الأهمية بين السياسات العسكرية والمالية والتجارية للولايات المتحدة، ووجهات النظر الأوروبية: وهي ليست قصيرة الأجل، وليست عشوائية ولا سطحية. وانطلاقاً من هذه المقاومة لانقلاب الولايات المتحدة، من قبل الحكومات المركزية للاتحاد الأوروبي (وربما بالاتفاق مع النخب الرأسمالية متعددة الجنسيات، مع الجهات الفاعلة للنظام العالمي التي أطلقنا عليها أيضاً «الأرستقراطية الإمبريالية»)، يمكننا تحقيق مستقبل جديد للسياسة الخارجية للاتحاد. يمكننا بصفة خاصة أن ننظر في هذه الآفاق الجديدة فيما يتعلق بالوظائف المختلفة التي يجب أن تفي بها السياسة الخارجية للاتحاد. ولذلك دعونا نطرح، ولو بشكل تقليدي، خطتين للتفكير وللمقترحات: الأولى سوف تخص العلاقة بين الدول الأعضاء، والثانية سوف تخص السياسة الخارجية بالمعنى الحقيقي للكلمة.

المشكلة الأولى، المؤثرة: تشكيل الاتحاد في حد ذاته

حول توسيع الاتحاد. منذ البداية، أشرنا بقوة إلى أن توسيع الاتحاد قد يمثل فخاً، خدعة أو حيلة لإدخال عناصر غير مدمجة للخلل في عملية التشكيل الأوروبي، وذلك فقط عندما كانت أوروبا تحاول تحقيق نقلة نوعية نهائية.

ورداً على هذا الاعتراض من جانب مسئول الاتحاد الأوروبي، فقد قيل لهم إنه ليس هناك بديل آخر، حيث إنه ليس من الممكن ترك مجموعة من البلاد الاشتراكية السابقة خارج الاتحاد، وإن هذه الصعوبة يمكن بشكل جيد أن تصبح مورداً مهماً. لقد أتت الحرب العراقية في اللحظة المناسبة، ومع ذلك لقد أوضحت الوقائع الحقيقية للمشكلة: حول مسألة التوسع، أنه يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يواجه الظروف السياسية الأساسية للبلدان المرشحة، وهي ظروف بلا شك متنوعة ولكن في نفس الوقت محفوفة بالمخاطر: فهذه البلدان غير قادرة على الحصول على الحكم الذاتي الفعلي، فهي خاضعة بشكل أساسي لابتزاز الضغط الأمريكي فيما يتعلق بمسألة الأمن العسكري. لقد ارتضت البيروقراطية الستالينية القديمة عن طيب خاطر أن تتجه نحو فكرة الوقوع في المدار الأمريكي، إننا لا نتحدث هنا عن الانضمام إلى أوروبا ومن ثم الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية ومشاريع الطيران الأوروبية، إذا لم يرد الأمريكان القيام بذلك. بالمقارنة مع إعادة توحيد ألمانيا، لم يعد الفرق كبيراً. ومن جانب الإدارة الأمريكية، فإن محاولة زيادة الفجوة بين أوروبا «القديمة» و«الجديدة» مستمرة بلا هوادة. إن الأمر المرغوب فيه حقاً في الوقت الحالي هو أن يتم تنظيم المنظور السياسي الخارجي لأوروبا حيث يصبح الهدف منه هو وضع شروط وإخضاع التوسيع لموافقة الدول الجديدة والمتعلقة بالمبادئ الأساسية للاستقلال و/أو المشاركة الأوروبية المستقلة في السوق العالمية وفي هيكله حكومتها.

- بشأن حلف الناتو: حول هذه النقطة أيضاً، توجد مشكلة كبيرة: فإنه من غير المتصور أن نرى الاتحاد الأوروبي مشكلاً من قبل بنية حلف الناتو. ومع ذلك، فإن هذا الاتجاه بشكل جيد هو الذي يميز انضمام بلدان أوروبا الشرقية، ناهيك عن إصرار بريطانيا المتجدد على منح الترابط على ضفتي المحيط الأطلسي قيمة عليا. في الواقع، إن العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في أزمة على كافة المستويات. الاتحاد السوفيتي لم يعد موجوداً، هذا العدو المشترك الذي سمح بتلاحم الغرب في علاقة عدائية ثنائية القطبين، علاوة على ذلك، لقد أظهرت الإدارة الأمريكية أنها بدأت تستاء من المعاهدات التي من شأنها إضعاف طموحاتها من أجل الهيمنة، واضحة أسساً نظرية لمفهوم «تحالف الإرادات»، العشوائية والمحدودة من حيث الزمن.

المشكلة الثانية، التي تؤثر على الأهمية المادية للنظام الدستوري المهيمن في الاتحاد:

- بشأن القيم الاجتماعية: من المؤكد أنه في البلاد المركزية في أوروبا تستند الشرعية على توافق الآراء المعمم أكثر أو أقل حول نظام قيم التضامن، والتي تقوم بتعريف الدستور المادي. كثيرًا ما أوضحنا ذلك، وكذلك هذا يؤكد عليه النقاش الدائر حاليًا: إن أوروبا هي المجتمع الذي يعطى المعنى المشترك لقيم التضامن، بشكل متناقض، عن طريق ولادته في حد ذاتها وتواجهه السياسي الموحد، مع النيوليبرالية الجذرية للمخطط العام للإمبراطورية الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، يعبر التعاون الإنتاجي والسياسي الحيوي في أوروبا عن الخصائص والقيم التي تعارض كل مطالبة فردية في الإدارة الاجتماعية (وبالتالي من باب أولى كل مطالبة ذات نزعة عسكرية بإدارة أحادية الجانب على المستوى العالمي). بصرف النظر عن عمليات الاستقطاب الحالية، لا بد من تسليط الضوء على هذا الشرط في العملية التي تؤدي إلى الدستور الأوروبي. إن هذا المجال هو مجال نضال اجتماعي يعد منتصرًا بشكل جوهري.

- بشأن العملة الأوروبية: مع اليورو، فإن الاتحاد الأوروبي لديه الإمكانية لأن يبنى، لأن ينقل ولأن يغير أنظمة القيم. فالعملة إذا كانت لديها دائمًا القدرة على تمثيل وبناء أنظمة القيم، في مجتمع ما بعد الفوردية (حيث يتم التأكيد على هيمنة العمل غير المادي بشكل فعلي) فإن العامل المادي لا يكشف فقط عن أنظمة السلطة ولكن أيضًا عن آليات القوى التعاونية. إن الانفصال عن "اتفاق واشنطن" مع كل السياسات النقدية التي تتحكم في القرارات الرأسمالية المرتكزة على القيم الليبرالية الجديدة وفقًا لمصالح الحكومة النقدية للولايات المتحدة، تبدو اليوم وكأنها الشرط نفسه لقيمة مستقلة لليورو.

هذا الشرط لا يتعلق فقط بأوروبا، ولكن يتعلق وسيتعلق، عما قريب، بأنظمة أخرى إقليمية على المستوى العالمي (بدايةً من الشرط الذي يتشكل حاليًا نحو البرازيل في أمريكا اللاتينية).

بدائل «استراتيجية تكتيكية»:

## إطلاق الفيدرالية الديموقراطية الأوروبية

يمكننا أن نستمر في أن نتناول بشكل عميق موضوعات أخرى وفي مجالات أخرى بشأن الآفاق المادية للسياسية الخارجية الأوروبية، ومع ذلك فنحن نفضل أن نشير إلى المحاور التي يمكن ولا بد لهذه السياسات أن تمتلكها مع الحركات الاجتماعية.

إن طرح المشكلة في ظل هذه الشروط، ليس فقط للتأكيد على الكفاءة التأسيسية للحركات، ليس فقط لتصور بناء ديموقراطية عالمية حقيقية في أوروبا، والتي صممت لتكون نقطة متقدمة في النضال المناهض للإمبريالية والمعادى للليبرالية: بل هو أيضًا لفهم كيف يمكن للحركات الاجتماعية أن تنشر العلاقة الاستراتيجية والتكتيكية في عملها اليومي، على الصعيدين المحلي والعالمي.

الاعتبار الأول: لقد أثارت المبادرة أحادية الجانب للولايات المتحدة صعوبتين رئيسيتين: الأولى التي نراها تفرض نفسها في العلاقات بين الإمبراطورية والتعددية، والتي تم الكشف عنها حاليًا من قبل الملايين من الناس الذين يكافحون من أجل السلام. والثانية هي الانفصال، على المستوى الأفقي لعلاقات القوة بين الدول المركزية في التطور الرأسمالي. ليس هناك شك في أن هذا الانفصال يمثل أزمة لدى النخب الأرستقراطية متعددة الجنسيات: حيث إنهم يرون أن البعد العسكري الذي أعربت عنه حكومة الولايات المتحدة هو بالتأكيد أمر مروع، ولكنه غير كافٍ لتشكيل النظام العالمي، وغير متناسب مع التدابير والهياكل البيولوجية السياسية للإنتاج الاقتصادي وإعادة إنتاج النظام، وخطير لأن من شأنه أن يثير تداعيات غير متحكم فيها وغير مسيطر عليها. ولذلك فإن عدم التكافؤ العسكري لا يجد أي مثيل في السياسة الحيوية، حيث تنتصر بالأحرى التماثلات. تكمن المشكلة الأولى في أنه يجب أن يتم طرح الحركة العالمية على النحو التالي: هل سيكون من المفيد أن نفكر في الفرص التكتيكية للتحالف بين القوات الأرستقراطية وبين القوى المتعددة ضد أحادية الجانب الأمريكية؟ وهل كان أو سيكون مثمرًا بناء التحالفات في السياسة الحيوية؟

الاعتبار الثاني: وهو يتعلق بالاتجاه الواضح بشكل متزايد في إنشاء التكوين «الإقليمي»، أو «القاري» لنظام الدول والسياسيات العالمية. على سبيل المثال، فإن عملية الوحدة الاقتصادية الأوروبية وتشكيل الاتحاد وجدت لها أصداء قوية في أمريكا اللاتينية وفي جنوب شرق آسيا، وخصوصًا في حالات موحدة بالفعل إقليميًا وهامة للغاية، مثل الصين. فإن النضال من أجل الاعتراف بالدور المتعدد الأطراف لهذه المناطق أصبح مفتوحًا بالفعل. كيف لنا في سياق مشروع استراتيجي يرغب في أن يكون ديموقراطيًا، شاملاً وعالمياً، أن نجد في المجموعات الإقليمية شروط التحالف التكتيكي في المقاومة وفي النضال ضد الليبرالية الجديدة؟ مثل هذا التساؤل يجب أن يتم طرحه من قبل الحركة.

ولكي نعود إلى القضية الأوروبية، يمكننا أن نضيف ما يلي، في نقطتين تتعلقان بالبدائل «الاستراتيجية- التكتيكية» للعلاقة بين السياسات العالمية والحركات الاحتجاجية الاجتماعية.

- توضح المناقشة الجارية بين «مؤيدي السيادة» و«الاجتماعيين»، والصراع الذي يقسمهما، وكذلك المواجهة المؤسسية والبيروقراطية التي تميزهما، أنهما غير قادرين على فتح النقاش، والسماح بالتحالفات بين المكونات الأرستقراطية والجهات الفاعلة التعددية لمقاومة الأحادية الأمريكية والليبرالية الجديدة: في المناقشة الحالية، تم تحييد القوى. وبالتالي، على أرض الواقع، فإن تعريف التكتيك هو ما يسمح بالعمل لتحقيق هذه الغاية، ولذلك لا بد من إطلاق الفيدرالية الديموقراطية الأوروبية: هذا هو السبيل الوحيد لفتح مساحة للنقاش والتعاون والنضال، وقبل كل شيء، إعادة تشكيل الطبقات الاجتماعية، وهذا يعني رفض كل من الممارسة وكل مشروع جوهري لمؤيدي السيادة (أوروبا كدولة وكأمة عظمى) وكذلك رفض المفهوم الوظيفي والبيروقراطي لأوروبا الذي يدافع عنه الاجتماعيون. ويعتبر تكتيك الحركات، التوقفات و/أو التقديمات، والاستجابات و/أو الاختراعات عناصر في بناء العنصر المشترك. لا يمكننا التمييز بين التشكيل الأوروبي وبين القيم التي يجب أن يحملها. لا يمكن بناء أو تعزيز (أو إنقاذ الإطار الديموقراطي إلا في ظل الشروط الفيدرالية).

- هل يمكن لأوروبا أن تعمل كمقاومة أيديولوجية وسياسية ضد مدبري الانقلاب العالمي الليبرالي الجديد؟ هل يمكن أن تكون نقطة لظهور تمرد مضاعف للمقترحات الديموقراطية



وللتضامن العالمي؟

ثمة خط استراتيجي «مؤيد لأوروبا» لما بعد الحداثة، هل من الممكن أن يكون قادرًا على أن ينتقد تصدير الحداثة الناجمة عن قرون من الرأسمالية وعن طريق الدول القومية الأوروبية، وعلى أن يطرح الآن مشكلة تصدير الحرية والتضامن؟ وحول هذه القضية، لا بد للحركات أن تقوم بالخيار الديمقراطي والفيدرالي، معتبرة أن بناء أوروبا السياسية كلحظة تكتيكية في الاستراتيجية التأسيسية للنظام العالمي الديمقراطي.

تمت الترجمة من الإيطالية بواسطة فرانسوا ماتيرون

## الديموقراطية في مقابل الريع

نعلم جميعًا ماذا يمثل الريع على الأقل بالنسبة إلى صاحب الريع. على الأقل ولو مرة واحدة في الحياة، قد نظر كل منا في عيون المالك الذي يؤجر له شقته. يمكننا أن نُكِّن لهذا الرجل الحسد أو الكراهية، ولكن يجب علينا اعتباره في كافة الأحوال بمثابة شخص يجني أموالاً من دون أن يكون عليه القيام بعمل. لقد كنا نطلق لفظ (النظام القديم) على الوقت الذي كانت فيه قوانين الريع يتم تقييمها بصفة مطلقة. فيعتبر الرجعيون ابتداءً من بيرك حتى هيجل هذه القوانين طبيعية للغاية بل ويمتدحونها، أما تلاميذ روسو الثوريون، إصلاحيو عصر التنوير ومؤسسو حقوق الإنسان، فيرونها عكس ذلك بشكل مخيف. كما أن الليبراليين الإنجليز والفلاسفة الكانطيين يعتقدون أن الحرية لا يجب أن تستند في تطورها على الريع الذي جلبه الإرث، على أن الثروة (الجديرة بالاستحقاق) هي تلك التي يجب أن تستند على العمل.. أما فيما يتعلق بأصحاب نظريات (ثروات الأمم) مبتكري الاقتصاد السياسي، فإن غموضهم يؤثر بشكل كبير على هذا السياق:

من جهة فهم يؤكدون في واقع الأمر على أن الثروة الرأسمالية يجب أن تنشأ خارج إطار الريع (حيث إنه في إطار تحققنا من تلك الطريقة، إنها بالتحديد ما تهدف إليه هو الحقيقة العلمية الاقتصادية)، ومن جهة أخرى إذا كانوا حتى لا يخفون ذلك (ومع يخفونه عن قرائهم) بأن التطور الرأسمالي لا يمكن تواجده أو انطلاقه بمزيد من القوة إذا لم يكن نتاجاً لملكية متأصلة ومتشعبة. فإنه على مدار التاريخ، إن هذا ما قد وقع بالفعل: ملكية العنصر المشترك من أراضٍ ومن عمل في عصر الصناديق.

فهذا هو ما يعنيه الريع المطلق: وهو تراكم متأصل عنيف ولكن لا مناص منه، ومع ذلك يتوجب مواراته؛ وذلك لأنه سيئ السمعة، ناتج عن العبودية، فاسد ومتوحش في

طرائقه<sup>(29)</sup>. ولعله من المؤكد، وفقًا للآباء المؤسسين للاقتصاد السياسي، أن هذا الريع المطلق مرتبط بدوره باحتكار الملكية الخاصة للأرض، والذي يبقى بالتأكيد، في إطار العمليات العادية واليومية المتعلقة بالتمتع بالريع ولكن بصورة مرهونة تمامًا بأشكال إنتاج الثروة الأخرى (وهو ما يقوله الاقتصاديون بشكل عام، حيث إنهم يتمنون ذلك بدون شك ولكن يعانون من غموضه).

وهكذا، وفقًا لسميث، فإن المنافسة قد نتج عنها إلغاء كافة الدخول في القطاعات الاقتصادية الأخرى، أي منع كافة حالات الاحتكار وسوء استخدام السلطة. في الواقع لقد أصبح الريع يكتسب أهمية حقيقية انطلاقًا من تقديمه لمكافأة تم وضعها على المحك في المنافسة بين الرأسماليين: فهو بمثابة ربح إضافي يرتبط بدوره بمدى قدرة رجل الأعمال على الابتكار أو اغتنام الفرص الأكثر ربحية للسوق.

لقد أضحى الريع النسبي أو «التفاضلي» إحدى الصور التي يقدم من خلالها القيمة الإضافية الناتجة عن طريق العمل، تلك التي تظهر من منطلق اختلاف إنتاجية الأراضي متقنة العمل مقارنة بنظيرتها غير المنتجة. ريكاردو، على سبيل المثال، قد وصل إلى درجة إنكار وجود الريع المطلق، مؤكدًا بدوره على ديناميكية واحدة ألا وهي ديناميكية الريع التفاضلي. من خلال الريع التفاضلي، يسعى الخبير الاقتصادي جاهدًا نحو حمل لواء حزب الإصلاحيين وإيجاد معقولة ما لحججهم. في الواقع، لقد ذهب لأبعد من مجرد التطور الرأسمالي البسيط، محاولًا دونما أي مواراة إضفاء شرعية على عنف الملكية الأصلية وهي ملكية التراكم البدائي.

وعندما كنا في منتصف الطريق بين مؤسسي الاقتصاد السياسي واليوم، أي منذ قرن بالتقريب، كان كينز قد تناول من جانبه الريع من خلال استدعاء أمانيه «الموت الرحيم لصاحب الريع»، مما يجعلنا نفكر أن بداية القرن العشرين كانت وما زالت تتميز بالمناقشة حول الريع وعلى الآثار السياسية لمركزيته، أو هل التمجيد الأيديولوجي كان من تجاوزاته المؤسسة للغاية؟

29- الملكية العقارية تفترض الاحتكار لأجزاء من العالم من قبل أشخاص يضطلعون بذلك وفق إرادتهم الخاصة بغض النظر عن رغبة أي شخص آخر (ك، ماركس، رأس المال، الكتاب الثالث).

ففي إطار دراستنا للسلطة المؤسسة والديموقراطية لدى قيامها بإنشاء نظام قانوني حديث، قد لا نستطيع ملاحظة مدى ارتباطها (فهي ما زالت مستثمرة) بعلاقات الملكية التي تميز النظام الرأسمالي كما نجدها من منظور نقدي، حيث إنها تهاجم روابط الملكية المشكلة مسبقاً، وكذلك نجدها من منظور الإصلاحات و/أو الثروة التي جعلتها ممكنة، حيث إنها تعبر عن النماذج الجديدة للأنظمة الاجتماعية للملكية. ونظراً لكثافة نية السلطة التأسيسية، ولعله من غير المدهش أن يسعى العلم القانوني البرجوازي جاهداً طوال فترة الحداثة لأن يكون بمعزل عن هذا المفهوم واقتلاع جذوره من جوهر العلاقات الاجتماعية التي ينشئ بداخلها علاقات اجتماعية، والتي كانت في المقام الأول علاقات تتعلق بالملكية، ولكنها أصبحت مؤخراً علاقات تتعلق بالملكية الرأسمالية بوجه عام. إن السلطة التأسيسية تنتهي من حيث يبدأ القانون.

يمثل ثيرميدور لحظة تحقيق السلطة التأسيسية حتى يتسنى لنا إنكارها بصور فارقة، وبالتالي محوها على الفور من الوجود.

ومع ذلك يعرف العلم الدستوري بعدم جدوى هذا التحييد. وحتى إن كان من الممكن عزل السلطة التأسيسية بشكل رسمي، فإن الفقهاء ورجال السياسة مجبرون الآن على اعتبار أن (التشكيل المادي) أي دراسة العلاقات الاجتماعية، تعقيدها أو عدايتها المحتملة والتي هي أساس (التشكيل الرسمي أو القانوني) وكأنها أساس عملهم الخاص بهم. وبالتالي فنحن بصدد موقف غريب يظهر أمام أعيننا.

إن علاقات الملكية تعد بدورها بمثابة المشكلة التي تحدد ثورات السلطة التأسيسية. على النقيض، تعتبر السلطة المشكلة لعلاقات الملكية مقدسة وغير قابلة للتغيير. إنه لمن المؤكد أنه في إطار الشكليات المناقشة للفقهاء الدستوري المعاصر، لا يتسنى للسلطة التأسيسية الانطلاق ثانية سوى (كسلطة استثناء) أي دونما أي محتوى قد يرتبط بشكل مباشر بقوة القرار. ومع ذلك في كافة المرات التي تقدم فيها السلطة التأسيسية في إطارها المادي معيدة موضوع الملكية، فإنها تفترض على النقيض وقت التشكيل، فيتم اقتراحها كعنصر للابتكار القانوني وللتنحرر الاجتماعي، كما أنها تفتح المجال أمام احتمالية وجود مؤسسات ديموقراطية.

وفي تلك اللحظة تتصادم السلطة التأسيسية (بالريع المطلق)<sup>(30)</sup> الذي يتكون كوظيفة ديمقراطية في إطار المسار الزمني طويل المدى للتشكيل المادي الذي يحارب داخل الأشكال القانونية (للريع التفاضلي).

اليوم، لم تعد الديمقراطية وحدها أمام (ضد) الريع المطلق، للأرض (الأراضي والممتلكات): حيث عليها حاليًا وعلى وجه الخصوص أن تواجه الريع المالي، رأس المال الذي يحشده المال عالميًا بوصفه أداة أساسية لـ«حكم» التعدديات. فإن سياسة التمويل عن طريق الاقتراض هي الشكل الحالي للقيادة الرأسمالية. فمن الواضح أنها ما زالت مرتبطة بالريع، وأنها تكرر القصد العنيف، كما أنها تتناول مرة أخرى الغموض والتناقضات لأي شكل من أشكال الاستغلال الرأسمالي. لذلك سيكون من الحماقة أن نعتقد أن رأس المال التمويلي لا يمثل في حد ذاته لحظة عدائية؛ وذلك لأنه يشمل دائمًا في داخله هذا العنصر اللازم الذي يتمثل في القوى العاملة، والتي هي على حد سواء منتجة لرأس المال وتشكل تهديدًا له.

يتم تعريف الشكل الذي من خلاله يتضمن رأس المال التمويلي على التناقض، وذلك وفقًا لمعايير محددة تمامًا: تجريد عالي المستوى فيما يتعلق بنوعية هيئة العمل، الاستغلال الرأسمالي لعالم خفي و/أو احتياجات مضللة، مجتمع الاستغلال الوحشي (استغلال العنصر المشترك: لأنه عندما تصبح قوة العمل تعددية وعندما يصبح العمل تعاونيًا ومعرفيًا، فإن رأس المال لا يستغل فقط العامل نفسه، وإنما يستولي على العنصر المشترك على العكس تمامًا الذي ينتجه هذا العامل نفسه). وبالتالي يتم طرح الريع في حد ذاته كاستغلال للعنصر المشترك.

إذن: الريع المطلق أم الريع التفاضلي؟ إن الريع يستند بشكل أساسي على إجراء للملكية الجذرية، أو بالأحرى على العكس على إجراء نزع الملكية والاستغلال معممين على نطاق واسع، وهذا يعني بوضوح أنه يعتمد على القيمة الإجمالية المنتجة، على التقييم المشترك؟ وقد أجاب خبير اقتصادي معاصر، ما بعد الصناعي، بلا شك، بأن ذكر أسطورة رجل

30- هنا نشير ضمناً إلى مقترحات تأميم الأرض التي تمت - في أوقات مختلفة - من بعض قطاعات البرجوازية نفسها. فإن المقترحات التي، وفقًا لماركس، سمحت بإلغاء الريع المطلق وجعل التطور الرأسمالي أكثر ديناميكية، لم يكن هناك فرصة لتبنيها، على الرغم من أنه شدد أيضًا على أن هذا الإصلاح لن يكون لديه فرصة لتبنيها، وذلك بسبب المخاطر التي تم تشكيلها على جميع أشكال الملكية.

الأعمال شومبيتر، مؤكِّدًا أن القوى المحركة للرأسمالية وقوة التدمير الخلاقة تأتي من رجل الأعمال بدافع البحث عن الربح الإضافي، عن موقف احتكار انتقالي، وعن الربح الناتج عن ذلك. باختصار: لا يوجد دخل بدون ابتكار.

ونحن نعلم أن الاختراع هو جماعي، وأن الربح وحقوق الملكية الفكرية لا يفعلان شيئاً سوى إعاقة التداول وإنتاج المعرفة، وبالتالي إعاقة ديناميكية الابتكار نفسه. ونحن نعلم أيضاً أن الهدف من رأس المال لا يؤدي إلى دخل مؤقت مرتبط بالابتكار ولكن يؤدي إلى دخل دائم على أساس مصادرة القوة الخلاقة والاختراع الجماعي. هكذا هي الحدود بين الربح وانهيار الأرباح، والابتكارات الحقيقية الوحيدة لرأس المال التي تنتج في مجال حقوق الملكية الفكرية والمالية، وذلك لتعزيز قوة الربح وقوة الاستيلاء على الثروة.

ولكن، عندما يظهر الربح نفسه كدخل (بما أنه، في السوق العالمية، يتم ترجمته على الفور في هذا الشكل)، فإن الربح المالي والتدفقات المالية، وهذا يعني «عالم الربح» تم اجتيازها على الفور وتصبح مشروطة في طريق الحركات النضالية التي تقوم بها التعددية. ومع ذلك، عندما يتم تقديم عالم الربح التفاضلي لنا هنا، فإن الربح نفسه يظهر لنا وجهًا آخر.

في الواقع فإنه يصطدم بالعنصر المشترك؛ وذلك لأنه ينبثق على وجه التحديد داخل العنصر المشترك، في عملية تعميم للاستغلال.

هناك دول (مثل الصين، على سبيل المثال) حيث إن هذه العمليات «بحة» للغاية أكثر من العلاقات الاجتماعية التي تتراوح بين المركزية السياسية للقيادة من جهة، وبين بعد دولة الرفاه للراتب الاجتماعي وتوزيع الثروة بشكل عام. من ناحية أخرى، هذه العلاقات تظهر على الفور كعلاقات للنضال: حيث إن الراتب نفسه قد اكتسب الطابع العام للربح المالي.

ولكن عندما ننظر من ناحية أخرى إلى ما يحدث في البلدان التي تكون فيها العلاقة المعقدة بين الربح والربح هي «غير البحث على الإطلاق»، مثل الولايات المتحدة وأوروبا (أو أيضاً في جميع بلدان العالم الثالث السابق حيث توجد أيضاً «الأقلية» فيما يختص بالربح)، يجب علينا أيضاً ملاحظة كيف أن النضال من أجل استرداد الربح مكثف في تشكيل علاقات

## إعادة إنتاج المجتمع.

وهكذا، في كل مكان، فإن مقاومة الريح قوية للغاية. وفي كل مكان، فإن الدفاع عن الريح الآن يقترح من جديد الجمع بين الريح المطلق وحالة الاستثناء، جمعاً نراه يعبر داخل أصل الريح نفسه. هذا هو عندما يكون الريح المسترد من جديد، بما في ذلك في مجال القانون، يتعارض بعنف مع العمليات الديمقراطية ومع حقوق الإنسان. هذه هي اللحظة التي يختارها الريح ليفرض نفسه كضمان للربح، وبالتالي يعكس المسار التاريخي للتطور الرأسمالي.

ومع ذلك، بمجرد استيعاب الريح - أو على الأقل دمجها - مع ديناميكيات الربح، هل يكون هناك إمكانية لتعريف النضال في هذا السياق فيما يتعلق «بالرواتب التفاضلية»؟ وهل ستكون بالتالي ثمة إمكانية لوصف أجهزة نضال داخل الريح وضده؟ بعبارة أخرى، ممّ يتكون النضال على الريح؟ وما هو «راتب الريح»؟ أي إجابة على هذه الأسئلة ينبغي قبل كل شيء أن تقوم بإعادة إدخال موضوع العمل: في الوقت الذي يجعل الريح العنصر المشترك للإنتاج الاجتماعي أمراً غامضاً، فبين أي موضوعات يتم بناء النضال؟ هل نقول في ذلك الوقت: قوة مضادة، متعددة، ولديها القدرة على هدم صرامة السلطة الحيوية التي يتم ممارستها باسم الريح المطلق؟

ثم مرة أخرى، كيف يمكن بناء مثل هذا الموضوع؟ ربما يصبح ذلك مستهدفاً إذا كنا نستثمر حيزاً للصراعات القائمة، المنظمة والموجهة من قبل الريح التفاضلي. تكمن الحاجة الأولى على وجه التحديد في بناء موضوع من الصراعات، وفي داخلها. يصبح الريح المطلق تفاضلياً عندما يخضع لديموقراطية الحركات النضالية. وبالتالي ينبغي علينا قيادة الصراعات التي يمكن أن تؤدي إلى بناء هذا الموضوع. يجب علينا توحيد ما بين الأشخاص غير المستقرين وبين الأشخاص المستبشرين، إعادة تكوين العمل المادي والعمل الفكري، الأول عن طريق تعقيد مفاصله، والتي تلعب دوراً على حد سواء في المصنع أو في المدينة، والثاني في السمك الحالي لإطاره (مراكز الاتصال في الجامعات، من الخدمات الصناعية إلى خدمات الاتصالات، ومراكز أبحاث الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية...). ها هي التعددية، القادرة اليوم على تمثيل الموضوع السياسي الذي يمكن أن يدخل بنشاط في مجال الريح الذي يحكمه التمويل، وعلى إطلاق الصراع على الريح بنفس القوة كما فعلت ذلك فيما

مضى، عندما قادت عمال مصانع الفوردية، الحركات النضالية من أجل الرواتب. في هذا البعد، يمكن تصور «راتب الريع».

ومع ذلك، لا بد من أن نكون على حذر: فلا نعتقد في أي حال من الأحوال أن مبالغ الرواتب المنتزعة من الريع (الذي كان في المقام الأول مطلقاً ثم أصبح تفاضلياً) تستطيع أن تحدد بطريقة أو بأخرى القيادة الرأسمالية. إن الصراعات المثارة حول الريع (وعلى وجه أخص، الصراعات حول «دخل المواطنة») هي قبل كل شيء طريقة لإنشاء موضوع سياسي، قوة سياسية. إنها وسيلة لا متناهية؟ نعم؛ لأن الغاية منها دون أدنى شك لا تكون ولا يمكن أن تكون من أجل الاستيلاء على السلطة، ولا يمكن أن تكون بمثابة تحول مستمر في آليات إعادة إنتاج المجتمع الرأسمالي، وفي غمار مثل هذا النوع من الصراعات، لا نستطيع سوى أن ندلي بالحقيقة ونعترف بقوة تتحرك بشكل فعال في مجال الريع. وانطلاقاً من هذا المنعطف ومن هذا الاستخدام المكون بدوره للنضال، وذلك من أجل التعريف والاعتراف بالموضوع السياسي، وبالتالي سوف يكون متصوراً أن النضال لا يمكن اختزاله فقط حول راتب المواطنة، بل على النقيض سوف يسعى هذا النضال إلى استعادة ملكية العنصر المشترك وإدارته الديموقراطية.

لا يوجد صراع طبقي دون وجود لمكان يجري فيه. اليوم، هذا المكان هو أرض العاصمة. فيما مضى كان هذا المكان هو المصنع، والذي لا يزال جزئياً اليوم بلا شك المصنع، ولكن أعني بقولي (المصنع) الذي يعني من الآن فصاعداً شيئاً آخر. إن المصنع اليوم يعني المدينة بعلاقاتها الإنتاجية، ميادينها البحثية، مواقعها الإنتاجية سواء المباشرة أو غير المباشرة، تدفقاتها للتداول/للتواصل، طرق نقلها، حدودها وفواصلها، أزماتها الإنتاجية، قيود الحركة بها وأشكال المختلفة... إلخ. فالعاصمة هي بمثابة مصنع حديث للغاية يعتبر بداخله العنصر ذو الأهمية البالغة هو عنصر العمل المعرفي الموجود في إطار عمليات التنمية، ومع هذا فهو أيضاً مصنع قديم للغاية يعمل بداخله المهاجرون والنساء والضعفاء والشباب غير المؤهلين ومتقدمو التأهيل (المؤمن عليهم) القدامى والجدد المستبعدون من التأمين، كلهم يعملون وكأنهم عبيد؛ وذلك لأن الاستغلال أصبح يستثمر من الآن فصاعداً كافة مظاهر الحياة. إن العاصمة، مصنع ما قبل الصناعية، يلعب على مختلف محاور الحالات والثقافات مظهرًا في جملة كافة نماذج الاستغلال التي تصنع الفوارق النوعية والعرقية لمختلف الطبقات، ومع ذلك



فهو أيضًا مصنع ما بعد الصناعية؛ حيث ساعدت تلك الاختلافات في تشكيل العنصر المشترك في شبكات العاصمة، الامتزاج الخلاق المتواصل لاقتران الثقافات والحيوات. لقد أصبح من الممكن اليوم الاعتراف وتسليط الضوء بشكل كامل على العنصر المشترك في نطاق المدينة. إن الريع يشتمل بدوره على هذا العنصر المشترك ويحجبه: إنه يؤسسه ابتداءً من الطبقات العليا في ناطحات السحاب ليجعله مهممًا على الأسواق المساهمة، ولعله يكشف النقاب عنه أمام هؤلاء الذين يخفونه على منتجينه الحقيقيين. وعلى النقيض، فإن الديمقراطية المطلقة للصراعات من أجل الشفافية، من أجل الغلاسنوست<sup>(31)</sup>، قد توضح لنا السبيل نحو تحرير العنصر المشترك؛ وذلك لكونها تختص بمهاجمة عملية تدفق الريع- الريع العقاري (عبر مفاصل الربح المادية) حتى دخول حقوق الطبع والنشر ومنتجات الحاسب.

إن الصراعات المثارة التي أوضحناها في السابق بين القوسين، هذا (من خلال) والتي نركز عليها، تعتبر اليوم بمثابة قلب رأس المال. ويمكن للديموقراطية ويجب عليها تحطيم صخور الدخول المطلق في سبيل الوصول للسلطة والقوة الضروريتين من أجل تنمية تلك الصراعات ضد الريع التفاضلي. وبعد أن قدمنا الصورة الأصلية والعنيفة لنمو رأس المال، أصبح الريع المطلق اليوم بمثابة استغلال رأسمالي يتواجد بدوره في أعلى مستويات التنمية: إنه شكل استغلال العنصر المشترك. يجب عليك إظهار التناقض في العلاقة بين القيادة والعنصر المشترك، حتى يوشك هذا التناقض على الانفجار، ها هو إذن الطريق الذي عليك قطعه. ولنذكر دائمًا أن تلك المشكلة لن يتسنى حلها عبر أي جدلية، ولن يجدي في حلها اليوم سوى الحل الديموقراطي، شريطة أن تصبح ديموقراطية مطلقة، وهو ما يعني أن يعترف في إطارها بأن كلاً منا لا غنى للآخرين عنه؛ ذلك لأنه متساوٍ معهم عن طريق وبموجب العنصر المشترك.

تمت الترجمة من اللغة الإيطالية بواسطة جوديث ريفيل

31- هي سياسة الدعاية القسوى والانفتاح والشفافية في أنشطة جميع المؤسسات الحكومية في الاتحاد السوفيتي سابقاً، بالإضافة إلى حرية الحصول على المعلومات. وأطلقت هذه الدعوة بواسطة الرئيس الروسي السابق ميخائيل غورباتشوف في النصف الثاني من الثمانينيات. كان أول استخدام لهذه الكلمة (غلاسنوست) في الاتحاد السوفيتي في نهاية عام 1850، وتعني باللغة العربية: الشفافية. كان غورباتشوف يستخدم هذه الكلمة لتحديد السياسات التي يعتقد أنها قد تساعد على التخفيف من الفساد في الطبقة العليا بالحزب الشيوعي والحكومة السوفيتية، وتخفيف التعسف في استخدام السلطة الإدارية في اللجنة المركزية السوفيتية. ونشطاء حقوق الإنسان السوفيتيين أوضحوا «أن كلمة غلاسنوست كانت موجودة منذ عدة قرون، وكان من الطبيعي إعطاء العملية كلمة لا توصف لأنها عملية تقوم بها الحكومة علناً». وكانت «غلاسنوست» ترمز إلى فترة بالاتحاد السوفيتي كان فيها أقل قدر من الرقابة وحرية أكبر في الحصول على المعلومات.

## علاقة رأس المال/العمل في الرأسمالية المعرفية<sup>(32)</sup>

في الانتقال من الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية المعرفية، شهدت علاقة رأس المال/العمل تحولاً جذرياً. يتعلق هذا التحول بطريقة لا تنفصم بالتنظيم الاجتماعي للإنتاج، وتشكيل الطبقة التي يستند عليها تقييم رأس المال، وبالتالي أشكال التوزيع بين الأجر والريع والربح. فالهدف من هذا المقال هو إعادة بناء الخصائص والتحديات الرئيسية لهذا التحول الكبير. وللقيام بذلك، فنحن مضينا قدماً في ثلاث مراحل. فبعد أن ذكرنا بشكل سريع الأصل والمعنى التاريخي للتحول الذي أدى إلى هيمنة العمل المعرفي، سوف نحلل الحقائق المجردة<sup>(33)</sup> الرئيسية التي تحدد التحول الحالي لعلاقة رأس المال/العمل. وأخيراً سوف نُظهر كيف أن الدور المركزي على نحو متزايد للريع، يمكن أن يحل محل شروط العداء التقليدي القائم على معارضة الراتب/الربح للشركة.

من العامل الشامل إلى هيمنة العمل المعرفي:

نشهد اليوم تحولاً في علاقة رأس المال/العمل في الاتجاه المعاكس، ويمكن مقارنته من حيث الأهمية بالتحول الذي أعلنه غرامشي، خلال الثلاثينيات، في الأمركة وفي الفورية. ولكي نفهم أصل ومعنى هذا التحول، علينا أن نتذكر كيف أنه خلال ما بعد الحرب كان النمو الفوري يمثل قيادة منطق تطور الرأسمالية الصناعية القائمة على أربعة اتجاهات رئيسية

32- شارك في كتابة النص كارلو فيرسيلوني.

33- إن مصطلح «الحقائق المجردة» تم تقديمه من قبل نيكولاس كالدور، للإشارة إلى الحقائق النموذجية الهامة للغاية، حتى وإن لم نستطع أن نقدمها على شكل أرقام بطريقة دقيقة.

هي: الاستقطاب الاجتماعي للمعارف القائم على الفصل بين العمل الفكري واليدوي؛ هيمنة المعارف المدرجة في رأس المال الثابت والتنظيم الإداري للشركات فيما يتعلق بالمعارف المعبئة من قبل العمل؛ ومركزية العمل المادي، الذي يخضع للمعايير التaylorية لاستخراج فائض القيمة؛ والدور الاستراتيجي لرأس المال الثابت كنموذج رئيسي للملكية والتقدم التقني.

في أعقاب أزمة الفوردية، تم التشكيك في هذه الاتجاهات. فإن نقطة انطلاق هذه الاضطرابات تتواجد في الديناميكيات الصراعية التي، من خلالها في الستينيات، فكك العامل الشامل أسس التنظيم العلمي وأدى إلى توسع هائل للراتب الاجتماعي والمرافق العامة لدولة الرفاه خارج التوافقات الفوردية. وأدى ذلك إلى الحد من القيد النقدي في علاقات الأجور وعملية الاستعادة الجماعية للقوى الفكرية للإنتاج التي شككت في منطق الاستقطاب للمعرفة الخاصة بالرأسمالية الصناعية.

ومن خلال ديناميكية العداء فإن العامل الشامل قد حدد الأزمة الهيكلية للنموذج الفوردي، مع بناء داخل رأس المال أسس العنصر المشترك والطفرة الوجودية للعمل والتي تشير إلى خارج منطق رأس المال. فإن الطبقة العاملة قد رفضت نفسها (أو على الأقل رفضت مركزيتها) من خلال بناء وفتح المجال لشكل العامل الجماعي للفكر العام وتكوين فئة للعمل المعرفي. كما أنها بنت الظروف الذاتية والأشكال الهيكلية لنمو اقتصاد قائم على الدور القيادي وعلى نشر المعرفة.

نحن هنا لدينا افتتاح مرحلة تاريخية جديدة لعلاقة رأس المال/العمل، تمثلت في الصعود بقوة للبعد المعرفي للعمل وتشكيل عقلانية منتشرة.

وينبغي التأكيد على حجتين أساسيتين إذا كنا نريد أن نصف بشكل كاف النشأة والطبيعة الرأسمالية الجديدة. الحجة الأولى هي أن المحرك الرئيسي لتطوير اقتصاد قائم على المعرفة، يتواجد في قوة العمل المعاش. فإن إنشاء اقتصاد قائم على المعرفة يسبق ويتعارض، من وجهة النظر المنطقية والتاريخية، مع نشأة الرأسمالية المعرفية. فقد كانت الرأسمالية المعرفية هي نتيجة لعملية إعادة الهيكلة التي في إطارها حاول رأس المال أن يستوعب وأن يخضع لمنطقه، بطريقة طفيلية، الظروف الجماعية لإنتاج المعارف، مع خنق

إمكانيات التحرر المدرجة في مجتمع الفكر العام. وعن طريق مفهوم الرأسمالية المعرفية، فنحن نشير إلى نظام تراكمي تصبح فيه القيمة الإنتاجية للعمل الفكري وغير المادي هي المهيمنة، وحيث القضية المركزية لتقييم رأس المال، تتعلق مباشرة بالمصادرة الربعية للعنصر المشترك وبالتحول المعرفي إلى سلعة وهمية.

أما الحجة الثانية، وهي على عكس النظريات المفصلية من حيث ثورة المعلومات، فتقضي بأن العنصر الحاسم الذي يحدد الطفرة الحالية للعمل، لا يمكن تفسيره من قبل الحتمية التكنولوجية القائمة على أساس الدور الرائد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. هذه النظريات في الواقع تنسى عنصرين أساسيين: أنه لا يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تعمل بشكل صحيح إلا من خلال المعرفة الحية القادرة على حشدها، حيث إن المعرفة هي التي تحكم معالجة المعلومة، المعلومة التي لا تزال خلافاً لذلك مورداً عقيماً، مثلها مثل رأس المال بدون العمل. فإن القوة الخلاقة الرئيسية على أساس ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تأتي من الابتكار الديناميكي الناتج عن رأس المال. فهذه القوة الخلاقة تستند على بناء شبكات اجتماعية لتعاون العمل، والتي غالباً ما تشمل على تنظيم بديل سواء في الشركة أو في السوق، مثل أشكال تنسيق الإنتاج.

#### الخصائص الرئيسية للعلاقة الجديدة بين رأس المال/العمل:

يعتبر الصعود بقوة للبعد المعرفي للعمل تأكيداً على هيمنة جديدة للمعارف المحتشدة من خلال العمل، مقارنة مع المعارف التي أدرجت في رأس المال الثابت والتنظيم الإداري للشركات. وعلاوة على ذلك، فإن العمل الحي يلعب حالياً الكثير من المهام الرئيسية، التي قام بها سابقاً رأس المال الثابت.

ولذلك يتم تقاسم المعرفة على نحو متزايد بشكل جماعي، وهي تقوم بزعة سواء التنظيم الداخلي للشركات، أو علاقاتها مع الخارج. وهكذا في التكوين الجديد لعلاقة رأس المال/العمل، كما سنرى، يتواجد العمل داخل الشركة، ولكن يتم تنظيمه، وذلك على نحو متزايد أيضاً خارجها<sup>(34)</sup>.

34- حول هذه النقطة، انظر: أ. نيجري، فابريك دو بورسلين، باريس، استوك، 2006.

وهذا ينطوي على نتيجتين أساسيتين. من ناحية، على نطاق كل شركة، فإن النشاط الإبداعي للقيمة يتزامن أقل وأقل مع وحدة المكان والزمان الخاصة بإعدادات الوقت الجماعية للفترة الفورية. من ناحية أخرى، وعلى النطاق الاجتماعي، يحدث إنتاج الثروات والمعارف في المراحل الأولى من نظام المؤسسات ومن المجال التسويقي، فإنه لا يمكن تجديد إنتاج الثروات والمعارف داخل منطق تقييم رأس المال إلا بشكل غير مباشر فقط، عن طريق علاقة العوامل الخارجية مع الإنتاج، الذي يتشابه في كثير من النواحي مع الاقتطاع من الربح.

وبعد هذا التطور، تم تعديل جميع الاتفاقيات الفورية الصناعية التي تتعلق بعلاقة الأجور، ومفهوم العمل المنتج، ومصادر ومقياس القيمة، وأشكال الملكية، وتوزيع الربح، وذلك بشكل عميق.

وتوضح العديد من الحقائق المجردة حجم التحول:

عكس العلاقات بين العمل الحي والعمل الميت وبين المصنع والمجتمع. فالحقيقة الأولى المجردة تشير إلى الديناميكية التاريخية التي من خلالها تجاوزت حصة رأس المال التي يطلق عليها غير مادية (البحث والتنمية، ولكن على وجه الخصوص التعليم والتدريب والصحة)، المدرجة بشكل أساسي في الإنسان<sup>(35)</sup>، حصة نظيرتها الخاصة برأس المال المادي في المخزون الحقيقي لرأس المال وأصبحت هي العامل الحاسم في النمو<sup>(36)</sup>. هذا الاتجاه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعوامل الكامنة وراء تطوير العقلانية المنتشرة: هذا هو ما يمثل أهم جزء من هذه الزيادة في رأس المال المسمى بغير المادي.

وبشكل أكثر تحديداً، فإن تفسير هذه الحقيقة المجردة له على الأقل أربعة معانٍ كبرى تلقي بظلالها بشكل شبه منظم على الأدبيات الاقتصادية.

يكمّن المعنى الأول من هذه المعاني في أنه، خلافاً للفكرة التي يقودها معظم الاقتصاديين التقليديين في الاقتصاد القائم على المعرفة، فإن الظروف الاجتماعية والقطاعات المحركة

35- توصف أحياناً، وبشكل خاطئ، برأس المال البشري.

36- انظر: ج. و. كندريك، «إجمالي رأس المال والنمو الاقتصادي»، في المجلة الاقتصادية الأطلسية، المجلد 22، رقم 1، مارس 1994.

الحقيقية للاقتصاد القائم على المعرفة لم تتواجد في المختبرات الخاصة بالبحث والتنمية. بل إنها تتوافق على العكس تمامًا، مع المنتجات الجماعية من أجل الإنسان ومن جانبه، والتي يتم ضمانها بشكل تقليدي من قبل المؤسسات المشتركة لدولة الرفاه (الصحة، التعليم، البحوث العامة والأكاديمية، إلخ)<sup>(37)</sup>.

لقد تم إغفال هذا العنصر بشكل منتظم من قبل الخبراء الاقتصاديين لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مما جعلنا لهذا السبب، نشهد حالة الضغط الهائل وذلك من أجل خصخصة و/أو إخضاع هذه المنتجات الجماعية للمنطق التسويقي. وربما يكمن تفسير هذا الغموض غير المألوف في التحدي الذي يمثل للأسمالية المعرفية الرقابة السياسية الحيوية والاستعمار التسويقي لمؤسسات دولة الرفاه<sup>(38)</sup>. الصحة والتعليم والتدريب والثقافة، لا تمثل هذه القطاعات فقط النصيب الأكبر من الإنتاج والطلب الاجتماعي، وإنما أيضًا هي تشكل أنماط الحياة. ومن هنا ينفث المجال لصراع كبير بين الاستراتيجية الليبرالية الجديدة، لخصخصة العنصر المشترك ومشروع الاستعادة الديمقراطية لمؤسسات دولة الرفاه.

أما المعنى الثاني لهذه الحقيقة المجردة فيكمن في أن العمل الذي يحقق حاليًا بعض الوظائف الأساسية التي يضمنها عادة وبشكل تقليدي عن طريق رأس المال الثابت، على صعيد تنظيم الإنتاج الذي يعد بمثابة عامل رئيسي للقدرة التنافسية وتقدم المعرفة<sup>(39)</sup>. يمكننا القول، للتأكيد ولكن بمعنى مختلف قليلاً عن مفهوم لويجي باسينتي، في عصر الرأسمالية المعرفية وهيئة الفكر العام، حيث إننا نقرب من التجريد لاقتصاد إنتاج العمل الخالص، الذي لا تكون فيه الظاهرة الرئيسية هي تراكم رأس المال الثابت، ولكن القدرة على التعلم وخلق قوة العمل<sup>(40)</sup>.

37- للحصول على تحليل دقيق لدور دولة الرفاه في الطفرة الحالية للرأسمالية، انظر: ج. م. مونيه، وس. فيرسيلوني، «العمل والنوع والحماية الاجتماعية في التحول إلى الرأسمالية المعرفية»، في المجلة الأوروبية للنظم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد 20، العدد رقم 1، 2007، ص 15-35.

38- وعلى عكس الخطاب الأيديولوجي السائد الذي وصم التكاليف وعدم الإنتاج المزعوم للخدمات الجماعية لدولة الرفاه، وبالتالي فإن الهدف من ذلك هو على الأقل تخفيض القيمة المطلقة لهذه النفقات بدلاً من إعادة إدماجها في الدوائر التسويقية والمالية.

39- كما أظهر س. ماراتسي في «استهلاك جسم الآلة»، في التعددية، رقم 27، شتاء 2007، ص 27-37.

40- ل. باسينتي، الديناميات الاقتصادية الهيكلية - نظرية العواقب الاقتصادية للتعلم الإنساني، مطبعة جامعة كامبريدج، 1993.

يكمن المعنى الثالث في أن شروط تشكيل وإعادة إنتاج قوى العمل هي حاليًا إنتاجية، وأن مصدر «ثروة الأمم» يستند اليوم أكثر وأكثر على التعاون الذي يخرج بشكل أساسي من رحم الشركات والمؤسسات. ولعلنا نلاحظ أيضًا أنه في مواجهة هذا التطور، فقد فقد النموذج القانوني لنظرية المعرفة، الذي وفقًا له يعتبر إنتاج المعارف بالفعل من إنتاج قطاع متخصص، كل أهمية له<sup>(41)</sup>. هذا القطاع، إذن ما زال يمكننا استخدام هذا المصطلح، يمثل اليوم المجتمع بأسره. ويترتب على ذلك أن مفهوم العمل الإنتاجي في حد ذاته لا بد أن يمتد إلى إجمالي الأزمنة الاجتماعية التي تشارك في الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي.

وأخيرًا فإن ما يسمى بأفضل الخدمات، والتي تضمها تاريخيًا دولة الرفاه، تتوافق مع الأنشطة التي يهيمن عليها البعد المعرفي، التواصل والمؤثر للعمل، والتي بداخلها يمكن أن تنمو الأشكال الجديدة للإدارة الذاتية للعمل المستندة على الإنتاج المشترك للخدمات الذي يضمن بشكل وثيق المستخدمين.

ثمة تقسيم معرفي للعمل، ثمة طبقة عاملة، وثمة عدم استقرار للشروط القانونية لعلاقة الرواتب. تتعلق الحقيقة المجردة الثانية في الانتقال، في العديد من الأنشطة، من التقسيم التaylorي إلى التقسيم المعرفي للعمل. في هذا الإطار لا تستند الكفاءة على تقليل أوقات العمل اللازمة لكل مهمة، ولكن تستند على المعارف والتنوع لدى قوى عمل قادرة على تحقيق أقصى قدر من القدرة على التعلم والابتكار والتكيف مع ديناميكية التغيير المستمر.

ولعلنا نلاحظ أنه بجانب النموذج المثالي للخدمات العليا والأنشطة ذات القنيت العالية «للاقتصاد الجديد» فإن هناك انتشارًا لمهام إنتاج المعرفة ومعالجة البيانات والتي تختص بدورها بكافة القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاعات ذات الكثافة التكنولوجية الضعيفة. ولعلنا نشهد تقدمًا تدريجيًا فيما يختص بالاستقلالية الذاتية في العمل.

ومن المؤكد أن مثل هذا الاتجاه ليس فريدًا من نوعه. ففي داخل الشركة ذاتها ثمة

41- وجد هذا النموذج الإشارة الأولى له في مقال أ. كينيت «دولة الرفاه الاقتصادية وتخصيص الموارد لأغراض الاختراع»، فير. رنيلسون (محرر)، سرعة واتجاه النشاط الابتكاري، مطبعة جامعة برينستون، 1962.

مراحل إنتاجية قد تنتظم وفقًا للمبادئ المعرفية، بينما قد تبقى مراحل إنتاجية أخرى، لا سيما العمليات الأكثر توحيدًا، معتمدة على منطقية تنظيم العمل من النوع التaylorي أو ما بعد التaylorي.

ولا يتبقى أمامنا على الأقل على الصعيد النوعي والكمي (على الأقل داخل بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) سوى أن نعترف بشكل العمل المعرفي الجاري في إطار عملية تنمية رأس المال، والذي يمتلك سلطة الانفصال عن الإنتاج الرأسمالي.

ومن هذا المنظور فنحن نذهب إلى الحقيقة المجردة الثالثة، حيث يجب علينا الإشارة إلى طريقة صعود البعد المعرفي الذي يؤدي إلى زعزعة بشكل مزدوج لاستقرار الشروط القانونية المهمة التي تتحكم في علاقة مع الرواتب (أو تبادل رأس المال / العمل).

فمن جهة، في إطار الأنشطة المركزة بدورها على المعارف، حيث يتخذ ناتج العمل شكلًا غير مادي تمامًا، فإننا نشهد على التشكيك في أحد الشروط الأولية لعقد الراتب، وهو يتمثل في التنازل من جانب العاملين، مقابل الأجر، عن كل مطالبة بملكية المنتج الخاص بعملهم. كما أنه في إطار الأنشطة على غرار البحث أو إنتاج البرمجيات، فعلى سبيل المثال، لا يتبلور العمل على شكل منتج مادي منفصل عن العامل: بل يظل هذا الأخير مدمجًا في ذهن العامل، وبالتالي لا يمكن فصله عن شخصه. وهو ما يساهم بدوره في تفسير الضغط الذي تمارسه الشركات بهدف تغيير وتعزيز حقوق الملكية الفكرية في سبيل الوصول إلى المعارف وإلى إغلاق الآليات التي تسمح بتداولها.

من جهة أخرى، فإن التحديد الدقيق والوحدة المتوائمة لزمان ومكان تقديم العمل المؤسسين للقاعدة الفورية المتعلقة بعقد الراتب قد تأثر بشكل عميق.

لماذا؟ في ظل نموذج الطاقة الخاصة بالرأسمالية الصناعية، يكون الراتب في مقابل الشراء، لجزء من رأس المال، والذي يقابله اقتطاع من وقت بشري محدد بدقة ومتوفر تحت تصرف الشركة. في إطار هذا الوقت المقطوع للعمل يتوجب على صاحب العمل أن يتحمل مسؤولية إيجاد نماذج أكثر فعالية لاستخدام هذا الوقت المدفوع، وذلك من أجل



الحصول على قيمة استخدام قوة العمل، وهي المقدار الأعلى من العمل الإضافي المتاح. الأمر الذي لا يذهب بعيداً عن الذات، حيث إن رأس المال والعمل لديهما بحكم الطبيعة مصالح متناقضة. ولعله في إطار مبادئ التنظيم العلمي للعمل، فإن الاستيلاء على معارف العاملين وكذلك النظام الصارم للوقت والنماذج العملية، كانت آنذاك بمثابة إجابة شافية لذلك السؤال الحاسم. فإنه في داخل المصنع الفوري، نجد وقت العمل الفعلي والعملية الإنتاجية لمختلف المهام، مثل حجم الإنتاج، هي من الناحية العملية مخططة ومعروفة مقدماً من قبل مهندسي مكاتب الإرشاد.

ولكن كل شيء يتغير بمجرد أن أصبح العمل أكثر وأكثر غير مادي أو معرفياً، ولا يمكن أن يتم اختزاله في مجرد إنفاق للطاقة تم إجراؤه في وقت معين. وهكذا تظهر مرة أخرى العضلة القديمة المتعلقة برقابة العمل في أشكال جديدة. فرأس المال لم يعد فقط يعتمد على معارف الموظفين، ولكن كان يجب أن يحصل أيضاً على التعبئة والمشاركة الفعالة من إجمالي المعارف وأوقات حياة الموظفين. إن فرض الذاتية من أجل تحقيق الأهداف الداخلية للشركة، والالتزام بتحقيق نتيجة، والإدارة من قبل المشاريع، وضغط العمل، وكذلك فرض القيود بشكل واضح وصريح، وذلك من أجل معالجة مشكلة انعدام الأمن، تعد الطرق الرئيسية التي وجدها رأس المال في محاولة للرد على هذه المشكلة الجديدة. إن الأشكال المختلفة لعلاقات العمل غير المستقرة تشكل أيضاً وقبل كل شيء أداة من خلالها يحاول رأس المال أن يفرض (وأن يستفيد بشكل مجاني) من المشاركة/التبعية الكلية للموظفين، وذلك دون التعرف ودون دفع المرتبات لهذا الوقت من العمل غير المدمج وغير القابل للقياس، وذلك عن طريق عقد العمل الرسمي. أدت هذه التغيرات إلى زيادة في العمل غير المقاس وغير محدد الكمية، وذلك وفقاً للمعايير التقليدية لقياسه. فالأمر يتعلق هنا بأحد العناصر التي ينبغي أن تدفعنا إلى إعادة التفكير عمومًا في مفهوم وقت العمل، وبالتالي في الرواتب، وذلك بالمقارنة بالعصر الفوري. كما أن الأمر يتعلق أيضاً بأحد العوامل التي تساعد في تفسير لماذا يبدو حاليًا أن عدم أهلية قوى العمل المتعلقة بال رأسمالية الصناعية، تفسح المجال أمام عملية من عدم الاستقرار وعدم التصنيف، مما يعاقب على وجه الخصوص الشباب والمرأة، لأنه في هذا الاتجاه يؤدي إلى انخفاض قيمة شروط الربح والعمل فيما يتعلق بالمؤهلات والمهارات والتي تم حشدها بالفعل في نشاط العمل.

## أزمة الصيغة الثلاثية:

### اقتصاد الربيع وخصخصة العنصر المشترك

ترتبط التحولات في نمط الإنتاج بشكل وثيق باختلال أشكال الحصول على الأرباح من رأس المال، وكذلك بتوزيع الدخل.

في هذا السياق، ينبغي تناول تطورين رئيسيين.

يتعلق التطور الأول بالتناقض الصارخ بين الطابع المتزايد اجتماعيًا للإنتاج من جهة، وبين آليات تحديد الأجور التي لا تزال مقيدة بإرث المعايير الفوردية، والتي تعتمد على الحصول على الدخل من العمل. وقد ساهم هذا التحول إلى حد كبير في ركود الأجور الحقيقية في الظروف المعيشية المتردية. وفي الوقت نفسه، كان هناك انخفاض حاد في قيمة وفي عدد المستفيدين من الخدمات على أساس الحقوق الموضوعية الناشئة من المساهمة الاجتماعية أو المواطنة. مما استلزم العودة إلى دولة الرفاه المتبقية، والتي تحكمها سياسات تستهدف فئات محددة ومتعلقة بالسكان. في هذا السياق كان يتم منح الخدمات المتعلقة بتقديم المساعدات ذات القيمة المنخفضة، والتي تخضع لشروط البنية القوية، الانتقال من نظام دولة الرفاه إلى نظام العمل من أجل الرفاهية.

يتعلق التطور الثاني بالعودة بقوة إلى الدخل. فالأمر يتعلق هنا بالأداة الرئيسية للحصول على القيمة المضافة، وعدم المشاركة الاجتماعية فيما يتعلق بالعنصر المشترك. ويمكن رصد معنى ودور هذه العودة بقوة للدخل، على هذين المستويين الرئيسيين.

من جهة، على مستوى التنظيم الاجتماعي للإنتاج، فإن الحدود التقليدية بين العائد

وربح الشركة هي التي تفقد المزيد والمزيد من أهميتها<sup>(42)</sup>.

أحد مظاهر وجود هذا اللبس في الحدود ما بين العائد/الربح هو كيفية ترسيم قوة المال لمعايير حوكمة الشركات على أساس مجرد خلق قيمة للمساهم. كل هذا يحدث وكأن حركة تمكين التعاون في مجال العمل، تقابلها حركة موازية لتمكين رأس المال في شكل تجريدي، مرن بوضوح ومتحرك، من رأس المال السائل. فنحن حاليًا أمام نقلة نوعية جديدة فيما يتعلق بالعملية التاريخية، التي أدت إلى الانفصال المتزايد بين الإدارة وملكية رأس المال.

لماذا؟ تكمن الإجابة في حقيقة أن عصر الرأسمالية المعرفية لا يعاقب فقط التدهور الذي لا رجعة فيه للشكل المثالي للمقاول الفيبري<sup>(43)</sup>، الذي يجمع في شخصه بين وظائف الملكية وبين وظائف قيادة الإنتاج. فالأمر يتعلق أيضًا وعلى وجه الخصوص بنهاية البنية التقنية الغالبريتية<sup>(44)</sup> التي تستمد شرعيتها من الدور الذي تلعبه في برمجة الابتكار وفي تنظيم العمل. تفسح هذه الأشكال المجال أمام أشكال الإدارة التي تكمن كفاءتها الرئيسية في أداء الوظائف المالية والمضاربة بشكل رئيسي، في حين، كما رأينا، أن الوظائف الفعلية لمنظمة الإنتاج تتول أكثر للموظفين.

يمكن ملاحظة هذا التطور سواء على مستوى كل شركة (الريع المطلق) أو في علاقة الشركات مع المجتمع نفسه. في الواقع، لا تعتمد القدرة التنافسية للشركات على نحو دائم ومتزايد على الاقتصاديات الداخلية، ولكن تعتمد على الاقتصاديات الخارجية، وهذا يعني القدرة على الحصول على الفائض الإنتاجي من الموارد المعرفية في مجال معين. في نطاق تاريخي فريد من نوعه، هذا هو ما وصفه مارشال في حد ذاته بأنه «ريع» وذلك لتمييز هذه «المنحة المجانية» الناجمة عن «التقدم العام للمجتمع» من المصادر الطبيعية للربح<sup>(45)</sup>. هل يحتكر أيضًا رأس المال فوائد المعرفة الجماعية للمجتمع كما لو كانت هبة

42- حول هذه النقاط، انظر أيضًا: س. فيرسيلوني، «عودة الريع» في فوس، نوفمبر 2006، ص 97 - 114، و«العلاقة الجديدة بين الريع، الأجر، والربح في الرأسمالية المعرفية»، في المجلة الأوروبية للنظم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد 20، العدد 1، 2007، ص 45 - 64.

43- متعلق بالأعمال والأفكار الفلسفية لعالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864 - 1920).

44- نسبة إلى أفكار جيمس ك. غالبريث، رجل الاقتصاد الأمريكي.

45- أ. مارشال، مبادئ الاقتصاد السياسي، المجلد الثاني، غوردون وبيرتش، 1971، ص 146.

من الطبيعة، وهذا الجزء من مكاسب رأس المال هو قابل للمقارنة من جميع النواحي مع الدخل التفاضلي الذي يتمتع به أصحاب الأراضي الأكثر خصوبة<sup>(46)</sup>.

وخلاصة القول، حسب مفهوم ماركس، فإن الربح، مثل الدخل، يميل لأن يظهر أكثر وأكثر كنسبة توزيع بحته، لدرجة أن رأس المال يستقطع القيمة المضافة من الخارج دون أن يلعب، في معظم الحالات، أي وظيفة حقيقية إيجابية في تنظيم الإنتاج.

من ناحية أخرى، فإن التنمية الحالية للدخل تتناسب مع أشكاله ووظائفه المحضة للغاية، تلك التي كانت بالفعل الأساس لنشأة الرأسمالية أثناء عملية التسييج<sup>(47)</sup>. إننا نشير في هذا الصدد إلى الطريقة التي يقدم بها الدخل كنتاج لخصخصة العنصر المشترك الذي يسمح، على هذا الأساس، برفع العائدات الناتجة عن خلق ندرة مصنعة من الموارد. فنحن إذن بصدد وجود سمة مشتركة تضم في منطق واحد العائد من المضاربات العقارية والدور الرئيسي الذي لعبته خصخصة العملة والدين العام منذ أوائل الثمانينيات، في تطور العائد المالي وزعزعة استقرار مؤسسات دولة الرفاه. ويترأس منطق مشابه محاولة خصخصة المعرفة والمعيشة من خلال سياسة تعزيز حقوق الملكية الفكرية التي تسمح بالحفاظ بشكل مصطنع على ارتفاع أسعار عدد من البضائع في حين أن تكاليف الإنتاج منخفضة جداً أو منعدمة. لدينا هنا أيضاً مظهر آخر من المظاهر الرئيسية لأزمة قانون القيمة والعداء

46- وفي هذا السياق، كما يقول ماركس في فقرة من المجلد الثالث من رأس المال، حيث يضع نظرية الدخل المستقبلي للربح، ثم يسقط «الحجة الأخيرة للخلط بين راتب الإدارة وبين أرباح الشركة، فقد ثبت عملياً أن الربح كما كان بلا شك من الناحية النظرية: كمكسب رأسمال بسيط، كالقيمة التي يسببها لا يدفع أي معادل كالعامل الحر المحقق» (رأس المال، المجلد الثالث، في الأعمال، الاقتصاد، المجلد الثاني، باريس، دار غاليمار، البليارد، 1968، ص 1150).

47- نتيجة انسحاب الدولة من الاقتصاد، ولكن لأن سلطة الدولة استعملت لخصوصية الأراضي التي كانت خاضعة لأشكال متعددة من الملكية المشتركة أو التي لم تكن مملوكة أبداً. كان اقتصاد عدم التدخل الذي ساد لبضعة عقود في إنجلترا القرن 19 ممكناً بفضل «قوانين التسييج» (Enclosure Acts). أدت هذه القوانين التي سنّها البرلمان ابتداء من النصف الثاني للقرن 18 إلى نزوح الفلاحين من القرى وخلق الطبقة العاملة الصناعية التي شكلت القاعدة الاجتماعية للسوق الحرة. ولكن وابتشار حقوق التصويت الديمقراطي في أواخر القرن 19 وأوائل القرن 20، بدأ هؤلاء العمال يطالبون بإخضاع النشاط الاقتصادي لمجموعة من التنظيمات. كانت النتيجة في نهاية المطاف اقتصاد السوق المسير الذي يوجد حالياً في بريطانيا والعديد من الدول الأخرى. إن المنظور التاريخي مفيد؛ لأنه يمكننا من إدراك أن الأنظمة الاقتصادية هي أشياء حية. في الحقيقة نادراً ما تعمل الأسواق الحرة وفقاً للنماذج التي وضعها الاقتصاديون، فهناك فترات ازدهار ونمو وفترات إفلاس وتراجع. فقط في مقررات الاقتصاد تقوم الأسواق بتنظيم نفسها بنفسها. في هذا الإطار يمكن رؤية العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق بطريقة أوضح. تتجلى الصفات التي تكافأ عليها الأسواق الحرة في الجراءة المقاتلانية والرغبة في المضاربة والمقامرة والقدرة على اغتنام أو خلق فرص جديدة. إن الأمر لا يساوي شيئاً كون هذه الصفات ليست الأكثر تفضيلاً من طرف الأخلاقيين المحافظين. يمكن للحذر والتوفير والقدرة على الكدح بصبر في إطار نموذج حياة اعتيادي أن تكون صفات محمودة، ولكنها عادة لا تؤدي إلى النجاح في السوق الحرة.

لرأس المال/العمل في عصر الفكر العام<sup>(48)</sup>.

هذه التغيرات العميقة في العلاقة بين الأجر والعائد والربح، هي أيضًا أساس سياسة لتقسيم التشكيل الطبقي ولسوق العمل دخل إطار تكوين ثنائي للغاية.

ويركز القطاع الأول على أقلية متميزة من الأيدي العاملة في الأنشطة الأكثر ربحية وغالبًا الأكثر طفيلية للرأسمالية المعرفية، مثل الخدمات المالية للشركات، وأنشطة البحوث الموجهة نحو الحصول على براءات الاختراع، وعلى الاستشارات القانونية المتخصصة في الدفاع عن حقوق الملكية الفكرية... إلخ.

لقد شهد هذا القطاع المعرفي (الذي يتم وصفه بموظفي ريع رأس المال) أرباحه ومهاراته التي تم الاعتراف بها بشكل واضح بما يشمل أجره حاليًا وبشكل متزايد المشاركة في أرباح الرأسمال المالي، ويستفيد العاملون المعنيون من كافة صور الحماية كنظام لصندوق التقاعد والتأمين الصحي الخاص.

أما بالنسبة للقطاع الثاني فإنه يركز على الأيدي العاملة من ذوي المؤهلات والمهارات غير المعترف بها.

إن فئة العمل المعرفي ذات الأغلبية قد عانت في نهاية المطاف، كما رأينا، من ظاهرة عدم التصنيف من العيار الثقيل.

فهذه الفئة لا يجب عليها فقط أن تضمن وظائف لكافة الأشخاص الأكثر هشاشة في إطار التقسيم المعرفي للعمل، ولكن أيضًا عليها أن تضمن الوظائف التaylorية الجديدة للخدمات الموحدة الجديدة والمرتبطة بتنمية الخدمات الشخصية والتسويقية منخفضة الأجر. إن التطبيق الثنائي المزدوج لسوق العمل وتقسيم الدخل يعزز داخل دائرة مفرغة تفكك أواصر الخدمات الجماعية لدولة الرفاه، هذا بالإضافة إلى الخدمات التسويقية واسعة الانتشار للأشخاص، والتي كانت هي أساس نظام العبودية الجديد.

وأخيرًا، يلعب الريع في ظل كافة أشكاله (المادي، العقاري، براءات الاختراع، إلخ) دورًا

48- للحصول على تحليل دقيق لمعنى فرضية أزمة قانون القيمة، انظر خاصة: أ. نيجري، ماركس وراء ماركس (1979)، باريس، هارماتان، 1996.

استراتيجيًا أكثر فأكثر في إطار عملية التقسيم للدخل وفي التقسيم الطبقي للسكان.

وقد أدى ذلك إلى تفكك ما كان يسمى بالطبقات الوسطى، وإلى التأكيد على مجتمع اقتصادي يتميز باستقطاب متطرف للثروات.

ويبدو أن مثل تلك الديناميكية المدمرة تفرض نفسها وكأنها بمثابة منطق لا مفر منه تقريبًا، إلا أن (إذا كان هذا هو الخيار الإصلاحى الوحيد الذي بإمكاننا تخيله على المدى القصير) رأس المال سيصبح غير مضطر للاعتراف لصالح العمل باستقلالية ذاتية آخذة في التصاعد في إطار التنظيم الإنتاجي، مع الأخذ في الحسبان أن المصدر الأساسي للقيمة يكمن في الإبداع، في التنوع وفي قوة ابتكار الموظفين، ولا يكمن في رأس المال الثابت والعمل التنفيذي الروتيني.

بكل تأكيد، يقلل رأس المال ولو حتى جزئيًا من هذا الاعتراف، عن طريق تضيق الخناق على هذه الاستقلالية بحصرها في مجرد اختيار لطرق إنجاز أهداف محددة ولكن ذات طبيعة مغايرة. وتكمن المشكلة السياسية إذن في انتزاع تلك السلطة من رأس المال. وبالتالي اقتراح مؤسسات جديدة للعنصر المستقل، وذلك بشكل مستقل، وهكذا. إن الغزو الديموقراطي لمؤسسات دولة الرفاه يعتمد على الديناميكية التعاونية والتنظيم الذاتي للعمل الذي يعبر المجتمع سواء من منظور المعايير الإنتاجية أو من منظور المعايير الاستهلاكية، عنصر أساسي في تأسيس نموذج تنموي بديل. نموذج يستند بدوره على سيادة غير تجارية وعلى منتجات الإنسان من أجله وعن طريقه. فعندما نكون أمام إنتاج للفكر العام، فإن رأس المال الثابت يكمن في الإنسان ذاته، وبالتالي يجب أن نقصد بهذا المفهوم، منطق التعاون الاجتماعي الذي يقع خارج نطاق قانون القيمة وخارج نطاق الصيغة الثلاثية (الراتب، الريع، الربح).

وفي إطار هذا المنظور، يجري أيضًا النضال في سبيل إنشاء دخل اجتماعي مضمون وغير مشروط وتم تصميمه، ليكون الدخل الأول، أي الناتج ليس عن إعادة التوزيع (مثل الحد الأدنى من الدخل للاندماج الاجتماعي)، ولكن كثمرة للتأكيد على الصفة الجماعية أكثر فأكثر لإنتاجية القيمة والثروات، مما يسمح بإعادة تشكيل وبتعزيز السلطة التعاقدية لكافة عناصر قوى العمل، وذلك عن طريق الطرح من رأس المال كجزء من القيمة التي تم

الحصول عليها بسبب الريع. في الوقت نفسه، فإن ضعف القيد النقدي في العلاقة المتعلقة بالأجور عزز بدوره تنمية أشكال العمل المحررة من المنطق التسويقي ومن منطق العمل المرءوس.

## ابتدعوا العنصر المشترك بين البشر (49)

دعونا ننطلق من ملاحظة بسيطة للغاية، حيث إنه يصبح من الأسهل في بعض الأحيان أن نبدأ بالتفكير من النهاية: نحن نعيش اليوم في عالم يعتبر الإنتاج فيه عملاً مشتركاً. البعض منا لا يزال على رأس قطاعات كاملة من تحليلات فوكو بشأن الرchy المزدوجة التي يفرضها التصنيع على جسد وعقل الإنسان منذ القرن الثامن عشر:

من جهة، الفردية، الانفصال، التحييد، ترويض كل فرد، كل هذه الأمور تم اختزالها إلى وحدة إنتاجية على شكل جوهر فردي، بلا أبواب ولا نوافذ، يتفكك ويعاد تركيبه وفقاً لمتطلبات الربح وتحقيق القدر الأقصى من الأرباح، ومن جهة أخرى، وضع هذه الأمور الجوهرية الفردية الإنتاجية في سلسلة، تراكمها، وتشكيل على شكل عدد من السكان غير متميز، وكذلك طابعها غير المتغير، وذلك حيث إن الرمادي يعادل في كل مكان الرمادي، وأن أي جسد مروض يكون في مواجهة الجسد الآخر. الفردية، التسلسل، الرchy المباركة للرأسمالية الصناعية، إحدى عجائب المنطلق السياسي، لا تتردد في أن تضعف من إجراءاته للمراقبة وللإدارة، لا تتردد في أن تقصم ظهر الفرد الذي جاءت لتشكله في الصورة التي تريدها، ولا في أن تشرف على الناس الذين اخترعته، وذلك للتأكيد بشكل نهائي على سلطتها على الحياة وعلى استغلال القوة في هذا الصدد.

وبالتالي، يربط بين الرقابة والعقاب ويشعر الآخرين بمنتهى البساطة على رأس إيقاع السلسلة بأن الأطراف مكسورة، وبأن لديهم انطباعاً بأنهم لم يعودوا موجودين، الجسد الذي يتكون من لحم قد تحول إلى مدفع للإنتاج المتسلسل، حيث التكرار بلا نهاية، العزلة



والتعب. لديك انطباع بأن الحوت قد ابتلعك، وحدك، في الظلام، وأنه قد تم مضغك مع كثيرين غيرك. كل هذا كان حقيقياً وكل هذا لا يزال موجوداً. ومع ذلك فكل ذلك موجود أقل فأقل. فمنذ إطلاقها، حاولت مجلة التعددية «مليتيوديود» أن تتحدث عن هذا التغيير وأن تصف حقيقته، هذا الاتجاه الذي يعبر الأمر القائم بالفعل ويخترق داخل الاتساق الحميم، في محاولة لتحليل نتائجه. وقد أثر هذا التغيير أيضاً على شروط الاستغلال في حد ذاتها، على علاقات القوة، على نموذج العمل وعلى إنتاج القيمة. وقد أثر هذا التغيير أيضاً على إمكانيات المقاومة؛ لأن هذا التغيير قد أعاد فتح ومضاعفة إمكانيات المقاومة بشكل متناقض.

إن إحدى النقاط الأكثر صعوبة والأكثر إثارة للجدل أيضاً تكمن في أنه هل يمكن في مواجهة جميع الذين ما زالوا يكتسبون من النموذج القديم للإنتاج المتسلسل وشكل المصنع وتاريخ مقاومته الداخلية، التفكير في أنه يمكن لنمط جديد أكثر تقدماً وكفاءة وتوسعاً لاستغلال البشر، أن يتطابق مع الإمكانية المتزايدة للصراع والتخريب والتمرد والحرية. بالنسبة لنا، أن نقول إن نموذج الإنتاج وبالتالي الاستغلال قد تغير، أن نقول أيضاً إنه ينبغي أن نكف عن التفكير في المصنع كقالب سواء للإنتاج أو للصراعات البروليتارية، هو ما يعني لنا ذلك أيضاً.

عندما نتحدث عن «الرأسمالية الجديدة، عن الرأسمالية المعرفية، عن العمل غير المادي، عن التعاون الاجتماعي، عن تداول المعرفة، عن الذكاء الجمعي، فنحن نحاول أن نصف التوسع الجديد للنهب الرأسمالي في الحياة، وفي نفس الوقت استثماره ليس فقط في المصنع ولكن أيضاً في المجتمع بأسره، وأيضاً تعميم لمجال النضال وتحول مكان المقاومة والطريقة التي نتبعها اليوم، فهذه هي المدينة الكبيرة بما أنها مكان للإنتاج أصبحت هي مكاناً للمقاومات الممكنة. فنحن نقول إن الرأسمالية اليوم لم تعد قادرة على التحييد، الفردية والتسلسل، الناس يتم اعتصار أجسادها لكي يصنع منها وحش برأسين، الفرد كوحدة منتجة والسكان كجسد خاضع لإدارة متضخمة.. لم تعد الرأسمالية تسمح بذلك اليوم؛ لأن ما ينتج القيمة حالياً هو الإنتاج المشترك للذاتيات. عندما نقول إن الإنتاج أصبح «مشتركا»، فنحن لا نقصد إنكار أنه لا تزال هناك مصانع وأجساد مذبوحة وسلاسل من العمل. نحن نؤكد فقط أن مبدأ الإنتاج نفسه وثقله قد تحول عن طريق خلق القيمة

اليوم إلى أن وضع الذاتيات في شبكة للتواصل، للاستقبال، للتحويل وللاستلاك، وهذا ما حققته هذه الذوات من هذا العنصر المشترك الذي يفتتحونه.. تحتاج الرأسمالية اليوم إلى الذاتيات.. فهي تعتمد عليها حاليًا.. فهي تجد نفسها بالتالي مقيدة بما يقوضها بشكل متناقض؛ لأن المقاومة وتأكيد الحرية اللازمة للبشر أصبحت من الأمور التي تؤكد على قوة الابتكار الشخصي والدفاع عنه وتعدده المنفرد وقدرته على الانتاج انطلاقًا من الاختلافات في العنصر المشترك.. هذا هو بالضبط التأكيد على قوة الابتكار الشخصي والدفاع عنه وتعدده المنفرد وقدرته على الانتاج انطلاقًا من الاختلافات في العنصر المشترك.. من جسد في مدفع للإنتاج الشكل الذي كانت عليه، تحولت الأجساد والرءوس إلى كرات للرأسمالية.. فبدون العنصر المشترك، فإن الرأسمالية لم تعد قادرة على التواجد. ومع العنصر المشترك، فإن احتمالات الصراع والمقاومة والملكية تزداد بشكل لا متناهٍ.. يالها من مفارقة سارة لعصر قد نجح أخيرًا في التخلص من مظاهر الحداثة.

من منظور ما يمكن أن يسمى بالتكوين التقني للعمل، فقد أصبح هكذا هو الإنتاج المشترك. ومن منظور تكوينه السياسي، ينبغي على هذا الإنتاج المشترك أن يتوافق مع فئات قانونية وسياسية جديدة تكون قادرة على تنظيم هذا العنصر المشترك، على إضاح مركزيته، وكذلك على وصف المؤسسات الجديدة والعمل الداخلي في العنصر المشترك.. ولكن هذه الفئات الجديدة لا وجود لها. فنحن نفتقر إليها. في الواقع، نحن نخفي المتطلبات الجديدة للعنصر المشترك، كما أننا نستمر بشكل متناقض في التفكير بلغة أو بمفاهيم عفا عليها الزمن، كما لو كان مكان الإنتاج لا يزال في المصنع، كما لو كانت الأجسام لا تزال مقيدة بالسلاسل. كما لو لم يكن لدينا الخيار في أن نكون بمفردنا (فرد، مواطن، جوهر إنتاجي، رقم مقيد في دفتر السجن، عامل على الخط، أن بينوكيو وحيد في بطن الحوت، أن الأجساد يمكن حشدها بشكل عشوائي (السكان، الشعب، الأمة، القوى العاملة، العتاد اللازم للدفاع عن الوطن، الوعاء الهضمي في بطن الحوت)، ففي الحقيقة، نحن نواصل العمل كما لو لم يكن هناك شيء، كما لو لم يتغير شيء، وهذا ما يشكل خدع السلطة الأكثر فسادًا والأكثر ضررًا. وبالتالي ينبغي علينا أن نفتتح بطن الحوت. وينبغي علينا أيضًا أن نهزم موبى ديك. تستند هذه الخدعة بشكل خاص على إعادة الاقتراح شبه الدائم تقريبًا للمصطلحين اللذين يعملان كالسحر ولكنهما يتطابقان أيضًا مع الطريقتين الموجودتين لمصادرة العنصر المشترك بين البشر.

الطريقة الأولى هي اللجوء إلى فئة "القطاع الخاص"، أما الطريقة الثانية فهي اللجوء إلى فئة "القطاع العام". في الحالة الأولى: فإن الملكية هي اعتماد العنصر المشترك من جانب واحد، وهذا يعني أيضًا مصادرة ملكية لجميع العناصر المشتركة الأخرى كما صرح روسو، وكان أول رجل يقول: "هذا ملكي" أي مصادرة كافة ممتلكات الآخرين.. اليوم تتمثل الملكية الخاصة على وجه التحديد في حرمان البشر من حقهم المشترك، الذي يمكن لتعاونهم فقط أن يكون قادرًا على إنتاجه. في المقابل، الفئة الثانية هي فئة "القطاع الخاص". وبالتالي، لقد كان روسو الحكيم قاسيًا للغاية مع الملكية الخاصة عندما أنشأها، والتي تعد بحق مصدر كل الفساد والمعاذرة الإنسانية، والتي وقعت على الفور في الفخ. ثمة مشكلتان تتمثلان في مشكلة العقد الاجتماعي ومشكلة الديمقراطية الحديثة: لأن الملكية الخاصة تولد عدم المساواة، فكيف يتم ابتكار نظام سياسي في إطار ينتمي فيه كل شيء إلى الجميع ومع ذلك لا ينتمي إلى أي شخص؟ لقد انغلق الباب على جون جاك وعلينا في نفس الوقت. فهذا هو بالتالي ما يكون عليه القطاع العام: إنه ما ينتمي لكل وليس لشخص، بمعنى أنه ينتمي إلى الدولة. وباعتبارها الدولة، فهذا ما كان يجب أن نكون عليه نحن، فيجب أن نبتدع شيئًا ما لتقليص سيطرتها على العنصر المشترك، شيئًا يجعلنا نعتقد على سبيل المثال أنه إذا كانت الدولة تمثلنا، وإذا كانت تفترض الحقوق بناءً على ما نقوم بإنتاجه نحن، فهذا لأننا نحن ما نحن عليه، أو هذا لأننا نحن ما نكون عليه، فليس هذا ما نقوم نحن بإنتاجه معًا ونقوم بابتداعه وتنظيمه مثل العنصر المشترك، ولكن هذا ما يسمح لنا بالتواجد. تقول لنا الدولة: العنصر المشترك لا يخصنا لأننا لم نخلقه حقًا: أو في الحقيقة، فالعنصر المشترك هو أرضنا، أساسنا، هو ما نمتلكه تحت اقدامنا، هو طبيعتنا وهويتنا. وإذا كان هذا العنصر المشترك لا ينتمي إلينا حقًا ولا يمكن الحصول عليه، فإن سيطرة الدولة على العنصر المشترك لا يطلق عليها ملكية ولكن إدارة اقتصادية وتفويض وتمثيل سياسي.. وهو المطلوب إثباته: الجمال الصارم للبراجماتية العامة.

إن الطبيعة والهوية هما وجهان زائفان للنموذج الحديث للسلطة. وحتى نستعيد ذلك العنصر المشترك فإنه يتحتم علينا أن ندلي بنقد جذري بهذا الصدد. فنحن لا شيء ولا نريد حتى أن نكون شيئًا. "نحن" ليست موقفًا ولا ماهية. إنها "الأمر" الذي نتسابق من أجل أن نعلن أنه أمر عام. إن العنصر المشترك ليس هو أساسنا ولكنه إنتاجنا واختراعنا الذي لا

يتوقف. "نحن": هي اسم لأفق واسم لصيرورة. العنصر المشترك أماننا دائماً بمثابة عملية متصلة. ونحن هذا العنصر المشترك: نعمل، ننتج، نشارك، نتحرك، نتقاسم، نداول، نمتلك ثروة، نخترع ونتقدم.

وقد كنا نظن لأكثر من ثلاثة قرون أن الديمقراطية هي إدارة العنصر المشترك، أي أنها إضفاء الطابع المؤسسي على ملكية الدولة للعنصر المشترك. ولكن اليوم، لا يمكن التفكير في الديمقراطية إلا من خلال مصطلحات مختلفة بشكل جذري: مثل الإدارة المشتركة للعنصر المشترك، هذه الإدارة تتطلب بدورها إعادة تعريف للفضاء - العالمي- وأيضاً إعادة تعريف للزمانية التأسيسية. وليس المقصود من هذا التعريف تعريفاً لشكل العقد الذي يجعل من كل شيء ينتمي إلى الجميع، لا ينتمي إلى أحد. كلا! ولكن، كل ما يتم إنتاجه من الجميع، ينتمي إلى الجميع!

في الملف الذي اقترحه البعض منا من خلال التجارب التي خاضوها منذ عدة سنوات، وأيضاً من خلال ملاحظة أن هذه التجارب كانت معقدة قديماً على شريحة معينة من الناس، نحاول أن نجعل هذا العنصر المشترك مرئياً، ونحاول أن نوضح استراتيجيات استعادة العنصر المشترك. اليوم، أصبحت المدينة الكبيرة هي النسيج الإنتاجي المعمم: هنا حيث يتم منح الإنتاج المشترك ويتم تنظيمه، وحيث يتحقق تراكم العنصر المشترك. فلا يزال يتم الاعتماد الشديد على هذا التراكم بصفة خاصة أو بصفة عامة، ويطلق عليه "ريخ"، مساحة في منطقة العاصمة، التي تعد الآن قضية اقتصادية كبرى، فمن هذا المنطلق تتبلور استراتيجيات الرقابة، ولكننا لا نريد أن نخوض هنا في تحليلات العلاقة بين هذا الريخ وبين تحقيق الربح، أو بين هذا الريخ وبين "العوامل الخارجية الإنتاجية".. فيكفي في الوقت الحالي أن نشير إلى أن الملكية الخاصة مضمونة في كثير من الأحيان وتكتسب مشروعيتها من خلال الملكية العامة، والعكس بالعكس.

وإذا تناولنا مرة أخرى العنصر المشترك، فإن الاستعادة ليست فقط شيئاً واحداً، ولكن أيضاً عملية تأسيسية، وهذا يعني الحيز الذي يتم من خلاله منح المساحة في منطقة العاصمة. ثمة رسم للخطوط القطرية في الحيز المستقيم للرقابة: ثمة معارضة للخطوط القطرية إلى الرسوم البيانية، من الفجوات الموجودة في الشبكات والحركات في المواقف والتحول في الهويات والتعديلات الثقافية بلا نهاية إلى الطبائع البسيطة، للتدخلات الفنية

في المطالبات الأصلية. قبل بضع سنوات تحدث جون ستاروبنسكي في كتاب رائع عن قرن التنوير واصفًا إياه بالزمن الذي شهد اختراع الحرية. فإذا كانت الديمقراطية الحديثة اختراعًا للحرية، فإن الديمقراطية الراديكالية تريد اليوم أن تصبح اختراعًا للعنصر المشترك.

يضم كتاب "العنصر المشترك بين البشر" مختارات مما نشره الفيلسوف السياسي الإيطالي "أنطونيو نيجري" على مدى أعوام في الصحافة الفرنسية في الفترة المفصلية بين نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، مقاربا الموضوعات الجارية مثل حرب الخليج، الإضرابات الكبيرة في فرنسا عام 1995، نشأة الاتجاه السياسي بيرلسكوني (نسبة لرئيس وزراء إيطاليا سلفيو بيرلسكوني)، ولكنه يناقش كذلك ظهور مشكلة الأحياء المهمشة، ظهور أشكال غير مسبقة للمقاومة السياسية، الدور السياسي للكنيسة، والتحول إلى الرأسمالية المعرفية إلخ ...

وبالإضافة لذلك يحاول نيجري وضع الأسس النظرية لمساحة سياسية جديدة من شأنها أن تعارض كل الأشكال المتداعية للشمولية القديمة الحديثة، والتي يضم لها الديمقراطية الغربية التي ينتقد تحايلها على الديمقراطية الحقيقية باسم الديمقراطية الشكلية المزعومة.

عالم اجتماع يساري وفيلسوف سياسي إيطالي؛ اشتهر بكتابه "الإمبراطوية" ودراساته اللامعة عن فكر "سبينوزا".

كان نيجري رمزا لحركات أقصى اليسار خلال السبعينات في إيطاليا، وبعد تفجر العنف بين اليسار والدولة الإيطالية، أجبرته تهديدات السلطات على الرحيل إلى فرنسا حيث قام بالتدريس في جامعة فينسين (باريس-VIII) والمعهد الدولي للفلسفة، جنبا إلى جنب مع جاك دريدا وميشيل فوكو وجيل دولوز.

تعرض نيجري للسجن عند عودته إلى بلاده لكنه لم يتوقف عن الكتابة، وقام بنشر كتب عديدة من بينها: الإمبراطورية، الذي قام بكتابته بالتعاون مع مايكل هاردي في عام 2000.